إدارة الصراعات وفض المنازعات

إطار نظري

سامي إبراهيم الخزندار



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

هذا الكتاب

منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن قضايا إدارة وتسوية الصراعات، واتفاقيات السلام برزت إلى الطليعة، وخاصة المتعلقة في كيفية التعامل مع القضايا المركزية في عالم اليوم؛ فخلال حقبة التسعينيات، كان هناك محاولات نشطة، لإيجاد حلول عامة للمشكلات العالمية، كما اتضح ذلك في العديد من المؤتمرات الدولية، التي انعقدت لمناقشة، ومعالجة قضايا مثل: البيئة، السكان، المرأة، التمييز العنصري، التعليم والتنمية المستدامة.

هناك حاجة كبرى للتفكير أكثر في الصراعات، وتحليلها، وطرق تسويتها. إن اتفاقيات السلام، تُعتبر خطوة واحدة في سلسلة من الأحداث، أو الخطوات التي من شأنها في نهاية المطاف تغيير العلاقات الصراعية، إلى محايدة أو إلى تفاعلات تعاونية.

هذا هو السبب الذي يجعل من عمل د. سامي الخزندار، عملاً هاماً جداً، هذا الكتاب يلتقط التطورات الجديدة في نظريات الصراع، وفض النزاعات والمفاهيم التي لا غنى عنها، والتي تحتاج إلى مزيد من الفحص والدراسة. والكتاب يطوّر رؤية علمية في تسوية الصراعات، وفي المنع الوقائي للصراعات.

في الواقع، إن ما يمكن عمله، لمنع الصراعات من أن تصبح مسلحة أو عنيفة، إقليمية ومزمنة، أو متجذرة، ربما سيكون الأكثر أهمية لمستقبل العالم على صعيد السلام والتعاون المتبادل.

نبذة عن المؤلف



د. سامي إبراهيم الخزندار، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر البريطانية. عمل أستاذاً زائراً بقسم أبحاث الصراع والسلام في جامعة أبسالا السويدية، ومديراً للمركز العلمي للدراسات السياسية. أستاذ العلاقات الدولية ودراسات الصراع في الجامعة الهاشمية بالأردن. نشر العديد من الأبحاث والكتب منها: «المسلمون والأوروبيون.. نحو أسلوب أفضل للتعايش»؛ «الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية»؛ «تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية»؛ «النظمات الدولية». تغطي اهتماماته البحثية: العلاقات الدولية، الإسلام السياسي، إدارة وتسوية الصراعات.







إدارة الصراعات وفض المنازعات

إطار نظري

سامي إبراهيم الخزندار

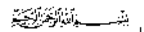


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES





الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-01-0866-0



الدوحة - قطر
هاتف: [illegible] (+974)
فاكس: [illegible] (+974) - البريد الإلكتروني: [illegible]



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: [illegible] (+961-1)
ص.ب: [illegible] شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: [illegible] (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

تقديم

منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن قضايا إدارة وتسوية الصراعات، واتفاقيات السلام برزت إلى الطليعة، وخاصة المتعلقة في كيفية التعامل مع القضايا المركزية في عالم اليوم؛ فخلال حقبة التسعينيات، كان هناك محاولات نشطة، لإيجاد حلول عامة للمشكلات العالمية، كما اتضح ذلك في العديد من المؤتمرات الدولية، التي انعقدت لمناقشة، ومعالجة قضايا مثل: البيئة، السكان، المرأة، التمييز العنصري، التعليم والتنمية المستدامة. وتضمن ذلك محاولات لتسوية قضايا ذات اهتمامات مشتركة بطرق تفاوضية، والتي شاركت فيها كل الدول، على النقيض مما سار في فترة الحرب الباردة، من هيمنة القوى العظمى على التسويات المرتبطة بقضايا الأمن والصراعات.

هذا الحراك عبر الحلول التفاوضية، يبدو واضحاً في أكثر من 180 اتفاقية سلام تم التوصل إليها منذ العام 1989، فتلك الجهود السابقة حاولت تقديم شيء يتجاوز بشكل كبير التجربة التاريخية الأوروبية، مما ساهم في تعايش الناس معاً بسلام، واحترام متبادل، فالتجربة الأوروبية مليئة بالانتصارات، والنهايات المأساوية للمهزومين، (الذي دفع بهم غالباً إلى مغادرة القارة الأوروبية إلى أجزاء أخرى من العالم)، لذا شكلت المحاولات حول تسوية الصراعات، منذ بدء الحرب الباردة خبرة هائلة في صنع السلام بوسائل سلمية.

معظم اتفاقيات السلام المتعلقة بالصراعات الداخلية، اهتمت بالسيطرة حول السلطة، ومن الأمثلة النموذجية في التسعينيات حول ذلك، اتفاقية الطائف الخاصة بلبنان، واتفاقيات جنوب أفريقيا، كمبوديا، أنجولا، واتفاقيات بضع دول في أمريكا الوسطى، ومن الأمثلة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شملت التسويات حول ليبيريا، ونيبال، وجمهورية الكونغو، والسودان.

أيضاً، هناك عدد لا بأس به من الاتفاقيات، تعاملت مع التحرر من الاستعمار، وقضايا استقلال أقاليم وبناء الدولة، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك في

التسعينيات اتفاقية دايتون في البوسنة والهرسك، ومجموعة اتفاقيات حول فلسطين، والاتفاقية بلفاست في إيرلندا الشمالية. أما في الألفية الثانية من بدايات القرن الحادي والعشرين فقد شهدت عدداً أقل من الاتفاقيات، ولكن واحدة مهمة منها تعاملت مع إقليم اتشيه Aceh في إندونيسيا.

إن اتفاقية السلام الشاملة في السودان، وفرت إجراءات لتسوية الصراع حول وضع جنوب السودان (والذي استقل لاحقاً وحق استفتاء حق تقرير المصير) في يناير 2011. وهذا الاستفتاء أكد وجود طريقة سلمية، لمعالجة هذا الصراع المزمن والمتجذر. وتظهر هذه الأمثلة بوضوح أن التركيز كان على الصراعات الداخلية، وأن هذه القضايا هي التي هيمنت على الأجندة الدولية، ولكن يشير أيضاً إلى حقيقة، أن العديد من القضايا الداخلية أصبحت إقليمية، أو في بعض الأحيان دولية الاهتمام.

إن قضايا اللاجئين، تجارة السلاح، التأثير الاقتصادي، كلها ساهمت في إعطاء الصراعات الداخلية أو الأهلية أبعاداً دولية. وقد شهدنا منذ عام 1989 حروباً دولية قليلة، أسفرت أيضاً عن اتفاقيات نظمت العلاقات بين الدول المتصارعة، من أوضحها، الصراع بين أثيوبيا، وأرتيريا، وفي المقابل، لم نرَ نهاية أو تسوية تفاوضية في التدخل الأمريكي في العراق 2003، ما لم يعتبر أحدنا، الدساتير الجديدة في العراق هي شكلاً من أشكال اتفاقيات التسوية.

وبالتالي، فإننا نرى أن هناك حاجة كبرى للتفكير أكثر في الصراعات، وتحليلها، وطرق تسويتها. إن اتفاقيات السلام، تعتبر خطوة واحدة في سلسلة من الأحداث، أو الخطوات التي من شأنها في نهاية المطاف تغيير العلاقات الصراعية، إلى محايدة أو إلى تفاعلات تعاونية.

هذا هو السبب الذي يجعل من عمل د. سامي الخزندار، عملاً هاماً حيداً، هذا الكتاب يلتقط التطورات الجديدة في نظريات الصراع، وفض النزاعات والمفاهيم التي لا غنى عنها، والتي تحتاج إلى مزيد من الفحص والدراسة. والكتاب يطوّر رؤية علمية في تسوية الصراعات، وفي الفهم الوفائي للصراعات.

في الواقع، إن ما يمكن عمله، لمنع الصراعات من أن تصبح مسلحة أو عنيفة، إقليمية ومزمنة، أو متجذرة، ربما سيكون الأكثر أهمية لمستقبل العالم على صعيد السلام والتعاون المتبادل.

إن د. المزندار، باحث منذ فترة طويلة في مجال دراسات الصراع والسلام، وقد أشرف على ترجمة، أو توفير العديد من الدراسات الهامة، والأساسية إلى العربية؛ لتعريف الطلبة والباحثين بهذا الحقل العلمي والبحثي الجديد.

وتظهر مساهمته جلياً في هذا الكتاب على وجه الخصوص. مع أمنياتي وتوقعاتي، أن كتابه هذا سوف يتم استخدامه بشكل مفيد، في مجالات التدريس والتدريب والبحث في الجامعات وغيرها.

بيتر فالنستين
أستاذ كرسي داغ همرشولد
قسم دراسات الصراع والسلام
جامعة أبسالا – السويد



mohamed khatab

مقدمة

يتناول هذا الكتاب بالتحليل والدراسة، المنظومة النظرية الشاملة لإدارة الصراعات، وفض النازعات داخل الدولة الواحدة ودراسات السلام، سواء على المستوى الدولي (الصراعات بين الدول) أو على المستوى الداخلي (الصراعات الأهلية)، وتشمل هذه المنظومة دراسة المفاهيم والنظريات والأسس والقواعد المنهجية، لدراسات الصراع والسلام وفض النزاعات، بما فيها تطور الصراعات وتحليلها، وأشكالها وأدواتها، وعملية تسوية هذه الصراعات، وكذلك المنع الوقائي للصراعات. وذلك بالاعتماد على النظريات، والمداخل التي طورها الباحثون، في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، وليس من خلال المدرسة القانونية. والتي تناولتها من خلال الدراسات العلمية الحديثة، التي أصدرتها أو نشرتها الجامعات، أو دور النشر العالمية، والمراكز البحثية المتخصصة في مجال دراسات الصراعات وفض النازعات.

وقد سعى المؤلف لأن يكون هذا الكتاب، مؤلفا أصيلا باللغة العربية، فهو ليس كتابا مترجما، ومن المتوقع أن يشكل إضافة نوعية، في البيئة الأكاديمية العربية في علم فض النازعات وإدارة الصراعات، على مستوى العالم العربي.

وتبدو الحاجة شديدة وملحة، إلى ضرورة الاهتمام بعلم دراسات السلام والصراع وفض النزاعات، في المنطقة العربية، كما أنه في نفس الوقت، هناك ندرة في الأدبيات، والدراسات العلمية النظرية المتعلقة بإدارة الصراعات وفض المنازعات، لدرجة يمكن القول معها، إن هناك شبه غياب لمؤلفات عربية، تستوعب هذا العلم بشكل نظري شامل، في مفاهيمه ونظرياته ومناهجه وأدواته وغير ذلك. إن هناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت ظاهرة الصراعات، ولكن تركزت حول ظاهرة الصراعات العربية، أو دراسة حالات دراسية معينة، سواء ضمن سياق دراسة الصراعات العربية الداخلية أو الإقليمية، أو حالات معينة من الصراعات الدولية.

في ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل فيما يأتي:

1. معرفة الأسس العلمية المنهجية - والنظرية - لإدارة ظاهرة الصراعات الدولية، أو الإقليمية والحروب الأهلية ومنهجية تسويتها، أو المنع الوقائي لحدوثها. وبالتالي امتلاك الأدوات المنهجية والمعرفية، لتحليل وتحديد أوجه القصور والخلل؛ وأسبابها في عملية إدارة الصراع وكيفية تسويتها أو منع حدوثها.
2. المساهمة في نشر "الثقافة الوقائية"، لمنع الصراعات في البيئة العربية.
3. نقل المعرفة التي توفرها الأدبيات الغربية المعاصرة، في مجال إدارة الصراع وفض المنازعات، وإتاحتها للأكاديميين والباحثين والطلبة وصناع القرار وغيرهم، من المهتمين في العالم العربي.

من جانب آخر، تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال العناصر الآتية:

1. يتوقع أن توفر هذه الدراسة، إضافة نوعية وحقيقية، من حيث شموليتها لعلم إدارة الصراعات، وفض النزاعات ودراسات السلام، للمكتبة العربية، وذلك في ضوء ندرة الأدبيات العربية الأكاديمية في هذا المجال.
2. من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة الباحثين، في تغيير المداخل البحثية الأكاديمية العربية، في دراسة وتحليل وتسوية الصراعات المستخدمة في مدرسة العلاقات الدولية والعلوم السياسية، في المنطقة العربية، والتي تعتمد بشكل أساسي، على دراسة الحالة كما أشرنا سابقا، إلى استخدام مداخل أكثر شمولية، في دراسة الصراعات وفض المنازعات العربية من خلال الارتكاز إلى منظومة، أو أطر نظرية منهجية، تستفيد من طروحات الدراسات والتجارب العالمية في هذا المجال.
3. يمكن أن تساهم هذه الدراسة، في تغيير النمط التدريسي العربي للصراعات وفض المنازعات، السائد في كثير من أقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في الدول العربية، والذي يرتكز على تدريس الصراعات كحالات دراسية مع ضعف واضح في توفير القاعدة، والأطر النظرية المنهجية للدارسين، وذلك لأسباب عدة منها ندرة هذا النوع من الأدبيات الأكاديمية

النظرية (كالتي ستقدمها هذه الدراسة). وهذا النمط التعريفي للصراعات في البيئة الأكاديمية العربية، غالبا ما يرتكز على الحشد المعلوماتي في دراسة الصراعات، مع قصور واضح في اعتماده على تطوير القدرات، والإمكانيات المنهجية والتنظيرية والمهارات العلمية اللازمة للدراسة وتحليل الصراعات، وكيفية استخدام أدوات ومناهج أو نماذج فض النزاعات.

4. يوجد في البيئة العربية الكثير من الصراعات، والنزاعات بأشكالها المختلفة، مما يتطلب تضافر الجهود على مختلف المستويات السياسية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية وغيرها، للتخلص من هذه الصراعات، وكذلك يتطلب تطوير علم فض النزاعات ونشر ثقافته، ودعم الجهود الأكاديمية العربية بشكل خاص في هذا المجال، لأنها تشكل أحد أهم الأجهزة المشرفة على بناء، وصياغة فكر وثقافة وصناعة أجيال المستقبل، وهي التي ستعمل على بناء بيئة جديدة، ترتكز على الأمن والسلام والعمران، وتقاوم كل أشكال النزاعات والصراع، في المنطقة العربية. وبمعنى آخر، فإن بناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية ولأجيالها، وفي ضوء واقع المنطقة الملئ بحالات العنف والصراعات، فإن موضوع هذه الدراسة يشكل موضوعاً بالغ الأهمية، ومحورياً في العالم العربي، وإن دعم الاهتمام العلمي به، يشكل أهمية بالغة في صناعة مستقبل أفضل للعالم العربي.

أما بخصوص منهج هذا الكتاب، فإنه لن يكون دراسة تاريخية تعتمد على البعد التاريخي أو السرد الزمني لظاهرة الصراعات، أو النزاعات وإن كانت ستستفيد من التطور التاريخي لعلم دراسات الصراعات والنزاعات، وكذلك لن تلجأ إلى المعالجة القانونية للنزاعات، فكلا الحالين لن يحققا أو يؤديا إلى إيجاد الإطار النظري الذي تقصده هذه الدراسة. وبالتالي فإن منهج الدراسة سيجمع بين الأدوات والأساليب الثلاثة الآتية:

1. أسلوب الدراسة المسحية للأدبيات العربية المعاصرة، وخاصةً، في مجال فض النزاعات وإدارة الصراعات ودراسات السلام.
2. الأسلوب المقارن، وذلك باللجوء إلى عملية مقارنة بين النظريات، والمدارس النظرية في الأدبيات العالمية في علم فض الصراعات، ودراسات السلام،

للوصول أو التعرف إلى أوجه التشابه والاختلاف بينهما، ومكامن الإضافة فيهما، بشكل يوفر للدراسة إحاطة كاملة بهذه المدارس العالمية، واختلافاتها وتطوراتها. ويتم اللجوء أحياناً للمقارنة مع ما أنتجته أدبيات الثقافة العربية الإسلامية للتعرف إلى ما أضافته هذه الثقافة، في هذا الحقل العلمي.

3. استخدام بعض النماذج والنظريات في تحليل، وتسوية الصراعات، وما تقدمه من أطر منهجية نظرية، يمكن الاستفادة منها في التطبيقات؛ أو الممارسات العملية لتحليل الصراعات وفض النزاعات.

إن هذا الدمج، بين المناهج والأساليب، سيعمل على تغطية مختلف جوانب عملية تحليل الصراعات وفض المنازعات، وبشكل آخر إن هذا الدمج سيقدم تحليلاً شاملاً لظاهرة الصراعات؛ وكيفية إدارتها، أو عملية فض المنازعات، أو كيفية المنع الوقائي للصراعات.

وفي الختام، أهدي هذا الكتاب، إلى والدتي، رحمها الله، التي توفيت ولم أستطع أن أراها بسبب ظروف المنفى القسري، وإلى والدي، رحمه الله، وهما اللذان قدما لي الكثير في مسيرة حياتي، وعلماني أن الحياة جد وعطاء، وكيف يمكن مقابلة تحديات الحياة وصعوباتها بالعلم والمعرفة والقيم.

لقد عملت على تأليف هذا الكتاب، عند عملي أستاذاً زائراً في قسم دراسات السلام والصراع في جامعة أبسالا السويدية (والتي تعتبر من أعرق الجامعات الاسكندنافية والعالمية، تأسست عام 1477) وقمت بإنجاز مخطوطة الكتاب، من خلال حصولي على منحة "التميز الأكاديمي" التي يقدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي في الكويت التي قضيتها في هذه الجامعة العريقة.

أخيراً، أتقدم بالشكر الكبير للصندوق العربي، على ما وفره لي من دعم من خلال هذه المنحة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور بيتر فالنستين على ما قدمه لي من معرفة علمية، وخبرة واسعة وإشراف علمي، أثناء فترة منحة التميز. كما أتقدم بالشكر والعرفان الكبيرين، إلى طالبتي المميزة سناء موسى على جهودها الكبيرة، في تحرير وطباعة الكتاب، وتعاملها بجهد كبير ومهنية عالية مع إشكاليات توثيق الكتاب.

كما أتقدم بالشكر للأخ أ.د. عبد الفتاح الرشدان على جهوده في مراجعة الكتاب، وملاحظاته القيمة، وإلى الزميلين أ. د. أحمد سعيد نوفل، وأ. د. عدنان الهياجنة على ما أبدياه، من ملاحظات مفيدة في مناقشاتي معهما حول بعض مضامين الكتاب.

وأخيراً أتقدم بالشكر لزوجتي الغالية إيمان، وأبنائي وبناتي الأربعة بكل الشكر والتقدير لما قدموه من دعم نفسي ومعنوي، وما أبدوه من صبر على فراقي وانشغالي عنهم لإنجاز هذا الكتاب.



نشأة وتطور
علم دراسات الصراع والسلام

يتناول هذا الفصل، دراسة نشأة وتطور حقل دراسات الصراع وفض النزاعات، بالإضافة إلى دراسات السلام؛ وذلك كحقل علمي، أصبح له مفاهيمه ومناهجه وتطبيقاته.

إن دراسة نشأة وتطور هذا العلم، يعتبر عملية ضرورية لفهم تاريخ هذا العلم من جهة، وكيفية تأسيسه من جهة ثانية، ومعرفة طبيعة التغير والتطور الذي حدث في هذا الحقل المعرفي من جهة ثالثة. إن مثل هذه الدراسة سيساعدنا على معرفة العوامل المؤثرة، في تطور هذا الحقل المعرفي، والتحديات والإشكاليات التي واجهها، ومن ثم الاستفادة من ذلك في دراسة مستقبل هذا الحقل، وكيفية توجيه هذا البعد المستقبلي نحو تجنب العديد من إشكاليات وتحديات الماضي. ولا شك، إن معرفة مسيرة تطور هذا الحقل يساعد بشكل كبير، في صياغة مستقبل هذا الحقل، وتعظيم الاستفادة من هذا العلم في الجوانب التطبيقية؛ بشكل يطور القدرة على استخدام الأساليب المنهجية العلمية، في تحليل وتسوية الصراعات وتعزيز السلام الإيجابي عموماً، وفي مجتمعنا العربي خصوصاً.

من ناحية أخرى، إن عدم وجود أي تطور تاريخي لأي حقل علمي، يلقي شكوكاً حقيقية حول وجود، أو اعتبار هذا التخصص أو الحقل بشكل يمكن اعتباره تخصصاً "علمياً" أو "علماً". وهذه حقيقة معروفة في الحياة إذ لا يتصور وجود حاضر، ومستقبل لأي ظاهرة إنسانية دون وجود ماضي ومسيرة تاريخية.

إن دراسات الصراع، لها جذور تاريخية ممتدة منذ العصور القديمة، مثل دراسات المؤرخ اليوناني ثيوديدس (Thucydides) في كتابه "تاريخ الحرب

البيلوبونيسية"، (431 قبل الميلاد) The History of Peloponnesian War، ودراسات أرسطو، في الحضارة اليونانية عن الثورة، وSun Tzu الفيلسوف بالحضارة الصينية القديمة عن فن الحرب. إلا أن التطور الفعلي لهذا الحقل، حدث في الفترة المعاصرة.. ويعتبر معظم المتخصصين، أن هذا الحقل أصبح له خصائصه وسماته، وارتكز إلى دراسات منهجية Systematic Study في القرن العشرين، وأن معظم وأهم نتائجه العلمية، برزت خلال النصف الثاني من القرن العشرين[1].

ويشير أحد مؤسسي وأعلام دراسات الصراع والسلام يوهان غالتونغ Johan Galtung، في مؤلف له صدر في العام 2009 حول هذا الموضوع، إلى أن تطور وتقدم دراسات الصراع والسلام، خلال الخمسين سنة الماضية كانت مباغتة (astounding)، ومن هذه المؤشرات الدالة على ذلك، استخدام مصطلح السلام "Peace"، الذي كان منذ حقبة الخمسينيات يرتبط بالأفكار الشيوعية، ودعايتها وقبول الخضوع للخطر الأحمر، وكان استخدام هذا المصطلح في تلك الحقبة، من وجهة النظر الغربية استخداما محرجا، بينما تغير الواقع اليوم كليا[2]. وربما أن هذه الإشارة من أحد آباء علم دراسات الصراع والسلام، مثيرة للاستغراب من وجهة نظر الشعوب العربية، وكذلك الأجيال الجديدة من الغربيين. إلا أنها تشير إلى بعض الظروف، والأجواء الثقافية والسياسية، التي مر بها تأسيس هذا الحقل والباحثين فيه، إذ كانوا يقومون بدراسات حول السلام، ولديهم مشكلة عملية في استخدام هذا المصطلح علمياً وإعلامياً.

يتناول هذا المبحث، نشأة وتطور علم دراسات الصراع والسلام، وفق إطار ومراحل زمنية معينة من القرن الماضي، ارتبطت بالمراحل الأساسية التي نتج عنها أدبيات، أسست لهذا العمل على يد من يسمون الآباء المؤسسين، لهذا الحقل

1 Schellenberg, James A., 1996, Conflict Resolution: Theory, Research, and Practice, New York: State University of New York Press, p. 7.

2 Galtung Johan and Webel Charles: 2009, "Peace and Conflict Studies: Looking Back, looking forward". In Webel Charles & Galtung Johan (eds). Hand book of Peace and Conflict Studies, Oxon: Routledge, p. 397

العلمي، بالإضافة إلى تطور وتسارع وجود المؤسسات والمعاهد والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

ولا يخفى، أن استخدام التقسيم الزمني لمراحل تطور حقول معرفية - إنسانية - مثل حقل دراسات الصراع والسلام، عملية تواجه إشكاليات عديدة، خاصة وأن المعارف الإنسانية بشكل عام، عملية متداخلة، ومتراكمة الجهود والمعارف[1]. ولكن تركز الإنتاج المعرفي لهذا الحقل ووضع أسسه النظرية ومناهجه خلال النصف الثاني من القرن العشرين، جعل الكثير من الدراسات التي تعالج تطور ونشأة هذا العلم، وفق مراحل زمنية مرتبطة بالنصف الثاني من القرن الماضي، وبالرغم من اختلافها بتحديد تاريخ زمني محدد، وهو أمر طبيعي، إلا أن معظم الدراسات والباحثين في هذا الحقل؛ اتفقوا على اعتبار مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فترة الخمسينيات والستينيات هي مرحلة التأسيس الحقيقية، لهذا الحقل العلمي.

وتبنت هذه الدراسة، التقسيم الزمني لمراحل تطور ونشأة هذا العلم الأكثر انتشاراً واستخداماً على الوجه الآتي:

1. المرحلة التمهيدية (مرحلة الإرهاصات) (منذ بداية الحرب العالمية الأولى - نهاية الحرب العالمية الثانية) (1918-1945).
2. المرحلة التأسيسية (منذ منتصف الأربعينيات وحتى الستينيات) (1945-1960).
3. مرحلة التعزيز والتطوير (منذ بداية السبعينيات - وحتى نهاية الثمانينيات -) (1970-1989).
4. مرحلة التوسع والانتشار العالمي (منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي) (1990-2010).

في هذا المبحث، سيتم تحديد كل مرحلة من مراحل تطور ونشأة دراسات الصراع والسلام، مع تناول مضمون كل مرحلة، وفق الإطار الآتي:

---

1 حول هذه الإشكاليات انظر على سبيل المثال:
Wiberg, Hakan: 1988, "The Peace Research movement", in Wallensteen Peter (ed), Peace Research: Achievements and Challenges, Boulder & London: Westview Press, pp. 30-53, pp. 30-32.

1. خلفية حول نشأة وأهمية كل مرحلة.
2. التعريف بأهم رواد ومفكري كل مرحلة ودورهم العلمي.
3. نشأة وتطور الوجود المؤسساتي لهذا الحقل، وخاصة المؤسسات ذات الطبيعة الأكاديمية والبحثية (مع عدم تجاهل نشأة مؤسسات ممارسة تلعب دوراً أساساً في مجال السلام).
4. عرض ماهية الأفكار المحورية والأساس لكل مرحلة.

المرحلة التمهيدية/الإرهاصات (1918 - 1945)

نشأة وأهمية هذه المرحلة:

تعتبر أدبيات الصراع والسلام، هذه المرحلة مرحلة انطلاقة أولية، أو تمهيدية (Precursors/Preliminary Phase) وليست مرحلة تأسيسية لعلم دراسات الصراع والسلام، وإن الإسهامات العلمية وجهود الباحثين في هذه الحقبة كانت مقدمة تمهيدية لتأسيس حقل دراسات الصراعات والسلام. وشكلت هذه الجهود إرهاصات ما قبل مرحلة التأسيس. وانطلقت هذه الجهود من رحم دراسات، وتخصص العلاقات الدولية. كما إن ظهور بعض التغيرات والتطورات الدولية شكلت دافعاً نحو الاهتمام بتأسيس هذا الحقل الأكاديمي، والعمل البحثي العلمي فيه. وولدت هذه التطورات الدولية، شعوراً قوياً بضرورة تأسيس هذا الحقل العلمي.

ومن أهم هذه التطورات الدولية:

1. حدوث الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما نتج عنهما من قتلى بعشرات الملايين من البشر، ودمار اقتصادي واجتماعي هائل.
2. ظهور أيديولوجيات النازية والفاشية، وما ارتبط بهما من مشاعر قومية عنصرية وتوسع وهيمنة على الآخر.

دفعت هذه التطورات الدولية، إلى حراك وجهود على صعيد البحث، والدراسة للحروب والصراعات، وجهود جماعية دولية على صعيد الممارسة العملية، لإيجاد أطر وآليات مؤسسية لتحقيق السلام، ومنع تكرار حدوث مثل

هاتين الحربين العالميتين. ومن هذه الآليات تأسيس عصبة الأمم عام 1920 التي انهارت لاحقاً، ومن ثم تأسيس هيئة الأمم المتحدة بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، وحل المنازعات بالطرق السلمية[1]. إن ما أحدثته هذه الحروب من كوارث إنسانية عالمية، خلقت أيضاً دوافع قوية، على الصعيد الأكاديمي البحثي للاهتمام بدراسة الحروب والاهتمام بالسلام كعلم "Peace Science"، منعاً لتكرار هذه الحروب العالمية، وأي حروب يمكن أن تحدث في المستقبل، ويشير أحد مؤسسي علم دراسات الصراع والسلام، كينيث بولدينج Kenneth Boulding عام 1957 أن أسباب، أو دوافع الاهتمام في تأسيس هذا الحقل تتمثل في عنصرين هما[2]:

الأول: المشكلة العملية التي تواجه العلاقات الدولية (آنذاك)، وبشكل خاص، منع حدوث حرب عالمية جديدة.

الثاني: إن تحقيق تقدم فكري في هذا المجال المعرفي، يتطلب أن تتسم دراسة العلاقات الدولية، كحقل علمي متداخل التخصصات، ويشتق خطابه من جميع مجالات العلوم الاجتماعية ومن غيرها.

أهم العلماء المؤسسين في هذه الحقبة:

إن الجهود العلمية في مجال دراسات الصراع والسلام، والتي اعتمدت على أسس منهجية ظهرت على يد مجموعة محددة من العلماء وإنتاجهم الفكري، ومن هؤلاء العلماء:

---

1 لمزيد من التفاصيل حول تأسيس عصبة الأمم وأسباب فشلها، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة وطبيعة الدوافع والظروف التي أدت إلى تأسيسها انظر:
- المجذوب، محمد. التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة السابعة، 2002، ص 149-204.
- نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995.
- خضير، عبد الكريم علوان: المنظمات الدولية: الوسيط في القانون الدولي العام، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الكتاب الرابع، 2002، ص 63-94.

2 Kenneth E. Boulding: "An Editorial", Journal of Conflict Resolution, June 1957, 1: pp. 1-2

1. الكسندروفيتش سوروكين Pitirim Aleksandrovich Sorokin، وهو أول أستاذ علم اجتماع في روسيا، ولكنه غادر إلى الولايات المتحدة عام 1923 بعد خلافه مع لينين، وأسس قسم علم الاجتماع في جامعة هارفارد عام 1930. وألف في الثلاثينات أربعة مجلدات، بعنوان الديناميكيات الاجتماعية والثقافية، وتناول المجلد الثالث منها الحرب، وبشكل خاص، نظريته حول دورات الحرب، بالإضافة إلى ما كتبه حول الأزمة في عصرنا The Crisis of our age.[1]

2. لويس فراي ريتشاردسون Lewis Fry Richardson، وهو عالم إنجليزي عاش خلال الفترة (1881-1953)، وكتب مجموعة من الأبحاث في مجال الصراع والحروب، وكانت من أول الجهود العلمية في مجال الصراع، ومن أبرز هذه الدراسات كانت دراسته التي ألفها عام 1919 بعنوان: "علم النفس الرياضي والحرب" "The Mathematics Psychology of War"، وكانت تعنى بالتحليل الرياضي وتطبيق الرياضيات في دراسة الحروب. وبعد عام 1940 فرغ نفسه كباحث دراسات سلام (Peace Research)، ومن مؤلفاته أيضاً: "الأسلحة وانعدام الأمن" Arms and Insecurity، "الإحصاء والصراعات القاتلة" "Statistics of deadly quarrels"، والتي تناول أسباب الحروب، وسباق التسلح[2].

3. كوينسي رايت Quincy Wright، عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو منذ العام 1923 في القانون الدولي والعلوم السياسية، وهو من أوائل الباحثين في مجال دراسات الصراع والسلام، ومن إسهاماته العلمية المشهورة، كتابه "A Study of War" الذي نشر عام 1942، فقد عمل على إعداد هذه الدراسة مع فريق من الباحثين لمدة 16 سنة. حيث اعتبر هذا الكتاب، من أمهات الكتب المنشورة في مجال دراسات الحرب، ويتناول هذا الكتاب طبيعة

---

1 لمزيد من التفاصيل حول دوره وتأثيره في الجيل الأول المؤسس انظر:
Wiberg, Hakan: "The Peace Research movement". Op. cit., p. 33.

2 لمزيد من التفاصيل حول مؤلفاته وسيرته، راجع الموقع الإلكتروني لريتشاردسون ريتشاردسون في الموقع الإلكتروني في جامعة بيسلي University of Paisley على الرابط التالي: http://maths.paisley.ac.uk/LPR/home.htm

الحرب وأسبابها وكيفية معالجتها، وسبق ذلك بحث هام نشره بعنوان طبيعة الصراع "The Nature of the Conflict"، تحدث فيه عن طبيعة الصراع ومفاهيمه وأنواعه، وارتباطه بأنماط العلاقات ومناهج إدارة وحل الصراعات، وأخيراً عن الصراع والحضارات[1]. ويُعتبر كوينسي رايت من مؤسسي المدرسة الكمية في مجال دراسات الصراع، إذ بذل جهوداً كبيرة في جمع البيانات الكمية حول حالات الصراع، واستخدام هذه البيانات في تحليل الصراعات والحروب كان مصدراً أساسياً لأعمال علمية، لكثير من كبار الباحثين في هذا المجال. كما إن رايت هو كاتب أول بحث في أهم مجلة علمية في مجال دراسات الصراع، "مجلة فض النزاعات/تسوية الصراعات" The Journal of Conflict Resolution عام 1957[2].

ويمكن الإشارة هنا إلى جهود علمية أخرى في هذه الحقبة ساهمت في أرضية التأسيس لحقل دراسات الصراع مثل: كرين برينتون Crane Brinton حول النضال والثورة في عام 1938[3]، وجهود ماري فولت Mary Parker Follet في مجال الإدارة/السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، من خلال مجموعة من الكتب والدراسات خلال الفترة 1909 – 1933، إذ أسهمت هذه الجهود في تطوير عملية المفاوضات وأساليب المساومة في حل المنازعات وتسويتها بالطرق السلمية

1 انظر كامل البحث:

Wright, Quincy. 1951," The Nature of Conflict", The Western Political Quarterly, IV (2), in **Burton, John & Dukes, Frank: 1990**, Conflict: Readings in Management & Resolution, U.S: The Macmillan Press LTD, pp. 15-34.

2 لمزيد من التفاصيل انظر:

Kriesberg, Louis: "The Growth of the Conflict Resolution Field," pp. 407-426 in **Crocker, Chester A., Hampson Fen Osler, Aall Pamela, (Eds)**: 2001, Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflicts, United States Institute of Peace Press, Washington, D.C, p. 408.

انظر أيضاً:

Wiberg, Hakan: "The Peace Research movement", Op. cit., p. 34-35.

3 **Brinton, Crane**: 1938, The Anatomy of Revolution, Vintage books, New York

للمؤسسات والموارد البشرية في المجال الإداري[1].

ظهور المؤسسات العلمية في مجال أبحاث الصراع والسلام:

في هذه المرحلة (أو حقبة الإرهاصات) لم تظهر مؤسسات بحثية، أو جامعية مستقلة تُعنى بدراسات الصراع والسلام، وكان الاستثناء الوحيد هو ظهور جمعية أمريكية تسمى جمعية ماساشوستش Massach Peace Society والتي تأسست في الفترة 1817-1819، وأسسها الأمريكي نوح ووستر Noah Worcster وكانت المؤسسة الوحيدة من نوعها في العالم، وقامت بدراسة حول خسائر الأرواح البشرية في الحروب منذ آدم وحواء، وكذلك العمل على تقدير النفقات العسكرية وارتباطها بالأهداف الدينية[2]. كما أسس أول مجلة فصلية، في مجال دراسات السلام باسم "أصدقاء السلام" عام 1815. ويبدو إن الدراسات الأولى في هذا الحقل العلمي لم تخرج من هذه الجمعية، بل خرجت من رحم دراسات، ومؤسسات العلاقات الدولية التي كانت بمثابة التأسيسية في نفس هذه المرحلة. ففي هذه الحقبة بدأت الدراسات العلمية للعلاقات والشؤون الدولية تأخذ منحاها العلمي، مع ظهور، أو نشوء مؤسسات بحثية أو أكاديمية" تُعنى بالشؤون والمشكلات الدولية. ففي الثلاثينيات، كانت أولى هذه المؤسسات المعهد الملكي للشؤون الدولية (Chataum House) بلندن الذي تأسس عام 1920، وكذلك تأسيس المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية The Council on Foreign Relations (CFR) عام 1920. وأنشئ أيضاً المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI/The French Institute for International Relations) في فرنسا، وآخر في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية وأنشئ أول كرسي جامعي لتدريس السياسة الدولية في جامعة ويلز (Aberystwyth college)، في بريطانيا عام 1919[3].

---

1 انظر على سبيل المثال مجموعة من مؤلفاتها الواردة في الموقع الإلكتروني الخاص بها:
Mary Parker Follet Foundation :http://www.follettfoundation.org/mpf.htm

2 .Wiberg, Hakan: "The Peace Research movement", Op. cit., p. 32

3 للمزيد من التفاصيل حول تطور حقل العلاقات الدولية، (باللغة الإنجليزية) انظر:
Dungen, Peter Van Den & Wittner, Lawrence S.: 2003, "Peace History: An Introduction", Journal of Peace Research, Vol. 40, No. 4, pp. 363-375.

(باللغة العربية) انظر:

أما على صعيد دراسات السلام والصراع، فقد ظهرت في هذه الحقبة بعض المؤسسات الأمريكية والأوروبية، مثل مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي The Carnegie Endowment for International Peace عام 1910، والأكاديمية الألمانية للسلام عام 1931. ويُعتقد أن أول كرسي أكاديمي في أبحاث السلام أنشئ في فرنسا في جامعة ليون عام 1930[1]. ولكن كما أشرنا سابقاً، كانت البداية المؤسسية الأولى من جمعية ماساشوستس للسلام عام 1817.

إن انتشار هذه المؤسسات، والمعاهد العلمية والبحثية في مجال العلاقات والشؤون الدولية في هذه المرحلة، والاهتمام بتدريسها في الجامعات كان دافعها مرتبطاً بطموحات وآمال مثالية لتعزيز السلام، من خلال جعل دراسات وأبحاث السلام في ديناميكية العلاقات الدولية[2].

عموماً، في هذه المرحلة لم يتم بلورة نظريات، ومناهج معينة في مجال الصراع والسلام، وكانت الأفكار الأساسية تدور حول أسباب الصراع، والحاجة إلى السلام. ولم يكن هناك إسهام علمي، يشكل قاعدة نظرية لهذا الحقل، باستثناء كتاب "دراسة الحرب" الذي كان بمثابة البداية المنهجية الأكثر التصاقاً بهوية دراسات السلام والصراع.

أبو عامر، علاء: 2004، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ص 17-19

فرج، أنور محمد: 2007، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.

مقلد، إسماعيل صبري: 1985، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص 43-60.

1 لمزيد من التفاصيل راجع:
Dungen, Peter Van Den: "Initiatives for the Pursuit and institutionalization of Peace Research", in **L.Broadhead** (ed). Issues in Peace Research, in Department of Peace Studies, University of Bradford, pp. 5-32, p. 7. Quoted in **Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh**: 2005, Contemporary Conflict Resolution, Cambridge U K: Polity Press, Second Edition, p. 34.

2 **Dungen, Peter van den**: Peace History: An Introduction, Op. cit., p. 364.

المرحلة التأسيسية: (الخمسينيات والستينيات) (1945–1969):

نشأة وأهمية هذه المرحلة:

تُعتبر مرحلة الخمسينيات والستينيات، المرحلة التي وُضِعت فيها أسس، ونظريات ومفاهيم ومناهج حقل دراسات الصراع والسلام، وبذلك شكلت هذه الحقبة، المرحلة التأسيسية لهذا الحقل العلمي.

وسبق الإشارة في المرحلة التمهيدية، لبعض التطورات الدولية والإقليمية، التي لعبت دوراً هاماً في خلق دوافع أساسية للاهتمام؛ وتنشيط دراسات الصراع والسلام، وكانت أهم هذه التطورات الحرب العالمية الثانية، وما سببته من كوارث للمجتمع الإنساني، وكذلك انتشار حركات المقاومة، والتحرر والاستقلال الوطني ضد الاستعمار، في مرحلة الخمسينيات والستينيات. بالإضافة إلى ذلك ظهور الحرب الباردة، وسباق التسلح ومخاطر الأسلحة النووية.

إن دراسات الصراع والسلام في هذه الحقبة، هي رد فعل ضد المخاطر والكوارث الإنسانية والحروب، التي تأثر بها الغرب بشكل مباشر، وليست عملية استباقية، أو وقائية، إن هذه التطورات، دفعت إلى تنامي الاهتمام بدراسات الصراع والسلام، وتأسيس المؤسسات والمراكز البحثية؛ وبرامج علمية في حقل دراسات الصراع والسلام، مستفيدة من الحقول العلمية الأخرى التي سبق الإشارة إليها مثل العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والعلاقات الدولية وغيرها.

أهم العلماء المؤسسين في هذه الحقبة:

كان لمجموعة من علماء أمريكا وأوروبا إسهامات خاصة في تأسيس هذا الحقل العلمي المعاصر، وساهموا في بناء الأطر والأسس النظرية والمناهج العلمية لهذا المجال أو التخصص العلمي بشكله المعاصر. ومن أبرز هؤلاء العلماء: كينيث بولدينغ، يوهان غالتونغ، جون بورتون.

1. كينيث بولدينغ (1910-1993 Kenneth Boulding)، وهو عالم اقتصاد إنجليزي الأصل، عمل في الولايات المتحدة الأمريكية، أسس أول دورية علمية متخصصة في العالم، وهي مجلة حسم النزاعات Journal of Conflict

Resolution وذلك في عام 1957 في أمريكا، وهي أعرق دورية علمية في هذا المجال حتى الآن، وإن كان يغلب عليها المنهج الكمي، وربما ذلك ناتج من التخصص الاقتصادي لمؤسس المجلة "الكينيث بولدينغ". كما أسهم في تأسيس مركز دراسات فض النزاعات (The Centre for Research of Conflict Resolution)، في جامعة ميتشغان عام 1959. وقد بدأ بولدينغ جهوده العلمية في مجال دراسات السلام والصراع، بالتعاون مع فريق من حقول أكاديمية متنوعة، منها علم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وعلوم الرياضيات والبيولوجيا وغيرها.

يُعرف عن بولدينغ اهتمامه وتركيزه في كتاباته حول قصة، أو فكرة التنبؤ المسبق للصراعات/الوقاية، من الحروب بالإضافة إلى اهتمامه بوضع إطار منهجي، أو إطار علمي معلوماتي في دراسة الصراعات وتسويتها، وهذا الإطار يشكل القواعد العلمية التي تسمح بعملية الإنذار المبكر لمنع حدوث أي صراع[1].

2. يوهان غالتونغ (1930 Johan Galtung – حتى الآن)، وهو عالم نرويجي، ويُعتبر واحداً من أبرز المؤسسين والمنظرين لعلم دراسات السلام والصراع في حقبة الستينيات من القرن العشرين حتى الآن، وهو أحد أركان المدرسة الأوروبية والمدرسة الاسكندنافية على وجه الخصوص، في هذا الحقل العلمي. قدم غالتونغ أطرا نظرية لدراسات السلام والصراعات، واستطاع أن يقدم أنموذجاً على شكل مثلث الصراع (العنف والسلام)، على اعتبار أن الصراع هو عملية ديناميكية تفاعلية، تقوم على ثلاثة عناصر هي الاتجاهات، والتناقضات البنيوية أو تناقضات السياق، أو تناقضات السلوك. والصراع يرتبط بتفاعل هذه المكونات الثلاث مع بعضها، وكل منها يؤثر في الآخر.

---

1 من أبرز مؤلفاته:

Boulding, Kenneth E.: 1962, Conflict and Defense: A General Theory, New York: Harper and Brothers.

وللمزيد من التفاصيل حول أطروحاته وآرائه راجع موقع Kenneth Boulding في الموقع الإلكتروني لجامعة كولورادو الأمريكية University of Colorado، http://www.colorado.edu/econ/Kenneth.Boulding.

وكان يرى أن أجندة دراسات الصراع والسلام، أبعد من منع الصراع، وهو إيجاد السلام الإيجابي في المجتمع الإنساني[1]. وبالتالي فإن عملية تسوية الصراعات، تتطلب إحداث تغيرات إيجابية؛ ترتبط بالسلوك والاتجاهات والمواقف والسياق أو المصالح[2].

إن إسهامات يوهان غالتونغ، لعبت دوراً هاماً في جعل حقل دراسات السلام والصراع، حقلاً علمياً، وشكلت إسهاماته مدرسة أوروبية في هذا الحقل،

---

1 **Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh**: Op. cit., p. 42.

2 للمزيد من المعلومات حول الفصل الثاني من الكتاب، راجع المؤلفات التالية لغالتونغ:

Galtung, Johan: "Conflict as a Way of Life", in Freeman, Hugh (ed): 1969, Progress in Mental Health, Churchill, London, pp. 484-564, p. 486-487.

Galtung, Johan: 1969, "Peace, Violence, and Peace Research", Journal of Peace Research, Vol. 6, No. (3), pp. 167-191.

Galtung, Johan: 1980, the True Worlds: A Transnational Perspective, The Free Press, New York.

Galtung, Johan: 1981, "Social Cosmology and the Concept of Peace", Journal of Peace Research, 18 (2): 183-199.

Galtung, Johan: 1984, "Transarmament: From Offensive to Defensive Defense", Journal of Peace Research, 21(2): 127-140.

Galtung, Johan: 1985, "Twenty-five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some Responses", Journal of Peace Research, 22(2): 141-158.

Galtung, Johan: 1987, "Only One Quarrel with Kenneth Boulding", Journal of Peace Research. 24 (2): 199-203.

Galtung, Johan: 1988. 'What If the Devil Were Interested in Peace Research?", Journal of Peace Research, 25 (1): 1-4.

Galtung, Johan: 1989, "The State, the Military and War", Journal of Peace Research, 26 (1): 101-105.

Galtung, Johan: 1990, "Cultural Violence", Journal of Peace Research, 27 (3): 291-305.

Galtung, Johan: 1996, Peace by Peaceful Means: Peace & Conflict, Development & Civilization, International Peace Research Institute, Oslo, p. 72.

تباينت في مفاهيمها وأحدثتا الحثية عن المدرسة الأمريكية[1]. وساهم يوهان غالتونغ في تأسيس واحد من أقدم المعاهد البحثية المتخصصة في مجال دراسات الصراع والسلام في العالم، وهو معهد أبحاث السلام الدولي (International Peace Research Institute (PRIO في أوسلو، وقد كان رئيس التحرير المؤسس للمجلة العلمية العالمية المعروفة والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم، وهي مجلة أبحاث السلام Journal of Peace Research وكان ذلك عام 1964. كما استمر دور غالتونغ بالإسهام في هذا الحقل العلمي في المراحل التالية لمرحلة التأسيس، خاصة مرحلة التطوير والنمو والتوسع.

3. جون بورتون (1932 – حتى الآن) John Burton: هناك مجموعة أخرى من العلماء، كان لهم إسهامات مميزة في حقل دراسات الصراع والسلام، خلال هذه المرحلة، منهم على سبيل المثال جون بورتون John Burton وهو عالم إنجليزي من أصل أسترالي، ولد في أستراليا، ومارس حياته الأولى كدبلوماسي، ثم انتقل للحياة الأكاديمية في أوائل الستينيات. وكان له إسهامات واضحة، منها: المشاركة في بناء نظريات، ومناهج جديدة في الدراسات الدولية ودراسات الصراع، ومنها المشاركة في بناء منهج، وطريقة حل المشكلات[2] كجزء من دراسة الصراعات الدولية، والذي كان من رواد تطوير الأطر النظرية، والتقنيات التطبيقية في هذا المجال. بالإضافة إلى مساهمة بورتون في تأسيس بعض الهيئات والمؤسسات العلمية الموضحة في هذا الحقل، مثل مشاركته في المراحل الأولى من تأسيس مركز تسوية الصراعات

---

1 حول هذا التباين انظر:

Lawler, Peter: 1995, A Question of Values: Johan Galtung's Peace Research, Lynne Reinner Publishers, Boulder, London.

Ramsbothan Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh: Op. cit., p. 42.

2 لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة وهذا المنهج، راجع:

Ramsbothan Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh: Op. cit., p. 43-44.

De Reuck, Anthony: "A Theory of Conflict Resolution by Problem Solving", quoted in **Burton John & Dukes Frank**, Conflict: Readings in Management & Resolution, Op. cit., pp. 183-244.

Center for Conflict Resolution في جامعة لندن، وغيرها من الإسهامات والعشرات من المقالات والمؤلفات العلمية[1]. وقد تابع حياتـــه الأكاديميـــة في معهد تحليل وتســـوية الصـــراعات Conflict Analysis and Resolution Institute في جامعة جورج مايسون بأمريكا، ومعهد الســـلام الأمريكـــي. ويمتاز جون بورتون باستمراره في إسهاماته من المرحلة التأسيسية، إلى ما بعد التأسيس لهذا الحقل.

على صعيد بناء المؤسسات وإصدار الدوريات العلمية:

شهدت هذه المرحلة، تأسيس أهم المراكز البحثية والـــدوريات العلميـــة في العالم، والتي مازالت مستمرة إلى اليوم، تمارس دورها ونفوذها بشكل أوضـــح في صياغة وتطوير حقل دراسات الصراع والسلام، بالإضافة إلى تأثيرها في السياسات وصنع القرار في العديد من الدول.

وكان أول المعاهد المتخصصة في مجال دراسات الصراع والسلام، هو مختـــبر دراسات السلام (Peace Research Laboratory) الـــذي أســـس بأمريكـــا في St. Louis Missouri، وأسسه Theodore F.Lentz عـــام 1945 بعـــد القصـــف الأمريكي النووي على هيروشيما وناجازاكي. كما شهدت هذه الحقبة صدور أول دورية علمية متخصصة في دراسات الصراع باللغة الإنجليزية، وهي مجلـــة "فـــض النـــزاعات" Journal of Conflict Resolution في جامعة ميتشغان الأمريكية عام 1957، وتُعتبر واحدة من أهم الدوريات في هذا الحقل العلمي، وتأسس في معـــــ

---

1 انظر على سبيل المثال في هذه المرحلة:

- **Burton, John**: 1968, Systems, States, Diplomacy and Rules, Macmillan, London
- **Burton, John**: 1969, Conflict and Communication: The Use of Controlled Communication in International Relations, Macmillan, London.
- **Burton, John**: 1972, World Society, Macmillan, London
- **Burton, John**: 1979, Deviance, Terrorism and War, St Martins Press, New York
- **Ramsbothan Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh**: Op. cit., p. 45.

الجامعة، مركز أبحاث تسوية الصراعات Center for research on conflict resolution عام 1959. وفي كندا تأسس معهد دراسات السلام الكندي Canadian Peace Research Institute عام 1969.

أما في أوروبا، فقد تأسس في النرويج أول مركز بحثي متخصص في دراسات السلام، وهو معهد أبحاث السلام الدولي International Peace Research (PRIO) Institute وذلك في العاصمة النرويجية- أوسلو عام 1959. وهو من أعرق المعاهد البحثية في دراسات السلام والصراع، ويصدر عنه واحدة من أقدم وأهم الدوريات المتخصصة في هذا الحقل منذ عام 1964 وهي، مجلة "أبحاث السلام" Journal of Peace Research وهي أول دورية من نوعها تصدر في أوروبا.

كما تأسست معاهد بحثية وأكاديمية متخصصة في هذا الحقل العلمي في عدد من الدول الأوروبية منها على سبيل المثال معهد بحوث السلام، the Polemological Institute في جامعة جرونينجن في هولندا عام 1962، وفي فرنسا معهد دراسات الحرب (Institue de Polemologie (French Institute عام 1970، وفي بريطانيا تأسس مركز لانكستر لدراسات السلام (معهد ريتشاردسون) (Lancaster Peace Research Center (later the Richardson Institute في جامعة لانكستر عام 1959، ومعهد استكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) عام 1966 في السويد، وفي جنوب أفريقيا، تأسس مركز فض الصراعات في جامعة كيب تاون عام 1968. كما تأسس معهد Tampere Peace Research Institute في جامعة The University of Tampere في فنلندا عام 1969.

وتعتبر الدول الاسكندنافية، الأكثر اهتماماً في تلك الحقبة بمجال دراسات الصراع والسلام، من بقية الدول الأوروبية، وقد بذلت معاهدها ومراكزها البحثية وبرامجها الأكاديمية جهوداً وإسهاماً واضحاً، في دراسات الصراع والسلام أو قضايا نزع السلاح، وقد يكون ذلك ناتج عن التجارب التاريخية من الحروب والصراعات القاسية التي حدثت بين الدول الاسكندنافية، بالإضافة إلى إدراكها لمخاطر الحرب الباردة وسباق التسلح حولها بالرغم من عدم انغماسها فيها.

ويُلاحظ أن المؤسسات العلمية والبحثية في أمريكا - خاصة جامعتي ميتشغان وستانفورد - المتخصصة، في هذا الحقل ركزت على دراسات الصراع. بينما

المؤسسات البحثية الأكاديمية الاسكندنافية بشكل خاص، ركزت على دراسات السلام. أما على صعيد الاتحادات والجمعيات العلمية المتخصصة في دراسات الصراع والسلام فكان أول جمعية أو اتحاد دولي (وليس عالميا أو وطنيا) في هذا المجال تأسس عام 1965، وهو الاتحاد الدولي لأبحاث السلام International Peace Research Association (IPRA)[1]. بينما تأسست جمعية أبحاث السلام، (PRS) Peace Research Society خلال الفترة 1963-1964، والتي تم اسمها لاحقاً وأصبح جمعية علم السلام Peace Science Society (PSS)[2].

وهذه الهيئات تُعنى بتنظيم المؤتمرات العلمية، وإصدار المؤلفات والدوريات العلمية، وبناء شبكات تعاون علمي بين الباحثين، وغير ذلك من تطوير وتنشيط هذا الحقل[3]. وتأسس لاحقاً العديد من الجمعيات والاتحادات العلمية، في معظم

---

1 Ryan, Stephen: 2003, "Peace and Conflict Studies Today", the Global Review of Ethnopolitics, Vol. 2, No. 2, pp. 75-82, p. 75-77.

2 Wiberg, Hakan: "The Peace Research movement", in Wallensteen, Peter (Ed): Peace Research: Achievements and Challenges, Op. cit., p. 42.

3 ويشير الباحث إلى أنه عند المقارنة بين هاتين المؤسستين IPRA وPSS اللتين تأسستا في وقت واحد تقريبا، كانت أوجه التباين متعددة، منها:
كان الاتحاد IPRA يحمل صبغة دولية، ولذلك كان يمثل في اليونسكو، بينما PSS كان نطاق عمله في أمريكا الشمالية بشكل أساسي.
أيضاً IPRA كان يُعتبر حركة movement تُعنى بالباحثين والمدرسين (Researchers & Educators)، بينما PSS كان يهتم بالهيئة الأكاديمية Scholars، ولذلك كانت نشرات IPRA تهتم بالبعد البحثي والتوعوي والتأثير في السياسات ذات العلاقة بالسلام، بينما PSS كان اهتمامه معرفيا صرفا.
وأخيراً، في صورة نشاط IPRA الدولي، فقد نتج عنه جمعيات دولية إقليمية مثل (OPRED) عام 1971 في أمريكا الشمالية، CLAIP في أمريكا اللاتينية عام 1977، والاتحاد الآسيوي لأبحاث السلام عام 1980، بينما نشأ عن PSS أقسام Sections داخل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان فقط.
لمزيد من التفاصيل حول هذه الجمعيات العلمية والمقارنات بين أهم هذه الجمعيات، راجع:
1 Wiberg, Hakan. "The Peace Research movement", Op. cit., p. 42-43, 51.
2 Ryan, Stephen: "Peace and Conflict Studies Today", Op. cit., p. 75-77

الدول الغربية وفي الكثير من دول العالم، ويشار هنا إلى دور منظمة اليونيسكو، إذ لعبت دوراً مبكراً في دعم أبحاث السلام والمؤسسات والاتحادات الدولية.

وقامت بإجراء مسوحات وأدلة لمؤسسات أبحاث ودراسات السلام، لبناء وتعزيز شبكات التعاون فيما بينها، ودعم بنيتها التحتية.

من ناحية أخرى، ربما من المناسب الإشارة، إلى ظهور حراك دولي خاص في مجال الأمن والسلام، بعد الحرب العالمية الثانية، نتج عنه آلية مؤسسية تعمل على تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وعلى أساس حل النزاعات بالطرق السلمية، وتمثلت هذه الآلية المؤسسية، بتأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945. كما تأسست على الصعيد الإقليمي العربي، جامعة الدول العربية قبل منظمة الأمم المتحدة بعدة أشهر؛ لتساهم في تحقيق مجموعة أهداف، منها تسوية الصراعات العربية بالطرق السلمية، وللمساهمة في المحافظة على الأمن القومي العربي.

أما على صعيد المراكز البحثية، في العالم العربي المعنية بدراسات الصراع والسلام، فإنه من المثير للاهتمام أن الصراع العربي- الإسرائيلي تولد عنه مؤسسات علمية أو مراكز بحثية تعنى وتهتم بالصراع العربي- الإسرائيلي دون أن تحمل مسمى دراسات الصراع والسلام، خاصة وأن طروحات السلام مع الاحتلال الإسرائيلي، كانت عنصراً سلبياً، وموقع معارضة ونقداً لأي مؤسسة، أو هيئة بحثية أو علمية، تسعى أو تقبل بطروحات السلام مع الكيان الإسرائيلي. بالرغم من اتفاقيات السلام (اتفاقيات كامب ديفيد)، التي وقعت بين الحكومة المصرية وإسرائيل في العام 1979.

إن غياب مؤسسات بحثية، تحمل مسمى السلام والصراع، لا يعني عدم اهتمام بعض المؤسسات العربية بدراسة الصراع العربي- الإسرائيلي، مثل مؤسسة الدراسات الفلسطينية - التي تأسست عام 1963، أو مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الذي تأسس عام 1968 وغيرهما من المؤسسات[1].

---

1 لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور مراكز الأبحاث والدراسات العربية انظر: الخزندار، سامي: 2011، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة: إطار عام، ورقة مقدمة لمؤتمر صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، 26-27 إبريل 2011م، الرياض: منتدى الشراكة المجتمعية، ص ص 311-328، ص 327.

طبيعة الأفكار المحورية في هذه المرحلة:

تُعتبر مرحلة الخمسينيات والستينيات، مرحلة التأسيس الفعلي لهذا الحقل العلمي، إذ تم العمل على إرساء الأسس، والأطر النظرية والمعرفية لمنظومته العلمية، وكذلك تم وضع النظريات العلمية الأساسية، بالإضافة إلى بناء وتطوير المناهج أو المداخل الأساسية والنماذج الخاصة بهذا الحقل.

في هذه المرحلة، بدأت تظهر ملامح دراسات الصراع والسلام كعلم، ففي هذه المرحلة تم الاهتمام بتطوير، واستخدام المنهج الكمي، خاصة في الولايات المتحدة، والذي نشط بشكل كبير في دراسة العلاقات الدولية عموماً، مما كان له انعكاس واضح على منهج دراسات الصراع، حيث بدأت الجماعة الأكاديمية في استخدام المنهج الكمي في تحليل الصراعات خاصة في جامعة ميتشيغان، وهذا الاتجاه الكمي في دراسات الصراع، كان له تأثير واضح على بروز أول مجلة دورية علمية متخصصة في دراسات الصراع، وهي مجلة تسوية الصراعات أو "فض النازعات" Journal of conflict resolution، والتي سبق الإشارة إليها.

وفي هذه المرحلة أيضاً، كان الجدل بين المدرسة الواقعية، والمدرسة المثالية في مدارس العلاقات الدولية، وهو ما انعكس على دراسات الصراع والسلام، فمن جهة عززت المدرسة المثالية، دراسات الصراع والسلام، وضرورة تسوية الصراعات بالطرق السلمية، والاهتمام بمنع الصراعات وتحقيق السلام الإيجابي، ومن ناحية أخرى، ضغط أصحاب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، بضرورة الاهتمام بالقوة واستخدامها، عند الضرورة للعمل على تسوية الصراعات أو منع حدوثها، وبالتالي اهتمت هذه المدرسة بضرورة بناء القوة مثل السلاح النووي وسباق التسلح؛ وقد انعكس ذلك، على توليد اتجاهات تشاؤمية عبر السلام وأبحاث الصراع على الباحثين الذين يعملون في هذا الحقل[1].

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتجاهات، والعلاقة بين العلاقات الدولية وبين هذا الحقل العلمي، انظر:

Ryan, Stephen: "Peace and Conflict Studies today", Op. cit.

Van Den Dungen, Peter: "Initiatives for the Pursuit and institutionalization of Peace Research", Op. cit. quoted in **Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh**: p35.

وقد استمرت الإسهامات العلمية لبعض علماء هذه المرحلة، إلى المرحلة التي تليها لتطور هذا الحقل العلمي، من السبعينات وحتى التسعينات من القرن العشرين.

إن الدراسات والمؤلفات التي قدمها العلماء المؤسسون، والذين أشير إلى أهمهم مع طبيعة إصداراتهم واهتماماتهم العلمية، تشير إلى تركز جهود هؤلاء المؤسسين، على دراسة أسباب الحروب والصراعات أكثر منه على دراسة أسباب السلام[1]. وإن كان ذلك، يعتبر أمراً طبيعياً في عملية تطور هذا الحقل، فقضية السلام عملية يرتكز مضمونها على العدل والتعاون، وهي أكثر تطوراً، من قضية غياب العنف والصراع ووجود الأمن، (أو ما يسمى بالسلام السلبي).

و يلاحظ أيضاً، أن إسهامات علماء هذه الحقبة جاءت من خلفيات، أو تخصصات علمية مختلفة، وليس من متخصصين في مجال الصراع والسلام فقط. فكانت الخلفيات العلمية متنوعة مثل علم الاجتماع، العلوم السياسية، والقانون الدولي، الإدارة والموارد البشرية، علم النفس وغيرها من التخصصات. وفي هذه المرحلة، تولدت قناعات لدى المهتمين بشؤون الصراع والسلام، أن هذا الحقل من التعقيد، بحيث لا يمكن أن يعتمد على تخصص واحد، بل على تخصصات علمية متنوعة، ومن هنا اعتمد هذا الحقل العلمي في هذه المرحلة، والمراحل اللاحقة على تخصصات، أو حقول علمية مختلفة، وبالتالي فإن هذا الحقل، يعتبر حقل متداخل التخصصات، ويستخدم نظريات ومفاهيم من حقول متعددة ومتداخلة، لدرجة اعتبار حقل دراسات الصراع والسلام، بأنه حقل هجين، وليد تفاعل مجموعة من التخصصات العلمية الأساسية، ومن أهمها: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، علم الاجتماع، علم النفس، علم الاقتصاد، علم الإدارة، القانون وغيرها.

---

1 Van Den Dungen, Peter. "Initiatives for the Pursuit and Institutionalization of Peace Research", Op. cit.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو والتوسع (السبعينيات والثمانينيات):

نشأة وأهمية هذه المرحلة:

شكلت هذه المرحلة، امتداداً توسعياً وتعزيزاً لمرحلة الستينيات، وغلب على هذا التوسع الامتداد الأفقي، أي زيادة التوسع الكمي لهذا الحقل العلمي، وتمثل ذلك في ازدياد عدد الباحثين والمتخصصين في دراسات الصراع والسلام، وهو ما ظهر في التوسع في عضوية الجمعيات والاتحادات العلمية المتخصصة، في هذا المجال مثل: الاتحاد الدولي لأبحاث السلام IPRA وPSS على سبيل المثال. كما ظهر التوسع، في ازدياد عدد المؤسسات البحثية، والبرامج العلمية المتخصصة في مجال دراسات الصراع والسلام، مع زيادة الامتداد أو الانتشار في كثير من الدول الأوروبية واليابان بشكل خاص. بالإضافة إلى ازدياد، ونمو الجمعيات العلمية، على الصعيد الوطني والإقليمي، التي تعنى بدراسات وقضايا الصراع، والأمن والسلام، وتظهر بعض المؤشرات الرقمية في هذا المجال لاحقاً، عند الحديث عن المؤسسات والدوريات العلمية.

إن هذا التوسع الأفقي لدى الباحثين، والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية المتخصصة، في دراسات السلام، صاحبه تراكم معرفي (أي بناء عامودي وأفقي)، لهذا الحقل تمثل في كثرة الإنتاج الفكري للأبحاث والمؤلفات العلمية، وكثرة النشر العلمي المتخصص، سواء على شكل كتب، أو موسوعات أو على شكل أبحاث علمية، منشورة في الدوريات العلمية المتخصصة، أو في المؤتمرات العلمية[1]. ويلاحظ في هذه المرحلة، أن الإضافات أو الإسهامات العلمية، في هذا الحقل العلمي، كان يغلب عليها إسهامات تقدمها مؤسسات بحثية، وفرق عمل جماعي مشترك، وتراجع الدور الفردي للباحثين والعلماء، في البناء المعرفي لهذا المجال، كما كانت الحال في المرحلة التأسيسية لهذا الحقل، في الخمسينيات والستينيات[2]. وتصاعد دور

---

1 قام الباحث بمسح للدوريات العلمية التي تأسست في مرحلة السبعينات والثمانينات مستفيداً من دليل الاتحاد الدولي لأبحاث السلام:

IPRA Directory Guide of Peace Research , http://ipra.terracuranda.org/

2 انظر على سبيل المثال مشروع أو مبادرة جامعة هارفارد وجامعة ميتشغان في منهج "حل المشكلات والمفاوضات" (Problem Solving principled negotiation)، لتفصيل وتطورات هذه المبادرة انظر:

Ramsbothan Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh: Op. cit., p. 48-50.

المؤسسات العلمية، لا يعني تهميشا للدور الإنتاج، والنشر العلمي الفردي للباحثين، وقد ظل مهماً في حركة البحث والنشر العلمي في مجال دراسات الصراع والسلام.

على صعيد العلماء والباحثين:

استمرت جهود وإسهامات عدد من علماء مرحلة الستينيات، إلى هذه المرحلة وما بعدها، ممن استمروا على قيد الحياة مثل يوهان جالتونغ John Galtung وجون بورتون John Burton، الذي قام بإنتاج مجموعة شاملة من المؤلفات العلمية، تضم أهم الإنتاج الفكري لكبار الباحثين في هذا الحقل العلمي، وهذه المجموعة، هدفت إلى توفير مكتبة علمية شاملة متخصصة، في حقل دراسات الصراع والسلام، خدمة للباحثين والمفاوضين والممارسين في هذا الحقل العلمي. بالإضافة إلى بروز عدد من الباحثين في هذه المرحلة، ومن أبرز علماء هذه المرحلة مثل إدوارد عازار Edward Azar، الذي عمل أستاذاً جامعياً في جامعة ميريلاند الأمريكية وهو من أصل لبناني، وقدم مجموعة الطروحات النظرية، التي تدور حول الصراعات المجتمعية أو الدولية الممتدة (طويلة الأمد)[1]. صدرت هذه المجموعة عن دار ماكميلان العالمية عام 1990، وأصبحت مرجعاً نظرياً وأساسياً، للعاملين في هذا النوع من الصراعات.

ومن علماء هذه المرحلة، آدم كارل Adme Curle، ووليام زارتمان William Zartman اللذان أعطيا اهتماماً خاصاً للمفاوضات، ودانيال دراكمان Druckman Daniel، وليز بارلدينغ Lis Boulding وجاكوب بيركوفيتش Jacob Bercovitch، الذي اهتم بشكل خاص بموضوع الوساطة، حيث تركزت جهودهم، وطروحاتهم النظرية بشكل أساسي في مجال المفاوضات والوساطة. ومن العلماء أيضاً، أستاذ علم الاجتماع البروفيسور لويس كريبرغ Louis Kreiberg مدير مؤسس برنامج تحليل الصراعات، وفض النزاعات في جامعة سيراكيوز الأمريكية، فقد اهتم بتحليل الصراعات، ومنع تصعيدها سواء على الصعيد المجتمعي

---

1 انظر على سبيل المثال دراسته.

Azar Edward: "Protracted International Conflicts: Ten Propositions". in Burton John & Dukes Frank: Conflict: Readings in Management & Resolution, Op. cit.

أو الدولي[1]. ومن علماء هذه المرحلة أيضاً ديفيد سينجر David Singer، الذي أسس مشروع قاعدة Correlates of War) COW) في منتصف الستينيات في جامعة ميتشغان، وهذا المشروع يُعنى بجمع البيانات الكمية حول الحروب والصراعات بين الدول. ويهدف سينجر من هذا المشروع إلى دراسة العلاقة بين أنماط وطبيعة السلوك وحدوث الحرب. وبالتالي معرفة أسباب الحروب[2].

---

1 انظر على سبيل المثال بعض مؤلفات هؤلاء العلماء في تلك الحقبة:

Kriesberg Louis: 1973, The Sociology of Social Conflicts, Englewood Cliffs, NJ: **Prentice- Hall.**

Kriesberg Louis: 1982, Social Conflicts, Englewood Cliffs, NJ: **Prentice- Hall,**

Kriesberg Louis: 1991, "Conflict Resolution Applications to Peace Studies", ***Peace & Change***, 16 (4): 400-417.

Kriesberg Louis: 1992, International Conflict Resolution, New Haven, Conn.:Yale University Press.

Kriesberg Louis: 1992b, De-escalation & Transformation of International Conflicts, New Haven, Conn.: Yale University Press.

Kriesberg Louis: 2001, "Mediation & the Transformation of the Israeli Palestinian Conflict", ***Journal of Peace Research***, 38 (3): 373-392.

Bercovitch Jacob. (ed), 1991, "International Mediation", ***Journal of Peace Research***, 28 (1) Special Issue.

Bercovitch Jacob: (ed), 1996, Resolving International Conflicts: The Theory & Practice of Mediation, Boulder, Col.: Lynne Rienner Publishers.

Zartman William. 1978, the Negotiation Process. Theories and Applications, Beverley Hills, Calif.: Sage.

Zartman William; 1985, **Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa**, New York: Oxford University Press.

Zartman William (Ed): 1995, **Collapsed States: The Disintegration & Restoration of Legitimate Authority**, Boulder, Col.. Lynne Rienner Publishers.

Zartman William, (Ed) 1995b, **Exclusive Peace: Negotiating an End to Civil War**, Washington DC: **Brookings Institution**.

2 لمزيد من التفاصيل حول ديفيد سنجر راجع موقعه الإلكتروني في جامعة ميتشغان http://sitemaker.umich.edu/jdsinger/home، ولمزيد من التفاصيل حول مشروع COW راجع موقعها الإلكتروني: http://www.correlatesofwar.org.

المؤسسات والدوريات العلمية:

تم الإشارة في بداية الحديث، إلى نشأة وتطور هذه المرحلة إلى أن أهم سمات هذه المرحلة النمو والتوسع الملحوظ (الأفقي والعمودي)، في عدد من المؤسسات العلمية والمراكز البحثية، والاتحادات والجمعيات، والدوريات العلمية التي تعنى بدراسات الصراع والسلام. وكان الامتداد والانتشار لهذه المؤسسات العلمية ممتداً أفقياً، ليس في أمريكا فحسب، بل شمل جميع الدول الأوروبية والعديد من دول آسيا، وبعض دول أفريقيا. ففي دليل اليونيسكو IPRA على سبيل المثال، يشار إلى تأسيس ما يقارب 500 معهد ومركز بحثي واتحاد أو جمعية في هذه المرحلة، حتى نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات[1].

وانتشرت البرامج الأكاديمية المتخصصة، في دراسات الصراع والسلام، في العديد من جامعات دول العالم، فعلى سبيل المثال تأسس قسم أبحاث الصراع ودراسات السلام في جامعة أبسالا السويدية عام 1971، الذي يمنح الدرجات العلمية، ويقدم البرامج التدريبية المختلفة. وفي إيرلندا الشمالية تأسست جامعة بلفاست، ICOR، COPR. وقسم دراسات السلام في جامعة برادفور البريطانية عام 1973 الذي كان أحد مؤسسيه Adam Curle وفي الولايات المتحدة الأمريكية تأسس العديد من المؤسسات العلمية والمراكز البحثية منها: معهد تحليل وفض النزاعات School for Conflict Analysis and Resolution التابع لجامعة جورج مايسون.

يُعتبر هذا المعهد، من أهم المؤسسات العلمية في حقل دراسات الصراع والنزاعات في أمريكا، تأسس عام 1981 كمركز بحثي باسم مركز فض النزاعات، Center for Conflict Resolution، وتطور لاحقاً ليصبح "معهداً School"، يقدم برامج أو درجات أكاديمية (بكالوريوس، ماجستير ودكتوراه) في هذا الحقل العلمي، بالإضافة إلى انه أصبح يحتوي على عدّة مراكز بحثية متخصصة نظرياً وتطبيقياً في مجالات مختلفة، من علم دراسات الصراع وفض النزاعات،

[1] **World Directory of Peace and Training Institutions:** 1994, UNESCO Social & Human Sciences Documentation Centre & Division of the Human Rights, Democracy and Peace, Blackwell Publishers, Oxford, pp. 21-193.

وأصبحت هذه الجامعة تمتلك مكانة عالمية مرموقة، في حقل دراسات الصراع لهذا المعهد. وتأسس أيضا معهد الولايات المتحدة للسلام عام 1984 United States Peace Institute، وهو معهد يتبع للكونغرس ويعنى بقضايا السلام والصراع.

فعلى سبيل المثال، يشير الدليل العالمي لمؤسسات أبحاث السلام، والصادر عن اليونيسكو عام 1981 إلى وجود ما يزيد عن 313 مؤسسة لأبحاث السلام حتى تاريخ صدور هذا الدليل[1].

ولا شك، أن دوافع إنشاء بعض هذه المراكز البحثية، والجوامع والمعاهد العلمية في بعض دول العالم ارتبط بالحاجة إلى دراسة ومعالجة الصراعات التي تعيشها هذه الدول، مثل مشكلة حروب أفريقيا في تلك الحقبة، والصراع في شمال إيرلندا في المملكة المتحدة.

طبيعة الأفكار المحورية في هذه الحقبة:

اتجهت الدراسات والأبحاث في حقل دراسات الصراع والسلام، نحو المزيد من التعمق في نظريات الصراع والسلام، والاستفادة منها، والعمل على تطوير المناهج والمداخل العلمية الخاصة بهذا الحقل، مع التركيز على التطبيقات العملية للأطر النظرية. ومحاولة التركيز على الجوانب العلمية للأبعاد ذات الإمكانية التطبيقية، ومن هنا نمت بقوة الدراسات التي تعنى بأساليب فض المنازعات، مثل: المفاوضات والوساطة، وغيرها من الأساليب والتقنيات والملامح العلمية التي تعنى بهذا الجانب، وتطوير المهارات اللازمة، لممارسة هذه الأساليب والتقنيات العلمية، بالرغم من أن عملية المفاوضات، والوساطة عملية قديمة ارتبطت مع حياة الإنسان، ونشوء الكيانات السياسية منذ العهود اليونانية والرومانية، ومن ثم تطورها

---

1 قام الباحث بمسح للدوريات العلمية التي تأسست في مرحلة السبعينات والثمانينات مستعينا من:
دليل الاتحاد الدولي لأبحاث السلام International Peace Research Association (IPRA)
الموقع الالكتروني لديفيد سنغر David Singer مؤسس قاعدة بيانات COW، مرجع سبق ذكره
World Directory of Peace Research Institution: 19 81, reports and papers in the social sciences, no.49, UNESCO, Paris.

بارتباطها بالنشاط الدبلوماسي للدولة القومية لاحقاً، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. إلا أن مجموعة كبيرة من علماء حقـــل دراســـات الصراع في هذه الحقبة، (خاصة في الثمانينيات) كانوا يعتقدون أن هناك عجـــزاً أو قصوراً في الدراسات النقدية للوساطة، وأنه ما زالت تعاني قصـــوراً في التحليـــل المنهجي أو المفاهيمي[1].

وظهر في هذه الحقبة أيضاً، العديد من الدراسات التي تركز علـــى موضـــوع المفاوضات، والوساطة من الناحية النظرية والتطبيقية. وكانت منـــها إســـهامات خاصة تسعى نحو مأسسة عملية الوساطة، ودور الوسطاء في الصراع[2].

وظهرت في هذه المرحلة، مداخل ومدارس علمية لتسوية الصراعات مثـــل: (Alternative Dispute Resolution ADR) وهي مدرسة تعتمد على الآليـــات والأطر القانونية لتسوية الخلافات والصراعات، وكذلك تطوير منـــهج مدرســـة هارفـــارد لحـــل المشـــكلات (The Harvard School: Problem-Solving Workshop) وإن كان هذا النهج بدأ يتبلور في منتصف مرحلة الســـتينيات مـــن القرن العشرين، من خلال تطبيقه على الصراع بين ماليزيا وإندونيسيا عام 1965، إلا أن تطويره واعتماده كمدرسة منهجية، كان في هذه الحقبة. عموماً، إن الأطـــر الأساسية لهذه المرحلة، تمت بقوة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القـــرن العشرين، وشكلت الأفكار بداية لدراسات المرحلة التالية.

---

1 **Pruitt, Dean, And Rubin, J:** 1986, Social Conflicts: Escalation, .Stalemate and Settlement. Random House, New York. p. 273

2 انظر:

Curle Adam. 1971, Making Peace, Tavistock Publications, London.
Curle Adam: 1986, **In the Middle: Non-official Mediation in Violent Situations.** St. Martins Press, New York.
Zartman William (Ed): 1978, the Negotiation Process: Theories and Applications, Sage, Beverley Hills, Calif.
Zartman William (Ed), 1995, Elusive Peace. Negotiating an End to Civil Wars, The Brooking institution, Washington D.C.
Bercovitch Jacob (Ed): 1991, "International Mediation", ***Journal of Peace Research***, 28 (1), special issue.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانتشار والرسوخ العالمي (من نهاية الثمانينيات إلى نهاية 2012):

نشأة وأهمية هذه المرحلة:

على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990، وانتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح، اللذين شكلا أحد أهم الدوافع على صعيد نشوء دراسات الصراع والسلام، وعلى تطور هذا الحقل، إلا أنه من الصعب فصل بدايات هذه المرحلة عن النصف الثاني من حقبة الثمانينيات (والتي بدأت فيها تغيرات أساسية، في الاتحاد السوفييتي في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي). وأهمية هذه المرحلة موضوع الدراسة، هي استكمال تطور دراسات الصراع والسلام، التي ظهرت من خلال انتشار هذا الحقل انتشاراً واسعاً وكثيفاً وراسخاً، في معظم دول العالم، سواء على صعيد ازدياد أعداد المؤسسات العلمية والمراكز البحثية، أو على صعيد ازدياد عدد الدوريات العلمية، أو على صعيد تأسيس البرامج الدراسية في هذا التخصص، مع الازدياد الكبير من المتخصصين والأكاديميين والممارسين في هذا الحقل العلمي، وأخيراً التوسع في الإنتاج العلمي والأجندة البحثية والمجالات الفرعية لهذا الحقل العلمي، وهذا التوسع، أدى إلى الازدياد الهائل في النشاط العلمي، من مؤتمرات وندوات ومشاريع بحثية ومؤلفات وغيرها من الأنشطة.

علماء ومفكرو هذه المرحلة:

بالرغم من الازدياد الهائل في عدد الأكاديميين والمفكرين، في تخصص دراسات الصراع والسلام في العالم، في هذه المرحلة[1]، إلا أن الإضافة العلمية أو الإسهامات المحورية، كانت تتم من خلال فرق، أو مجموعات بحثية، تعمل على مشاريع علمية، أو من خلال مؤسسات بحثية تعمل على مشاريع معينة، وأصبحت الإسهامات الفردية على الصعيد النظري، محدودة حيث إن مفكري المرحلة التأسيسية،

---

1 انظر على سبيل المثال عدد الأعضاء في دليل الاتحاد الدولي لأبحاث السلام: IPRA Directory Guide of Peace Research.

(المرحلتين الأولى والثانية) لهذا الحقل العلمي، قاموا بصياغة وبناء الأسس، والأطر النظرية والمناهج والمفاهيم النظرية لهذا الحقل. طبعاً هذا كلــه لا ينفــي الجهــود والإسهامات الخاصة الفردية، لبعض أفراد الجماعة الأكاديمية في هــذا التخصــص سواء على صعيد المؤلفات والبحوث، أو على صعيد تأسيس بنــاء مؤسســات، ومراكز بحثية، أو تأسيس قواعد بيانات في حقل السلام والصراع، أو على صــعيد الاستشارات والممارسة الميدانية، أو التطبيقية في معالجة لموضــوع الصــراعات في العالم.

إن علماء ومفكري حقبة الثمانينيات في القرن العشرين، الذين سبق الإشارة لهم من أمثال وليام زارتمان William Zartman، جاكوب بيركــوفيتش Jacob Bercovitch، بالإضافة *إلى بعض العلماء من حقبة الستينيات، الذين ما زالوا على قيد الحياة، من أمثال غالتونغ، وجون بورتون، استمروا في الإسهام العلمي في حقل دراسات السلام والصراع. كما أن هناك إسهامات أخرى لعلماء آخــرين مــن أمثال: العالم السويدي بيتر فالنستين Peter Wallensteen، أحد مؤسسي حقــل دراسات السلام والصراع في السويد، ومؤسس أول قسم في هذا المجال في السويد، وهو قسم أبحاث الصراع ودراسات السلام، في جامعــة أبســالا Uppsala عــام 1971، وهو أستاذ كرسي داغ همرشولد (Daghamurshuld) (أمين عام اســبق للأمم المتحدة السويدي الجنسية) في جامعة أبسالا. كما أشرف علــى تأســيس واحدة من أهم قواعد البيانات العالمية حول الصراعات في العالم، في النصف الثاني من الثمانينيات وهي قاعدة أبسالا لبيانــات الصــراع Uppsala Conflict Data Programme[1]. وهي تصدر تقريــراً ســنوياً بعنــوان "الــدول في الصــراعات المسلحة" (States in Armed Conflict)[2]، وتنشر أيضاً جزءاً من النتائج الســنوية لقاعدة البيانات هذه في الكتاب السنوي لمعهــد اســتوكهولم لأبحــاث الســلام (SIPRI Yearbook) من عام 1988 حتى الآن. وكذلك في واحدة مــن أعــرق

---

1 لمزيد من التفاصيل عن قاعدة أبسالا للبيانات، انظر الموقع الإلكتروني لهــذه القاعــدة: www.ucdp.uu.se، وتتناول قاعدة أبسالا لبيانات الصراع ما يزيد على 300 صراع مسلح في العالم سواء النشطة أو غير النشطة، واتجاهاتها وأنماطها سواء أكانت أهليــة أم بين الدول.

2 صدر أول تقرير لهذه القاعدة باللغة الإنجليزية عام 1987.

الدوريات العلمية، وهي مجلة متخصصة في أبحاث السلام بعنوان "مجلـة أبحـاث السلام" Journal of Peace Research من عام 1993، وله العديد من المؤلفـات العلمية والتي تزيد عن 180 كتابا ومقالا علميا. وقدم محاولات وإسهامات أسـوقم رؤية، وأطر منهجية في مجال فض النزاعات وتسوية الصراعات المسلحة، وعمليات السلام من خلال الأمم المتحدة. وكذلك في مجـال العقوبـات الجماعيـة تجـاه الدول.

ويضاف إلى ذلك مساهمات العديد من العلمـاء في الـدول الاسـكندنافية وعلماء أوروبيين وأمريكيين من أمثال تيد غير Ted Gurr الذي أسس ومـازال يشرف على قاعدة بيانات حول الصراعات الإثنية أو العرقية في جامعة ميريلانـد الأمريكية، وتسمى هذه القاعدة "الأقليات في خطـر" (Monitories at Risk) إذ يقدم هذا المشروع، بيانات عن ما يزيد عن 275 جماعة عرقية، أو إثنيـة ودينيـة انخرطت في صراعات منذ عام 1945[1].

ويضاف إلى هذه الجهود والإسهامات، جهود علماء آخرين قاموا بتأسـيس مشروع قاعدة "أسباب الحرب" "The Causes of War" وهـو تـابع لجامعـة هامبورغ بألمانيا الذي تتبع سجل الحروب في العالم منذ عام 1945[2]. وقد تولد عن قاعدة البيانات هذه ما يسمى منهج هامبورغ لتحليل أسباب الصراعات، والتعامل مع الصراع والحروب كظاهرة اجتماعية معقدة.

ولا شك، أن التوسع الكبير في هذا الحقل، وتعدد وتفرع تخصصاته، وازدياد حالات الصراع في العالم، وضرورة تسويتها ومعالجتها، دفعت باتجاه ضرورة توفر وتأسيس هذه القواعد العالمية للبيانات، في مجال الصراعات والسلام، وذلك لتوفير البيانات الدقيقة لدراسات علمية وعملية ضرورية، سـواء لتحليـل الصـراعات، وأسباب حدوثها أو كيفية تسويتها أو توفير أشكال وأنماط وقائية لمنع الصـراعات وبناء السلام.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه القاعدة انظر الموقع الإلكتروني لها، قاعدة "الأقليـات في خطر" http://www.cidcm.umd.edu/mar

2 للاطلاع على تفاصيل هذه القاعدة راجع الموقع الإلكتروني مشـروع "The Causes of War" في جامعة هامبورغ، http://www.sozialwiss.uni-hamburg.de/publish/ Summerschool/text/aboutus.htm.

من ناحية أخرى، إن هذه المشاريع الكبيرة لقواعد البيانات، تشير بوضوح إلى أن الإسهامات الجوهرية في حقل دراسات الصراع والسلام، لم تعد ممكنة من خلال جهود فردية للعلماء إلى حد كبير، وإنما من خلال بيئة مؤسسية؛ أو فرق عمل وجماعات بحثية مشتركة[1].

المؤسسات العلمية والبحثية:

أشرنا سابقاً، إلى أنه في هذه المرحلة اتسع هذا الحقل العلمي، وانتشر انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم، سواء على صعيد المؤسسات في مختلف دول العالم، وسواء كان ذلك على مستوى المؤسسات والمراكز البحثية والدوريات العلمية، أو على مستوى المجالات، والقضايا والأجندة البحثية، أو على مستوى البرامج الدراسية في هذا التخصص، بالإضافة إلى الازدياد الكبير في أعداد الباحثين المتخصصين والأكاديميين، أو الممارسين النشطاء في هذا الحقل. وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، وسباق التسلح اللذين شكلا دافعاً هاماً على صعيد تطور الأفكار، والأجندة البحثية في دراسات الصراع والسلام، إلا أنه من ناحية أخرى، ازدادت في هذه الحقبة، قضايا الأقليات وحقوق الإنسان، وازدادت الحروب الأهلية، والصراعات العرقية، وحدث تغير في أطراف الصراع. من حيث ازدياد دور فاعلين جدد Actors غير حكوميين في الصراعات المسلحة[2].

وعند تناولنا التوسع في المؤسسات العلمية، والبحثية في هذه المرحلة، نلاحظ اتساعاً وانتشاراً في وجود المؤسسات العلمية، والمراكز البحثية في مجال دراسات الصراع والسلام واتساعاً كمياً ونوعياً (تخصصياً) هائلاً. فانتشرت وتأسست

---

1 يعلق ستيفن ريان Ryan Stephen, على صعيد الإسهامات الفردية في هذه المرحلة بأنه لا يوجد مؤلف أو نشر علمي في مجال أبحاث السلام والصراع ذات أهمية ملحوظة، في حقبة التسعينات، انظر:

Ryan Stephen: "Peace and Conflict Studies today", *Op. cit.*, p. 79.

2 انظر:

قاعدة أوبسالا لبيانات الصراع: مرجع سبق ذكره.

فالستين بيتر (مؤلف)، السعد سعد، وديور محمد، (مترجم): مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، 2006، الطبعة الأولى.

مراكز بحثية وأقسام أكاديمية في الجامعات في كافة أرجاء العالم، وأخذت أشكالاً واتجاهات تخصصية متنوعة في هذا الحقل، سواء منها تحت الأمن بمفهومه الواسع والشامل (Security)، أو أساليب إدارة الصراعات وفض النزاعات، ومنها قضايا حماية الأقليات، وتعليم السلام Peace Education، المنع الوقائي للصراعات، وغيرها. فأصبحت العديد من الجامعات تقدم برامج بكالوريوس أو ماجستير ودكتوراه في حقل دراسات الصراع، أو دبلومات تدريبية قصيرة المدة في هذا الحقل العلمي. فعلى سبيل المثال حول هذا التوسع، يشير الدليل العالمي لبرامج دراسات السلام وفض النزاعات Global Directory of Peace Studies and Conflict Resolution Programmes والصادر عن الاتحاد الدولي لأبحاث السلام IPRA، واتحاد دراسات العدالة والسلام PJSA يشير إلى وجود ما يزيد عن 450 برنامج بكالوريوس وماجستير ودكتوراه في جامعات وكليات في 40 دولة، مع العلم أن هناك بعض جامعات الدول العربية، التي تقدم برامج حديثة في هذه التخصصات غير مشمولة في هذا الدليل، ويشير هذا الدليل أيضاً، إلى وجود ما يزيد عن 85 دورية علمية متخصصة في هذا المجال باللغة الإنجليزية فقط[1].

طبيعة الأفكار المحورية:

خلال هذه المرحلة، وما تخللها من انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح، كان له انعكاساته على دراسات الصراع والسلام سواء من حيث ظهور صراعات جديدة، أو من حيث اختلاف طبيعة الصراعات وأطرافها أو طبيعة الأجندة البحثية.

أما فيما يتعلق باختلاف طبيعة الصراعات وأطرافها، فهو واضح من خلال ظهور صراعات جديدة مع انهيار الاتحاد السوفياتي، مثل الصراعات في روسيا (الشيشان) جورجيا البوسنة والهرسك، الصومال، حرب الخليج، احتلال العراق، تيمور/إندونيسيا، وظهور الحرب الدولية على الإرهاب. وأخذت بعض

---

1 **The Global Directory of Peace Studies and Conflict Resolution Programme**, a joint Project of the peace and justice studies association & International Peace Research foundation, http://www.peacejusticestudies.org/resources/publications.php

الصراعات تحالفات دولية ضخمة مثل حرب الخليج 1991، والحرب على الإرهاب "War on Terror"، التي بدأتها أمريكا عام 2001. ونشر دراسات أنماط الصراع والسلام المشتركة، بين معهد PRIO النرويجي وقاعدة بيانات أبسالا للصراعات في جامعة أبسالا، إلى تراجع الحروب بين الدول، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وتزايد الحروب الأهلية، وأن طبيعة الصراعات كان غالبها في تلك الحقبة يدور حول إما السلطة أو قضايا الأرض داخل الدولة، أي الصراعات العرقية، والاستقلال أو الانفصال لبعض الطوائف أو الإثنيات[1].

أما على صعيد الأجندة البحثية، وقضايا الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصة في ضوء تراجع الاهتمام بقضايا سباق التسلح، اتخذت الأجندة البحثية اتجاهات أكثر تخصصاً وتفرعاً وتنوعاً وظهرت حقول تخصصية متعددة في مجال دراسات الصراع والسلام، كما أخذت دراسات الصراع والسلام، تتوجه نحو مجالات وقضايا غير تقليدية، مثل: قضايا الأمن الإنساني، صراعات الأقليات الدينية والعرقية، صراع الحضارات، قضايا البيئة والمياه، قضايا حقوق الإنسان، عمليات السلام، قضايا الدولة والاقتصاد، الإرهاب الدولي، ثقافة السلام والتعليم. كما أن هذه المرحلة تعززت وتطورت فيها الاهتمامات البحثية لدى علماء دراسات السلام في مجالات عدة، مثل، دراسات الإنذار المبكر، المنع الوقائي للصراعات، بناء السلام.

نشأة وتطور حقل دراسات السلام في العالم العربي:

في ختام هذا المبحث، لا بد من الوقوف عند، أو الإشارة إلى تطور حقل دراسات الصراع والسلام في العالم العربي. فبالرغم من الحاجة الماسة لهذا المجال العلمي وتخصص دراسات الصراع والسلام في العالم العربي، لعوامل عديدة مثل وجود العديد من الصراعات في المنطقة، وبعضها من أعقد وأقدم الصراعات في العالم وما زالت ناشطة أو مستمرة Active مثل الصراع العربي – الإسرائيلي

---

1 انظر:

Wallensteen, Peter & Harbom Lotta: 2009, Patterns of Peace and Conflict, Armed Conflict Dataset 1946-2008, ***Journal of Peace Research***, 48 (4): 577-587.

والقضية الفلسطينية -. وبالرغم من تأكيد المنظومة الحضارية الإسلامية لهذه المنظمة على العدل والسلام، إلا أن هذا الحقل، لم يلق اهتماماً كافياً من الجامعات والمؤسسات العلمية أو البحثية في العالم العربي.

وعند محاولة التعرف إلى الدوريات العلمية المتخصصة، في حقل دراسات السلام والصراع، تم الرجوع إلى قاعدة البيانات العربية الإلكترونية قاعدة "معرفة" التي تضم أكثر من 850 دورية علمية صادرة سواء عن الجامعات، أو المراكز البحثية، أو الجمعيات العلمية في العالم العربي حتى نهاية عام 2011، والتي تعتبر أضخم قاعدة بيانات عربية في مجال الدوريات العلمية، تبين وجود دوريتين عربيتين تحملان في عنوانيهما مسمى السلام[1]. وهذا يعكس ضعفاً ملموساً في الاهتمام لهذا الحقل العلمي، وإن بدأت في بدايات هذا القرن الحادي والعشرين بعض الخطوات والمحاولات المحدودة، كما أشرنا أعلاه في بعض الجامعات العربية للتعامل، مع دراسات الصراع والسلام كحقل علمي أكاديمي، له برامجه العلمية التخصصية. كما إن هناك ندرة في الكوادر الأكاديمية والباحثين المتخصصين، في حقل دراسات السلام والصراع، أو ممن يحملون مؤهلات أكاديمية في حقل دراسات الصراع والسلام، وليس من اختصاصي علوم سياسية وعلاقات دولية، أو قانون أو علم اجتماع، ممن يطلون أحياناً، للتأليف المحدود في الصراعات. ويُلاحظ أن الاهتمام من قبل الباحثين والأكاديميين، في المنطقة العربية بدراسات الصراع والسلام، تم في كثير من الأحيان من خلال أساتذة العلوم السياسية، وكانت العلاقة بدراسات السلام والصراع، من خلال أبحاث قائمة على دراسات الحالة لبعض الصراعات في المنطقة مثل الصراع العربي - الإسرائيلي والصراعات العربية - العربية، أو بعض الصراعات الأهلية مثل الصومال، ودارفور في السودان[2]. ومن الإسهامات

1 لا يشمل هذا العدد الدوريات العربية التي تُعنى بالشؤون الدولية والدراسات الاستراتيجية ودراسات الحالات في الصراع، كالقضية الفلسطينية أو قضايا التحكيم والنزاعات القانونية والتجارية والإدارية. الدوريات التي تحمل مسمى سلام، هي:
مجلة دراسات السلام/جامعة النيلين - السودان.
مجلة السلام والأمن الدولي/المغرب.

2 من أهم الإسهامات في هذا المجال انظر يوسف أحمد أحمد: الصراعات العربية العربية (1945-1981) دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

والدراسات العربية في هذا المجال من قبل أساتذة العلوم السياسية، والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، باستثناء جهد محدود من علماء الشريعة الإسلامية، المختصين في مجال السياسة الشرعية، لم تقدم إسهاماً نظرياً أو منظومة نظرية علمية، في هذا الحقل بالرغم من وجود منظومة حضارية إسلامية غنية بمضامينها في مجال السلام والصراع، تشكل رافداً هاماً في توفير إسهامات عربية هامة تثري الإسهامات العالمية في هذا الحقل[1].

من ناحية أخرى، كانت هناك إسهامات علمية في مجال الصراع والسلام والإصلاح، من قبل مفكري الحضارة الإسلامية، في مرحلة ما قبل الإرهاصات، تمثل هذه الإسهامات في كتب التراث السياسي الإسلامي. وهي إسهامات ظهرت كمؤلفات علمية، وارتبطت بعضها بمعايشة علمية من قبل مؤلفيها للحياة السياسية. ولم يجد الكثير من هذه المؤلفات العلمية الفرصة للاطلاع عليها من قبل الباحثين الغربيين والدارسين في مجال دراسات الصراع والسلام، بسبب عدم ترجمتها[2].

ومن المؤلفات العلمية العربية المبكرة، حول موضوع الحرب والصراع ما كتبه ابن خلدون في مقدمته في القرن الرابع عشر، حيث قام بدراسة مفهوم وطبيعة الحرب، وقضايا الصراع والحروب وأهدافها، كما لجأ إلى تصنيف، وتحديد أنواع أو أشكال الحروب، بالإضافة إلى ذلك اهتم بتحليل الصراعات والحروب من خلال دراسة أسباب الحروب، والعوامل المؤدية إلى حدوثها وإلى انهيار الدول، وكذلك معرفة طبيعة العوامل المؤدية إلى النصر والسيطرة في الحروب[3]. ويُعتبر مجهود ابن خلدون في المقدمة، من الإسهامات والمحاولات العلمية المبكرة والسابقة للمحاولات الغربية المعاصرة في مجال دراسات السلام والصراع.

---

1 هناك جهود واضحة لعلماء الشريعة الإسلامية حول أهمية ومفهوم السلام في الإسلام، خاصة في الدراسات التي تُعنى بالعلاقات الدولية في الإسلام. ولكن هذا الجانب بشكل عام ظل محدوداً في بناء منظومة إسلامية في تحليل الصراعات وفض النزاعات.

2 من هذه المؤلفات التي ارتكزت على فكرة العدل والإصلاح على سبيل المثال كتاب: عارف، نصر: في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، سلسلة المنهجية الإسلامية (7)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا/الولايات المتحدة الأمريكية، 1981.

3 ابن خلدون، عبد الرحمن، تحقيق الشدادي عبد السلام: المقدمة. المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2002.

كما أن المحاولات المبكرة في أمهات كتب التراث الفقهي الإسلامي، حول الجهاد والقتال في الإسلام، قدمت محاولات تناولت فيه مفاهيم القتال، والجهاد ومشروعية القتال أو الجهاد وأهداف الجهاد. والقتال وضرورته لصد العدوان والدفاع، وكذلك المبادئ، أو الضوابط الأخلاقية والإنسانية الإسلامية في الحروب والقتال مع الأعداء. وقامت كتب التراث الفقهي، بالتصنيف العلمي لهذا الموضوع، بالإضافة إلى تقديم الأحكام الشرعية والاجتهادات الفقهية المتعلقة بالحرب والقتال، ومن هذه الإسهامات المصادر الأساسية التي كتبها الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، والشافعي في كتابه الأم، وابن حنبل في كتابه مسند ابن حنبل، والمالكي، وهذه الجهود العلمية شكلت المذاهب الفقهية الأربعة الأساسية، لدى المسلمين حتى اليوم.

وفي الختام، لا بد من التأكيد أن موضوع نشأة وتطور علم دراسات الصراع والسلام، بالرغم من كونه علم حديث إلا أن ممارسته قديمة مع قدم ووجود الإنسان والحضارات الإنسانية، كما إن هذا الحقل، هو جزء من عملية تراكم معرفي إنساني ساهمت فيها جهود حضارات وثقافات متعددة، وإن كانت الجهود الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً أسهمت في ظهوره "كحقل أو اختصاص علمي" ضمن سياق التطور العلمي المعاصر، الذي يعيشه العالم العربي في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتطبيقية.

إطار مفاهيمي في دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات

يقوم هذا الفصل من الكتاب، بفهم ودراسة أو تحديد طبيعة الإطار المفاهيمي لظاهرة الصراع والسلام، سواء – على المستوى الأهلي، أو الإقليمي أو الدولي. وسوف يتم دراسة هذا الإطار المفاهيمي، من خلال تناول المباحث الآتية:

المبحث الأول: لماذا الصراع، وضرورة وجوده في المجتمع الإنساني؟

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية في علم دراسات الصراع والسلام.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي لفهم ظاهرة وأبعاد العنف والصراع.

المبحث الرابع: مفاهيم الأزمات الدولية وسماتها والاتجاهات الحديثة فيها.

المبحث الخامس: مراحل تطور الصراع.



المبحث الأول

لماذا الصراع، وضرورة وجوده في المجتمع الإنساني؟

إن ظاهرة الصراع، هي حقيقة أو طبيعة إنسانية، مرتبطة بنشاط الإنسان، واستمرارية وجوده وحراكه. وتُعتبر ظاهرة الصراع إحدى سمات المجتمع الإنساني، أو البشرية من حيث وجود هدف وحركة أو فعل، ولكن (الهدف والفعل)، ارتبطا (تمييزاً لهما عن المجتمع الحيواني) بالإرادة والعقل، مما خلق أحياناً، تعارضاً في الغايات والمصالح، وتبايناً في الإدراك والفهم؛ ما أوجد صراعاً.

إن ظاهرة الصراع، ستبقى ظاهرة مستمرة في المجتمع الإنساني، ومتلازمة مع وجود الإنسان إلى يوم القيامة، ولا يُتصور وجود مجتمع إنساني مثالي خال من أي أشكال الصراع، أو النزاعات، إلا في جنة رب العالمين. وسيبقى هناك تصارع، بين الأهداف الإيجابية (الخير) والسلبية (الشر)، مع بعضها ليحقق أحدهما السيادة، والهيمنة على الآخر، ومحاولة تحجيم دور ونفوذ فاعلية الآخر.

كما إن التباين والتنوع، أو التعدد في المجتمع الإنساني، سمة من سمات هذا المجتمع، وارتبطت هذه السمات، مع خلق الله لطبيعة هذه الحياة والإنسان. ويقول سبحانه وتعالى: ﴿... وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...﴾ (سورة الحجرات، آية 13). وهذا الخلق جاء بصيغة الجمع والتعدد لا للفرد، أي لم يخلق شعباً واحداً، أو قبيلة واحدة. وهذا التباين والتنوع والتعدد البشري أو الإنساني، يشمل أشكالا عدة سواء فيما يتعلق باللون، أو العرق أو الطائفة، أو الجنس، وغير ذلك من أشكال التنوع، وإن الاختلاف والتباين، أو التعدد قد يكون حول الدور، الشكل، السلطة والمكانة، الثروة، القيم والمعتقدات وغيرها. والتعارض بين هذه العناصر، أو الغايات أو المطالب، يتحول مصدراً للصراع، بينما التكامل

والتفاهم بينها يحول هذا التنوع والتعدد إلى مصدر للتعايش السلمي، أو القوة الإيجابية والعمران.

تطورت ظاهرة الصراع، مع تطور حياة أو مجتمع الإنسان من مستوى الفرد، إلى مستوى الجماعات، أو الكيانات الجماعية (القبيلة والعشيرة)، ثم الكيانات المؤسسية الحديثة، مثل: (الكيانات السياسية المنظمة مثل الدولة القومية، الأحزاب، المنظمات، والنظام الدولي). مع هذا التطور، تدرجت الصراعات من مستوى الفرد interpersonal إلى المستوى المجتمعي social/intergroup أو المنظمات والهيئات inter organizational ثم إلى مستوى الدولة الواحدة interstate وأيضاً إلى مستوى الدول interstates. وإن كان المستوى الدولي ومستوى الدولة للصراعات هو الأكثر وضوحاً، ويسيطر على كل ما عداه من أشكال الصراعات، فهو أكثرها من حيث الإحساس به والمخاطر المترتبة عليه، وهو يضم أجزاء ضخمة من مكونات التاريخ البشري المكتوب. والصراع على المستوى الدولي، أو على مستوى داخل الدولة يهدد إلى وقف وتعطيل مسيرة تطور الحضارة البشرية، ومسيرة عمران المجتمعات، ومن ثم فليس غريباً أن يلفت إليه الأنظار، ويصبح هدفاً وموضع تركيز للدراسات العلمية المتعمقة نظرية وتجريبية[1].

إن الصراع قد يكون ذا طبيعة أو أشكال علنية، تظهر في سلوك صراعي معين، مثل العدوان، القتل، الحصار، الحرب الكلامية أو الإعلامية، التدمير، وغيرها. أو قد تأخذ الصراعات أشكالاً كامنة، غير علنية مثل الحقد والكراهية، الصورة الذهنية السلبية عن الآخر، إجراءات غير قانونية ولكن غير معلن عن ممارستها، مثل التمييز في التعليم، أو العمل أو حسب الاتجاه السياسي، وغير ذلك.

عموماً، وبالرغم من الانطباع الغالب، بأن الصراع عبر ظاهرة سلبية في المجتمع الإنساني، إلا أنه في حقيقة الأمر ضرورة إنسانية، في أحيان كثيرة وذلك لإحداث التقييم والإصلاح والتطوير. وبالتالي، فالصراع في بعض الأحيان، ظاهرة إيجابية ومتطلب أساس للتغيير. ويشير بعض الباحثين، إلى أن الصراع يعكس أن

---

1 رسلان، أحمد فؤاد. نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 7.

يلعب دوراً وظيفياً وبناء، إذا كانت عملية التفاهم وحل الخلافات، تنتج فهماً أفضل لمشكلات الإنسان[1].

كذلك يشير بعض الباحثين، إلى أبعاد أو أنماط أخرى لضرورة الصراع، فبينما السلام هو بنفسه، أو شرط ضروري للحفاظ على التنمية، فإن الصراع ربما يكون ضرورياً إما لتسريع التغيير في التنمية أو لإحداث تقهقر أو تراجع في المحافظة على التنمية[2].

ومن الجوانب الإيجابية للصراع، أنها تشكل مصدراً للانتباه والإحساس، بوجود المشاكل وجعل الناس أكثر دراية بها وأكثر تشجيعاً، لإحداث تغيير ضروري، أو أكثر قدرة للوصول إلى حلول عملية. كما أنها تولد الدافعية للتغيير، (مثل تغيير الظروف، والتعاطي مع علاقات وتوازنات القوة) وتولد الدافعية لرفض الواقع السلبي والضعف وتطوير القدرة على التكيف والتغيير[3].

ويشير أحد العلماء المؤسسين لعلم دراسات الصراع والسلام، كوينسي رايت Quincy Wright إلى أن الحرب هي مذاق/نكهة الصراع، وبالنتيجة، وبتفهمنا للصراع نستطيع تعرّف خصائص وسمات الحرب في ظروف مختلفة، ونعرف أفضل الطرق المناسبة لإدارة، منع، وكسب الحروب[4].

الصراع والمنظور الإسلامي:

في هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى المنظور الإسلامي، تجاه الصراع أو "التدافع"، إذ يُعتبر وجوده ضرورة في أحيانٍ كثيرة، ضرورة مجتمعية أو إنسانية للاطلاع والتغيير والحماية حركة العمران الإنساني، ويفهم ذلك من قوله تعالى:

---

1 **Jeong, Ho-Won**: "Research on Conflict Resolution", pp. 3-34, p. 16, in **Jeong, Ho-Won (Ed)**: 1999, Conflict Resolution. Dynamics, Process .and Structure, Ashgate Publishing Ltd, England

2 **Guha, Amalendu**: "Conflict & Peace: Class Versus Structural School", pp. 287-294, in **Chose, Young Seek (ed)**: 1999, World Encyclopedia of Peace, Oceana Publications, Inc., New York, Vol. I, Second Edition, .p. 287

3 فيشر، سيمون وآخرون (مؤلفون): الجيوسي، مثال (مترجم): التعامل مع الصراع: مهارات واستراتيجيات للتطبيق، شبكة المنظمات الفلسطينية، رام الله، د.ت، ص 5.

4 .Cited in **Wright, Quincy**: "The Nature of Conflict" *Op. cit.*, p. 15

﴿... وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (سورة الحج، آية 40).

كما يعتبر المنظور الإسلامي الصراع جزءاً من عملية الإصلاح والتغيير، سواء على الصعيد الفردي، أو المجتمعي أو الأممي، ضمن إطار ما تصطلح عليه "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان". (حديث متفق عليه، راجع صحيح مسلم، حديث رقم 34). وقوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ (سورة آل عمران، آية 110). وفي المنظور الإسلامي تشكل وسائل "التدافع" أحد مكونات، أو أشكال الجهاد الذي يهدف، إما للحماية من العدوان، أو لرفع الظلم أو لتبليغ دعوة الإسلام، من خلال حماية حرية الأفراد في الاختيار وليس إكراههم على تغيير دياناتهم. كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ...﴾ (سورة الأنفال، آية 72). وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (سورة الحجرات، آية 15)[1].

عموماً، تشكل ظاهرة الصراع، حراكاً إنسانياً مؤلماً في كثير من جوانبه، كما أن خضوعه لإرادة، وغاية أو هدف يجعله في أحيان كثيرة ضرورة حياتية للإنسان في المجتمع الإنساني.

كما أن الإسلام يولد ثقافة الصراع الإيجابي من خلال حث الأفراد على عدم السلبية في الموقف أو الفعل تجاه الاعتداء أو العدوان، وأحياناً ألزمه بالكفاح ومقاومة العدوان والظلم على صعيد الفرد أو الأمة والعرب، فعلى مستوى الفرد

---

1 لمزيد من التفاصيل حول أهداف الجهاد في الإسلام، راجع:
حسين، عدنان السيد: العلاقات الدولية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006، ص107-120.
أبو عيد، عارف (معداً)، والفجاوي، عمر عبد الله (محرراً): مقرر العلاقات الدولية في الإسلام، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1996، ط1، ص 107-113.

دعا الإسلام إلى الدفاع عن المال والنفس، كما جاء في قول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ"، (أخرجه أبو داود (275/2) والنسائي والترمذي (316/2) وصححه، وأحمد (1652) 1653 (عن سعيد بن زيد) وسنده صحيح). وكما جاء في قوله تعالى: ﴿... وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (سورة التوبة، آية 36).
ومن هنا فإن الإسلام يُعنى بتوليد حالة تيقظ وردع استباقي نفسي عند أي طرف، قد يفكر أو تسول له نفسه بالاعتداء، أو العدوان وإن كانت ممارسات من قبل بعض المسلمين أساءت فهم أو استخدام هذا الردع الاستباقي.



المبحث الثاني

المفاهيم الأساسية في علم دراسات الصراع والسلام

يتناول هذا المبحث، عرض وتوضيح المفاهيم النظرية الأساسية في دراسات الصراع والسلام، والتي تشكل المفاهيم الأساسية لهذا الحقل العلمي، وهذه المفاهيم شاع تداولها لدى أدبيات وعلماء حقل دراسات الصراع والسلام، كما شاع استخدامها، على صعيد الممارسة العملية من قبل الهيئات؛ والمؤسسات وصناع القرار والخبراء والممارسين في مجالات الصراع والسلام.

ويتناول هذا المبحث أيضاً، تعريفا موجزا بأهم المناهج، أو المداخل العلمية في مجال دراسات الصراع والسلام، وهذه المداخل العلمية، تشكل الصورة أو الجزء المكمل لهذه المفاهيم، في سبيل تقديم إطار عام نظري، في أساسيات هذا الحقل العلمي.

ويهدف تناول هذه المفاهيم إلى ما يأتي:

1. تحقيق متطلبات الضرورة المنهجية لأي دراسة علمية، وهي تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.
2. توفير مسح تعريفي واسع، لمعظم المفاهيم النظرية في هذا الحقل العلمي، كما تناولتها أهم الأدبيات العلمية الغربية.
3. توفير مفاهيم مؤصلة من منظور عربي إسلامي، في مجال دراسات السلام والصراع.

وقبل تناول هذه المفاهيم النظرية، الأساسية في الدراسة، لا بد من الإشارة إلى أن هذه المفاهيم تستند إلى مجموعة من العناصر أو المضامين، أهمها[1]:

---

1 انظر الدراسة التالية على موقع المنظمة الدولية للإبداع Creative Association International،

Understanding Conflict and Peace, Life Cycle of the conflict, 2009, http://www.creativeworldwide.com/CAIIStaff/Dashboard_GIROAdminCAIIStaff/Dashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghai/understanding.htm

1. إن ظاهرة الصراع والسلام، ليست ظاهرة عشوائية، أو ظاهرة غير قابلة للتفسير؛ بل ظاهرة تصنع، ويمكن التأثير فيها أو توجيهها.
2. إن ظاهرة الصراع والسلام، ظاهرة ديناميكية تفاعلية، أي ليست جامدة؛ وبالتالي فهما يرتبطان بتطورات مكونات الظاهرة، أو متغيرات الزمن.
3. بالرغم من ديناميكية، أو تفاعلية ظاهرة الصراع، إلا أنه من الممكن تطوير إطار نظري لتحليل الصراعات، وتحديد السياسات أو الخيارات المناسبة لتهدئة ومنع الصراعات وتحقيق السلام.

عموماً، إن مفاهيم الصراع والسلام، وما يتعلق بهما من مفاهيم، هي مفاهيم غير مستقرة وليست سكونية، بل جدلية، بحكم أنها ترتبط بطبيعة العلاقات والحراك الإنساني.

ونتناول هذه المفاهيم الأساسية النظرية في هذا الحقل العلمي وفق محورين:

- المحور الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم الصراع.
- المحور الثاني: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم السلام.

أولاً: محور المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم الصراع: وهي مجموعة من المفاهيم، التي تدور في جوهرها حول مفهوم الصراع، ومركزيته. وفيما يأتي نتناول أهمها:

مفهوم الصراع:

إن مفهوم الصراع، هو المفهوم المحوري والأساسي في مجال دراسات الصراع والسلام، وتناولت الأدبيات العربية المتخصصة في هذا الحقل، مفهوم الصراع ومفهوم السلام كركيزتين، أو محورين أساسيين ينطلق منهما بقية المفاهيم الأساسية في حقل دراسات الصراع والسلام، وهو من المفاهيم التي خضعت لتنوع وتعدد واسع، وجدلية حول تعريفها أو مفهومها. ومن أهم ما تناوله المفكرون والعلماء والباحثون في هذا الحقل لمفهوم الصراع ما يأتي:

- هو وضع اجتماعي، يحاول فيه طرفان على الأقل، الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية، وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف، أو مصالح متناقضة (incompatible goals) في لحظة واحدة، وتكون هذه الموارد

أو الأهداف غير كافية لإرضاء (satisfy) هذه الأطراف[1]. وهذا المفهوم هـو الذي تبناه "يوهان غالتونغ"، أحد العلماء المؤسسين لهذا الحقل العلمـي، في أدبياته التي قدم فيها طروحات نظرية في تأسيس علـم دراسـات الصـراع والسلام. إذ يعرف يوهان غالتونغ "John Galtung" الصراع بأنه: "حالـة تناقض بين أهداف (Goals) الدول أو بين قيم (Values) الفاعلين (Actors) في النظام الاجتماعي (Social System)، ويتم ذلك ضـمن إطـار مفـاهيم ومعتقدات كل طرف"[2].

- ويشير "كوينسي رايت" Quincy Wright، أحد العلمـاء المؤسسـين لحقـل دراسات الصراع والسلام، أن الصراع هو في بعض الأحيان يستخدم للإشارة إلى التضارب، أو التناقض في المبادئ أو المفاهيم أو العواطف أو الأهداف، أو للمطالبة بالكيانات أو الهوية، وأحياناً تستخدم للإشارة إلى عملية تسوية هذه التناقضات[3]، ويشير إلى أن أصل كلمة صراع بالإنجليزي (Conflict) مصدره من كلمة لاتينية هي: (configure)، والتي تعني: التصادم معاً (Strike to gather)[4].

---

1 انظر:

Wallensteen, Peter: "Understanding Conflict Resolution: a Framework", in **Wallensteen, Peter (ed)**: Peace Research: Achievements and Challenges, Op. cit., pp. 120-121.

فالنستين بيتر (مؤلف)، السعد سعد، وديور محمد (مترجمين): مرجع سابق، ص 31-36.

2 انظر الدراسات التالية:

Galtung , Johan. "Conflict as a way of life", Op. cit., p. 486.

Galtung , Johan: 1969, "Violence, Peace and Peace Research", ***Journal of Peace Research***, Vol. 6, no. 3, pp. 167-191, PRIO Publication, No. 23-9, in Johan Galtung Collections entitled: Peace Research Education Action, Essays in Peace Research, Collected by **Ejlers, Christian**. 1975, Volume 1, Copenhagen.

Druckman, Daniel: 1993, An Analytical Research Agenda for Conflict and Conflict Resolution, in **Sandole, Dennis J. D. and Hugo van der, Merwe's, (eds)**: Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application, Manchester University Press, Manchester and New York, pp. 25-42.

3 **Wright, Quincy**: "The Nature of Conflict" *Op. cit.*, p. 15, in **Burton, John & Dukes, Frank (eds)**: Op. cit

4 Ibid., p. 16.

ويعتبر أو يلخص البعض هذا المفهوم للصراع، على أنه: "وضع بين طرفين أو أكثر يوجد بينهما تناقض في المصالح، ويتم التعبير عن هذا التناقض من خلال اتجاهات عدائية، ومحاولة الحصول، أو تحقيق هذه المصالح من خلال تصرفات أو إجراءات، تؤدي إلى الإضرار بالأطراف الأخرى، سواء أكانت بين أفراد أم جماعات أم دول[1]، وتتفرع هذه المصالح إما حول الموارد المادية، أو السلطة والنفوذ، أو الهوية، أو المكانة والكرامة، أو حول القيم، بما ترتبط به من ثقافات وأديان"[2].

عموماً، تركز الأدبيات الغربية المعاصرة، التي تناول مفهوم الصراع، أو المؤسسات الغربية الممارسة في مجال الصراع والسلام، على ضرورة توفر العناصر الآتية في المفهوم:

1. وجود أكثر من طرف.
2. حالة من التنافر أو عدم الاتفاق، أو الانسجام بين هذه الأطراف حول هدف أو مصلحة ما، أو قضية ما تكون موضع أو مصدر هذا التنازع.
3. وجود عنصر الندرة، مع تزامن في طلب الحصول على هذه المصلحة أو الهدف، أي أن الطلب يتم في الوقت أو اللحظة نفسها[3].

ويرى بعض الباحثين أن مصطلح الصراع، يتداخل في مدلولاته ومعانيه مع مصطلحات أخرى، مثل: المنافسة، وعدم التناغم، والتوتر، والخصومة، والخلاف، والعدائية، والكفاح أو النضال، أو الانقسام والتجاذب[4].

---

1 انظر:

Wright, Quincy: ibid., p. 15-21.

H. Lane, James: 1990, the Emergence and Institutionalisation of Third-party Roles in Conflict. In: **Burton, John and Dukes, Frank (Ed)**: Conflict: Readings in Management and Resolution, Macmillan,Houndmills and London, pp. 257-272, p. 256.

2 انظر الورقة التالية على موقع منظمة Creative Association International:
Conflict Prevention Guide, Understanding Conflict and Peace, Life Cycle of the conflict, Op. cit.

3 **Ohlson, Thomas**: 1998, Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa, Report No. 50, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, Sweden, p. 32.

4 انظر:

Mitchell,Christopher Roger: 1981, the Structure of International Conflict, Macmillan, London, p. 1.

Wright, Quincy: the Nature of Conflict, *Op. cit.*

إن هذه المفاهيم والعناصر المتعلقة بمفهوم الصراع تنطبق على أي مستوى من مستويات الصراع، سواء بين الأفراد، أو الجماعات، أو الدول. ومن هنا، عندما يتناول مفهوم الصراع الدولي، في سياق المفاهيم السابقة للصراع، فإن المتغير الأساس يدخل في كون، أن أحد أطراف الصراع - على الأقل - هو فاعل دولي، وأن سياق أو بيئة الصراع ليست ذات صبغة محلية، أو ضمن سياق النظام أو النسق الدولي، كما أن معطياته وتفاعلاته وأبعاده، أكثر تعقيداً من مستويات الصراع الأخرى، وكذلك نتائجه وتأثيراته.

من ناحية أخرى، فإنه عند المقارنة بين معنى الصراع والنزاع أو الخلاف، نجد أن هناك من يستخدم مفهوم النزاع/الخلاف، كأحد المصطلحات المرادفة لمصطلح الصراع، إلا أن أغلب الباحثين يعتبرون مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع/الخلاف؛ فالأخير هو مستوى من مستويات، أو مراحل الصراع، وتحديداً هو أدنى مرتبة أو مستوى من مستويات الصراع، وأقلها حدّة، أو أبسطها[1]. كما تشير المعاجم اللغوية العربية إلى أن جذور كلمة النزاع تفيد الاختلاف. (تنازع) القوم: اختلفوا وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه وتشير المراجع اللغوية إلى أن كلمة (اختلف الشيئان: لم يتفقا، ولم يتساويا. وكذلك تخالفا: تضادا)[2]. هـذه المعاني اللغوية العربية تفيد بأن النزاع، عبارة عن اختلاف وليس تصارعاً أو صراعاً، ويشمل حالة من عدم التطابق بين طرفين حول شيء واحد، قد ينعكس اختلافاً أو يصبح خلافاً وتجاذباً بين طرفين لشيء واحد. وهو ما يعني أن النزاع مرحلة ابتدائية، قد تتطور صراعاً وقد تبقى تنوعاً وتمايزاً.

يشير البعض، إلى أن مفهوم النزاع/الخلاف، هو سبب أكثر المشكلات التي يمكن إدارتها ضمن نظام قائم من خلال المساومة، أو بطرق أخرى، وهو يتعلق أكثر بالمشكلات الخصوصية، مثل الخلافات المصالحية، وتسوية الخلاف هنا،

---

1 لمزيد من التفاصيل انظر: الخزندار، سامي: الصراعات العربية التفاعلية. رؤية في الأسباب والدوافع، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 20، العدد الأول أ، 2004، ص 145.

2 هارون، عبد السلام (مشرف)، مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، والنجار، محمد (قاموا بإخراجه): المعجم الوسيط، مطبعة مصر، القاهرة، 1960، الجزء الأول، ص 250.

يستند إلى الاتفاقيات التي تستند إلى قوانين ومعايير تحدد عملية تسوية هذه العلاقات[1].

وبشكل عام، إن مفهوم الصراع، من حيث المضمون والجوهر - كما تطرحه الأدبيات الغربية- هو: "عملية تفاعل بين طرفين أو أكثر؛ للتحكم أو السيطرة أو توجيه نتائج عملية التفاعل بما يحقق المصالح، أو الأهداف المرجوة لأطراف الصراع، أو على الأقل تقليص حجم الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن عملية التفاعل (الصراع) بين الأطراف المتنازعة"[2].

ويُلاحظ، أنه كان يغلب على الأدبيات الغربية في تحديدها لمفهوم الصراع بشكل عام، والصراع الدولي بشكل خاص، ما يأتي:

1. إن طبيعة المفاهيم مستمدة من الفكر، أو الرؤية الغربية "المادية" للحياة، وما ينتج عنها من "الأنانية" التي تُعنى بالاهتمام بالمكاسب، والمنافع الذاتية، سواء المادية أو المعنوية، بدرجة أولى لتحقيق الرضا لـ "الأنا"، وهذه الأنا والمادية تدفع إلى تضارب في الأهداف أو المصالح، أو ما ينتج عن هذا التضارب من ظاهرة الصراع، الذي هو الأصل في العلاقات بين "الأنا" وأهدافها و"الآخر" وأهدافه، وبالتالي تصبح ضرورة الاعتماد على "العلاقة التعاقدية" في الحياة؛ لتصويب الطبيعة الصراعية للعلاقات فيها.
2. يتولد عن النقطة السابقة، أن يُنظر إلى العلاقات بين الدول، على أنها قائمة على فكرة "الهيمنة" أو النفوذ، والقوة والمصلحة الذاتية؛ مما يجعل الحالة الصراعية للعلاقات بين الدول، هي الحالة الطبيعية، أي أن الصراع الدولي وضع طبيعي، وهو الوضع المتوقع في العلاقات بين الدول المتباينة في القوة والمصالح.

---

1 **Jeong, He-Won**: "Research on Conflict Resolution", pp. 3-34, in **Jeong, He-Won (ed)**: Conflict Resolution: Dynamics, Process and Structure,
.Op cit., p. 14-15
وانظر أيضاً، الخزندار، سامي: الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع، مرجع سابق، ص 145.

2 الخزندار، سامي: الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع، مرجع سابق، ص 145.

3. إن المدخلات الثقافية والحضارية "للآخر" غير الغربي، في مفاهيم الصراع في الأدبيات الغربية، أو لدى الغرب شبه غائبة، أو محدودة جداً، بالرغم من أن ظاهرة الصراع سمة مشتركة، أو إنسانية تعيشها جميع الثقافات، والمجتمعات أو الحضارات الإنسانية الأخرى. وتساهم هذه المدخلات الثقافية للحضارات الأخرى، خاصة "الإسلامية"، في الأدبيات الغربية أو الفكر الغربي، في خلق فرصة لإعادة توازن المفاهيم من "الأنا" أو "الهيمنة للذات" إلى "التكامل" في العلاقات الإنسانية والعلاقات الدولية، وإن توفر المدخلات الثقافية غير الغربية المحدودة في الأدبيات الغربية الخاصة، بدراسات الصراع والسلام لم تشكل مضامينها مرتكزات فلسفية، أو أطراً منهجية لهذا الحقل العلمي، وإنما تم الاستفادة منها استفادة ضيقة على شكل أدوات، وأساليب في تسوية الصراعات عن تجارب مجتمعات أخرى، مثل: "تجربة مهاتير غاندي" الهندية التي قامت على منهج اللاعنف في التغيير وتسوية الصراعات[1].

4. النظر إلى العلاقات الإنسانية على أنها علاقات قوة، وترتبط بالنزعة المادية للحياة، مما يجعل هذه العلاقات، والحراك الاجتماعي والإنساني علاقات مهيمنة، ونسبية وبالتالي قد ينتج عن ذلك تضاد في المصالح والمعتقدات.

المنظور الإسلامي لمفهوم الصراع:

من المهم أن نقف عند المفهوم الإسلامي للصراع، كما سبق الإشارة إلى أن المنظور الإسلامي، يعبر عن الصراع بمصطلح "التدافع"، وهو يعكس حالة تأصيلية لمفهوم الصراع يرتبط بأصول ومصادر إسلامية، فمصطلح التدافع مصدره من قوله تعالى: ﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (سورة البقرة، آية 251).

---

1 يتناول د.بول سالم بعض الانتقادات الأساسية حول المنهجية والرؤية الغربية في مجال دراسات فض النزاعات، انظر:

Salem, Paul E: 1997, A Critique of Western Conflict Resolution from a non- Western perspective, in Salem, Paul E (ed): Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays. American University of Beirut, Beirut, pp. 11-24.

وتشير قواميس اللغة العربية، إلى المعاني والدلالات اللغوية لكلمة تدافع، فيشير المعجم الوسيط إلى إن: دفع الشيء: أي نحّاه وأزاله بقوة، ويقال: ودفع عنه الأذى والشر، ويُقال: دفع القول: ردّه بالحجة، ومنها جاءت كلمة دفاع، وهي الحماية[1]. ونرى من هذا المعنى اللغوي، أنه يرتبط بأفعال قوة، ولكن باتجاه إيجابي وفعل بناء خيّر، بعيداً عن فكرة الهيمنة، أو السيطرة على الآخر لمصلحة ذاتية أو"الأنا" المادي.

ومفهوم التدافع كما تحدد معانيها ودلالاتها كتب التفسير الإسلامي، تشير إلى معان أو مفاهيم عدّة، منها كما يشير الطبري في تفسيره لهذه الآية: "دفع بعضهم بعضاً في الشهادة وفي الحق، وفيما يكون من قبل هذا"[2]، كما يشير الآلوسي في تفسيره: إلى أن هذا التدافع "ينتظم به الأمر وتقوم الشرائع"[3]، وبمعنى آخر أي بناء نظام حياة وتنفيذ القوانين والتشريعات.

إن مفهوم "التدافع" – كبديل لمفهوم الصراع – في المنظور الإسلامي، هو حراك إنساني إيجابي، وضرورة لغايات الدفاع والإصلاح والعمران في المجتمع الإنساني، ويشمل أدوات وأساليب متنوعة، بعضها يعتمد على القوة والعنف، وبعضها الآخر سلمي. ويشكل اللجوء إلى "التدافع" باستخدام أدوات القوة، أو العنف حالة استثنائية، مثل: فرض النظام بالقوة والمقاومة المسلحة، أو الحرب، والتي تعتبر في المفهوم الإسلامي هي الاستثناء عن القاعدة الأساسية في العلاقات مع الآخر، والتي هي قاعدة السلم[4]. وحتى في حال استخدام الاستثناء، أو استخدام القوة فإن الدعوة والتبليغ والتحذير، هي خطوة أساسية مسبقة قبل اللجوء إلى استخدام أي من أدوات القوة.

---

1 هارون، عبد السلام (مشرف)، مصطفى، إبراهيم، وآخرون (قاموا بإخراجه): المعجم الوسيط، الجزء الأول، 1960، مرجع سبق ذكره، ص 288.

2 الطبري. تفسير جامع البيان في تفسير القرآن، موقع تفاسير جامعة الأزهر، سورة الحج، آية 40.

3 الآلوسي، شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

4 لمزيد من التفاصيل حول الأصل في العلاقات الدولية السلم أم الحرب، انظر. حسين، عدنان السيد: العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، ص 130.

ز. إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي دعت إليه كثيراً الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران، آية 104)، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ...﴾ (سورة التوبة، آية 71). يعتبر الشكل العام للتدافع الموجه، أو الذي يهدف نحو الإصلاح والعمران. ويحتوي هذا الشكل العام للتدافع على أدوات وأساليب متنوعة، منها: أدوات أو أساليب سلمية غير عنيفة للتدافع أو التغيير، مثل: استخدام المقاومة السلمية، أو الجهاد السلمي، ضد الظلم أو لتحقيق الإصلاح والتغيير، مثل: العصيان المدني، المعارضة السياسية، جهاد الكلمة والرأي ضد الحاكم، وغيرها[1].

عموماً، في المصادر القرآنية والنبوية، هناك مصطلحات متداولة، مثل: الحرب، القتال، الدفع،* وسائل التغيير، أو التدافع العنيفة أو السلمية، شكلت وفق شروط أو ضوابط معينة، جزءا من مكونات حالة "الجهاد"، سواء للدفاع والحماية، أو دفع العدوان ورفع الظلم، أو لتبليغ الدعوة الإسلامية، والتعريف بالرسالة الإسلامية، والتبليغ الإسلامي المقصود هنا، يهدف لحماية حرية الأفراد؛ غير المسلمين في الاختيار.

مفاهيم أساسية أخرى مرتبطة بمركزية بظاهرة الصراع:

إن مفهوم الصراع، يشكل الوحدة المركزية، أو المحورية التي ترتبط بها، أو تتشكل حولها مجموعة من المصطلحات، والمفاهيم الأساسية في حقل؛ أو تخصص دراسات الصراع والسلام. ومن أهم هذه المفاهيم الأساسية، (و التي تُعنى بها هذه الدراسة) ما يأتي:

أ. مصطلحات الحروب والصراعات:

- الصراع الدولي.
- الصراع المسلح، أو الصراع العنيف المميت أو الحرب.

---

1 حول منهجية اللاعنف في الإسلام، انظر كتاب أبو النمر، محمد. 2008، اللاعنف وصنع السلام في الإسلام، ترجمة البحيى، ليبي: الدار الأهلية، عمان.

- العنف.
- الحرب الأهلية.

4. مصطلحات في إدارة وتسوية الصراعات والوقاية منها:

- إدارة الصراع.
- فض النـــزاعات (تسوية الصراعات).

ويدخل في هذا المحور، مجموعة من الأشكال، أو الأساليب اللازمة لتســـوية الصراعات، منها: المفاوضات، الوساطة، المصالحة، التحكيم.

- الوقاية أو المنع الوقائي للصراعات.
- تحول الصراعات.

5. مفاهيم السلام

وفي هذا السياق، يشكل مفهوم الســلام، الوحدة المركزية المقابلــة لمفـــاهيم الصراع، والتي تدور في فلكها مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأساسية في هذا الحقل العلمي.

ومن أهم هذه المفاهيم: مفهوم الســـلام الســلبـــــي والإيجابــــــي، صـــنع السلام، وحفظ السلام، واتفاقيات التسوية السلمية، وبناء الســلام، والســـلام الدائم.

وفيما يأتي: نتناول هذه المفاهيم الأساسية في هذا الحقل العلمي، والتي تشكل المفاهيم الأساسية في نفس الوقت، المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة.

محور مفاهيم الصراع:

1. مفهوم الصراع الدولي:

سبق الحديث عن مفهوم الصراع عمومًا، أما الصراع الدولي، فهـــو أحـــد حالات أو مستويات الصراع، ولكنه مرتبط باختلاف طبيعة أطراف الصراع، فهي أطراف دولية، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، كما أن قضايا الصـــراع - غالبًا - ما تتعلق بالقضايا الأساسية لأي صراع مصالح، أو أيديولوجيات مرتبطـــة

بالسلطة، أو الموارد، أو الهوية، أو الأمن. ويشير بعض الباحثين، إلى أن مفهوم الصراع الدولي، ينشأ نتيجة إدراك متبادل متناقض بين دولتين، أو أكثر حول المصالح المادية أو القيم الأساسية، وهو يمس بوجه خاص قضايا مثل: السيادة الوطنية، الأمن، الهوية، وغير ذلك[1]. وإن كانت قضايا الصراع الدولي أصبحت أكثر تعقيداً، بسبب تعدد الأطراف المتنازعة، وتناقض المصالح، أو الأهداف والدوافع فيما بينها.

من ناحية أخرى، هناك ما يُعرف بـ "الصراع الممتد أو المتجذر"، وهو شكل من أشكال الصراعات العنيفة، ويُعتبر العالم الأمريكي اللبناني الأصل "إدوارد عازار" Edward Azar – مؤسس مركز التنمية الدولي وإدارة الصراعات في جامعة ميريلاند الأمريكية – الأب الروحي لنظرية هذا النوع من الصراعات، وهو يعرف الصراعات الدولية المتجذرة بأنها: عبارة عن "تفاعلات عدائية مستمرة، بين أطراف معينة، عبر فترة زمنية طويلة، يترافق معها تصعيد دوري على هيئة حروب، تتغير أو تتباين من حيث حدتها أو شدتها، ومدى تكرارها، وفي كل الأحوال؛ تستمر هذه التفاعلات ما بين صعود وهبوط، ولا يظهر لها بوادر حل أو تسوية في المدى المنظور"[2].

2. مفهوم الصراع المسلح:

عند الحديث عن الصراع، لا بد من الإشارة إلى الصراع المسلح، وهو: "الصراع العنيف، الذي يلجأ فيه الطرفان أو الأطراف المتصارعة، إلى استخدام القوة المسلحة". وتعرّف "قاعدة بيانات أوبسالا لبيانات الصراع" (UCDP) الصراع المسلح بأنه: "تنازع يتعلق بالحكم و/أو الأرض، إذ يتم استخدام القوة المسلحة بين الطرفين، أحدهما على الأقل حكومة دولة، ويؤدي إلى 25 قتيلا في

---

1 **Dixon, William J**: 1996, "Third- Party Techniques for Preventing Conflict Escalation and Promoting Peaceful Settlement", *International Organization*, The Foundation of the Massachusetts Institute of Technology, (50) 4, pp. 653-681, p. 655.

2 **Azar, Edward**; Protracted International Conflict: Ten Propositions, in **Burton, John & Dukes, Frank (eds):** Conflict: Readings in Management and Resolution, Op. cit., pp. 145-155.

سنة واحدة"[1]. ويُطلق اسم الصراع المسلح الطفيف، على الصراع الذي يكون فيه عدد القتلى ما بين 25 – حتى أقل من 1000 قتيل. أما الصراعات التي يزيد فيها عدد القتلى عن 1000، فنطلق عليها قاعدة البيانات الحرب. ويشير بعض الباحثين إلى طبيعة التعريف القياسي للصراعات المسلحة بأنه يشمل وجود العناصر التالية[2]:

1. العنف الجماعي المتعمد.
2. استخدام السلاح.
3. المعركة.
4. الأهداف السياسية.
5. حكومة، كإحدى الجهات الفاعلة في أحد طرفي الصراع على الأقل.

ومفهوم الصراع المسلح، ينقلنا إلى تناول مفهوم الحرب، فالبعض يعتبر مفهومي، أو مصطلحي الصراع المسلح والحرب، مترادفين في المعنى، ليس بينهما أي تمييز، خاصة إذا تجاوز عدد القتلى 1000 قتيل، كما تشير قاعدة "أوبسالا". بينما يعرّف البعض الحرب بأنها: "عنف منظم، تقوم به وحدات سياسية،

---

1 لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الصراع المسلح، راجع قاعدة أوبسالا لبيانات الصراع: التابعة لقسم أبحاث الصراع والسلام، الموجودة على الرابط التالي: http://www.pcr.uu.se/research/UCDP/data_and_publications/definition_of_armed_conflict.htm ، حيث يُنشر هذا التعريف بشكل دوري في التقارير السنوية التي تصدر عن "قاعدة بيانات أوبسالا لبيانات الصراع"، انظر – على سبيل المثال – تقرير عام 2008،

Wallensteen, Peter, & Harbom, Lotta, & Sundberg, Ralph (Eds): 2009, States in Armed Conflict 2008, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, p. 15.

كما يُنشر هذا التقرير في مجلة أبحاث السلام العالمية، انظر على سبيل المثال:

Wallensteen, Peter, Margareta, Sollenberg: 2001, Armed Conflict 1989-2000, *Journal of Peace Research*, 38 (5): 629-644.

2 الأيوبي، عمر وحسن، حسن والأيوبي، أمين (مترجمون): إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2007، النسخة العربية للترجمة لكتاب SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmaments, and International Security، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 183–186.

وعسكرية ضد بعضها البعض"[1]. وربما من المفيد الإشارة إلى بعض الافتراضات النظرية الهامة، التي تدور حول الصراع المسلح، أو الحرب والتي تتمثل بما يأتي[2]:

1. الحرب عملية مكتسبة أو قابلة للتعلم.
2. الحرب هي مخرجات عملية طويلة المدى.
3. الحرب هي منتوج عملية تفاعل، وليست وليدة ظروف، أو شروط منظومة بسيطة.
4. الحرب تعكس طريقة صنع القرارات.
5. الحرب متعددة المسببات.
6. يوجد أنماط وأشكال متنوعة للحرب.

3. مفهوم العنف:

من ناحية أخرى، فإن مفهوم العنف يُعتبر ظاهرة لصيقة بالصراع، وهو غالباً أحد مخرجات، أو أبعاد ظاهرة الصراع. ويحدد بعض الباحثين العنف بأنه: "ظاهرة تتألف من أفعال، ومفردات، واتجاهات، بُنية أو نُظم، تسبب إيذاءً جسدياً ونفسياً واجتماعياً أو بيئياً، أو تمنع الناس من الوصول للاستفادة الكاملة من إمكانياتهم البشرية"[3].

عموماً، أبسط أشكال تعريف العنف وأبرزها هو: القيام بعمل الإيذاء المادي للآخرين من البشر، ويشمل استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها[4].

---

1 **Bull, Hedley**: 1977, The Anarchical Society, New York, Colombia University Press, p. 184, quoted in **Vasquez, John A**: 2009, the War Puzzle Revisited, Cambridge, UK, Cambridge University Press, p. 24.

2 **Vasquez, John A**: The War Puzzle Revised, Op. cit., pp. 42-51.

3 **Fisher, Simon**: 2000, Working with Conflict: Skills and Strategies for Action, London, Birmingham and ZED Books, Responding to Conflict Agency, p. 4.

4 **Jeong, Ho-Won (Ed)**: 2000, Peace & Conflict Studies: An Introduction, England, Ashgate, p. 19

لظاهرة العنف شكلان أو اتجاهان أساسيان[1]: الأول: "العنف المباشر"، مثل: القتل، الاضطهاد، التعذيب، القمع، الإيذاء الجسدي، الحصار، والعقوبات الاقتصادية، وما عداها. والثاني: هو "العنف البنيوي"، أو ما يسمّى "العنف غير المباشر"، مثل التمييز، الاستغلال، الخوف، وغيرها. ويلخص أحد الباحثين، بأن الشكل التقليدي للعنف (العنف المادي المباشر) يكون ظاهراً أو واضحاً، وبشكل عام، يعمل بشكل سريع، أو دراماتيكي أو مثير للانتباه. أما "العنف غير المباشر"، فيكون عادة غير ظاهر أو كامناً، وفي غالب الأحيان، يعمل ببطء في تآكل قيم الإنسان أو البشرية، وفي تقصير مدة الحياة[2].

وليس الأمر كذلك دائماً؛ ففي بعض الأحيان، العنف هو ظاهرة إيجابية ونافعة، أو هو عملية علاجية مرغوبة، وإن كانت مؤلمة، مثل: استخدام العنف الشرطي ضد الجريمة المنظمة، أو المقاومة العنيفة ضد الاحتلال، أو دفع العدوان، وغير ذلك من الظواهر الإيجابية للعنف. وبالتالي، فإن "العنف" قد يكون مفهوماً محايداً، والذي يحدد طبيعته السلبية أو الإيجابية، هو طبيعة وكيفية وشكل وتوقيت استخدامه، والغاية أو الهدف منه.

4. مفهوم إدارة الصراع:

إن مفهوم إدارة الصراع، يُعتبر من المفاهيم المحورية الملصيقة بالصراع، وهو من المفاهيم التي تباينت الآراء حولها تبايناً واسعاً، وأثارت حولها نقاشاً أو جدلاً كبيراً، لتحديد طبيعة وحدود هذا المفهوم. وبشكل عام، يمكن القول: إن مفهوم إدارة الصراع، ومضمونه الأساسي يتمثل في أنه عملية، تهدف إمّا إلى الحد، أو التهدئة، أو الاحتواء، أو منع تصاعد الصراع والعنف. إن عملية إدارة الصراع، تسعى في

---

1 انظر الدراسات التالية لجوهان غالتونغ:

Galtung, Johan: 1969, Violence, Peace and Peace Research, *Journal of Peace Research*, Oslo, the Peace Research Institute Oslo (PRIO), (6) 3, pp. 167-191.

Galtung, Johan: 1990, "Cultural Violence", *Journal of Peace Research, Oslo, the Peace Research Institute Oslo (PRIO)* & Sage, London, Vol. 27, no. 3, p. 292-296.

2 **Jeong, Ho-Won (ed)**: Peace & Conflict Studies: An Introduction , Op. cit., pp. 19-22.

غالب الأحيان أيضاً إلى الوصول إلى تسوية. وفيما يأتي استعراض لبعض مفاهيم إدارة الصراع:

- يشير معهد GTZ الألماني، إلى أن إدارة الصراع هي "محاولة لتنظيم الصراع، من خلال العمل على منع، أو إنهاء العنف، وهو يسعى لخلق حلول مناسبة، من جميع أطراف الصراع، والتي يمكن الاستفادة منها"[1].
- بينما تشير بعض الدراسات الصادرة عن وزارة الخارجية السويدية، إلى أن إدارة الصراع هي: "عملية تتضمن مساحة واسعة من الإجراءات الواضحة والمهمة، للتعامل مع المشكلات، سواء العسكرية أو الإنسانية أو الاقتصادية - الاجتماعية، والسياسية -، والتعامل مع البيئة المؤسسية في مختلف مراحل الصراع"[2].
- ويشير "أوليفر" Oliver إلى أن إدارة الصراع، ارتبطت بتنظيم الصراع، ويستخدم كمصطلح يشمل مجموعة أو سلسلة من الإجراءات الإيجابية، لمعالجة الصراع، بحيث يشمل ذلك احتواء الصراع العنيف، وعملية التسوية[3].
- يرى نيكلاس، أن إدارة الصراع هي: الإجراءات التي تستخدم للتعامل مع الاختلافات، والمواقف تجاه القضايا بدون حل الصراع، ولكن هدف تغيير وضع التفاعلات الصراعية من السلوك السلبي أو المدمر، إلى السلوك الإيجابي أو البناء[4].

---

1 Ropers, Norbert and Klingwbiel, Stephan: 2002, Peace-Building, Crisis Prevention and Conflict Management- Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters, Eschborn, Germany, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), division 42, http://www.gtz.de/de/dokumente/en-crisis-prevention-and-conflict-management.pdf, p. 12.

2 Ministry for Foreign Affairs: 2001, Preventing Violent Conflict - Swedish Policy for the 21st Century, Sweden, Secretariat for Conflict Preventing, Ministry of Foreign Affairs, p. 19.

3 Ramsbothan, Oliver, Woodhouse, Tom, and Miall, Hugh: Op. cit., p. 29.

4 انظر:

Swanstrom, Niklas: 2002, Regional Cooperation and Conflict Management: Lessons from The Pacific Rim, Report No 64, Uppsala University, Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, p. 24.
Research on Conflict Resolutions, in Jeong, Ho-Won (ed): 1999, "Conflict Resolution: Dynamics, Process and Structure, England, Ashgate, p. 14.

ويحدد البعض عملية إدارة الصراع، والسيطرة عليه من خلال وضع قواعد ومعايير يتفق عليها الأطراف لعملية التنافس، وتساعد أطراف أخرى في: تحديد قضايا تحكم كل طرف في طموحاته، إزالة سوء فهم كل طرف تجاه أهداف الآخر، تحليل أو تحديد المصالح، رسم واقتراح البدائل والخيارات. ويرى البعض، أن الإدارة العقلانية للصراع، ترتكز على افتراض وإدراك أطراف الصراع لمصالحهم الأفضل[1].

وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى أن إدارة الصراع الدولي، هي عملية لا تخرج بطبيعتها ومفهومها عن إدارة الصراع، مع اختلاف أطرافها وساحتها أو ميدانها. فيشير البعض – على سبيل المثال – إلى أن إدارة الصراع الدولي، هي: "عملية تشير إلى سلوك يقوم به بعض الفاعلين الدوليين (سواء أكان من أطراف الصراع أم أطراف وسيطة)، من أجل تحجيم مستويات الصراع، أو تفادي حدوث أنماط صراعية معينة أو شديدة، مثل: الحرب". كما يشير الاتجاه السائد في الأدبيات العربية، في مجال دراسات الصراع والسلام، إلى أن ظاهرة الصراعات الدولية هي: "علاقات ومواقف، أو أوضاع دولية تنطوي على مشكلات، يستعين إيجاد حلول لها، وهو ما نتج عنه حقل إدارة الصراعات الدولية"[2].

عموماً، هناك اتجاهات متباينة بشكل كبير، حول تحديد مفهوم إدارة الصراع، فهناك اتجاهات تميل إلى النظر إلى عملية إدارة الصراع كعملية تُعنى إما بتحجيم، أو الحد من، أو تهدئة، أو احتواء ومنع تصعيد الصراعات أو العنف القائم فعلياً. وهناك اتجاه ثانٍ، أو اتجاهات أخرى، تميل إلى النظر إلى إدارة الصراع، كعملية واسعة شاملة لكل ما يتعلق بالصراع، بما في ذلك عملية تسوية الصراع، أو المنع الوقائي لحدوث الصراع مستقبلاً[3].

---

1 Jeong, Ho-Won: "Research on Conflict Resolution", in Jeong, Ho-Won (ed): Conflict Resolution: Dynamics, Process and Structure, Op. cit., p. 14.

2 نقلاً عن وهبان. أحمد محمد: تحليل إدارة الصراع الدولي: دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (36) 4، 2008، ص ص 51-86، ص 56-57.

3 لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع حول الجدل الثائر حول مفهوم إدارة الصراع واتجاهاته، انظر:

Azem, Ahmad, J: 2005, The Reconceptualisation of Conflict Management, *Peace, Conflict & Development. An Interdisciplinary Journal*, University of Bradford, Department of Peace Studies, p. 4-11.

ويميل الباحث إلى الاعتقاد، أن الاتجاه الثاني، الذي يتبنى المفهوم الأوسع، أو الأشمل لإدارة الصراع، يجب أن يختلف عن مفهوم تسوية الصراع، وعن مفهوم المنع الوقائي للصراعات؛ فلو كانت عملية إدارة الصراعات شاملة لعملية التسوية، أو المنع الوقائي، لم يعد هناك مبرر لوجود هذه المفاهيم، ولما استطاعت أن تشكل جزءاً محورياً في المنظومة المفاهيمية، لعلم دراسات الصراع والسلام، كما أن مفاهيم التسوية، والمنع الوقائي تحتوي على إجراءات ومضامين نظرية وعملية، يتم القيام بها في إطار صناعة المستقبل مع وجود صراع أصلاً في الواقع، مثل: إجراءات، أو نظام الإنذار المبكر، حرصاً على المحافظة على السلام، وخلق بيئة طاردة لأي مسببات تؤدي لحدوث الصراع في المستقبل.

ولا شك أن غياب الحرب الباردة ألقى بظلاله على هذا الجدل، والتباين في مفاهيم علم الصراع والسلام، ولعب دوراً في المزيد من التداخل في بعض مفاهيم هذا الحقل من جهة، والمزيد من الفصل والتمايز – أحياناً – في مفاهيم أخرى من جهة ثانية، مثل: المنع الوقائي للصراع، الإنذار المبكر، وغيرها. كما أدخلت الكثير من المفاهيم في مرحلة جديدة، وأصبحت العديد من الدراسات، تتناول ضرورة إعادة النظر في بعض المفاهيم الأساسية، وإعادة تحديدها، وكذلك ضرورة ظهور مفاهيم جديدة في هذا الحقل[1].

5. مفهوم تسوية الصراع:

إن تسوية الصراعات، أو فض المنازعات يشكل المحصلة الرئيسة الإيجابية، لكافة أشكال التدخل في تفاعلات عملية الصراعات، ويعد مفهوم تسوية الصراع من المفاهيم المحورية في علم دراسات الصراع والسلام. كما أنه من المفاهيم التي تجمع بين الوضوح والضبابية في آن واحد؛ فمصطلح فض المنازعات، أو تسوية

---

1 انظر حول طروحات التغير في مفاهيم في هذا الحقل العلمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

Melande, Erik & Oberg, Magnus & Hall, Jonathan: 2006, The New Wars Debate Revisited: An Empirical Evaluation of the Atrociousness of New Wars, , Uppsala University, Uppsala, Sweden, Uppsala Peace Research Papers, No.9, Department of Peace and Conflict Research. http://www.freds.lu.se/upload/feds/FKVA11/FKVA11.2.melander.pdf

الصراعات واضح من حيث الانطباع الأولي والفهم العام للتابعية، أو الهدف الإيجابي الذي يتم السعي للوصول إليه، أي تحقيق تسوية وحل للصراع. وفي المقابل، هو مفهوم ضبابي، من حيث تحديد حدوده مع المفاهيم الأخرى، خاصة مع مفهوم إدارة الصراع، أو مفهوم اتفاقيات التسوية للصراع، أو مع مفهوم المنع الوقائي للصراع، وكذلك من حيث تحديد طبيعة مخرجاته، ومدى استمراريتها.

وبشكل عام، يعد مصطلح أو مفهوم فض النزاعات/تسوية الصراعات، من المفاهيم الفضفاضة الواسعة "حمّال أوجه"، مما خلق تبايناً كبيراً في تحديد مضمونه وحدوده.

- فالبعض يرى، أنه يشمل الأشكال، أو الجوانب الأربعة التالية لمرحلة بدء الصراع، فهو يشمل: إدارة الصراع، وتسويته، ومنع حدوثه، والتحول الجذري له، والبعض الآخر يرى أن تسوية الصراع تتم من خلال العمل على إزالة الصراع، بينما يرى غيرهم أنها تكمن في العمل والسيطرة على إدارته، أو المحافظة على بقائه صراعاً سياسياً[1].
- ويرى "بيتر فالنستين"، أن تسوية الصراعات عبارة عن "موقف، تتم من خلاله عملية اتفاق طوعية، ورسمية بين الأطراف المتنازعة، إما لحل خلافاتهم الأساسية، أو للتعايش بسلام مع الخلاف بدون اللجوء إلى العنف المسلح"[2].

عموماً، إن الاتجاه السائد حول مفهوم تسوية الصراعات/فض النزاعات، يرى أنها "عملية تهدف إلى معالجة مسببات الصراع، أو جذور مصادر الصراع، وتعني بناء علاقات جديدة دائمة، وإيجابية وتعاونية بين الأطراف المتصارعة، وبالتالي محاولة معالجة أبعاد الصراع، سواء على مستوى السلوك، أو على مستوى الاتجاهات، أو على مستوى السياق، أو البيئة والموقف". إذن هي معالجة تتوجه إلى عملية الصراع، وإلى قضايا ومحتوى الصراع، وكذلك محصلة، أو نتائج الصراع

---

1 Bercovitch, Jacob & Kremenyuk, Victor & Zartman, William (Eds): 2009, Conflict Resolution, Sage, London, p. 10.

2 فالنستين، بيتر (مؤلف)، السعد، سعد وفايز، محمد (مترجمين): مرجع سابق، ص 25 وص 79.

لتحقيق نتائج مرضية لأطراف الصراع[1]. وفي ضوء ذلك، فإن مفهوم عملية تسوية الصراع/فض النازعات، يتضمن على الأقل ثلاثة عناصر[2]:

1. أن تتناول محصلة، أو نتائج تسوية الصراع المعالجة الجذرية للقضايا والمشكلات الأساسية أكثر من تناولها الأشكال الظاهرة أو المعلنة، أو تلك التي تطفو على سطح الصراع.
2. أن تحدد التسوية من خلال إرادة مشتركة لأطراف الصراع.
3. أن تحقق التسوية درجة كافية من الرضا، للأطراف المعنية بالصراع، وغالباً، ما يكون ذلك من خلال تحقيق مصالحها الأساسية.

ولا شك، أن أي تسوية للصراعات تتجاهل مبدأ العدالة، أو تفرط بحقوق أحد الأطراف، ولا تتم على أساس الرضا المتبادل، بل وفق معادلة القوة، وبالتالي عقد تسوية على أساس من التنازل، والحل الوسط بشكل تحكمه معادلة القوة، فإن هذه التسويات لا يتوقع لها أن تكون تسويات دائمة، وإنما هي تسويات مرحلية، من المحتمل أن يعود فيها الصراع من جديد بعد تغيّر معادلة القوة.

إن تناولنا لمفهوم تسوية الصراع، ربما يتطلب معرفة ما هي اللحظة، أو متى يبدي أطراف الصراع، استعدادهم للدخول في تسوية سلمية للصراع، أو بمعنى آخر: ما هي الظروف أو المرحلة التي تدفع أطراف الصراع لإظهار استعدادهم للدخول في تسوية؟

---

1 لمزيد من التفاصيل انظر:

Jeong, Ho-Won: Conflict Resolution: Dynamics, Process and Structure, Op. cit., pp. 13-16.

Ramsbothan,Oliver , Woodhouse,Tom and Miall, Hugh: Op. cit., p. 28.

Jeong, Ho-Won: Peace and Conflict Studies: An Introduction, Op. cit., pp. 35-37.

Kriesberg, Louis: "Conflict Resolution", in **Klare, Michael T. (Ed)**: 1994, **Peace and World Security Studies: A curriculum Guide**, Boulder & London, Lynne Rienner Publishers, pp. 176-177.

2 Laue, James H: the Emergence and Institutionalisation of Third-party Roles in Conflict. In: **Burton, John and Dukes, Frank (Ed)**: Conflict: Readings in Management and Resolution. Op. cit., p. 256.

ويطلق بعض الباحثين، على لحظة، أو مرحلة الاستعداد للدخول في عملية تسوية سلمية للصراع، بلحظة "النضج أو الاستواء، أو اللحظة المواتية"، وهي النقطة التي تبدأ فيها الأطراف المتصارعة بالتفكير في الدخول في عملية تسوية للصراع الذي تعيشه. وترتبط مرحلة أو لحظة "النضج أو الاستواء"، بعوامل أساسية، منها: مدى كثافة الصراع، وتوفر بديل للصراع قابل للتطبيق والحياة، وطبيعة توازنات وعلاقات القوة بين أطراف الصراع. وتشير هذه الدراسات، بشيء من التفصيل، إلى أن الصراع، يصبح قابلاً للدخول في لحظة التسوية بتوفر شروط ثلاثة[1]:

1. تحقق الدخول في "أزمة الألم أو المعاناة المتبادلة"، وأن الاستمرار في الحرب سيترتب عليه إما غاية مكلفة وقاتلة، ودون أي احتمالية للتحسن، أو تحقيق المطالب، أو الانتقال إلى وضع أكثر عنفاً وسوءاً.
2. وجود أو توفر اعتقاد لدى أطراف الصراع بإمكانية وجود حل "لأزمة المعاناة المتبادلة"، بمعنى، أن كل طرف من أطراف الصراع، وصل إلى قناعة بعدم إمكانية تحقيق حل أحادي أي من طرف واحد، وأن الطريق مسدود لذلك. وبالتالي يجب على الأطراف المتصارعة أن تعتبر احتمالية وجود بديل، هو مساراً ثانياً أو آخر مقبولاً، لهذه الأطراف (مثلاً قبول مسار التفاوض أو الحل الدبلوماسي وفقدان القناعة بإمكانية الحسم).
3. تغير الوضع على صعيد التوازن العسكري، أو توازن القوة بين الأطراف المتصارعة، على نحو يبدأ فيه الطرف الأكثر قوة أو سيطرة بالتراجع؛ بينما الطرف الأقل قوة أو غلبة بالصمود وازدياد قوته وتأثيره.

ومن الملاحظ، حدوث بعض التطورات التي أخذت تظهر منذ العقد الأخير من القرن العشرين – في عملية تسوية الصراعات، – تتمثل في الدخول بأشكال وتطبيقات جديدة هي[2]:

1. مشاركة أطراف، أو فاعلين جدد، مثل: المنظمات غير الحكومية.

---

1 **Zartman, William**: 1989, **Ripe for Resolution**: Conflict **and Intervention** Africa, New York, Oxford University Press, pp. 266-273.

2 لمزيد من التفاصيل في مجال التطبيقات الجديدة انظر على سبيل المثال:
Kriesberg, Louis. "Conflict Resolution", in **Klare, Michael T. (Ed)**: Op. cit., pp. 177-180.

2. تتم ممارستها ضمن إطار عملية مؤسسية، مع وجود وحدات فيه مخصصة في المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية.
3. إعداد علمي ومنهجي لممارسة عمليات المفاوضات والوساطة، وكيفية تسوية الصراعات.
4. إن عملية تسوية الصراعات، هي عملية تطبق ليس فقط عند حدوث الصراع، وإنما في أي مرحلة من مراحله، بما فيها مرحلة ما قبل الصراع، من خلال الاهتمام بالمنع الوقائي للصراع، ونظام الإنذار المبكر.

من جانب آخر، عند تناول مفهوم تسوية الصراع، لا بد من الوقوف عند مفهوم تمهيدي للتسوية، وهو ما يُطلق عليه في الترجمة العربية – أيضاً – تسوية الصراع. ويميل الباحث إلى استخدام مصطلح "اتفاقية تسوية الصراع"، إذ يجعل من هذا المفهوم أقرب للشكل القانوني للتسوية، بدلاً عن مصطلح "تسوية الصراع"؛ وذلك لاختلاف المقصود بهما. إن مفهوم "اتفاقية تسوية الصراع" يحدد بأنه: "العملية التي تعني بوضع حد لعملية العنف المتبادل، من خلال عقد اتفاقية سلام بين الأطراف المتصارعة[1]. وبمعنى آخر، هي: "عملية، يغلب عليها التسوية، أو المحصلة القانونية لتسوية الصراع، وهي جزء أو مرحلة، من عملية تسوية أوسع، تشمل أبعاداً وحراكاً سياسياً متنوعاً".

إن عملية الوصول إلى اتفاقية تسوية للصراع تهدف – عموماً – إلى تخلي الأطراف عن سلوك العنف المعلن، وأعمال القسر، والإكراه، وصولاً إلى حل وسط، وهي بالنتيجة عملية تغير في السلوك، دون أن تتطلب تغييراً في الاتجاهات، أو تغييراً في العلاقات التنافسية[2]. وبمعنى آخر، هي "تسوية تأخذ

---

1. لمزيد من التفاصيل انظر:
Joeng, Ho-Won (Ed): "Research on Conflict Resolution", Op. cit., p. 35-37.
Ohslon, Thomas: Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa, Op. cit., p. 32-33.
Nordquist, Kjell-Ake: 1997, Peace After War; on Conditions for Durable Inter-State Boundary Agreements, PhD Thesis Published as Report No.34 Research, Uppsala, Sweden, pp. 24-25
2. **Joeng, Ho-Won (Ed)**: "Research on Conflict Resolution", Op. cit., p. 13.

بإطاراً قانونياً "اتفاقية سلام"، يترتب عليه تغيير وتخل عن سلوك العنف بين الطرفين، ولكن في نفس الوقت لا تعني إحداث تغيير أساس، في الاتجاهات السلبية، أو المواقف الاجتماعية والنفسية، بين الطرفين المتنازعين". ومن أوضح الأمثلة على ذلك، اتفاقيات السلام "الرسمية" بين الأردن وإسرائيل، وبين مصر وإسرائيل، إذ تم فيها التخلي عن سلوك/خيار الصراع المسلح، دون حدوث تغيير في الاتجاهات، والمواقف المجتمعية، أو حتى الرسمية، السلبية أو الرافضة للتطبيع مع إسرائيل.

6. مفهوم المنع الوقائي للصراعات:

إن ما ينتج عن عملية الصراع العنيف، وخاصة "الحروب"، من معاناة، وكوارث بشرية وإنسانية، ودمار اقتصادي واجتماعي وبيئي، وغيرها؛ دفع جهود الباحثين والممارسين في مجال دراسات الصراع والسلام، ليس فقط للبحث في كيفية تسوية الصراعات، وإنما للعمل على هدف منع حدوثها أصلاً أو تكرار حدوثها؛ ومن هنا تولد في حقل دراسات الصراع والسلام، مجال يُطلق عليه "المنع الوقائي للصراع". ويتركز هذا المجال العلمي، حول إيجاد آليات وأنظمة لإجراءات عملية***** وقائية، تهدف إلى منع حدوث الصراعات مستقبلاً، أو منع تصاعد الصراعات القائمة حالياً، أو منع تكرار حدوثها.

بشكل عام، تباينت جهود وآراء الباحثين والمؤسسات المتخصصة، في مجال الصراع والسلام حول تحديد هذا المفهوم، وضبط حدوده. ويمكن تلخيص أهم هذه المفاهيم فيما يأتي:

- يشير معهد كارنيجي للسلام، إلى أن المنع الوقائي للصراعات هو:" عملية تهدف إلى منع ظهور الصراعات العنيفة، أو منع الصراعات الجارية، من امتدادها وانتشارها، أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات"[1].
- ويشير "بيتر فالنستين" Peter Wallensteen – أيضاً – إلى أن المنع الوقائي للصراع هو: "أفعال بنّاءة، يتم اللجوء إليها، لتجنب قديمة، ولتجنب

---

1 Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict: 1997, Preventing Deadly Conflict: Final Report, Washington D.C, Carnegie Corporation of New York, P.X(Iii)

استخدام أو نشر القوة المسلحة، من قبل أطـــراف متنـــازعين في خـــلاف سياسي"[1].

- بينما يضم "مايكل لند" Micheal Lund إلى مفهوم إجرائي، وأكثر شمولية؛ إذ يرى أن المنع الوقائي للصراعات هو: "أي وســـيلة هيكليـــة بنيويـــة أو متداخلة القطاعات، لمنع التوتر والنـــزاعات داخل الدولة، أو بين الدول من التصعيد إلى عنف ملموس، واستخدام القوة المسلحة، وكذلك لتعزيز قدرة أطراف من المحتمل دخولها في صراع عنيف على تسوية نـــزاعاتها ســـلمياً، وإحداث تقدم ملموس في تسوية المشكلات الجوهرية، التي تولد تـــوترات ونـــزاعات"[2].
- ويشير الأكاديمي العربـــي عمرو عبد الله، إلى أن المنع الوقائي هو: "عمليـــة ترتبط بتوفير بيئة معرفية ومهارات للتعامل الإيجابـــي مع الصـــراعات"، وأن مفهومه هو: "أن تنجح المجتمعات والأفراد في اكتساب المعرفة والمهارات، التي تمكنهم من التعامل مع النـــزاعات بأسلوب سلمي وإيجابـــي، يـــؤدي إلى إشباع حاجات ومصالح الأطراف، دون تصعيد أو عنف"[3].

ويعبر الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي، عـــن المنـــع الوقـــائي للصراع بمصطلحات رديفة مثل الدبلوماسية الوقائية، أو المنع الوقائي للأزمات[4].

---

1 **Wallensteen, Peter (ed)**: 1998, Preventing Violent Conflict: Past Record and Future Challenges, Uppsala: Uppsala University, Sweden, Department of Peace and Conflict Research, p. 11.

2 **Lund, Michael**: 2002, "Preventing Violent Intrastate Conflicts: Learning Lessons from experience", p. 117, cited in **Wallensteen, Peter & Moller, Frida**: 2003, Conflict Prevention. Methodology for Knowing the Unknown, Uppsala University, Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, Peace Research Paper, No. 7, p. 5.

3 عبد الله عمرو خيري: حل الـــنزاعات، معهد دراسات السلام – جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، كوستاريكا، 2007، ص146.

4 انظر على سبيل المثال:

بطرس غالي، بطرس: خطة للسلام، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1995، ف23.

Ropers, Norbert and Klingwhiel, Stephan: Peace - Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters Op. cit.

وبالرغم من وجود تباين - أحياناً - بين هذه المصطلحات، إلا أنها من حيث الجوهر تسعى إلى غاية واحدة، وهي إحداث عملية وقائية من الصراعات أو الأزمات، أو تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق هذه الغاية.

ويعلق أحد الباحثين في هذا الحقل العلمي، "بيتر فالنستين"، على أن معظم تعريفات المنع الوقائي للصراع، تُستخدم بشكل هلامي، وبشكل يجعل هذه المفاهيم فضفاضة جداً، ويجعلها غير عملية في المجال البحثي، وضعيفة من الناحية التطبيقية، أو الإجرائية؛ مما يتطلب من الجماعة البحثية/الأكاديمية العمل على تطوير أجندة لمجال المنع الوقائي للصراع[1].

وربما من المفيد الإشارة هنا، إلى أن المنع الوقائي للصراعات يشمل نوعين، أو نمطين من الأعمال أو الإجراءات:

1. أعمال المنع الوقائي للصراع على المدى القصير/المنع الوقائي المباشر.
2. أعمال المنع الوقائي على المدى الطويل/المنع الوقائي البنيوي للصراعات.

وسيتم في الفصل الرابع عرض المزيد من التفاصيل حول كل نوع من هذه الأعمال الوقائية.

7- مفهوم الحرب الأهلية:

تناولت الأدبيات الغربية، في مجال دراسات الصراع والسلام، مفهوم الصراعات الأهلية، أو الحرب الداخلية بعدة مصطلحات إنجليزية، منها: (Intra-state Conflict; Civil War). وبالرغم من وجود بعض التباين الجزئي بين هذه المصطلحات، إلا أنها من حيث الجوهر تحمل مضموناً واحداً.

وفي الوقت المعاصر، هناك معنيان عند التعامل مع مفهوم الصراعات الأهلية: أحدهما واسع، وهو يرتبط، أو يترادف مع كل أشكال العنف الداخلي، مثل الكفاح، أو العنف السياسي. والآخر محدود أو ضيق، وهو مرتبط أو محدد بالصراع فقط.

وبالنسبة للمعنى الواسع، والذي استخدم من قبل "هاري إكستين" (Eckstein)، فإنه يعني: محاولة لتغيير السياسات الحكومية، للقادة أو الحكام أو

---

1 Wallensteen, Peter & Moller, Frida: Conflict Prevention: Methodology for Knowing the Unknown, Op. cit., pp. 6-7.

المطالبات، من خلال العنف أو التهديد بالعنف"[1]. وهي هنا، شكل من أشـكال العنف السياسي، وهذا المفهوم الذي يطرحه إكستين يشمل: الثـورات، حـروب العصابات، الاضطرابات الداخلية، الإرهاب، التمـرد، الصـراعات الأيديولوجيـة المسلحة، الانقلابات العسكرية. وتتضمن الحروب الأهلية عـادة، مجموعـة مـن أشكال العنف، ولكن في نفس الوقت ونفس الإقليم. أما المفهوم الأكثر تحديداً، أو مؤضين للحروب الداخلية، فهو مرتبط، أو ملتصق بالصراع فقط، وفي هذا الإطـار أو المعنى، يتم تعريف الحرب الداخلية بأنها: "الصراع الواسع المدى، المنظم، والذي يعكس انقسامات جوهرية داخل المجتمع، بحيث أن "كل البنية الأساسـية للنظـام السياسي (هيكلية، بنية السلطة، التضامن، الثقافة، الموارد) تنقسـم إلى قسـمين منفصلين"[2]. كما يعرف البعض الحرب الأهلية، أو الصراع الداخلي بأنها تعـني "النـزاع السياسي العنيف، أو الذي يحمل القابلية لأن يكون عنيفاً، ويكون ضمن إطار بيئة داخلية أو محلية، وليس ضمن إطار أنظمة إقليمية أو دولية. وهو عنـف مسلح، أو قابل لأن يصبح عنفاً مسلحاً، وذلك ضمن حدود الدولة الواحدة"[3].

ولا شك، أن هذه التعريفات تشمل أو تعبر عن نماذج، أو أشكال متعددة من الصراعات الأهلية، مثل: الصراع المسلح بين القادة، للسيطرة على السلطة، سـواء أكانوا عسكريين أم مدنيين، الصراع العرقي أو الإثني المسلح، تحديات سيادة الدولة من قبل عصابات الإجرام المنظم، الصراع الأيديولوجي المسلح، الثورات، والعمليات الإرهابية، وغيرها.

8- مفهوم تحويل النزاعات:

وهو مفهوم من مفاهيم مرحلة ما بعد الصراع، ويتناول المعالجـة الكليـة، لمختلف جذور الصراع، وبناء حالة من السلام الذاتي، والتنمية المستدامة. وبشكل

---

1 **Eckstein, Harry (ed)**: 1964, Internal War: Problems and Approaches, New York, Free Press of Glencoe.

2 **Rosenau, James (Ed)**: 1964, International Aspects of Civil Strife, New Jersey, Princeton University, p. 14.

3 **Brown, Michael (ed)**: 1996, International Dimensions of Internal Conflict, CSIA Studies in International Security. Cambridge & London, MIT Press, p. 1.

عام، فإن المقصود بـ "إصلاح النـزاع" أنه: "عملية طويلة المـدى، تسـعى لإحداث تغيير، ومعالجة عميقة وجذرية، هيكلية أو بنيوية، لكافـة مصـادر، ومسببات الصراع أو العنف، وعلى كافة الصعد والمستويات، وهي تعمـل علـى إصلاح العلاقات، والمفاهيم والبيئة المحيطة بالصراع وأطرافه". وبمعنى آخر، تحويـل الإمكانيات، والقدرات الإنسانية إلى عملية إيجابية بناءة، وبناء السـلام الـدائم أو المستدام[1].

إن الترجمة العربية الحرفية، للمصطلح الإنجليزي "تحويل الصراع"، لا تعبّر عن المقصود من هذا المصطلح. بينما يشير بعض الباحثين، إلى اسـتخدام مصـطلح "إصلاح النـزاع"، بديلاً عن هذه الترجمة الحرفية، وهذا المصطلح العربـي يسمح لنا بتفهم كافة أبعاد المعنى المقصود، وهو إصلاح العلاقة بين الأفـراد، وإصـلاح عناصر المحيط، وإصلاح ذات النفس، مما يؤدي إلى الخير. وربمـا يكـون التـأثير الإسلامي هنا واضحاً، إذ إن "الصلح خير"[2].

إن استخدام "إصلاح النـزاع"، أو "صلاح النـزاع/الصراع" يحـوي دلالـة لغوية عربية قوية بديلة عن الترجمة الحرفية، فتشير بعض معاجم اللغة العربيـة إلى أن معنى: صلح، صلاحاً، أي زال عنه الفساد. وأصلح بينهما: أي أزال ما بينهما مـن عداوة وشقاق. وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا...﴾ (سورة الحجرات، آية 9). ويُقال: الصلاح بمعنى الاستقامة والسلامة من العيب، ويقال: أيضاً أن الصلح هو إنهاء حالة الحرب، وقيل: الصلح هـو السـلم[3]. وعموم هذه الدلالات اللغوية العربية، تشير إلى وجود عملية صلح حقوي وتعـايش سلمي وتعاون بين الأطراف، كما تشير إلى أن صلاح النـزاع، هو حالة أو معالجة تمت وانتهت للصراع، وأن العمل الإيجابـي قائم في مرحلة ما بعد الصراع.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم انظر:

Jeong , Ho-Won (Ed): Peace & Conflict Studies: An Introduction, Op. cit., p. 37-38.

عبد الله عمرو نخوي: مرجع سابق، ص 144- 145.

2 نفس المرجع، ص 144- 145.

3 أنيس، إبراهيم (وآخرون): المعجم الوسيط، دار الحديث للطبع والنشـر، بـيروت، 1972، ص 520.

وفي ختام تناولنا لمجموعة مفاهيم الصراع، نشير إلى أن هذه المفاهيم، ترتبط بعلاقة شبه تسلسلية، بالرغم من وجود إشكالية في وضع حدود فاصلة، أو واضحة بينها، وهذه العلاقة تبدأ من الصراع، ثم إدارة الصراع، ثم اتفاقية تسوية الصراع، ثم تسوية الصراع، ثم المنع الوقائي للصراع، وأخيراً، صلاح الصراع.

محور مفاهيم السلام:

في مقابل مفاهيم الصراع، هناك مفاهيم أساسية تشكل الوجه الآخر، أو المكمل لها ترتكز على المفهوم المقابل للصراع، وهو مفهوم "السلام" "Peace"، وسنتناول أهم هذه المفاهيم، وهي:

1. مفهوم السلام بشقيه، السلام السلبي، والسلام الإيجابي.
2. صنع السلام.
3. حفظ السلام.
4. بناء السلام.

مفهوم السلام:

إن هناك علاقة، وارتباطاً تاريخياً وعلمياً بين مفهوم السلام، وظاهرة الصراع وتبلور العنف. إذ كانت البدايات الأولى لمفهوم السلام، كرد فعل على ظاهرة الصراع الإنساني، ومن هنا:

- يشير يوهان غالتونغ، إلى أن مفهوم السلام يتناول شقين، أحدهما المفهوم التقليدي، ويُقصد به غياب العنف المباشر، ويُطلق عليه "السلام السلبي"، والشق الآخر الأكثر تقدماً، والذي يُقصد به غياب العنف البنيوي، أو تحقيق التنمية والعدالة، وعلى وجه الخصوص العدالة الاجتماعية، وهذا الشق يُطلق عليه السلام الإيجابي. ويُعتبر غالتونغ أول من استخدم مصطلحي السلام السلبي والإيجابي[1].

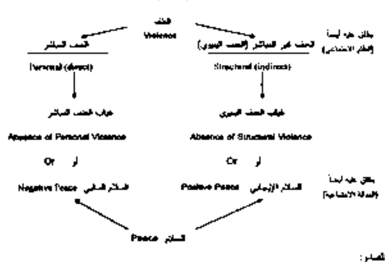
ويوضح غالتونغ العلاقة بين هذه المفاهيم وفق الشكل الآتي:

---

1 **Galtung, Johan**: 1969, Violence, Peace and Peace Research, *Journal of Peace Research*, Vol. 1, no.3, PRIO Publication, No. 23-9, in Johan Galtung Collections entitled: Peace Research Education Action, Essays in Peace Research, Collect by **Ejlers,Christian**: 1975, Volume 1, .Copenhagen, p. 130-134

الشكل رقم [1]

العلاقة بين مفاهيم السلام والعنف



المصادر:

Galtung, Johan: 1969, Violence, Peace and Peace Research, *Journal of Peace Research*, Vol 1, no 3, p 183.

- ويشير بعض العلماء المؤسسين لحقل دراسات الصراع والسلام، من أمثال لويس ريتشاردسون Lewis Richardson، وكوينسي رايت Quincy Wright، إلى تعريف مفهوم السلام بصورة أقرب إلى ما يطرحه يوهان غالتونغ حول السلام السلبي.
- حيث يشير ريتشاردسون، إلى أن معنى السلام، هو غياب الصراعات المميتة The Absence of Deadly Quarrels[1].
- بينما يشير كوينسي رايت Quincy Right، إلى أن مفهوم السلام، هو غياب استخدام القوة المسلحة لحل الصراعات. ولكن رايت لم يقصف عند هذا المفهوم (السلام السلبي)، وإنما استخدم مفهوماً أكثر عمقاً وتطوراً وأقرب إلى ما أطلق عليه السلام الإيجابي. حيث يشير رايت، إلى أن السلام هو

1 **Richardson, Lewis**: 1960, Statistics of Deadly Quarrels. Chicago, Quadrangle Books.

عبارة عن الظروف، أو بيئة المجتمع التي يسود فيها النظام، والعدل على الصعيد الداخلي بين أعضاء المجتمع، وعلى الصعيد الخارجي في علاقاته مع الآخرين[1].

مفهوم السلام في المنظور الإسلامي:

وربما من المفيد الإشارة هنا، إلى ضرورة الوقوف على ماهية مفهوم السلام، من المنظور الحضاري الإسلامي، خاصة أن موضوع السلام في الإسلام، شكل موضوعاً وهدفاً محورياً، وقيمة عُليا استهدفها الفكر والحراك الإسلامي، وتحقيق السلام، يعني حماية المقاصد الإسلامية الخمس، (حفظ الدين، النفس، العقل، المال، والعرض). وكتعبير عن الأهمية القصوى للسلام في الإسلام، كان السلام أحد أسماء الله جلّ جلاله، وتحية أهل الجنة، وتحية المسلمين. وتكرر ذكره في القرآن أكثر من 50 مرة.

إن مصطلح "السلام" في الإسلام، مشتق ليس من اسم نبي أو شخص، وإنما مشتق من نفس جذور الإسلام، وعند الوقوف حول تحديد ماهية، أو مفهوم السلام في الإسلام، نجد أنه عبارة عن تحقيق حالة التوازن والانسجام، بين العقل والروح والجسد، للوصول إلى تحقيق النفس المطمئنة التي أشير إليها في القرآن. وكذلك فإن السلام في الإسلام، لا يُقصد به فقط غياب العنف أو الاضطهاد، وعدم الاستقرار في المجتمع، وإنما هو وجود العدل، وتوفير البيئة التي تساهم في تفعيل الذات Self actualization و/أو توفر التنامي، أو الإنسان القدرة على تحقيق الحياة الطيبة[2].

وبالتالي، السلام في الإسلام لا يقف عند توفير، أو إشباع حاجات الإنسان، وإنما أيضاً بربطها مع منظومة من القيم الأخلاقية التي ترتبط بتحقيق السلام، مثل

---

1 **Wright, Quincy**: 1942, A Study of War, Chicago, The University of Chicago Press, Volume 2, p. 864, quoted in **Ohlson,Thomas**: Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa, Op. cit., p. 31.

2 **Said, Abdul Aziz & C. Funk, Nathan, & Kadayifci, Ayse S**: 2002, Islamic Approaches to Conflict Resolution & Peace, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research.

التعاون، والتسامح، والإيثار، والمحبة، وغيرها. وكذلك مع الوعي وحس التحكم والإدراك. وبالتالي فإن السلام في المنظور الإسلامي، هو خلق علاقة من الانسجام مع التوازن والتكامل، ما بين الحاجات الإنسانية والقيم والوعي لإيجاد علاقة عطاء وتفاعل إيجابي بين الإنسان مع الله، ومع أخيه الإنسان، (سواء في مجتمعه المحلي، أو الإنساني الواسع)، ومع ذاته، لتحقيق الطمأنينة والسعادة من جهة، ولتحقيق الخير والعمران للبشرية والمجتمع الإنساني العام، وهو ما يشكل تحقيقاً لإرادة الله، وعبوديته من جهة أخرى.

المفاهيم الأساسية الأخرى ذات العلاقة بالسلام:

ومن أهم هذه المفاهيم[1]:

1. **مفهوم صنع السلام:** هي عملية أو استراتيجية، تهدف إلى خروج أطراف الصراع من حالة العنف، أو الأعمال المسلحة، إلى اتفاقية سلام طوعية، أو الوصول إلى إطار عمل سلمي مشترك، ينهي حالة العنف السائدة أو المعلنة بينهما، ويشير بطرس غالي في تقرير الأمم المتحدة "خطة السلام" عام 1995 إلى تعريف الأمم المتحدة لصنع السلام، بأنه هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتصارعة، لا سيما عن طريق الوسائل السلمية.
2. **مفهوم حفظ السلام:** هي "عملية تتم من خلال تدخل أطراف، أو مؤسسات عسكرية أو مدنية، دولية أو إقليمية، سواء للمراقبة، أو الفصل بين الأطراف المتصارعة، ولمنع تجدد العنف، أو الأعمال العسكرية بينهما، أو للمحافظة على اتفاقية السلام الموقعة بينهما، أو لمراقبة حسن تنفيذها من قبل الأطراف الموقعة عليها". وقد يترافق معها عمليات تدخل إنساني. وتشمل عملية حفظ السلام في أحيان كثيرة القيام بإجراءات، أو العمل على ترسيخ السلام بين هذه الأطراف المتصارعة.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم، يمكن الرجوع للمراجع التالية:
Ramsbothan, Oliver, Woodhouse, Tom, and Miall, Hugh: Op. cit., p. 132-230
Fisher, Simon, et al: Op. cit., p. 13-14.

وتعتبر الأمم المتحدة هذا النشاط، أو المفهوم من ابتكارها، وتعبر عن مفهومها لحفظ السلام بأنه: "نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان"، ويتم ذلك حتى الآن، بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين و/أو أفراد من الشرطة تابعة للأمم المتحدة، وغالباً – أيضاً – باشتراك موظفين مدنيين.

وتعتبر رؤية الأمم المتحدة، أن حفظ السلام هو مرحلة سابقة، للوصول إلى عملية صنع السلام، على عكس التسلسل الذي تناولته هذه الدراسة والكثير من الأدبيات العربية، التي ترى أن المرحلة الأولى تبدأ بصنع السلام بين الأطراف المتصارعة، تليها عملية الحفاظ على هذا السلام؛ أي حفظ السلام. ويشير البعض هنا إلى أن مفهوم فرض السلام، يُقصد به، فرض اتفاقية سلام بين الأطراف المتصارعة، من قبل طرف ثالث، يملك القوة على فرض ذلك على الطرفين.

3. مفهوم بناء السلام: هي عملية مترادفة لما أطلق عليه سابقاً "تحويل، أو إصلاح الصراع"، وتتم عادة بعد انتهاء الصراع، وهي: "عملية تُعنى بالقضاء على أية جذور للعنف – سواء المباشر أو غير المباشر (البنيوي) – قد تؤدي إلى حدوث صراع مستقبلاً، وفي نفس الوقت، ترسيخ وبناء علاقة تعاونية بعيدة المدى، وإحداث تغيير قيمي ومفاهيمي ومؤسساتي، يعمل على استقرار وبناء السلام على المدى البعيد، وتحويل هذا التغيير المفاهيمي والقيمي الإيجابي إلى عملية بنيوية راسخة في علاقات الأطراف، واستثمار القوى والإمكانيات الإيجابية لدى الأطراف، وفق رؤية مستقبلية لبناء السلام العادل الدائم". وتعبر الأمم المتحدة عن مفهومها لبناء السلام بأنه: "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم؛ لتجنب العودة إلى حالة الصراع".

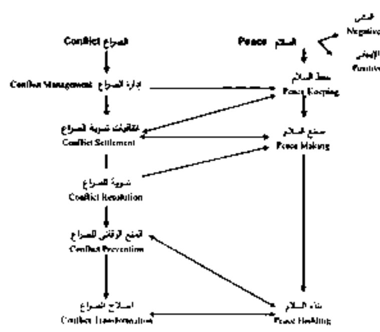
من ناحية أخرى، فإن شكل وتسلسل العلاقة بين هذه العمليات، أو المفاهيم الثلاثة المرتبطة بالسلام أخذ اتجاهاً متبايناً أو متنوعاً؛ فعلى سبيل المثال، فإن الأمم المتحدة تحدد العلاقة بين هذه العمليات الثلاث بأنها تبدأ بحفظ السلام، وهو سبيل لصنع السلام، وهما يُفرزان في حالة نجاحهما فرصة بناء السلام، بينما بعض الدراسات المتخصصة، بما فيها هذه الدراسة – وكما أشير سابقاً – تميل إلى أن العلاقة تبدأ بصنع السلام، ثم حفظ السلام، انتهاءً ببناء السلام.

ومن جانب آخر، يمكن القول إن مفاهيم الصراع، ومفاهيم السلام لا يمكن الفصل بينهما فصلاً واضحاً، ولا يوجد بينهما حدود قاطعة؛ فهي مفاهيم وممارسات وتفاعلات إنسانية، تتباين في مضامينها، وتتداخل في حدودها في ضوء اجتهادات أهل الاختصاص والممارسة، حسب طبيعة الممارسة العملية، خاصة من قبل المنظمات الدولية، والدول وقوى الميدان، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الفاعلين. وبالتالي، فإن عملية الصراع والسلام: هي سلسلة من العمليات المتفاعلة في أهدافها، وإجراءاتها، ودوافعها أو نتائجها.

ويحاول الشكل المرفق، تحديد أشكال العلاقة بين مجموعة مفاهيم الصراع، ومجموعة مفاهيم السلام، سواء في داخل كل مجموعة، أو في علاقاتها مع المجموعة الأخرى.

الشكل رقم (2)

إطار مفاهيمي: العلاقة ما بين مفاهيم الصراع ومفاهيم السلام



المناهج الأساسية لدراسات الصراع:

في ضوء استعراضنا لمفاهيم دراسات الصراع والسلام، ربما مـن المناسـب استكمال تناول المفاهيم، من خلال الوقوف على أهم المناهج الأساسـية، لحقـل دراسات الصراع والسلام، فكما هو معروف إن هذا الحقل خرج من رحم حقل، أو تخصص العلاقات الدولية، فكان من الطبيعي أن تـنعكس منـاهج العلاقـات الدولية، على تخصص ودراسات الصراع والسلام. واستكمالاً للإطار المفـاهيمي ولمزيد من الإحاطة أو الإلمام بالصورة الكلية، والأبعاد النظرية لحقـل دراسـات الصراع والسلام. وفي ضوء استعراضنا لمفاهيم الصراع والسلام، ربما من المناسـب استكمال تناولنا للمفاهيم والوقوف على أهم المناهج الأساسية، لحقل دراسـات الصراع والسلام، سوف نتناول هنا أهم المناهج العامة، أو الأساسية في هذا المجـال العلمي، وإن كانت هذه المناهج ليست المناهج الوحيدة المستخدمة، في هذا الحقل العلمي. لقد تباينت وتعددت آراء الباحثين حول المناهج العلمية المستخدمة في هذا الحقل العلمي، وسنتناول هنا أهم مناهج هذا الحقل، حيث يشير لويس كريسـبرغ Louis Krisberg إلى المناهج الثلاثة الآتية[1]:

1. منهج وحدة الدولة (الدولانية) Statism

وهو المنهج، الذي يقوم على أساس وحدة الدولـة في العلاقـات الدوليـة، ومنظور الواقعية، وهو المنهج التقليدي الذي يدرس العلاقات الدولية مـن خـلال وحدة الدولة. وهو جزء من منهج المدرسة الواقعية (من أهم مؤسسـيها هـانس مورغانثو). ومنهج الدولانية يعتمد على مفهوم القوة، وأولوية الأمـن والمصـلحة القومية للدولة.

واعتماد هذا المنهج، يعني لجوء القادة أو صناع القرار في الدولة، إلى القـوة والعنف لردع الخصوم، أو تسوية الصراعات، وكما يركز هذا المنهج على مفهـوم توازن القوى، أو علاقات القوة، وعلى استخدام القـوة العسـكرية في معالجـة الصراعات وتسويتها أو منع حدوثها.

---

[1] Kriesberg, Louis: 1992, International Conflict Resolution: the U.S - USSR and the Middle East Cases, U.S, Yale University, pp. 5-8.

2. منهج وحدة الفرد أو الشعب (الشعبوية)

وهو منهج، يعتمد على مستوى العلاقات بين الأفراد، ويقوم كذلك على أساس التفاعلات بين الأشخاص (سواء أكانوا أفراداً أم صناع قرار، أم جماعات)، وعلاقات الاعتماد المتبادل، أو التأثير المتبادل للناس والكيانات المجتمعية، مما يدفعها للانخراط في الأنشطة معاً،* وهذا المنهج يولد من هذه التفاعلات على مستوى الأفراد، أو الجماعات حراكاً أو حركات اجتماعية تعمل لإحداث التغيير، وتجنب الصراعات والحروب. وينظر هذا المنهج للأمن بأنه ليس أمن الدولة فحسب، بل أمن المجتمع بكل أفراده، وفي كل دولة، مما يجعل علاقات تفاعل بين أفراد، أو جماعات من دول مختلفة تسعى إلى إيجاد حركات اجتماعية تعمل على إحداث تغيير في سياسات الحكومة والأنظمة السياسية.

ويتبنى هذا المنهج مفهوم الأمن الجماعي، وحق تقرير المصير للشعوب، والاعتماد على القيم، والقانون الدولي ومؤسساته، والعمل الدبلوماسي في تناوله ومعالجته عملية إدارة وتسوية الصراعات. وهذا المنهج، أقرب ما يكون للمدرسة المثالية، بالرغم مما يعتري ممارسة هذا المنهج – أحياناً – شيء من الفوضائية الشعبية أو المثالية الحالمة.

3. منهج التعددية

استخدم هذا المنهج في الأصل، لتفسير السياسات الخارجية والممارسات الدولية، وهو يتكون من شقين أو مستويين، الأول: الرؤية أو "النزعة العالمية"، أو "أنظمة العالم". والثاني: "الفاعل - المتعدد/تعدد الفاعلين".

بالنسبة لمستوى "النزعة العالمية"، فهو يقوم على وضع مصالح جميع، أو كامل دول العالم فوق مصالح الدول منفردة. وهذا المستوى يركز على التنمية الاقتصادية، وقضية التباين وعدم التكافؤ، أو المساواة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، أو بين دول العالم. ويرى أصحاب هذه النزعة العالمية، أن الصراعات الدولية ناتج أو مرتبطة بحالة التباين الكبير أو الواسع بين الدول الرأسمالية الغنية، والدول النامية الفقيرة. بالإضافة إلى إشكالية التباين الاقتصادي. ويؤكد أصحاب هذه النزعة أيضاً، ضرورة الاعتماد المتبادل، والتعاون بين الدول والمنظمات

العابرة للحدود، أو القوميات سواء الحكومية، أو غير الحكومية. ومن هنا يرى أصحاب هذا المنهج، أن السلام يرتكز على تحقيق التكامل؛ والاندماج والاعتماد المتبادل بين وحدات المجتمع الدولي من جهة، وعلى مدى فعالية المنظمات الدولية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للمستوى الثاني لهذا المنهج، - "الفاعل المتعدد - تعدد الفاعلين"، فهو يؤكد أن الفاعلين، أو المشاركين في العالم ليست الدول، أو المنظمات الدولية العابرة للحدود أو القوميات وحسب، وإنما هناك حركات دون قومية أو فاعلين محليين، لهم دور أساسي في صراعات العنف، وأن السياسات الخارجية للدول، مرتبطة بفاعلين دوليين أو خارجيين، وبفاعلين محليين، وإن قناعات ومنافع كل فاعل، هي التي تحدد شكل العلاقات بين الحلفاء، أو المعارضين، فتكون علاقات تعاون أو علاقات صراع. ويرى أصحاب هذا المنهج التعددي، أن السلام هو مزيج من القوة والقيم، والمصالح. ويحتم أصحاب هذا المنهج، أنه لا فاعل واحد لديه الشرعية للادعاء المطلق بحصوله على هذا المزيج، بينما خصومه غير متوفر لديهم هذا المزيج. كما يؤكدون أن هناك أمناً مشتركاً، ويرفضون مبدأ تحقيق أمن الفاعل على حساب إلغاء أمن الخصوم.

منهج اللاعنف

تشير العديد من أدبيات الصراع وفض النازعات، إلى مناهج أخرى، من أهمها:

- منظور/منهج اللاعنف والسلام: إن منهج اللاعنف يُعتبر من المناهج الرئيسية في التعامل مع الصراعات، وفض النازعات وتحقيق السلام. ومن الرواد الممارسين لهذا المنهج "غاندي" في مقاومة الاستعمار في الهند، ومارتن لوثر كنغ في أمريكا، للمطالبة بالحقوق المدنية للسود. ويُقصد بمنظور اللاعنف "هو مجموعة مواقف، ومفاهيم وأفعال المقصود منها اقتناع الناس على الجانب الآخر بتغيير آرائهم ومفاهيمهم وأفعالهم، ويستخدم اللاعنف وسائل سلمية لتحقيق نتائج سلمية. ويعني اللاعنف بأن المعنيين لا يثأرون بعنف من أفعال خصومهم، بل يمتصون الغضب والضرر، بينما يقومون بإرسال رسالة

راسخة عن الصبر، والتصميم على هزيمة الظلم"[1]. ويلخص أحـد البـاحثين السمات العامة لهذا المنهج اللاعنيف كما يأتي[2]:

إن هناك تباينا كبيراً في تجاهات هذا المنهج، ما بين رافض بشـكل مطلـق، أو كلي لاستخدام العنف، وما بين تجاه يقبل العنف كضرورة طارئـة، لا بـديل عنها، خدمة للخير ومقاومة للشر، أ وما يُعرف ضمن نطاق "الحرب العادلة"، وتجاه ثالث يجمع بينهما تحت مسمى منهج "اللاعنف النشـط"، وهـو تجـاه يتوسط الاتجاهين، وهو يقوم على أساس تغير موقف الآخرين، بجعل استخدام العنف "مكلفاً جداً" من خلال الاعتماد على وسائل القوة المدنية لا العسكرية[3].

- منهج الوسطية: (الدمج بين المثالية، والواقعية)

وهو منهج إسلامي المصطلح والمفهوم، يقوم على مقاومة الظلم والعـدوان، والقيام بالإصلاح وفق مبدأ الحق، أو العدل، أو تحقيق الخير. ولكـن هـذا المنهج، لا يرفض استخدام القـوة بأشـكالها المادية، والمعنويـة (المدنيـة والعسكرية)، ولكن، وفق ضوابط أخلاقية، يلتزم بالعدالة، وتقدر الضـرورة بقدرها، فهو لا يتعامل بخيالية، أو مثالية مطلقة، ولا بواقعية مفرطة الأنانيـة، ومجاراة للمصلحة الذاتية، أو خالية من الضوابط والقيم الأخلاقية، فهو يقوم على مبدأ الدمج بين المثالية والواقعية، وإن استخدام هذا المـنهج في حقـل دراسات الصراع والسلام، مازال بحاجة لمزيد مـن الدراسـات وجهـود الباحثين، لتحديد مفاهيمه وتطوير آلياته أو أساليبه وتطبيقاته ونتائجه[4].

---

1 حول مفاهيم اللاعنف، انظر الدراسات التالية:
أبو النصر، محمد: مرجع سابق، ص 26-27.
فيشر، سيمون وآخرون (مؤلفون)، الجيوسي، نضال (مترجم): مرجـع سـابق، ص 12-13.

2 أبو النصر، محمد: مرجع سابق، ص27. كما أن هذه السمات الخمس أشـير إليهـا في كتاب:
King Jr, Martin Luther: 1957, Non -Violence and Racial Justice, Christian Century, 6 February, pp 165-167.

3 لمزيد من التفاصيل انظر فيشر، سيمون وآخـرون (مؤلفـون)، الجيوسـي، نضـال (مترجم): مرجع سابق، ص 12-13.

4 من الدراسات القيمة حول منهج اللاعنف والسلام في الإسلام، انظر: أبو النصر، محمد: مرجع سابق، ص 15-123.

المبحث الثالث

الإطار المنهجي لفهم ظاهرة وأبعاد العنف والصراع

كما هو معروف، إن ظاهرة العنف والصراع، هي ظاهرة معقدة متداخلة الأبعاد، والمؤثرات من مستويات مختلفة، ومن هنا، كانت الحاجة إلى إيجاد إطار منهجي يساعد في فهم وتحليل هذه الظاهرة، والأبعاد الأساسية لهذه الظاهرة. يتناول هذا المبحث تحديد الإطار المنهجي/التحليلي الذي يتناول هذه الظاهرة، وأبعادها. وهو يشكل المرحلة، أو العملية الأساسية في تحليل وفهم أي ظاهرة صراعية.

قام يوهان غالتونغ Johan Galtung، أحد العلماء المؤسسين لعلم دراسات الصراع والسلام، بصياغة أنموذج شكل البيان الأساس لأبعاد الصراع، وذلك في دراسة له عام 1969، وهذا البيان تمثل في أنموذج عرف بـ "مثلث الصراع" Conflict Triangle[1] أو ABC Triangle. وأحياناً يُطلق عليه هندسة الصراع.

ويحتوي هذا المثلث، على ثلاثة أركان، أو أبعاد أساسية للصراع أو العنف، وهي الأول: الاتجاهات، الثاني: السلوك، والثالث السياق، أو التناقضات البنيوية، أو العنف البنيوي.

هذا النموذج أو الإطار، يسمح لنا بتحليل عملية الصراع والعنف بأبعادها المختلفة، كما يساعد في تحديد كيفية البدء في معالجة، أو تسوية الصراع أو

---

[1] انظر الدراسات التالية:

Galtung, Johan: Conflict as a Way of life, Op. cit., p. 487.

Mitchell, Christopher Roger: The Structure of International Conflict, Op. cit., p. 15.

Ramsbotham, Oliver, Woodhouse, Tom, and Miall, Hugh: Op. cit., p. 9-11.

ظاهرة العنف. وفيما يأتي توضيح مثلث الصـــراع أو الأبعـــاد الثلاثيـــة لهـــذا الأنموذج[1]:

1. الاتجاهات: ويُقصد بالاتجاهات هنا، "الأنماط المشـــتركة (المتداخلـــة) مـــن التوقعات، والمواقف الموجهة، والانطباعات التي تصاحب وضعا صـــراعياً"[2]، من قبل الأطراف المتصارعة، والاتجاهات المقصودة في أنموذج الصراع هـــي الاتجاهات السلبية تجاه الطرف الآخر، (سواء أكانت فرداً أم جماعة أم دولة أم غير ذلك). وتتضمن هذه الاتجاهات السلبية مجموعة من المكونات، أهمها:
   - العواطف والمشاعر، مثل: (الخوف، الكراهية، الغضب، عـــدم الثقـــة، الاحتقار والازدراء) وغير ذلك من المكونات والأمثلة.
   - الانطباعات والتصورات، مثل الصور النمطية السلبية، عن الآخر وغـــير ذلك.
   - المعتقدات مثل الأحكام أو المواقف المسبقة عن الآخر.
   - الرغبات والأمنيات مثل المطامع والمصالح الذاتية.
2. السلوك: ويقصد به هنا، الأعمال والممارسات الفعلية العنيفة من قبل أحـــد الأطراف في أي وضع صراعي، ويهدف إلى جعل الطرف المعارض يتخلـــى عن أو يغير أهدافه المتعارضة مع الطرف الآخر[3]. بالمحصلة، فإن السلوك عبارة عن ممارسات فعلية، أي واضحة معلنة تجاه الخصم. ومن أمثلة هذا الســـلوك الصراعي: القتل، الإيذاء الجسدي، التهديد، الحصار، الحـــرب والعـــدوان، العبارات والكلمات المسيئة للآخر، الحرب الإعلامية وغير ذلـــك. وبالتـــالي يتسم الســـلوك الصراعي إما بالعنف أو الإجبار والإكراه أو التدمير السلبـــــي

1 انظر الدراسات التالية:
Galtung, Johan: Conflict as a Way of life, Op. cit., p. 489.
Mitchell, Christopher Roger: The Structure of International Conflict, Op. cit., p. 15-33.
Ramsbotham, Oliver, Woodhouse, Tom, and Miall, Hugh: Op. cit., p. 9-11
Fisher, Simon, et al: Op. cit., p. 10.
2 **Mitchell, Christopher Roger**. Op. cit., p. 28.
3 Ibid., p. 39.

المادي أو المعنوي. والسلوك الصراعي يعمل على التأثير على العلاقات والمصالح بين الأطراف المتصارعة.

و. السياق أو التناقضات البنيوية: وهي عبارة عن وضع هيكلي، أو بنيوي يحتوي مسببات وأشكالًا غير معلنة أو كامنة، من الممكن أن يؤدي إلى حالة صراع عنيف، أو عنف سلوكي من قبل الأطراف المتعارضة، في أهدافها أو مصالحها. ويعبر مبتشل عن ذلك بأن أي وضع أو حالة يكون فيها كيانان يحتمان أو طرفان أو أكثر يعتقد أن لديهما تناقضا في الغايات[1]، ومن أمثلة هذه التناقضات البنيوية والسياق ما يأتي:

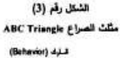
- التمييز من قبل طرف تجاه آخر، سواء في مجال التعليم، النوع الاجتماعي (الجندر)، أو الطائفة، أو الدين، أو الجنس، أو العرق، أو اللون (التمييز العنصري)، وغير ذلك.
- التباين الطبقي في النظام الاجتماعي داخل الدولة الواحدة، مثل وجود طبقية حادة بين الأغنياء والفقراء، أو تباين اجتماعي، أو اقتصادي، داخل النظام الدولي، مثل التباين الحاد بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وغيرها من أشكال التباين الطبقي.
- وجود استقطابات اجتماعية، أو سياسية داخل المجتمع، مثل (طائفة ضد طائفة، أو أقلية عرقية ضد أغلبية عرقية، أو قبائل وعشائر ضد أخرى، أو وجود استقطاب بين قوى كبرى في النظام الدولي، مثل الحرب الباردة وما نتج عنها من عنف وحروب بالوكالة بين العديد من الدول).
- تجاهل أو إنكار الحقوق المشروعة للآخرين، سواء للدول أو الشعوب أو الأقليات أو الطبقات أو الأفراد أو غيرها.
- وجود قوانين وتشريعات غير عادلة، أو لا تحقق المساواة وتكافؤ الفرص.
- وجود قيم سلبية، مثل عدم التسامح، الغرور والاستكبار (السياسي والاجتماعي)، سيطرة النزعة الفردية الأنانية، على حساب النزعة الجماعية.

---

1 Ibid., p. 17.

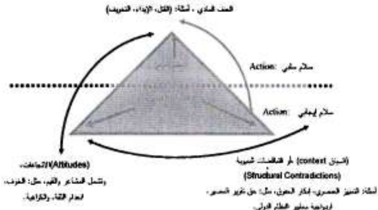
- الاستخدام السلبي للتباين في علاقات القوة، كأن يستخدم عنصر القوة للهيمنة أو إخضاع الآخرين، استخدام ازدواجية المعايير في النظام الدولي في تطبيق القانون الدولي لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء أصحاب الحق.
- مكونات الثقافة لكل طرف، وما تخلقه من تباين في وجهات النظر تجاه القضايا المحورية، في الحياة، مثل المقارنة في مفهوم المقاومة والإرهاب، مفهوم وقضايا حقوق الإنسان، ودور الدين، وغير ذلك.

عموما، إن هذه الأركان، أو الأبعاد الثلاثة للعنف، أو الصراع (الاتجاهات، السياق، السلوك) تتفاعل مع بعضها تأثيراً وتأثراً، وقد يأخذ هذا التفاعل منحىً سلبياً يتمثل في تصعيد الصراع وزيادة حدته، أو منحىً إيجابياً نحو التهدئة، والتسوية والتعايش الإيجابي. ويمكن تلخيص إطار فهم وتحليل أبعاد العنف أو مثلث الصراع ABC Triangle، وطبيعة تفاعلاتها وفق الشكل الآتي:



الشكل رقم (3)

مثلث الصراع ABC Triangle



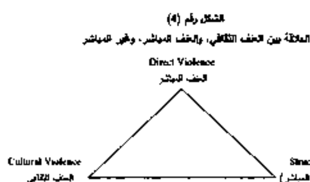
المصدر: مع بعض التعديل من قبل الباحث:

- Developed from **Galtung, Johan**: 1990, "Cultural violence", ***Journal of Peace Research***, Vol. 27, 3.
- **Fisher , Simon et al**: Op. cit., p. 9-10.

كما قام يوهان غالتونغ لاحقاً بمتابعة Follow Up وتطوير واستكمال انموذجه للصراع والعنف، بإضافة أنموذج آخر مكمل أطلق عليه العنف الثقافي Cultural Violence، وذلك في دراسة نشرها عام 1990. وهي عملية استكمل فيها فهم وتحليل عملية الصراع والعنف وأبعادها. وربط فيها بين أنواع العنف المباشر، وغير المباشر التي سبق الإشارة إليها. ويشير غالتونغ في أنموذجه العنف الثقافي، إلى مفهوم له، أنه عبارة عن مجموعة أوجه الثقافة، والعناصر الرمزية في وجودنا، المتمثلة بالدين، والأيديولوجيا، واللغة والفن، والعلوم التجريبية (الاقتصادية على وجه الخصوص)، والعلم المجرد (المنطق والرياضيات)، والتي يمكن استخدامها لشرعنة Legitimize العنف المباشر، أو العنف البنيوي (غير المباشر)[1]. ويعبر عن العلاقة بين العنف الثقافي والعنف البنيوي والعنف المباشر، بالأنموذج الآتي:

الشكل رقم (4)

العلاقة بين العنف الثقافي، والعنف المباشر، وغير المباشر



المصدر: مع بعض التعديل من قبل الباحث:
Galtung, Johan 1990, "Cultural violence", *Journal of Peace Research*, Vol. 27. 3, p. 291

ويرى غالتونغ، أن العنف في هذا النموذج يمكن أن يبدأ من أي بعد، أو أي ركن من الأركان في هذا الأنموذج (المثلث)، ومن السهولة أن ينتقل إلى الأركان أو الأبعاد الأخرى. ويرى أن العمل على التغيير الإيجابي لأركان هذا المثلث/الأنموذج يجب أن يتم على الأركان الثلاثة في نفس الوقت، وعدم

---

1 **Galtung, Johan**: 1990, "Cultural violence", Journal of Peace Research, Vol. 27. 3, p. 291.

الافتراض أن التغير في ركن أو بعد سيؤدي تلقائياً إلى إحداث التغيير في البعدين الآخرين[1].

ويشير غالتونغ، إلى العلاقة بين الأنموذج الأول للصراع، (الأبعاد الثلاثية ABC Triangle)، والأنموذج الثاني (العنف الثقافي)، من خلال تأثير كل طرف، على الفضاء الثاني. ويوضح غالتونغ، إلى أن القضاء على العنف المباشر من خلال تغيير السلوك، والانتهاء من العنف البنيوي؛ من خلال معالجة التناقضات البنيوية، والانتهاء من العنف الثقافي من خلال تغيير الاتجاهات Attitudes[2].

---

1. *Ibid.*, p. 302.
2. *Ibid.*, p. 294-296.

مفاهيم الأزمات الدولية وسماتها والاتجاهات الحديثة فيها

إن الحجم الكبير لعملية التداخل والتفاعل بين الفاعلين، أو بين مكونات وقضايا المجتمع الدولي تأثراً وتأثيراً – خاصة في ضوء ظاهرة العولمة – جعل من الأزمات الدولية المعاصرة في هذا المجتمع عملية قابلة للانتشار، والتوسع بسهولة، مع قابلية أو سرعة تهديدها للأمن والسلم الدوليين، إن لم يتم إدارتها وتسويتها وفق عملية علمية وراشدة تشمل معالجة شاملة لكافة مراحل وأبعاد الأزمة، أو الصراع الدولي. ويشير بعض الباحثين إلى حقيقتين تتسم بهما الحياة الدولية المعاصرة[1]:

الأولى: توصف بأنها عصر الأزمات.

والثانية: أن أقدار ومستقبل الحياة البشرية، تعتمد على قدرات صناع القرار في إدارة الأزمات الدولية التي قد تصبح شرارة الصراعات الدولية.

كما أنه نتيجة لتزايد حجم التهديد والمخاطر، الذي تشكله الأزمات الدولية على البيئتين الإقليمية والدولية، جعل الاهتمام العلمي بموضوع إدارة الأزمات الدولية وتسويتها ضرورة حياتية وعلمية سواء على صعيد الممارسة أو التنظير، وإن ارتباط الكثير من الأزمات الدولية بظاهرة الصراعات الدولية، وتهديدها في كثير من الأحيان، للأمن والسلم الدوليين دفع إلى إفراد مبحث خاص في هذه الدراسة لموضوع إدارة الأزمات الدولية.

يتناول مبحث إدارة الأزمات الدولية المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية في مجال الأزمة الدولية.

---

1 Holsti, Ole R.: 1909, "Crisis Management", p. 396. in Seck Chouc, Young (ed): World Encyclopedia of Peace, pp. 396-400, New York, Oceana Publications, Inc, Vol. I, Second Edition.

- الخصائص والسمات العامة للأزمة الدولية.
- التطورات والاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية.
- مناهج دراسة إدارة الأزمات الدولية.

مفاهيم أساسية في مجال الأزمة الدولية وإداراتها:

نشأة مفهوم الأزمة الدولية وإدارتها:

ارتبط مفهوم الأزمة الدولية بمفهوم الأزمة وإدارة الأزمات بشكل عام، وهذا الحقل الأخير يعتبر حديثاً، أو حقلاً من حقول العلوم الاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية. إذ بدأ عام 1962 من خلال ما أطلق عليه "أزمة الصواريخ" في كوبا، التي حدثت بين القوتين العظميين آنذاك، الاتحاد السوفيتي برئاسة خروتشوف، والولايات المتحدة برئاسة جون كينيدي، والتي كادت تتسبب بحرب كبرى بين الدولتين، ولكن إدارة هذه الأزمة من قادة الطرفين، أدت إلى النجاح في منع تصعيد هذه الأزمة، وتفادي حدوث حرب بينهما، وهذه الأزمة شكلت بداية البحث الأكاديمي؛ أو بداية ما يُعرف بحقل "إدارة الأزمات".

في حقيقة الأمر، إن نشوء الأزمة وإدارتها من حيث مضمونها، هي عملية ارتبطت أو نشأت مع وجود الإنسان، ونشأة المجتمع الإنساني، وربما الأزمة الأولى للإنسان، كانت مع أزمة آدم عليه السلام في الجنة، التي نتجت من مخالفته لأمر الله، وتسببت في طرده منها إلى الأرض. ويرى الكثير من الباحثين، أن نشوء مصطلح إدارة الأزمة كمصطلح ظهر حديثاً عام 1962[1].

وإن مفهوم الأزمة الدولية وإدارة الأزمة الدولية ينبثق في جوهره من مفهوم الأزمة، وإدارة الأزمة، ومن هنا فإنه لا بد من الانطلاق في تحديد هذا المفهوم، من خلال تحديد مفهوم الأزمة وإدارتها.

---

1 محمد شعود، ماجد: إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ط1، ص 12.

مفهوم الأزمة:

إن مفهوم أو تعريف الأزمة، من المفاهيم التي من الصعب وضع مفهوم قاطع الدلالة، أو مفهوم شامل جامع، "قاطع" في دلالته. إن وجه الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة، يكمن في شمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله لينطبق على مختلف صور العلاقات الإنسانية، في كافة مجالات التعامل الإنساني، وعلى تعدد مستوياته، حتى يكاد يكون من المتعذر علينا، إن لم يكن من المستحيل، أن نجد مصطلحاً يضارع "الأزمة"، في ثراء إمكانياته، واتساع مجالات استخدامه[1]. بدءاً من الحديث عن اتساع أزمة "الثقة"، التي تنشأ على مستوى الأفراد، وانتهاءً بأزمة العلاقات بين الدول العظمى، أو الكبرى وما ينتج عنها من مخاطر كبرى.

إن مفهوم الأزمة من الناحية اللغوية العربية، يُقصد بـ: "الضيق والشدة والقحط أو الشح في المولود، كما تُطلق على المصائب، والابتلاءات أو الكرب"[2]. ويشير بعض الباحثين، إلى بعض التعابير في القرآن الكريم وفي السنة النبوية عن الأزمة، فقد عبّر القرآن الكريم عن الأزمة بمعانٍ عدة، منها:

1. "الفتنة"، من حيث أنها تهديد خطير للقيم ووجود النظام أو المنظومة" ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً...﴾ (سورة الأنفال، 25).
2. ﴿... وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ...﴾.

كما عبّر القرآن الكريم عن الأزمة بلفظ "المصيبة" كمعنى مرادف للأزمة في قوله تعالى ﴿... وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (سورة البقرة، 155-156)، وهو توجيه إلى أهمية استخدام، أو تعزيز القوة المعنوية - الإيمانية - أثناء الأزمة "المصيبة"[3].

---

1 العماري، عباس رشدي: إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 16-17.

2 هارون، عبد السلام (مشرف)، مصطفى، إبراهيم وآخرون (قاموا بإخراجه): المعجم الوسيط، الجزء الأول، 1960، مرجع سبق ذكره، ص 16، وللمزيد من التفاصيل انظر: الكيلاني، عبد الله: إدارة الأزمة: مقاربة التراث... والآخر، سلسلة كتاب الأمة، العدد 131، مركز البحوث والدراسات - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، السنة التاسعة والعشرون، 2009، 1430 هـ، ص 36.

3 لمزيد من التفاصيل انظر الكيلاني، عبد الله: مرجع سابق، ص 39-44.

عموماً، إن الأزمة – باستثناء الكوارث الطبيعية –، هي عمل أو نشاط مــن صنع الإنسان، أو قصده وإرادته المباشرة. إن الأزمة، هي مرحلــة مــن مراحــل الصراع، وهي عبارة عن لحظة حرجة، أو نقطة تحول خطرة، أو تهديد في العلاقات بين الأطراف أو الفاعلين، أو بين الفاعلين، والبيئة المحيطة بهم. وقد يكون الفاعلون إما على مستوى نظام دولي، أو جماعات ومؤسسـات أو أفراد. واللحظة الحرجــة، قد ترتبط بأي عملية تفاعل، أو علاقات بمستوياتها المختلفة. وعند اللحظة الحرجة، يتحدد فيها مصير تطور العلاقة، إما إلى الحرب أو إلى السلم[1].

ويشير بعض الباحثين إلى مفهوم آخر للأزمة، يركز على المنظومة العامة، أكثر من التركيز على العلاقات بين الأطراف، فيشير البعض إلى أنها: عبارة عن تهديــد خطير للبنية الأساسية، أو للقيم الجوهرية، وأسس النظام، ويكون هذا التهديد تحت ضغط عنصري الوقت، والظروف عالية الغموض في المعلومات؛ وهمـا عنصـران ضروريان في اتخاذ قرار حرج[2].

ويُعتبر تشارلز هيرمان، من أوائل من قدم مفهوماً للأزمة بتعريفه: أن الأزمــة عبارة عن وضع يتم فيه[3]:

- تهديد الأهداف ذات الأولوية الكبرى لصناع القرار.
- محدودية الوقت المتوفر لصناعة القرار، قبل أن يحدث تغير في الوضع.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأزمة أنظر:
Evans, Graham & Newnham, Jeffery: 1992, The Dictionary of World Politics, London, Harvester, p. 58
الجمال، أحمد مختار: المفاوضات وإدارة الأزمات، مجلة *السياسة الدولية*، العــدد 16، ص ص 238–241، ص 238.
جارنر، ديفيد: دراسات في الصـراعات الدولية وإدارة الأزمــة، *سلسلة محاضــرات الإمارات* (45)، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبــي، 1999، ص 5 – ص 27.
محمد شلوف، ماجد: إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، مرجع سابق، ص 18–19.

2 **Rosenthal, Uriel, Charles, Michael T. & Hart, Paul T.**: 1989, Coping with Crises: the Management of Disasters, Riots and Terrorisms, USA: Charles C Thomas Pub Ltd, p. 6.

3 **Hermann, Charles F.**: "International Crisis as Situational Variable", in **Vasquez, John A. (ed.)**: 1986, Classics of International Relations, Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall (pp 171-186), p. 186.

- مفاجأة صناع القرار بوقوع الحدث.

ويرى هولستي أن الأزمة: هي مرحلة من مراحل الصراع، تشتمل على تصعيد مفاجئ، شامل لأحداث غير متوقعة ناتجة عن الصراع[1].

عموماً، إن معظم مفاهيم الأزمة، تشير إلى وجود قاسم مشترك يدور حول أمرين:

1. خلل في توازن العلاقات بين الأطراف.
2. وضع فيه إما تهديد جزئي خطير للمنظومة System القيمية، أو السياسية أو الاجتماعية، أو الأمنية، وغيرها أو تغيير للمنظومة.

ويعتبر بعض الباحثين، أن الأزمة قد تشكل فرصاً، أو شرطاً لإحداث تغيير كبير، وإيجابي في المنظومة المختلفة[2]. إذ إن مصطلح الأزمة باللغة الصينية، أستخدم للدلالة على معنيين، أولهما: يعبّر عن الخطر، الثاني: يُعبّر عن الفرصة التي تفتح المجال لإبراز الطاقات الخلاقة، والقدرات، وإحداث التغيير الإبداعي أو الإيجابي المنشود.

نشأ مصطلح الأزمة في العصر الإغريقي القديم، وكان يستخدم للإشارة إلى لحظة مرضية حرجة، ترتبط بها حياة الإنسان، ثم تطور هذا المفهوم في القرن السابع عشر، للدلالة على ارتفاع درجة التوتر، في علاقات السلطة السياسية وسلطة الكنيسة، وفي القرن التاسع عشر، مع ظهور الديمقراطية، والليبرالية في أوروبا، استخدم مصطلح الأزمة، للإشارة إلى لحظات تحول، أو مشكلات خطيرة في العلاقات السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية. في حين نظرت الماركسية للأزمات، على أنها حالة تراكمية في المجال الاقتصادي. ومنذ بداية القرن العشرين، وحتى ما بعد الحرب الباردة، حدث تطور كبير وتسارع، وحتى تباين في استخدام مفهوم الأزمة، كما أشير إلى بعضها سابقاً[3].

---

1 Holsti, Ole R; "Crisis Management", p. 397, in Choue, Young Seek (ed): Op. cit., pp. 396–400.

2 Rosenthal, Uriel, Bain, Arjen & Comfort, Louise K. (eds): 2001. Managing Crises: Threats Dilemmas, opportunities, USA, Charles C Thomas Pub Ltd, p. 7.
انظر أيضاً: جبر، محمد: المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات، المجلة العربية للمعلومات، تونس، العدد 1، المجلد 19، 1998، ص 66.

3 لمزيد من التفاصيل حول التطور التاريخي لمفهوم الأزمة راجع: العماوي، عباس رشدي: إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 17-18.

مفهوم الأزمة الدولية وإدارة الأزمات:

إن مفهوم الأزمة الدولية، يشتق من مفاهيم الأزمة، والتي تم الإشارة إلى مضامينها. وهناك ارتباط، ما بين هذه المضامين مع البيئة المحيطة والنظام الدولي، وعادة ما يكون بعض الفاعلين، أو بعض أطراف الأزمة غير محليين. وفي ضوء اعتبار الأزمة، هي مرحلة من مراحل الصراع، فإن مفهوم الأزمة الدولية؛ يمكن اعتباره مفهوماً مرادفاً أو جزءاً من مفهوم الصراع الدولي.

وقد تباينت وجهات النظر، حول مفهوم الأزمة الدولية، وإن كان المفهوم العام لها يدور على اعتبار أنها "الصورة الأكثر دراماتيكية، والأشد كثافة للصراعات، والتي تجري داخل النظام الدولي، والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة، وتؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها؛ إلى تنشيط احتمال الحرب، بحيث يغدو عاملاً مركزياً في تصور أطرافها، بما لذلك من تأثير قوي ومباشر على مسالكهم منها"[1]. ويعرف مايكل بريشر، الأزمة الدولية" بأنها: تدهور خطير في العلاقات بين دولتين، أو أكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للأطراف المشاركين؛ في الأزمة. هذا التدهور يولد لدى صناع القرار، إدراكاً بوجود تهديد خارجي للقيم، والأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية. ويزيد من إدراكهم لاحتمالات الدخول في مواجهة عسكرية، كما يزيد إدراكهم ووعيهم لضغوط الوقت المحدد اللازم، للاستجابة لذلك التهديد والرد عليه"[2]. ويقول أيضاً "إن الأزمة تحصل عندما يبلغ التفاعل بين دولتين، حدّ الفصل أو القطيعة. ومن شأن هذا التفاعل أن يؤدي بأحد الطرفين أو كليهما إلى الوعي بتهديد قادم من الطرف الآخر، مما يرجح احتمال المواجهة العسكرية"[3].

ويشير بعض الباحثين، إلى أن "الأزمة الدولية" هي "ظاهرة سياسية، عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية، حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الدول،

---

1 ربيع، محمد محمود، مقلد، إسماعيل صبري (محرران): موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 636

2 نقلا عن شدود، ماجد محمد: إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

3 نقلا عن فرا، إلياد وآخرون: "أعمال ندوة الأزمات السياسية الدولية- واقعها ومعالجتها"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، ربيع 2001، ص 10.

ومن ثم قبل أن تنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها "دولية". و"الأزمة الدولية" بهذا المعنى، هي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة حرجة تُنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الدولي، الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته إلى الاشتباكات العسكرية"[1].

ويلخص أحد الباحثين، تباين التعريفات لمفهوم الأزمة الدولية على صعيد العلاقات الدولية، فهي تباينت بين من يتناولها من خلال تحليل النسق، وباعتبارها نقطة تحول في بنية دولية، تتزايد معها احتمالات اندلاع للمواجهة العسكرية، وبين من تناولها ضمن مدرسة صنع القرار واعتبرها موقفا فجائيا، ينطوي على درجة خطيرة من التهديد، ويضع صنّاع القرار أمام وضعية حرجة؛ تتطلب اتخاذ قرارات دقيقة وفعالة"[2].

إن الحديث عن الأزمة الدولية، يترابط معه ارتباطاً وثيقاً، الحديث عن إدارة الأزمة الدولية؛ ومن هنا، فإن تناول مفهوم إدارة الأزمة الدولية، لا بد أن يسبقه توضيح لمفهوم الأزمة الدولية.

تحدد بعض الأدبيات الغربية مفهوم إدارة الأزمة، بأنها محاولة للسيطرة على الأحداث، أو التطورات أثناء الأزمة، لمنع حدوث العنف، سواء بشكل منهجي ومخطط، أو بأي شكل آخر؛ هي محاولة لإيجاد توازن، ما بين استخدام الإكراه، أو القوة والإجبار وما بين تقديم التنازلات، أو التوازن ما بين الصدامية والتكيف أو التساهل. فالاستخدام المفرط للقوة، أو القسر، والإكراه، قد يؤدي إلى العنف الذي يخرج عن دائرة السيطرة. كما أن الإفراط في التساهل، يمكن أن يؤدي إلى الاستسلام، أو السلام بأي مقابل "Peace at any price". لذلك، فإن عملية إدارة الأزمة، تتطلب معرفة متى تقدم موقفاً متساهلاً، ومتى تأخذ موقفاً صلباً؟"[3].

---

1 العماري، عباس رشدي: إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 24.

2 لكريني، إدريس: إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، 2010، ص 12.

3 Evans, Graham & Newnham, Jeffery: The Dictionary of World Politics, Op. cit., p. 6.

يشير عدد من الباحثين، إلى وجود إدارة أزمات خاصة، بالقطاع المدني، أو الأهلي، وهو ما يطلق عليه إدارة الأزمات المدنية، والتي يقصد بها: تدخل أشخاص غير عسكريين، في الأزمة العنيفة أو غير العنيفة، بهدف منع تصعيد الأزمة؛ وتسهيل عملية تسويتها[1].

ويشير Richard Clutter Buck، إلى عملية إدارة الأزمة الدولية بأنها، هي القدرة على فهم الخصم، كيف يفكر، أو ماذا سيعمل، وكيف ستكون ردة فعله؟[2]. ويعرّف هانز بيتر بنوهولد إدارة الأزمات الدولية، بأنها "احتواء الأزمة، والتلطيف من حدتها، بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع"[3].

ويعرّف العماري إدارة الأزمات بأنها: "العمل على تجنب تحول النزاع، إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية"[4].

ويشير الباحثون والممارسون، إلى أن إدارة الأزمات هي علم، بمعنى وجود منهج له أصوله وقواعده، وقد بدأ هذا العلم يتبلور في العقود الأخيرة. وإدارة الأزمات هي فن أيضاً، بمعنى أن ممارستها تعتمد على أشخاص يتحلون بقدرات، ومهارات خاصة، منها القدرة على الإبداع والتخيل، والتقدير السليم، وغيرها من الصفات. كما أن مفهوم إدارة الأزمات، يحمل بين طياته شيئاً من التناقض، فإدارة الأزمة، تبدو كأنها محاولة للسيطرة على شيء لا يمكن السيطرة عليه، أو إدارة شيء لا يمكن إدارته؛ ولكن مع ضرورة استمرار المحاولة، مهما كانت الصعوبات؛ لأن البديل هو المخاطر الكبرى والحروب أو الإبادة[5].

---

1 Lindborg, Chris: 2001, European Approaches to Civilian Crisis Management, A basic Special Report on Roundtable Discussions, Washington, D.C, British American security Information Council. .http://www.operationspaix.net/IMG/pdf/BASIC_report.pdf , p. 4

2 نقلاً عن العماري، عباس رشدي: إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 243، 246.

3 نقلاً عن المرجع نفسه، ص 48

4 نقلاً عن المرجع نفسه، ص 41

5 الجمل، أحمد مختار: مرجع سابق، ص 238.

وبمعنى آخر، فإن عملية إدارة الأزمة، تهدف إلى حل، أو تسوية المواجهة الخطرة، بين الطرفين دون اللجوء إلى القتال، ولكن مع المحافظة على المصالح الحيوية[1]. ويمكن تلخيص أهداف إدارة الأزمة بما يأتي[2]:

1. منع تصعيد الأزمة، خاصة إلى مستوى حرب.
2. المحافظة على قدرة القادة، على السيطرة على وضع الأزمة.
3. محاولة تعظيم، أو الحصول ما أمكن، على أقصى قدر من المكاسب، أو الميزات؛ من جراء حدوث الأزمة.

أو كما يصف كورال بل Coral Bell هذا الهدف، بأنه كتابة اتفاقيات سلام، دون البدء بالقتال أو الحرب[3]. وبالطبع، هذا لا ينفي أن استخدام القوة أحياناً، هو أحد الأدوات اللازمة في عملية إدارة الأزمات الدولية، تمهيداً لتسويتها. كما أن هناك بضع حروب وقعت، بين دول كان يمكن تجنبها، لو أن الأزمة الدولية أديرت في بداياتها بطريقة أفضل؛ أو أعقل.

وفي ضوء استعراض المفاهيم المختلفة لإدارة الأزمة، فإن مفهوم أو عملية إدارة الأزمات الدولية، هو مضمون هذه المفاهيم على أن يكون بعض أطرافها أو بعض الفاعلين فيها دوليين، وترتبط بشكل ما، ببيئة المجتمع الدولي أو النظام الإقليمي أو الدولي.

عموماً، هناك انطباع عام لدى الكثير من الباحثين، أن مفهوم إدارة الأزمات الدولية، ما زال مفهوماً فضفاضاً؛ ويشوبه بعض الغموض والإرباك[4].

على صعيد آخر، ربما من المفيد الإشارة هنا، إلى مسببات، أو أسباب الأزمات، والتي تُعتبر عملية معقدة، تم دراستها ضمن مستويات عدة وفق مفاهيم علمية من تخصصات متنوعة مثل علم الاجتماع، والإدارة والسياسة والقانون،

1 **Clutterbuck, Richard**: 1993, International Crisis and Conflict, New York, St. Martin's Press, p. 8.
2 **Barash, David p. & Webel, Charles P.**: 2009, Peace and Conflict Studies, Sage, 2nd edition, p. 177-178.
3 **Bell, Coral**: 1971, The Conventions of Crisis: A Study of Diplomatic Management, London, Oxford University Press, p. 116.
4 Ibid., p. 4.

والعلاقات الدولية، ويلاحظ أن مداخل أو مسببات الأزمات في جوهرها تـدور حول المستويات والعناصر التالية[1]:

- على الصعيد الضيق: ويشمل أسباب الأزمات في مستوى الأفراد، ويشـمل هذا المستوى دور الأفراد، ومن أمثلة هذه الأسبـاب: حـدوث الأخطـاء البشرية، أي أخطاء القادة وصناع القرار مثل: الفشل في الحكم، أو التحامل، سوء التقدير، وطبيعة الدوافع وراء بعض الإجراءات للقادة، أو المسـؤولين؛ محدودية التفكير العقلاني. ولا شك، أن هناك ضرورة لوجود دراسات، توفر معرفة علمية حول كيفية حدوث هذه الأفكار، ولماذا حدثت؟
- أسباب الأزمات على مستوى البيئة، أو العوامل التنظيمية والإجرائية، وهـي تُعتبر عناصر قد تعوض، محدودية الإمكانيات البشرية. ويعتبر البعض العوامل التنظيمية والإجرائية وسيلة، لمنع الأزمات بينما الفشل التنظيمـي؛ يشـكل مصدراً للأزمات.

وفي الإطار الأوسع، أو الكلي للتحليل، يشير بعض الباحثين، إلى دور الأنظمة التقنية الكبيرة مثل الطاقة النووية، والتعقيدات التقنية المصاحبة لها، التي قد تـؤدي، حالياً أو لاحقاً، إلى أزمات وكوارث.

وأخيراً، طبيعة التقلبات ومتغيرات البيئة الخارجيـة، وظهـور قـوى Force وظواهر مؤثرة في البيئة الدولية، مثل ظاهرة العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، قوى إرهابية دولية، الشركات الدولية أو العابرة للقارات، الاعتماد على نظام مالي دولي واحد؛ وغيرها من القوى والظواهر التي قد تشكل مصـادر، أو مسـببات للأزمات، وبنفس الوقت قد تشكل هذه التقلبات، والمتغيرات الخارجية عناصر، أو عوامل أساسية لتسوية، ومعالجة الأزمات في ضوء إدارتها من قبل العنصر البشري.

خصائص وسمات الأزمة الدولية:

إن الأزمة عموماً، والدولية خصوصاً، وفي ضوء المفاهيم السـابقة، الـتي تم تناولها للأزمة، فإنها تتسم بمجموعة من الخصائص. ويعتبر تشارلز هيرمـان، أحـد

---

1 Rosenthal, Uriel, Boin, Arjen, & Comfort, Louise K. (eds): Managing Crises: Threats Dilemmas, opportunities, Op. cit., pp. 8-9.

الباحثين المعروفين في مجال دراسات السياسة الخارجية، من أوائل من قدم تحديداً أو توصيفاً لهذه السمات، أو الخصائص، وذلك في عام 1969، ومـا زالـت معظـم الأدبيات المعاصرة في دراسة الأزمات، تستند إليها في هذا المجـال. وأهـم هـذه السمات والخصائص ما يلي[1]:

1. التهديد والخطر: فالأزمة: هي وضع يحمل في طياته، التهديد، والمخاوف أو المخاطر والحروب، لذا إذا لم يتم إدارة الأزمة بطريقة واعية، وراشدة من قبل صناع القرار فيها، فإن ذلك، يؤدي إلى حدوث المخاطر، والنتائج المتوقعة وغير المتوقعة؛ وقد يصحب ذلك دمار وحروب.
2. عنصر المفاجأة، في كثير من الأحيان تحدث الأزمة، كفعل من الآخر بشـكل مفاجئ غير متوقع، مما يخلق حالة من الارتباك والتشويش. ولكن في بعـض الأحيان، قد تحدث الأزمة بشكل متوقع، لكن دون القدرة على تحديد حجم تأثيرها، أو مخاطرها، والمفاجأة تحدث في تقدير حجم الأزمة ومخاطرها، مـن حيث المبالغة في تقدير حجمها، أو تقدير حجمها بأقل من المتوقع.
3. ضبابية أو نقص المعلومات: تتسم الأزمة بعدم وضوح أو نقص المعلومات عن كيفية إدارة الطرف الآخر للأزمة، أو عن طبيعته وسلوكه في التعامل معهـا، أو نقص المعلومات حول الموقف وتفاعلاته، وحجم المخـاطر ونتائجهـا، وطبيعة الأطراف المؤثرة وحجم تأثيرهم فيها.
4. ضيق الوقت/ضغط الوقت: تتسم الأزمة بضيق الوقت اللازم، لاتخـاذ القـرار، وتتطلب سرعة الاستجابة لمستجدات، ومتغيرات الأزمة، وبالتالي، فـإن عامـل ضيق الوقت، يشكل بحد ذاته عاملاً ضاغطاً على صناع القرار في الأزمة. حيث لا يملكون مساحة كافية من الوقت، لجمع المعلومـات ودراسـة الخيـارات والبدائل، وغيرها من العناصر اللازمة في عملية صنع القرار. وربما هذا العامل هو من العوامل الأساسية التي تشكل مصدراً أساساً للحالة الانفعاليـة، والأخطـاء صناع القرار في عملية إدارة الأزمة، والوقوع في المخاطر وسوء التقدير.

---

1 Hermann, Charles F: 1972, International Crisis, New York, The Free Press, p. 414.

نقلاً عن قدورة، ماجد: مرجع سابق، ص 33.

5. التعقيد والتشابك: إن الأزمة عادة تدخل في تفاعلاتها، مجموعة من العناصر والعوامل، وعادة لديها حساسية مفرطة، أو استعداد كبير للاستفحال، أو للاستجابة لتأثير أي عوامل خارجية أو داخلية. وهو ما يجعل الأزمة، وعملية إدارتها عملية معقدة، وحساسة لأي إجراءات أو تصرفات أو قرارات؛ بشكل كبير وسريع. سواء في اتجاه التصعيد أو في اتجاه التهدئة والتسوية.

6. صخامة المسؤولية: إن الأزمة تجعل من قادة، أو صناع القرار يدركون، أو على الأقل يدعون أنهم يدركون، حجم التكلفة أو المعاناة الإنسانية، التي قد تسببها قراراتهم في الأزمة وما ينتج عنها من تصعيد؛ ومخاطر أو حرب.

7. التوتر الشخصي: إن حالة أو وضع الأزمة، يولد توتراً نفسياً وضغطاً انفعالياً، مما يؤثر في كثير من الأحيان، بشكل كبير أو خطير على اتخاذ قرارات غير راشدة، أو عقلانية تزيد من مخاطر الأزمة وتصعيدها، نحو الأسوأ والمزيد من التعقيد؛ وصعوبة التسوية أو المعالجة.

قواعد ومبادئ عامة في إدارة الأزمة الدولية:

في ضوء هذه السمات، والخصائص العامة للأزمات بشكل عام، والأزمات الدولية بشكل خاص، فان هناك حاجة شديدة إلى وجود قواعد، أو ضوابط إرشادية عامة، أو مبادئ عامة توجيهية تساعد في عملية إدارة الأزمة الدولية. وبالطبع، من الصعوبة بمكان خلق قواعد، ومبادئ موحدة مفصلة، يمكن استخدامها كقالب جاهز، للاستخدام في جميع الأزمات الدولية، ومن هنا، كانت محاولات من بعض الباحثين والممارسين، لإيجاد قواعد وضوابط إرشادية عامة، للاستعانة بها في إدارة الأزمات الدولية، ولكن يبقى لكل أزمة دولية ظروفها ومعطياتها الخاصة، التي يجب مراعاتها أثناء إدارتها. ويعتبر ما قدمه هارلان كليفلاند Haraln Cleveland، الذي عمل بالخارجية الأمريكية وشارك في عملية إدارة الأزمة الأمريكية السوفيتية حول ما سمي بأزمة الصواريخ بكوبا عام 1962، من الجهود التأسيسية المميزة في صياغة، بعض القواعد والضوابط الإرشادية لإدارة الأزمات، والتي نشرها في مقالة له بمجلة Foreign Affairs والتي هي عبارة عن دروس مستفادة من عملية إدارة الرئيس كيندي لهذه الأزمة، بالإضافة إلى جهود

هولستي، وكورال بل وغيرهم من أعلام هذا الحقل[1]. وتشير هذه الجهود العلمية إلى أهم هذه الضوابط الإرشادية والمبادئ العامة لإدارة الأزمات الدولية، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. جعل الأهداف محدودة:

إن عدم المبالغة، أو توسعة دائرة الأهداف المطلوب تحقيقها، والعمل على جعلها محدودة ودقيقة وواضحة وليست فضفاضة، وكذلك ليست مطالب وأهدافاً خيالية على صعيد الممكن تحقيقه بشكل، مبدأ أساسياً في فاعلية، ونجاح كل طرف في عملية إدارة الأزمة الدولية؛ وذلك لا يعني التخلي، أو التنازل عن أهداف، أو مصالح جوهرية، لأي طرف، ولكن المطلوب بإدارة الأزمة، بشكل يحقق هذه الأهداف، بأقل الأضرار أو الخسائر.

2. حدد المدى الذي يمكن أن تذهب إليه:

يجب أن يكون واضحاً، لدى صانع القرار في عملية إدارة الأزمة، ما المدى الذي يمكن أن يذهب إليه، مثلاً، هل هناك استعداد لتصعيد الأمور، أو المواقف إلى حد الحرب مثلاً، وجعل الخصم يدرك هذا المدى؟

3. توسيع دائرة الدعم الداخلي والخارجي للقرار:

إن عملية إدارة الأزمات الدولية، تتطلب توفير دعم واسع على الصعيد الدولي، والمحلي والإقليمي، وزيادة دائرة الدعم بكافة أشكاله، يلعب دوراً أساسياً في غالب الأحيان، نحو توجيه الأزمة إلى الأهداف المنشودة، وعملية الوصول إلى تسوية مقبولة بين أطراف الأزمة، وتحصين القرار من معوقاته الداخلية والخارجية.

---

1 انظر:

Bell, Coral: the Conventions of Crisis: A Study of Diplomatic Management, Op. cit.

Cleveland, Harlan: July 1963, "Crisis Diplomacy", *Foreign Affairs*. New York, Council of Foreign Relations, Vol. 41, pp. 638-649.

Holsti, Ole R.: 1972, Crisis, Escalation, War, Montereal, McGill-Queens University Press.

Williams, Phill: 1971, Crisis Management, London, International Affairs Chatm House.

4. التصعيد التدريجي نحو خيارات استخدام:

ويجب أن يتم ذلك بطريقة يدرك الخصم جدية ذلك، ولكن في نفس الوقت لا يغلق أمامه خيار التسوية السلمية المشرفة.

5. الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة:

وهذا المبدأ يتوازى مع المبدأ السابق، وهذه الخيارات تعني التصعيد نحو العمل العسكري، وإدراك الطرف الآخر جدية ذلك، وفي نفس الوقت، وجود جدية حقيقية لديك في خيار الوصول إلى تسوية سلمية.

6. المحافظة على خيار/مخرج غير مذل أمام الخصم بدون اللجوء إلى التنازل:

يجب عدم دفع الخصم إلى خيار القتال، أو الحرب فقط، بل إبقاء خيار آخر غير مُذل، للخروج بتسوية سلمية مقبولة من الأزمة، وإتاحة الوقت اللازم للخصم للتدبر، وعدم دفعه إلى خيارات متهورة، وإنما عدم قطع الطرق عليه تجاه بدائل أخرى غير الحرب أو القتال.

7. إحكام سيطرة القيادة السياسية على عملية اتخاذ القرار في الأزمة:

وهذا يتطلب أحياناً، مركزية في القرار، بالإضافة إلى اطلاع، ومتابعة لجميع التفاصيل، أو الخطوات التي تتم في عملية إدارة الأزمة، منعاً لحدوث مفاجآت، أو عواقب غير متوقعة، وضماناً لسير عملية إدارة الأزمة، نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

8. توفير نظام للمعلومات والاتصالات:

إن وجود مصادر، وقنوات استخبارات فاعلة، وتكنولوجيا متطورة للحصول على المعلومات بدقة، وبسرعة يشكل عنصراً استراتيجياً، وحاسماً في إدارة الأزمة، خاصة وأن أحد أهم إشكاليات، وسمات الأزمة؛ هي نقص أو غموض المعلومات. كما إن توفر قنوات اتصال فاعلة بين جميع الأطراف المباشرة، وغير المباشرة في الأزمة، وكذلك بين هيكلية ومؤسسات اتخاذ القرار، تشكل ضرورة مكملة لنظام المعلومات، وللتحكم بتداعيات؛ وتطورات الأزمة الدولية.

ويشير هولستي، إلى عناصر أساسية لتحقيق إدارة فاعلة للأزمة، وهذه العناصر يعرضها بأنماط متشابهة من حيث الجوهر، ومتباينة من حيث المظهر للمبادئ العامة السابقة؛ ويلخص هولستي هذه العناصر بما يلي[1]:

1. الحساسية تجاه مرجعية الخصم.
2. تجنب الخطوات التي تغلق "طرق الهروب للخصم".
3. استخدام كل من "العصا والجزرة"، لتحفيز الخصم على عدم التصعيد في الأزمة.
4. الحساسية من الوصول إلى نقطة، يصبح فيها صوت الأفعال أعلى من صوت الكلمات.
5. القيام بالجهود لتبطئة وتيرة الأحداث.
6. المحافظة على السيطرة، ليس على القرارات الاستراتيجية فحسب، بل أيضاً على تفاصيل عملية التنفيذ.

ويُلاحظ أن الدراسات المعاصرة، في مجال إدارة الأزمات الدولية، لم تقدم إضافات ملموسة على صعيد المبادئ العامة لإدارة الأزمات الدولية، عما قدمته الجهود التأسيسية، بالرغم من حدوث تغيرات جوهرية؛ على صعيد ثورة تكنولوجيا المعلومات[2].

اتجاهات حديثة في إدارة الأزمات الدولية:

في ضوء التغيرات، في أشكال، وطبيعة وأنماط الأزمات الدولية في الفترات المعاصرة، فإنه من المفيد الوقوف على التطورات الجديدة، أو الاتجاهات الحديثة، التي طرأت على طبيعة الأزمات، أو مستقبل هذه التطورات؛ مع دخولنا القرن الواحد والعشرين. تشير بعض الدراسات الحديثة، في هذا المجال إلى حدوث تغيير جديد واتجاهات حديثة، أو تطورات متعددة في الأزمات الدولية الحالية، أو المستقبلية وفي إدارتها، وهذا التغير، أو الاتجاهات والتطورات شكلت سمات إضافية

1 **Holsti, Ole R.**: Crisis Management, in **Seekehoue, Young (ed)**: Op. cit

2 **Clutterbuck, Richard**: 1993, International Crisis and Conflict, New York, St. Martin's Press.

جديدة، في الأزمة الدولية، قد تدفع إلى تحديات جديدة أمام قادة الإدارة السياسية؛ أو صناع القرار في عملية إدارة الأزمات الدولية.

تحدد بعض الدراسات[1]، جوهر هذا التغير الجديد، في أن الأزمات أصبحت عابرة للحدود، وترتب على هذا التغير، تأثير على طبيعة وسمات ونتائج الأزمة الدولية، من خلال ما يأتي:

- أصبح الشكل العام، وديناميكية الأزمات آخذة في التغير.
- وأصبح هناك مصادر ومسببات مختلفة، أو جديدة.
- وأصبحت تأخذ مجراها بطريقة مختلفة.
- وأصبحت تستجلب، أو ترسم ردود فعل مختلفة أو متباينة.
- وتؤثر في المجتمعات بطرق مختلفة.

إن مفهوم الأزمة عابرة الحدود، يستند إلى نفس مكونات المفهوم التقليدي للأزمة، والتي تتمثل في التهديد، والمفاجأة، والغموض. ولكن من المتوقع، أن يصبح هناك اتساع كبير لهذه المكونات وامتداد أطول في تأثيراتها. فمن المتوقع، أن يكون هناك تهديد لنظام الاستمرارية، أو توسع في تأثير التهديد ليشمل قطاعات، ووظائف مختلفة في الحياة، كما أن الأضرار، ستكون أكثر فداحة في المجتمعات والبنية التحتية. كما ستصبح تحدياً جوهرياً، أو جامحاً تجاه "الشرعية" خاصة للسلطة السياسية، أو للنخب الإدارية العليا في القطاعين العام والخاص. كما أن مسببات الأزمة والفشل ما زالت غامضة.

من ناحية أخرى، تتسم الأزمة العابرة للحدود ببعض سمات منها:

1. أنها تعبر الحدود الجغرافية بسهولة، وتمتد الدول والمدن والأقاليم والقارات.
2. أيضاً تعبر الحدود الوظيفية مثل النظام المالي، إلى النظام الصناعي، من القطاع الخاص إلى العام، ومن قطاع صناعي إلى آخر، وهكذا، ومن أوضح الأمثلة على ذلك، أن الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008-2011 والمستمرة حتى الآن، تُعتبر "مثالا صارخا على التغير الجديد، إلى ما يسمى الأزمات الدولية العابرة للحدود.

---

1 Boin, Arjen: 2009, "The New World of Crisis and Crisis Management: Implications for Policymaking & Research. *Review of Policy Research*, Vol. 26, Issue 4, pp. 367-377, p. 367-369.

3. كما أن الأزمة العابرة للحدود، تتجاوز الأزمة الحدود الزمنية، فالأزمة التقليدية في كثير من الأحيان، يمكن تحديد بدايتها ونهايتها، بينما الأزمة الدولية العابرة للحدود ليس من السهولة تحديد بدايتها ونهايتها، وقد تعرف بدايتها، ولكن من الصعب تحديد نهايتها، بسبب استمرارها وطول استمرار تأثيراتها وانعكاساتها.

4. إن هذه الأزمة تخلق فراغ سلطة، بحيث يصبح من غير الواضح من صاحب إدارة الأزمة، ومن الذي يجب عليه التعامل معها، (مثال ذلك أزمة أنفلونزا الخنازير، والأزمة المالية العالمية، والإرهاب العالمي، أزمة المناخ أو الاحتباس الحراري، فيروسات الإنترنت... وغيرها).

إن هذه الأزمات الدولية أو العابرة للحدود، بسماتها المذكورة، تؤثر أو تسبب أضرارا بعدة طرق منها:

1. المباشر، وهو الضرر الشخصي، الذي يلحق بالأفراد والمجتمعات.
2. إضعاف البنية التحتية بشكل كبير، وما يشكل ذلك من خطورة وتكاليف على الدول.
3. إضعاف قاعدة الشرعية لبنية، وهيكلية النظام السياسي وعملية الحكم، التي ستظهر أنها غير كفوءة في التعامل مع الأزمة.

لا شك، أن طبيعة الأزمات الدولية وتغيراتها خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى المهام، أو الحدود الزمنية، أو زيادة عدد الفاعلين، أو الحدود الجغرافية والزمنية، ترتب عليها تغير نسبي في إدارة الأزمات الدولية تمثل في ثلاثة أبعاد[1]:

1. تم حدوث تغير من خلال التوسع في المهام (مهام إدارة الأزمة الدولية)، حيث توسعت أطياف مهام إدارة الأزمة الدولية من عملية احتواء وتقليص التصعيد العسكري، إلى مهمة، أو هدف الوصول إلى تسوية شاملة للصراع على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي.

1 Melling, Christian: October 2008, Comprehensive Approaches to International Crisis Management, CSS Analysis in Security Policy, Center for Security Studies, ETH Zurich, Vol. 3, No. 42, p. 1.

2. إن التوسع في المهام، ترافق مع توسع، أو تداخل في حدود إدارة الأزمة على الصعيد النظري والممارسة العملية، فأصبحت الأزمة تمتد من التدخل الإنساني، وحفظ وبناء السلام، إلى الإدارة خلال مرحلة ما بعد الصراع، فأصبحت مهام إدارة الصراع معقدة، وتتداخل مع مختلف مراحل الصراع، (والتي تم التطرق إليها في المبحث السابق من هذا الفصل).

3. توسع أو ازدياد عدد الفاعلين بشكل كبير، خاصة مع توسع المهام، فأصبح هناك تدخل الفاعلين من الدول، والفاعلين من غير الدول، ونتيجة هذا الازدياد في عدد الفاعلين تزايدت تعقيدات تحديد الشرعية السياسية اللازمة للتدخل الدولي. كما أصبح للفاعلين من إقليم الصراع (سواء أكانوا دولاً أم جماعات وحركات سياسية أم مسلحة) دورٌ أساسيٌ في المحافظة على الاستقرار.

عموماً، في ضوء تعقيدات الأزمة الدولية، خاصة بما في تجاهلها الحديثة، جعلت هنا ضرورة لإيجاد منهج أو مدخل حديث لدراسة طبيعة الأزمات الدولية. إن هناك جدليات أكاديمية واسعة حول تحديد المناهج، أو النظريات الأنسب لدراسة الأزمات الدولية وإدارة الأزمة. والتي ما زالت تواجه العديد من الإشكاليات العامة على الصعيد العملي؛ أو التطبيق الميداني لها.

و بشكل عام، فإن منهج أو مدخل إدارة الأزمات الدولية، يرتكز على عدة عناصر أساسية منها[1]:

1. اعتبار الأزمة عملية تفاعلية، فدراسة الأزمة يجب أن تراعي دراسة العلاقة، والتداخل ما بين سمات الأزمة، وظروف الأزمة، والآثار والنتائج المترتبة عليها.

2. الأزمة عامل مسهل: يجب أن يسمح أي منهج لدراسة الأزمة، بمساحة لمبدأ اعتبار أن الأزمة ربما تكون، عاملاً مرغوباً للتغيير والإصلاح، أي أن المشكلات، والتهديد في الأزمة قد يتحول إلى فرصة للإصلاح؛ والتطوير والإبداع.

---

1 Rosenthal, Uriel, Boin, Arjen & Comfort, Louise K. (eds): Managing Crises: Threats Dilemmas, opportunities, Op. cit., pp. 21-22.

و. أن الأزمة، هي شأن حكومي وخاص: أي أن الأزمة أصبحت، ذات مسؤولية مشتركة، ومتداخلة ما بين القطاعين العام والخاص، ولم تعد معالجتها، ومخاطرها حكراً على الحكومة ومؤسساتها، بل أصبح القطاع الخاص، عنصراً أساسياً في مسبباتها، أو إدارتها أو معالجتها خاصة؛ من قبل الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات.

ه. الأزمة حالة أو نهج تعاطفي: فالأزمة تدرس ليست كحالة دراسية، أو عملية أو دراسة فرص علمية، وإنما يجب مراعاة المعطيات الإنسانية، والكوارثية في التعامل معها، وتدرس بروح من التفاعل، والتعاطف العلمي، والإنساني معاً، وليس من خلال أداء أكاديمي؛ أو منهجي تام.



مراحل تطور الصراع

إن أي صراع لا يتولد فجأة بدون مقدمات، سواء كانت ظاهرة أو خفية، ترتبط بالاتجاهات أو التناقضات البنيوية، ذلك أن الصراع عملية ديناميكية متغيرة. فهو ليس عملية جامدة، وإنما يتنقل، أو يتغير ضمن مراحل، أو مستويات تتباين في درجتها، أو حدتها وسرعة تغيرها، وفق الظروف والمعطيات التي ترتبط بها. ومن هنا، فإن دراسة تطور؛ ومراحل الصراع عملية مهمة لفهم وتحليل الصراع.

إن الصراعات تختلف في مراحلها، من حيث الشدة، أو الكثافة أو التغير أو التذبذب، ومن حيث التأثير والسمات.

عموماً، إن دورة الصراعات في الجزء الأكبر منها، خاصة الدولية، تشمل أربع مراحل، ولكن ليس بالضرورة أن تمر جميع الصراعات بكل مرحلة من المراحل الأربعة. وإن كانت كل مرحلة، قد تشكل احتمالية كبيرة للتحول؛ كبداية في المرحلة التي تليها[1].

وسنتناول هنا، بعض أهم مراحل الصراع وفق طروحات، أو نماذج قدمها بعض الباحثين، أو مؤسسات بحثية، أو مؤسسات ممارسة في مجال السلام والصراع، ومن أهم هذه النماذج، والطروحات، ما قدمته مؤسسة مواجهة الصراع (Responding to Conflict (RTC البريطانية، وأيضاً نموذج أوليفر رامسبوثان Oliver Ramsbothan، والنموذج مايكل لند Michael Lund، وأخيراً أنموذج معهد بيوم PIOOM.

وفيما يلي تفصيل كل نموذج من هذه النماذج الأربعة:

---

1 Hauss, Charles: 2001, International Conflict Resolution, London, .Continuum, p. 25

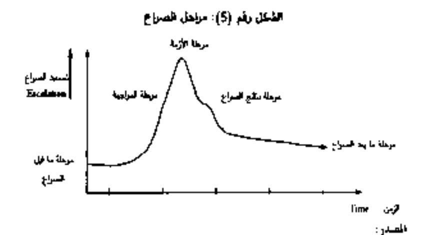
أولاً: مؤسسة مواجهة الصراع (RTC)

يعرض مشروع التعامل مع الصراع Working with Conflict التابع لمؤسسة مواجهة الصراع RTC نموذجاً، أو إطارا يحدد فيه مراحل الصراع، ويشكل هذا الإطار، الأداة المستخدمة لفهم وتحليل مراحل الصراع، وديناميكيتها، ويحدد كذلك خمس مراحل للصراع؛ وهي[1]:

1. مرحلة ما قبل الصراع.
2. مرحلة المواجهة.
3. مرحلة الأزمة (قمة أو ذروة الصراع).
4. مرحلة نتائج الصراع.
5. مرحلة ما بعد الصراع.

وتتمثل مواقع هذه المراحل، وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5): مراحل الصراع



المصدر:

Fisher, Simon: 2000. Working with Conflict, Skills and Strategies for Action, op. cit., p. 20.

---

1. Fisher, Simon: Op. cit., p. 21-23.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الصراع:

هي المرحلة التي يظهر فيها التباين، أو الاختلافات في المصالح أو الأهداف Goals Incompatibility بين طرفين أو أكثر. ويكون الاختلاف، أو النزاع فيها، كامنا أو غير ظاهر. وتتسم هذه المرحلة، بحالة بسيطة من التوتر، أو ميول سلبية تجاه الآخر، أو مواقف بعدم رغبة الطرفين/الأطراف، في الاتصال؛ أو التواصل مع بعضهم. وهذه المرحلة، ينتج عنها غالباً، اتجاهات سلبية، كما يتولد فيها تناقضات بنيوية، تشكل أحد أبعاد الصراع ومسبباته.

المرحلة الثانية: المواجهة:

في هذه المرحلة، يصبح الصراع، أو الخلاف أكثر وضوحاً، مع ازدياد حالة التوتر، وشعور أحد الأطراف بضرورة التحرك الميداني، أو العملي، ويتم اللجوء إلى شكل من أشكال السلوك العدائي، مع الطرف الآخر، كأن تحدث مظاهرات وأعمال عنف مباشر ضعيف، غير منتظم، ويتم في هذه المرحلة، حالة من الاستقطاب والتكتل بين الأطراف، سواء على الصعيد المجتمعي، أو الدولة الواحدة أو بين الدول، مع سعي كل طرف إلى تعبئة موارده، وإمكانياته تمهيداً لتصعيد المواجهة مع الآخر.

وتصبح العلاقة بين الأطراف علاقة متوترة، جداً قابلة للانفجار بسهولة، وفي أي لحظة. عموماً، في هذه المرحلة يزداد تصعيد الصراع، سواء على صعيد في تجاهاتها السلبية، وتناقضاتها البنيوية، وكذلك التصعيد السلوكي؛ باتجاه سلوك عنف أو صراع.

المرحلة الثالثة: الأزمة:

وهذه المرحلة هي مرحلة الأزمة، ويقصد بها أصحاب هذا النموذج ذروة، أو قمة الصراع بين الطرفين، أو الأطراف، وفيها يصل التوتر و/أو العنف إلى الذروة، وهي أخطر مراحل الصراع، ويصبح الصراع فيها مفتوحا بكل أشكاله، وأبعاده، أو احتمالاته. كأن يصبح الصراع حرباً مسلحة، وانقطاعا في العلاقات الكلية. وعادة، فان قمة أو ذروة الصراع بين الطرفين/الأطراف، هي المرحلة التي تستدعي

الجهود من قبل طرف ثالث، إلى التدخل للوصول إلى تهدئة، ومنع تصعيد؛ أو استمرار هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة: المحصلة أو نتائج الصراع:

إن مرحلة الأزمة المشار إليها سابقاً، لا يمكن أن تستمر - بغض النظر عن طول مدتها- فلا بد أن ينتج عنها وضع ما، كأن يهزم أو ينتصر أحد الأطراف، أو يتم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في حالة الحرب. أو الدخول في مفاوضات بمساعدة طرف ثالث، وسيط لمنع الأزمة من الوصول إلى حال الانفجار. أو الوصول إلى اتفاقية تسوية للصراع، أو خلق حالة أمر واقع تؤدي إلى تراجع وضع الأزمة. وغير ذلك من النتائج. عموماً، وفي جميع الأحوال، يحدث في هذه المرحلة تغير يؤدي إلى تراجع مستوى التوتر، والعنف أو المواجهة، مع ازدياد احتمالية الوصول إلى اتفاقية تسوية بين الطرفين، أو الأطراف المتنازعة أو التعايش مع الاختلاف فيما بينها.

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الصراع:

هي المرحلة التي يتم فيها تسوية فعلية للصراع، ويتم العمل فيها بين الطرفين/الأطراف، على معالجة جذور الصراع، ونشأة علاقات طبيعية، أو تعاونية بين الأطراف المتصارعة. من ناحية أخرى، إن كانت التسوية على أساس اختلاف معادلة القوة، وقيام الطرف الأقوى بفرض شكل، ومحتوى التسوية، عادة لا تتم هذه التسوية للصراع على أساس من العدل، أو المعالجة الحقيقية لجذور الصراع، مما يؤدي إلى أن تحتفظ هذه المرحلة، في داخلها بجذور الصراع، والتي قد تعيد الصراع إلى المرحلة الأولى (مرحلة ما قبل الصراع)، بسماته غير الظاهرة؛ وتعزيز الاتجاهات السلبية فيه.

وفي هذا السياق، يشير معهد GTZ الألماني، إلى مراحل تطور الصراع بشكل مشابه، أو قريب من هذا الإطار، ويتمثل إطار GTZ في خمس مراحل هي[1]:

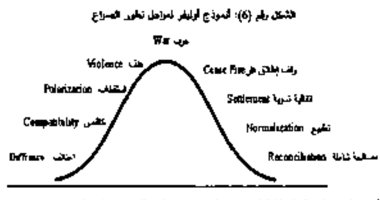
---

1 Ropers, Norbert and Klingwbiel, Stephan: Peace-Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters. Op. cit., p. 35-37.

1. مرحلة النـــزاع الكامن تجاه أزمة سياسية.
2. مرحلة المواجهة دون استخدام العنف.
3. مرحلة استخدام العنف لتحقيق الغايات، وعلى أساس ممنهج.
4. نهاية الحرب.
5. مرحلة ما بعد الحرب، لإدارة الصراع، أو بدايات تعزيز السلام.

من ناحية أخرى، يعرض أوليفر رامسبوثان Oliver Ramsbothan نموذجـــا آخر حول مراحل تطور الصراع، فيشير إلى مراحل تصعيد، أو تصـــاعد وهبـــوط الصراع، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (6): النموذج أوليفر لمراحل تطور الصراع



المصدر Ramsbothan, Oliver, Woodhouse, Tom and Miall, Hugh: Op. cit., p. 11

حيث يشير إلى أن عملية تصعيد الصراع، هي عملية معقدة ولا يمكن التنبـــؤ بها، حيث يمكن أن تظهر فيها قضايا جديدة، وأطراف جدد. وصـــراعات القـــوة الداخلية، التي يمكن أن تغير الأهداف والتكتيكات. كما إن صراعات ثانوية قـــد تدخل على عملية الصراعات وتزيد تعقيدها[1].

وفي نفس الوقت، قد تحدث انحرافات، أو انتكاسات تؤثر علـــى ديناميكيـــة حدة الصراع.

---

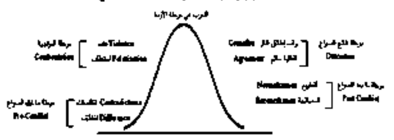
1 انظر هذا النموذج في:
Ramsbothan, Oliver, Woodhouse, Tom, and Miall, Hugh: Op. cit., p. 11.

و يوضح نموذج أوليفر، مراحل تطور الصراع ضمن رسم توزيع طبيعي، يبدأ بالاختلافات ضمن الحراك، أو التطور الاجتماعي، ثم تتطور إلى تناقضات، وقد تبقى المرحلتان في وضع كامن وغير ظاهر، وبعد ذلك يتطور الصراع إلى مزيد من التصعيد، نحو المزيد من حالة الاستقطاب، مع استمرار هذه الأجواء تتزايد الأعمال العدائية، بين أطراف الصراع، ثم يتصاعد الوضع إلى مرحلة عنف مباشر، مع استمرار تراكم هذه الأعمال العدائية وزيادة حدتها وانتظامها، وبعد ذلك يتحول العنف المباشر، وتزداد حدته ليصل إلى الذروة أو الحرب.

وفي المراحل الثلاث الأخيرة، يصبح فيها الصراع ظاهراً مكشوفاً أو علنياً، وفي المقابل، فإن عملية التهدئة، وتراجع حدة الصراع، يأخذ منحى هبوط في الرسم البياني ابتداء من قمة الصراع (الحرب)، حيث يبدأ التراجع مع وصول الأطراف المتصارعة، إلى وضع وقف إطلاق النار، ومن ثم اتفاقية سلام بين الأطراف المتصارعة، ثم تتوالى المراحل الإيجابية، من خلال استمرار تراجع الصراع بشكل طبيعي، نحو التطبيع في العلاقات بين الأطراف، وصولاً إلى تحقيق مصالحة كاملة، والتي يُقصد بها معالجة شاملة، وبعيدة لكل مقومات وجذور الصراع والانتقال الكامل إلى الشراكة، والتعاون في مختلف مجالات الحياة.

وعند مقارنة نموذج معهد RTC مع الأنموذج الذي قدمه أوليفر Oliver، نجد أن الأنموذج الأخير يسير بنفس مراحل الأول، ولكن بتفصيل آخر، إذْ نلاحظ أن مرحلة ما قبل الصراع في الأنموذج الأول، تشمل مرحلتي الاختلاف والتناقضات؛ وهي عموماً كامنة. بينما مرحلة المواجهة في الأنموذج الأول، تشمل مرحلتي الاستقطاب والعنف المباشر، وهي مراحل ظاهرة بينما مرحلة الأزمة في الأنموذج الأول، هي مرحلة الحرب في الأنموذج الثاني. وفي المقابل، فإن مرحلة النتيجة في الأنموذج الأول، تشمل مرحلتي وقف إطلاق النار، واتفاقية السلام في الأنموذج الثاني. وأخيراً، فإن مرحلة ما بعد الصراع، تشمل مرحلتي التطبيع، والمصالحة الشاملة في الأنموذج الثاني، ويوضح الرسم البياني في الشكل رقم 7 مقارنة أعدها الباحث بين الأنموذجين، ويشير بوضوح، إلى أوجه الشبه في المراحل مع اختلاف المسميات.

الشكل رقم (7): الإطار العام لمراحل تطور الصراع



أنموذج مايكل لند Michael Lund:

قدم مايكل لند أنموذجاً آخر، لمراحل دورة الصراع تحت مسمى Basic Life- history and the phases of engagement، ويوضح الشكل رقم 8 مراحل الصراع من وجهة نظره، حيث قسم لند المراحل إلى ثلاثة أجزاء هي: المرحلة المبكرة، مرحلة أثناء الصراع، ومرحلة متأخرة من الصراع.

الشكل رقم (8): أنموذج مايكل لند لمراحل تطور الصراع

المصدر: تم إجراء بعض التعديلات من الباحث على أنموذج Lund

- Lund, Michael S., 2001, Preventing Violent Conflicts, a Strategy for Preventive Diplomacy, Washington D.C.: United States Institute of Peace Press (USIP), p. 38.
- Lund, Michael S., "Conflict Prevention: Theory in Pursuit of Policy & Practice", in Bercovitch, Jacob, Kremenyuk, Victor & Zartman, William (eds): Conflict Resolution, op. cit., p. 290

ويحاول لند في نموذجه، أن يدمج مراحل الصراع، مع مراحل أو عملية السلام، فيبدأ الجزء الأول، المرحلة المبكرة وهي حالة السلام المستقر، والسنى يقصد بها توافر الحد الأدنى، أو الأساسي للنظام والأمن، ثم يتغير الوضع، باتجاه أو نحو تصاعد التوتر، بين الأطراف، والدخول في مرحلة عدم الاستقرار، أو ما أطلق عليه السلام غير المستقر، والسقف الأعلى لهذه المرحلة، يؤدي إلى مرحلة الصراع العنيف، أو ما أطلق عليه مرحلة الأزمة، وهو الجزء الثاني من الصراع، وفي هذه المرحلة يتم التشاور، وازدياد حدّة العنف والانتقال إلى مرحلة الحرب، وهي مرحلة تشكل ذروة، أو قمة التصعيد في الصراع، ولكن هذه المرحلة لا تستمر، حيث تبدأ بالتراجع في حدة ومستوى الصراع، وبالتالي، الدخول في بدايات المرحلة الثالثة (المرحلة المتأخرة من الصراع)، إذ يدخل الصراع في مرحلة التهدئة، أو التسكين من خلال إيقاف إطلاق النار. ثم يستمر تراجع الصراع، والدخول في مرحلة إنهاء الصراع، وذلك من خلال مفاوضات وعقد اتفاقية تسوية للصراع بين الأطراف المتنازعة، ثم يلي ذلك مرحلة تسوية الصراع أو ما بعد الصراع من خلال إحداث تقارب، وتعاون ومصالحة نهائية؛ وتحقيق وبناء السلام المستقر.

وعند مقارنته بنموذج RTC يُلاحظ، أن هذا النموذج الذي يقدمه Lund لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن المراحل الأساسية، في مراحل نموذج RTC مع وجود محطات تفصيلية في نموذج Lund ومحاولته دمج، أو ربط تطور دورة الصراع، مع تطور السلام في دورة واحدة[1].

نموذج مشروع بيوم PIOOM:

أخيراً، قدم مشروع PIOOM للصراعات، وحقوق الإنسان في جامعة ليدن نموذجاً آخر مختلفاً لتطور مراحل الصراع عن النماذج الأخرى، وهو يركز على الصراع الذي يدور حول انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف المتعلق بها، ويشير إلى

---

[1] انظر نماذج مشابهة حول تطور الصراع في:
Hauss, Charles: Op. cit., pp. 25-31

مراحل تطور الصراع من خلال المراحل التالية[1]:

المرحلة الأولى: وضع سلمي مستقر، وهذه المرحلة، تتضمن درجة عالية من الشرعية للنظام السياسي؛ والاستقرار الاجتماعي.

المرحلة الثانية: حالة التوتر السياسي، أو مرحلة الأزمة السياسية، وتشمل أو تتسم هذه المرحلة بما يلي:

1. نمو ظاهرة التوتر بشكل منهجي متسلسل، أي أنها ليست حالة عفوية من العنف.
2. ازدياد الانقسامات، والانشقاقات السياسية والاجتماعية، وغالباً ما تكوّن حدوداً، أو خطوطاً فاصلة بين الأطراف المتنازعة.

المرحلة الثالثة: الصراع السياسي العنيف، وتتسم هذه المرحلة بما يلي:

1. تآكل الشرعية السياسية للسلطة، أو الحكومة و/أو.
2. ازدياد القبول، أو الاعتراف بسلطة الأطراف، أو الفصائل المقاتلة.

وفي هذه المرحلة، يصل العنف فيها إلى درجة سقوط عدد من القتلى يتراوح ما بين 25 – إلى أقل من 100 قتيل في السنة الواحدة، ويتم استخدام عدد القتلى، كمؤشر على مستوى حدة العنف في هذا الصراع.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع العنيف المنخفض الشدة، وفي هذه المرحلة يصبح الصراع مسلحاً وقد يصير صارخاً بين الجماعات، أو الفصائل والنظام القمعي، ويتم اللجوء إلى القوة المسلحة في الصراع بين الأطراف. ويتراوح عدد القتلى في هذه المرحلة ما بين 100–1000 قتيل في السنة. وهذه المرحلة، هي مرحلة حدوث أزمة إنسانية.

المرحلة الخامسة: مرحلة الصراع العنيف المرتفع الشدة، وتشمل هذه المرحلة حدوث القتال المنظم بين الأطراف المتصارعة، مثل حاجي، حركة نزوح

---

1 انظر:

Jongman, Albert J.: 2001/2002, "Mapping Dimensions of Contemporary Conflicts and Human Rights Violations", in World Conflict & Human Rights Map 2001/2002 Project, The PIOOM: Netherlands. http://www.citizenpaul.com/gallery/v/maps/ntf_world_conf_map.pdf.html Ramsbotham, Oliver, Woodhouse, Tom and Miall, Hugh: Op. cit., p. 56.

وحرب واسعة، بين السكان المدنيين. ويزيد مؤشر عدد القتلى في هذه المرحلة، على 1000 قتيل فما فوق في السنة الواحدة.

نخلص إلى القول، إن نماذج مراحل تطور الصراع، تُظهر تبايناً محدوداً، وتشابهاً في مضمونها أو جوهرها، وإن كان المتأمل، يسير نحو محاولة الوصول إلى محددات وضوابط وسمات لكل مرحلة، يمكن من خلالها قياس، وتلمس طبيعة وحدود كل مرحلة مع سماتها. وبالتالي زيادة القدرة على تحديد أو معرفة المرحلة، التي تمر فيها أي صراع بشكل يساهم في توفير تحليل، أو تشخيص لواقع الصراع، وبالتالي تحديد نقطة البدء، وطبيعة الإجراءات، أو الخطوات والموارد اللازمة.

أسباب وأنماط الصراعات الأهلية والدولية

إن منظومة الحياة التي خلقها الله سبحانه وتعالى تقوم على أن لا شيء يأتي من العدم، وإن لكل شيء سبباً يؤدي إلى وجوده.

إن نتائج تفاعلات المجتمع الإنساني أو نتائج تفاعلات حياة الإنسان سواء على مستوى الفرد والجماعات أو المجتمع أو الدول، تؤكد هذه الحقيقة الكونية بكل وضوح وجلاء. ولا شك أن ظاهرة الصراع هي جزء من تفاعلات المجتمع الإنساني، وهي من نتائج هذه التفاعلات. ومن أكثر الظواهر التي تدل على أنها لا تأتي من فراغ أو عدم وإنما ترتبط بوجود أسباب متنوعة تؤدي إلى حدوثها. وإن كان من أكثر الظواهر تعقيداً في تفسير ديناميكية حدوث وتأثير الأسباب المؤدية للصراع.

إن معرفة أو تحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى حدوث بعض الصراعات لا يعني بالضرورة وجود قدرة أو إمكانية علمية كافية لمعرفة أو تفسير كيفية تأثير هذه الأسباب، ومن هنا كان تعدد المحاولات والنظريات العلمية التي تحاول أن تقدم تفسيراً لحدوث ظاهرة الصراع في المجتمع الإنساني. خاصة وإن تعاظم الإمكانية لتفسير أسباب الصراع سيؤدي إلى حد كبير إلى معرفة كيفية فض النزاعات وتحقيق السلام الدائم وآليات تحقيقه.

ومن هنا، يتناول هذا الفصل المباحث الأربعة الآتية:

- المبحث الأول: نظريات تفسير أسباب حدوث الصراعات
- المبحث الثاني: الإطار العام لفهم وتحليل أسباب الصراع
- المبحث الثالث: أنواع وأنماط الصراعات الدولية والأهلية
- المبحث الرابع: قضايا جدلية في الصراعات



المبحث الأول

نظريات تفسير أسباب حدوث الصراعات

إن تعقد أسباب ودوافع الصراع وتنوعها وتداخلها، دفعت العلماء إلى البحث عن نظريات توفر قواعد عامّة، لتفسير حدوث الصراعات، أو الحروب، وقد تنوعت هذه النظريات، وتباينت أو تداخلت فيما بينها، بشكل واسع لدرجة أن بعض الباحثين، يشير إلى أن كل عالم في مجال السلام، والحرب يجد إطارا مختلفا لفهم أسباب العنف المنظم[1]. فعلى سبيل المثال، كوينسي رايت حدد أربعة عوامل أو أسباب رئيسة، لفهم أسباب الحروب والصراعات، وهي: (مثالية أخلاقية، ونفسية، وسياسية، وقانونية)، وذلك، لاعتبارات عديدة منها طبيعة الخلفيات، أو التخصصات العلمية التي انطلقوا منها، مثل علم النفس أو الاجتماع أو العلاقات الدولية، والاقتصاد، وغيرها، أو طبيعة المدارس الفكرية، أو المناهج العلمية التي يتبعونها في دراسة المعطيات، مثل المدرسة الواقعية ونظريات القوة، أو المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، وكذلك طبيعة الأيديولوجيات، مثل الماركسية، أو الرأسمالية وغيرهما. ما يعنينا في هذا المبحث التعرف إلى أهم النظريات السائدة؛ حول أسباب الصراعات. وسنقوم بالإشارة العابرة إلى بعض هذه النظريات، والوقوف عند النظريات الأكثر أهمية، وانتشاراً في تفسير الصراعات.

كما أشرنا أعلاه، فقد قسم كوينسي رايت Quincy Wright – وهو أحد العلماء المؤسسين لحقل دراسات الصراعات والحروب – العوامل والأسباب الأساسية للصراعات إلى ما يلي[2]:

---

1. Barash, David p. & Webel, Charles P.: Op. cit., p. 93.
2. Wright, Quincy: "Analysis of the Causes of War", in R. Falkad, S. Mendlovitz (eds); 1966. Toward a Theory of War Prevention, New York, World Law Fund, quoted in Barash, David P: ibid., pp. 93-94.

1. العوامل المثالية الأخلاقية، وتشير هذه العوامل، إلى أن الأفراد والشعوب تتحرك باتجاه الصراع والحروب بسبب حماسها تجاه مثاليات، تم التعبير عنها من خلال الدين، الوطنية، القومية، والدائرة الحضارية الإنسانية. وذلك لحمايتها، أو لنشرها من خلال استخدام وسائل الإكراه؛ ضد المعارضين لها.

2. العوامل النفسية، وتتمثل بتحرك الأفراد، والشعوب باتجاه العنف، والحروب بسبب أملها في الهروب، أو التخلص من الظروف القاسية، أو غير المرضية أو غير المحتملة، أو الخطيرة؛ وغير ذلك من أشكال رفض المعاناة.

3. العوامل السياسية، في حالات معينة يُعتبر العنف، أو الحرب بالنسبة لكثير من القادة، أو الشعوب، أداة ضرورية، أو ملائمة لتطبيق سياسة خارجية ما، أو لإيجاد، أو حفظ أو زيادة نفوذ الحكومة، أو حزب أو طبقة داخل الدولة. أو المحافظة على أو زيادة نفوذ الدولة؛ بالمقارنة مع الدول الأخرى.

4. العوامل القانونية، التحرك باتجاه العنف، أو الحرب يكون في بعض الأحيان بسبب ظهور ظروف، أو حدوث تطورات يعتقد أن فيها انتهاكاً، لقواعد القانون الدولي، وحقوق الآخرين، وبالتالي يمكن أن يكون اللجوء إلى القوة، أو الحرب هو العلاج المناسب؛ وفق شرعية قانونية أو قضائية.

وفيما يأتي عرض ملخص لأهم هذه النظريات المتداولة في هذا المجال:

1. النظرية النفسية (السيكولوجية) في تفسير الصراعات، وهي عبارة عن مجموعة من نظريات، يقدمها مجموعة من العلماء المتخصصين، وتفسر هذه النظريات النفسية ظاهرة الصراع من خلال مجموعة من الدوافع، والعوامل النفسية للقائد أو صانعي القرار لدى أطراف الصراع، مثل الرغبة في التسلط، والسيطرة والمكانة، أو الحقد والكراهية، النزاعات العدوانية، الثأر والانتقام، الإحباط وخيبة الأمل، الانطباعات والصور الذهنية، انفعالات

نسبية وغيرها من العوامل والدوافع النفسية[1]. واحتلت هذه النظريات موقعاً هاماً في تفسير السلوك الصراعي[2].

2. **نظرية العلاقات المجتمعية**، وتعتبر هذه النظرية، أن أسباب الصراع هو الانقسام والاستقطاب المستمر، وحالة عدم الثقة والعداء، بين الطوائف أو الجماعات المتنوعة داخل المجتمع أو الدولة. وينطبق ذلك على المجتمع الدولي أيضاً[3].

3. **نظرية الحاجات الأساسية (الإنسانية)**: تُعتبر هذه النظرية، من أكثر النظريات التي تلقى اهتماماً وجدلاً في تفسير أسباب الصراعات. إن هذه النظرية تعتبر أن أسباب الصراعات، ناتجة عن عدم توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، سواء المتطلبات الجسدية، أو الاجتماعية أو النفسية والعقلية (أي الحاجات الأساسية المادية والمعنوية)، ويشير أصحاب هذه النظرية، إلى أن عدم توفير أو إشباع الحاجات الأساسية الإنسانية، يولد العنف أو الصراع كوسيلة لتوفير، أو الحصول على الحاجات الأساسية[4]. ومن أهم منظري هذه النظرية: جون بورتون

---

1 انظر على سبيل المثال:

Wright, Quincy: "The Nature of Conflict", *Op. cit*.

Werner, Levi: 1960, "On the Causes of War and the Conditions of Peace", *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 4, No. 4, **pp**. 411-420.

نقلاً عن **مقلد، إسماعيل صبري**: العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 273.

2 حول استعراض أهم الانتقادات هذه النظريات النفسية راجع **مقلد، إسماعيل صبري**. المرجع نفسه، ص 281-285.

3 انظر على سبيل المثال:

Jeong, Ho-Won. Peace and Conflict Studies: An Introduction, Op. cit., p. 73-74.

Druckman, Daniel: 1993. An Analytical Research Agenda for Conflict and Conflict Resolution, in **Sandole, Dennis J. D. and Hugo van der, Merwe's (eds)**: Op. cit., p. 35.

Burton, John & Dukes, Frank: Conflict: Readings in Management & Resolution, Op. cit.

Azar, Edward: Protracted International Conflict: Ten Propositions. in **Burton, John & Duckes, Frank (eds)**: Conflict: Readings in Management and Resolution, Op. cit., pp. 145-155.

4 انظر ما يلي:

فالستين، بيتر (مؤلف)، السعد، سعد، ديوب، محمد (مترجمين): مرجع سابق، ص 64-65.

John Burton، لويس كوسر، يوهان غالتونغ، إدوارد عازار. ويحدد إدوارد عازار Edward Azar في دراسته للصراعات الاجتماعية الطويلة الأمد، أهم الحاجات الأساسية التي تسبب هذه الصراعات: الحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الهوية والانتماء، الحاجة إلى الاعتراف (التقدير والاحترام والكرامة)، والحاجة إلى المشاركة في القرار، والدور أو الحكم[1]، وهناك أيضاً الحاجة إلى العدالة والحاجة إلى الحرية، كما إن من أهم الحاجات المادية للإنسان، تتمثل في الحاجة للغذاء والصحة والمسكن.

عموماً، يرى أصحاب هذه النظرية، أن تسوية الصراعات تتم من خلال إشباع هذه الحاجات، وفي أحيان كثيرة، فإن عملية إشباع هذه الحاجات كالتي تتعلق بشح الموارد، أو تتعلق بالهوية والانتماء الحضاري والتي ترتبط بموقع جغرافي واحد متنازع عليه، مثل الصراعات العرقية، والصراعات حول الاستقلال، قد تكون من الصعوبة بمكان، مما يجعل الصراع بين الأطراف عملية معقدة وطويلة.

4. **نظرية الحرمان النسبي**: تستند هذه النظرية، إلى جانب آخر من الحاجات الإنسانية، وتسمى "نظرية الحرمان النسبي"، كونها ترتبط بالحاجات والثورة. ترى هذه النظرية، أن الدوافع والأسباب، التي تؤدي إلى حدوث الثورات، أو التمرد والعنف السياسي، أو الاجتماعي؛ ناتجة عن حدوث حالة من الإحباط، التي تنتج عن عدم تلبية حاجات عامة للجماعات، أو كيانات مجتمعية معينة. مثل الحرمان من المشاركة السياسية أو الحريات الأساسية. ويشير أحد منظري نظرية الحرمان النسبي تيد جير، Ted Gurr إلى أن الحرمان النسبي، عبارة عن وسيلة منظمة تدفع بالصراعات إلى مرحلة العنف[2]

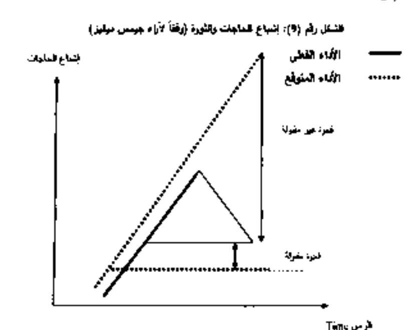
Sites, Paul: "Legitimacy & Human Needs". p. 117, in **Burton, John & Dukes, Frank**: Conflict: Readings in Management & Resolution, Op. cit., pp. 117-144

Burton, John (ed): 1990, Conflict; Human Needs Theory, Vol. 2 of the Conflict Series, London: Macmillan.

Azar, Edward. "Protracted International Conflicts: Ten Propositions", in **Burton, John & Dukes, Frank**: Conflict. Readings in Management & Resolution, Op. cit., p. 293.

2 **Gurr, Ted R.**: 1993, Minorities at Risk, Washington, D.C, United States Institute of Peace Press.

ومضمون هذه النظرية، يتمثل في الربط بين سقف التوقعات، وسقف المطالب، تجاه تحقيق حياة أفضل من حيث توفير الظروف الفضلى والاحتياجات، كما ترمط هذه النظرية بين الأداء، أو التحقق الفعلي لهذه الظروف، أو الاحتياجات، والإمكانيات الفعلية للتحقق لهذه التوقعات، وإن اتساع حجم الفجوة بين التوقعات، والأداء الفعلي، هو الذي يؤدي، أو يخلق الظروف التي تدفع باتجاه، حدوث الاضطرابات والعنف. ويقدم جيمس ديفز James Davis أحد منظري هذه النظرية، أنموذجاً لتحليل حدوث ثورات العنف، حيث يبين في الشكل المرفق.



الشكل رقم (9): إشباع الحاجات والثورة (وفقاً لآراء جيمس ديفيز)

المصدر:

Wallensteen, Peter: 2002, Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System, London, Sage Publications, p 41.

Gurr, Ted R.: 1993, Minorities at Risk, Washington, D.C, United States Institute of Peace Press

Davies, James C. (ed): 1971, When Men Rebel and Why, Free Press, New York

إنه عندما تكون هناك فجوة ما بين الإنجاز، أو الأداء السياسي المتوقع، والأداء أو الإنجازات العملية للنظام السياسي، أقل من المتوقع ولكن بفارق مقبول؛ أو يمكن معالجته. ولكن عندما تكون هناك فجوة كبيرة جداً بين الأداء، والإنجاز المتوقع للنظام السياسي، وبين الأداء والإنجاز العملي للنظام من خلال عجز النظام، عن تلبية وإشباع الحاجات الأساسية أو المتطلبات والحقوق الأساسية للمجتمع، كحرمانه من المشاركة السياسية، الحرمان أو كبت الحريات العامة، فإن هذه الفجوة تخلق إحباطاً أساساً يدفع إلى التمرد، أو التمرد وظهور ممارسات عنيفة من القوى أو مكونات المجتمع المحرومة، أو المحيطة ضد القادة السياسيين داخل الدولة[1]. ويشير جون بورتون John Burton أن الثورة والعنف تحدثان نتيجة حالة الإحباط، يمكن أيضاً أن يتسبب بحدوث صراع دولي، وفق التأثير الانسيابي، حيث يشير إلى أن الصراعات وخاصة على المستوى الدولي هي نتيجة انسيابية، لبعض المشاكل التي تظهر في الدولة، لأنها تمثل طرقاً يلجأ القادة إليها لصرف الانتباه عنهم[2]. أي إن حدوث صراعات، أو اضطرابات، أو عنف داخلي يدفع أحياناً بعض الحكومات، أو القادة السياسيين إلى خلق اضطرابات وصراعات خارجية، لتهدئة الاضطرابات الداخلية والمخاطر الخارجية بحيث تدفع قوى الصراع الداخلي؛ نحو التهدئة أو التوقف عن الصراع[3].

إن توليد صراعات خارجية، قد يشجع القوى السياسية المتمردة في الداخل، على العمل ضد النظام السياسي، وتنظر إلى الظروف على أنها فرصة مواتية، لإضعاف النظام السياسي وتوسيع دائرة أو جبهات القتال ضده.

---

1 **Davies, James C. (ed)**: 1971, When Men Rebel and Why, New York, Free Press; Ted R. Gurr, ibid.

نقلاً عن فالنستين، بيتر (مؤلف)، السعد، سعد ودبور، محمد (مترجمان). مصدر سابق، ص 66.

2 **Burton, John W**: 1996, Conflict Resolution: It's Language and Processes, Lanham, Md and London: Scarecrow Press, p. 41.

3 **Dollard, J., L. N. Doob, N. E. Miller, O. H. Mowrer and R. R. Sears**: Frustration and Aggression, New Haven , CT, Yale University Press.

نقلاً عن فالنستين، بيتر (مؤلف)، السعد، سعد ودبور، محمد (مترجمان). مصدر سابق، ص 67.

كما يرى أيضاً أصحاب نظرية الحرمان النسبي، أن الإحباط سبب للعدوان، أي أن العدوان ما هو إلا نتيجة للإحباط[1].

وهنا يمكن الإشارة إلى أن هذه النظرية، قد تفسر أحياناً بعض أشكال التمرد على النظام الدولي، أو أنظامه الفرعية من قبل دول، أو حركات سياسية عابرة للحدود، عطفة من غياب عدالة هذا النظام وعدم احترام لحقوقها مما دفعها للجوء إلى العنف، لتحقيق تغير يجعل هذا النظام، ينصفها أو يحقق العدالة، ويناصر قضاياها (من وجهة نظرها)، ومسلواتها في الحقوق مقارنة؛ مع بقية أعضاء النظام الدولي.

5. **النظرية الماركسية**: تفسر الأيديولوجية الماركسية، الدوافع، أو الأسباب التي تؤدي إلى الصراعات الدولية بشكل أساسي، من خلال ما يسمى بالتفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ، أي أن الصراعات والحروب بين الدول، تحركها بشكل أساسي الدوافع الاقتصادية، وخاصة في ضوء تنافسها مع الرأسمالية الغربية، بينما الصراعات الداخلية تكون من خلال صراع في البنية الطبقية، أو الصراع الطبقي داخل المجتمع أو الدولة، خاصة بين طبقة الكادحين (العمال) وطبقة الأغنياء أو أصحاب العمل، وفق الدوافع الاقتصادية لكل طبقة[2].

نظرية الصراع في المنظور الإسلامي:

يقوم المنظور الإسلامي في تفسير الصراع، على أن أساس ومصدر الصراع (سواء على الصعيد الفردي، أو المجتمعي، أو الدولي) هو حدوث أو وجود خلل، أو قصور في علاقات وحالة الانسجام، وعدم توازن لدى الفرد، أو بين مكونات حياة الإنسان الثلاثة (المادي والعقلي والروحي والأخلاقي)، سواء على صعيد الأفراد، أو (النخبة)، أو الجماعة البشرية (المجتمع أو الشعوب والدول)، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى حدوث خلل، أو صراع في النظام العام – سواء من حيث علاقات وتفاعلات أطرافه، أو أهدافه ودوافعها، أو قيمها ورؤيتها – على صعيد دائرة الفرد، أو الأسرة، أو دائرة المجتمع، والدولة، ودائرة المجتمع الدولي.

---

1 Ibid.

2 لمزيد من التفاصيل انظر: نقلاً عن مقلد، إسماعيل صبري: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 311.

وبمعنى آخر، إن هذا الخلل في الانسجام والتوازن، يؤدي إلى/أو ينتج عن انحرافات في منظومة القيم، والأخلاق، والدوافع (الروحي والمعنوي)، والمفاهيم، والرؤى، والسلوك والممارسات تجاه الآخرين (أفراداً أو شعوباً ومجتمعات)، يترتب عليها حدوث الصراع. فمثلاً إن الخلل في علاقات الانسجام، والتوازن المذكورة أعلاه لدى الفرد (صانع القرار، أو نخبة) يترتب عليه هيمنة، وسيطرة الشهوات، والدوافع السلبية مثل شهوة السلطة الاستبدادية، أو الطمع والجشع، أو السيطرة على الآخرين؛ أو مواردهم... أو التوجه نحو استخدام الإنتاج العقلي، والمعرفي دون ضوابط أخلاقية، إلى تسخير العلوم والمعارف باتجاه القوة المعادية للإنسانية. أو خدمة شهوة السلطة الاستبدادية، بشكل قد يترتب عليه استخدام القوة، المسلحة المتطورة تكنولوجيا للعدوان، أو الاستبداد والظلم.

وإلى هذه المعاني، يشير ابن خلدون إذ يقول: "اعلم أن الحروب، وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله، وأصلها إرادة الانتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب لكل منها أهل عصبيته... وسبب هذا الانتقام في الأكثر، إما غيرة ومنافسة، وإما عدوان، وإما غضب لله ولدينه، وإما غضب للملك وسعي في تمهيده"[1].

أيضاً، إن المنظور الإسلامي، في ضوء معادلة الانسجام والتوازن، يرى ويؤكد أن التغير الإيجابي والإصلاح والسلام، في المجتمعات والدول، هو نتيجة تغيير وإصلاح في الإنسان ذاته، أو الإنسان كمجموع أعضاء المجتمع، ويشير القرآن إلى ذلك ﴿... إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...﴾. وبمعنى آخر، إن هذه الآية تُظهر أن تحول واقع أو بيئة الإنسان الإيجابية، أو حياة السلام التي يعيشها الإنسان أو المجتمع، إلى حالة صراع وعنف واضطراب هو نتيجة خلل في معادلة الإنسان، وبالتالي هو مصدر الصراع. وبالمقابل، فإن تغيير الواقع السلبي، أو الصراع في حياة الإنسان إلى حياة سلام وأمان وإصلاح لهذا الواقع أو تسوية الصراع، هو أيضاً نتيجة تغيير الإنسان في ذاته ومنظومته الحياتية والمجتمعية، ولكن كما أشرنا سابقا على أساس من الانسجام والتوازن.

---

1 ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة، دار القلم، بيروت، 1981، ص 270-271.

ويمكن تلخيص هذه النقطة بالقول، إن الخلل في نظام الانسجام والتوازن يولد سلوكاً أو نمطاً صراعياً وليس تعاونياً مع الآخر، ويقابله نمط أو سلوك أو رد فعل إصلاحي أو "تدافعي" هدفه تحقيق الإصلاح والعمران، وغيرها. كما أن المحافظة أو حماية أو رعاية حالة الانسجام والتوازن يعني القضاء على مصادر الصراع والمحافظة على السلام مع الآخر، ويولد علاقات تشاركية وتحول الصراع.

من جانب آخر، ومما من المفيد الإشارة هنا إلى إن المنظور الإسلامي، يستفهم تأثير ودور الظروف والبيئة المحيطة على سلوك الإنسان ودوافعه نحو الصراع، ولكن لا يقبلها أن تكون مبرراً لممارسة العنف والعدوان على حقوق ومصالح الآخرين، ولذلك يأمر بمقاومة ومعاقبة من يمارس الظلم والعدوان على موارد وحقوق الآخرين، ولو كانت الظروف الصعبة تدفعه لذلك[1].

من جانب آخر، إن الأصل في طبيعة علاقة الإنسان مع الآخر وفق المنظور الإسلامي، تقوم على أساس علاقة "التراحم" يليها علاقة "التعاقد" لحفظ وحماية علاقة التراحم[2]، وإن علاقة التعاقد تعمل على منع، أو السيطرة على أي تفاعلات وتفاعلات يمكن أن تكون مصدراً للصراع أو النـزاع، كما إن التراحم يشكل إطاراً لتجاوز؛ أو لمنع الخلافات والنـزاعات.

6. **نظرية صراع الحضارات/الثقافات**: مما لا شك فيه أن التباين أو التعدد الثقافي، في المجتمعات الإنسانية يشكل أحد أهم سمات وخصائص المجتمع الإنساني الدولي، والتباين الثقافي طبيعة إنسانية، وإحدى حقائق المجتمع الإنساني الناتجة عن التعدد والاختلاف؛ في اللغات، والقيم والعادات المحلية والأديان، وغير ذلك من مكونات الثقافات والحضارات. ولكن هل يعني هذا التباين والتعدد الثقافي أن

---

1 لمزيد من التفاصيل حول الرؤية الإسلامية، انظر:
المرتضى، سامي: محاضرة بعنوان: "المنظور الإسلامي للصراع والسلام" في قسم دراسات السلام والصراع، جامعة أبسالا/السويد، Uppsala University، 5/3/2010م، "The Perspective of Islamic Culture towards Conflict and Peace".
أبو النمر، محمد: مرجع سبق ذكره.
Said, Abdul Aziz, Funk, Nathan C. & Kadayifci, Ayse S: Op. cit.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية – في البذور والجذور والثمر. سيرة غير ذاتية غير موضوعية، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2006.

يتحول بالضرورة" إلى مصدر من مصادر الصراع بين أصحاب الثقافات والحضارات المختلفة؟

برزت نظريات تعتبر أن اختلاف الثقافات، والحضارات سيكون مصدراً لصراع أو صدام الحضارات، وخاصة بين الحضارة الغربية- والحضارات الشرقية الصينية والإسلامية – وإن الحرب العالمية الثالثة إن حصلت، فستكون بين الثقافات والحضارات، وكانت طروحات صموئيل هانتغتون الأكثر شهرة وجدلاً في هذا المجال، وذلك في مقالته "صدام الحضارات" المشهورة في مجلة "Foreign affairs" عام، ولاحقاً تطورت طروحاته وتم إخراجها في كتاب يحمل نفس الاسم "صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي"[1]، وإن كان سبقه في الكتابة حول هذا الموضوع باري بوزان "Barry Buzan"، أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية في بريطانيا في بحث نُشر له في مجلة الشؤون الدولية International Affairs عام 1991، التي تصدر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية، ويشير هذا البحث إلى أن الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين، سيكون محكوماً بما يسمى "صراع الهويات الحضارية" ويشخصه بالحرب الباردة الاجتماعية، بين الغرب والإسلام، كما أن مصادر لهديد أمن المركز (الغرب) وهويته وحضارته هيا[2]:

1. الهجرة من الجنوب (المسلم) إلى الشمال (الغرب).
2. التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، وأن الهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية الحضارية الإسلامية لأسباب ترجع إلى:
   - الجوار الجغرافي.
   - التنافس التاريخي.
   - اختلاف نظام القيم.

وهذه الأسباب كما يطرحها دعاة هذه النظرية تشكل "المصادر السياسية" لصراع الثقافات، بالإضافة إلى عنصر يتجاهله عادة دعاة نظرية صراع

---

1 هنتنجتون، صموئيل: "صراع الحضارات"، مجلة Foreign affairs، مجلد 72، عدد3، 1993، ترجمة عبد الحميد فتاح، عرفان: مجلة الصحوة، المجلد السادس، العدد الأول، كانون الثاني/يناير، 1995.

2 Buzan, Barry: 1991, "New Patterns of Global Security in the Twenty First Century", *International affairs*, 67 (3), pp. 431-451.

الحضارات، إلى أن سيطرة فكرة "الهيمنة" السياسية، والعسكرية والمادية للقسم الغربية، وليس فكرة "التعايش" مع الآخر هي التي قد تولد ردود فعل تسدفع إلى الصراع مع الغرب، بالإضافة إلى وجود مضامين ثقافية سلبية وخطية عن الآخر الثقافي، مع سوء اتصال معرفي ثقافي، نوفر البيئة المهيمنة لممارسات عنيفة تجاه الآخر الثقافي.

7. **نظرية الهوية الاجتماعية**[1]: لا شك أن قضية الهوية، تشكل إحدى القضايا الأساسية التي يدور حولها الصراع سواء داخل الكيانات المجتمعية، أو الجماعات البشرية أو مع محيطها الخارجي المختلف عنها، وهذه الجماعات، أو الكيانات تتمثل بأشكال عدّة، منها: (الأسرة، الحزب، الأقليات الدينية أو العرقية، الدولة القطرية وغيرها).

وكان هناك نظريات علمية تحاول دراسة قضية الهوية الاجتماعية، من أهمها: (نظرية الهوية الاجتماعية التي تم تطويرها في السبعينيات والثمانينيات، من قبل هنري تاجفيل Henri Tajfel، وجون ترنر **John Turner** وهذه النظرية هي من نظريات علم النفس الاجتماعي أو الجماعات، وهي تحاول تفسير سلوك الفرد/أعضاء جماعة معينة (مثل الأسرة، حزب، جماعة، أقلية، دولة وطنية) بالاعتماد على اختلاف، وتشابه مجموعة من العناصر، منها: المكانة، وولاءها ورؤيتها لذاتها وكثرعيتها، وإمكانية انتقال هذه العناصر إلى جماعة بشرية أخرى.

---

1 لمزيد من التفاصيل، انظر ما يلي:

Tajfel, H., & Turner, J. C. (1986). The social identity theory of intergroup behavior. In S. Worchel & W. G. Austin (Eds.), **Psychology of Intergroup Relations** (pp. 7-24). Chicago, IL: Nelson-Hall.

Turner, John; Oakes, Penny (1986). "The significance of the social identity concept for social psychology with reference to individualism, interactionism and social influence". *British Journal of Social Psychology* 25 (3): 237-252.

Haslam, S. A.; Ellemers, N.; Reicher, S. D.; Reynolds, K. J.; Schmitt, M. T. (2010). "The social identity perspective today: An overview of its defining ideas". In Postmes, T.; Branscombe, N. R. **Rediscovering social identity** (Psychology Press): 341-356.

إن نظرية الهوية الاجتماعية ترتبط بطريقة تفسير الفرد، أو عنصر الجماعة لوجوده ضمن الجماعة أو الكيان المجتمعي، ومن ثم فإن التمييز بين "نحن" و"هم" أو "الآخر" على أساس من هذه الهوية الاجتماعية. أي أن هذا التفسير يخلق التنافس، والتمييز، أو التعاون مع دائرة الجماعات أو الكيانات المجتمعية الأخرى؛ أو المختلفة عنها.

وبمعنى آخر، إن طبيعة العلاقة بين الهوية الاجتماعية، والسلوك السياسي للجماعات البشرية أو الكيانات المجتمعية، أو طبيعة العلاقة التفاعلية بين "نحن" و"هم" تحدد سلوكاً صراعياً وتنافسياً أو تعاونياً في ضوء احترام هذه الهوية الاجتماعية؛ وتحقيق مشاركتها ومصالحها.

و يمكن القول، إن هذه النظرية تقدم إلى حد كبير في تفسير السلوك السياسي للكيانات المجتمعية أو الجماعية، مثل سلوك الأقليات بأنواعها الدينية والطائفية والعرقية وغيرها، أو الكيان الوطني أو القطري، أو الجماعات الحزبية، تجاه البيئة الخارجية أو "الآخر" سواء داخل المحيط الوطني أو القومي أو الإقليمي أو الدولي، وذلك في ضوء تحديد كيفية التفاعل، والاحترام، والمشاركة، لهذه الهوية الاجتماعية، ودرجة، أو مستوى الشرعية التي تعطى أو توفر لها. وفي المقابل، فإن درجة التنافسية لهذه الجماعات البشرية، أو الكيانات المجتمعية مع "الآخر"، تدفع إلى ممارسات وسلوكيات إمّا صراعية أو تعاونية داخل الجماعات، أو الكيانات البشرية الواحدة، أو تجاه الكيانات أو الجماعات البشرية الأخرى.

وفي ختام استعراضنا لهذه النظريات، لا بد من الإشارة إلى أن معظم هذه النظريات ارتبطت بمدخلاتها الثقافية، ورؤيتها المادية، للحياة. فهذه النظريات باستثناء المنظور الإسلامي، وبالرغم من انتشارها الواسع، في الأدبيات العلمية لعلم دراسات الصراع والسلام، إلا أنها تعاني من بعض إشكاليات، من أهمها:

الأولى: أنها تخضع لهيمنة للمنظور الفكري والثقافي الغربي، مع ضعف أو محدودية إسهامات المدخلات الثقافية والحضارية "للآخر" غير الغربي. وهذه الإشكالية جعلت من معظم هذه النظريات، أسيرة التجربة والبيئة الغربية ومنظومتها القيمية، أي أنها مرتبطة بحدود جغرافيتها الثقافية، أو الجغرافية إلى حد ما. وبالتالي فهذه النظريات تفتقد إلى اندماجها مع التجارب الثقافية والحضارية في بيئات

متنوعة من العالم. فهذه الإشكالية، أدت إلى افتقاد هذه النظريات العلمية إلى صفة "العالمية" في التفسير، والتحليل لمختلف أنواع الصراع، خاصة العنيفة في مناطق وبيئات مختلفة من العالم.

الثانية: في ضوء هيمنة المنظور الغربي على هذه النظريات، فإن الرؤية "المادية" للحياة هي السائدة في معظم هذه النظريات، وهو ما جعل تفسير هذه النظريات للصراعات، وتفاعلات العلاقات الإنسانية قائما على معادلة "علاقات القوة"، ومن ثم فإن فكرة "الهيمنة" بأشكالها المادية والمعنوية، و"الأنانية المصلحية" وما يرتبط بها من حاجات ورغبات مادية، هي التي تشكل الإطار العام لمعظم هذه النظريات في تفسير وتحليل الصراعات، مع تحييد كبير أو شبه كامل لدور "الدوافع الأخلاقية والحضارية" أو "العمرانية" للحياة، وإيجاد البيئة "التعددية والتعايش الحضاري" أو "الاعتراف بالآخر" على أساس من العدالة والمساواة والاحترام المتبادل، وتهميش هذا الدور؛ في نظريات تفسير الصراعات أو فض المنازعات.



المبحث الثاني

إطار عام لفهم وتحليل أسباب الصراع

إن تحديد إطار نظري لأسباب الصراع، هو محاولة منهجية للإجابة عن السؤال التالي: لماذا يذهب الناس أو الفاعلون actors إلى الصراع أو الحروب؟

لا شك أنه سؤال بسيط في صياغته، ولكنه معقد في محاولة الإجابة عنه فقد استنزف ومازال يستنزف جهود الباحثين، والخبراء الممارسين للوصول إلى أدوات علمية تساعد في فهم وتحليل حدوث ظواهر الصراع والحروب. ولا شك أن العلماء والباحثين في هذا الحقل العلمي، لم يتمكنوا من إيجاد أدوات، وقوالب علمية جاهزة يمكن تطبيقها على جميع الصراعات لتنتج تفسيراً واضحاً محدداً لكل صراع. وهذا يعود لأسباب عديدة، من أهمها:

إن ظاهرة الصراع هي ظاهرة ترتبط بكافة أشكال وتعقيدات حياة الإنسان، والمجتمع الإنساني، وهي بالتالي ظاهرة تحوي متغيرات، ومستجدات عديدة متنوعة متحركة وغير مستقرة، سواء في تفاعلاتها أو مضامينها ومكوناتها؛ وبالتالي في نتائجها.

عموماً، كانت هناك محاولات علمية عديدة، خاصة في الأدبيات الغربية، لتفسير وتحليل أسباب الصراع والحروب ضمن هذا الحقل العلمي[1]. وإن محاولة الإجابة عن هذا السؤال أدت وما زالت تشكل أحد الدوافع الأساسية لتطوير حقل

---

1 انظر على سبيل المثال:

Ohlson, Thomas: 1998, Op. cit., p. 135.

Hidemi, Suganami: 1996, On the Causes of War, Oxford: Clarendon Press.

Ohlson, Thomas: 2008, Understanding Causes of War and Peace, ***European Journal of International Relations***, the Standing Group on International Relations (SGIR) of the European Consortium for Political Research. (14) 1, p. 136-138, pp. 133-160.

دراسات الصراع والسلام، كحقل علمي معرفي، كما أن تحليل أسباب الصراعات أدى لانشغال، واستنـــزاف جهود الباحثين في هذا الحقل. إن محـــاولات معرفـــة أسباب الصراعات هو الجزء الأساسي، ليس فقط لعملية تحليل الصراعات، بل خطة أساسية أيضاً في عملية الوصول إلى تسوية للصراعات وبناء السلام.

ومن المحاولات العلمية القيمة لدراسة وتحليل أسباب الحروب والسلام، محاولة الباحث توماس أولسون في جامعة أوبسالا وذلك ضمن جهود مجموعة العلاقـــات الدولية في التحالف الأوروبـــي للأبحـــاث السياســـية Standing Group on International Relations of the ECPR لإيجاد إطار منـــهجي لفهـــم وتحليـــل أسباب الحروب والسلام، والذي يمكن اعتباره إطاراً عاماً منهجياً يتناول مـــستوى الصراعات الأهلية بوجه خاص، والصراعات الدولية بشكل عام.

ويمكن تلخيص مضمون الإطار النظري، حول دراســـة أســـباب الصـــراع، والحرب والسلام الذي قدمها توماس أولسن في دراسته القيمـــة "فهـــم أســـباب الحروب والسلام"[1] من خلال محاولة هذا الإطار الإجابة عن ثلاث أسئلة محوريـــة، وهي:

1. لماذا تبدأ الناس بالقتال؟
2. لماذا توقف الناس عن القتال؟
3. كيف يمكن صنع السلام الدائم؟

في ضوء هذه الأسئلة المحورية، يحدد أولسن الإطار المنهجي من العناصر التالية:

أولاً: الأطراف المتنازعة، تبدأ باللجوء إلى القوة أو العنف، لأن لديها أســـباباً تشكل أهدافاً أو مظالم.

ثانيـــاً: لأن الأطـــراف المتنازعـــة، لـــديها مـــوارد، أو مصـــادر تشـــكل قدرات/إمكانيات وفرصاً تدفعهم للعنف.

ثالثاً: لأن الأطراف المتنازعة لديها إرادة للحسم، أو القرار أو الحـــل ضـــمن قناعة انه لا بديل عن خيار العنف، لتحقيق أهدافها، أو هو الخيار الذي يقدم لهـــا حلاً.

---

1 Ohlson, Thomas: Understanding Causes of War and Peace, Op. cit., ص 134.

هذه العناصر الثلاثة يطلق عليها الباحث مثلث R الثلاثي Triple R Triangle، ويمكن شرح هذه العناصر أو العوامل التوضيحية الثلاث كما يلي[1]:

العنصر الأول: الأسباب

إن عنصر الأسباب يعني وجود رغبة، أو دوافع للدخول في الصراع، أو الحرب، ويشمل هذا العنصر نوعين من الأسباب، هما:

1. أسباب تتعلق بالمحيط، أو الظروف البنيوية، وهي أسباب تتعلق بالبيئة، أو الظروف الخاصة بأطراف الصراع، وهي عناصر بنيوية والتي تدفع نحو الرغبة أو التوجه نحو الصراع أو الحرب. وهذه الأسباب قد تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، أو بالبيئة الخارجية، أو بالنظام الدولي. فعلى صعيد البيئة الداخلية مثلاً فإن وجود حالة من التمييز بين طوائف المجتمع أو عدم التكافؤ بين مكونات الدولة (بنية الدولة)، أو وجود انقسام مجتمعي مع وجود عجز أو عدم قدرة للقيادة السياسية على تأمين المتطلبات الأساسية للمواطنين، وكذلك عدم توفير الاحتياجات السياسية، والاقتصادية لمعظم فئات الشعب أو المواطنين، والتهميش وعدم المشاركة من قبل المواطنين في عملية صنع القرار، أو المشاركة السياسية في الدولة، مع وجود قيادة سياسية تعاني أزمة شرعية حادة. وبالمثل وجود قوى، أو مجموعات أو طوائف تعاني تمييزاً في الهوية" أو لديها إرث من العداء التاريخي مع طرف، أو حكومة مع وجود بيئة خارجية إقليمية، أو دولية تمارس دعماً أو غطاء داعماً لطرف دون آخر، في إطار حكومة تعاني أزمة شرعية حادة. فإن هذه الأسباب، أو العناصر تشكل حزمة من الأسباب وبيئة" خصبة تدفع لطرف أو جماعات، في الدولة للدخول في صراع داخلي أو حرب أهلية.
2. الأسباب المباشرة/المفجرة للصراع، بالرغم من أهمية الأسباب البنيوية أو التي تتعلق بالمحيط، أو الظروف والتي أشير إليها سابقاً إلا أنها في كثير من الأحيان تحتاج إلى أسباب مباشرة تشكل "الشعلة" اللازمة لإحداث العنف، وهذه الأسباب تُعرف

---

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر:

Conflict Prevention Guide, Understanding Conflict and Peace, Life Cycle of the conflict. Op. cit.

Ohlson, Thomas: Understanding Causes of War and Peace, *Op. cit.*

أو تغيير الأسباب المباشرة لحدوث الصراع، وهي إما أفعال أو أحـداث، وهـي تتمثل في نوعين أو شكلين، حدوث أحدهما قد يولد صراعاً عنيفاً.

- الأول: حدوث تغير ملحوظ وحاد، يؤدي إلى وضع أسوأ في ظروف وواقـع المعاناة التي تعيشها الأطراف التي ستكون موضع الصراع.
- الثاني: حدوث هزّة فعالية للنظام، أو للمنظومة العامة للدولـة، أو المجتمـع الدولي مثل صدور قرارات اقتصادية وسياسية قاسية تمس الحاجات الأساسية للأطراف أو للشعب، منها على سبيل المثال، رفع الأسعار للمواد الأساسـية بشكل كبير في ظروف اقتصادية صعبة، أو صدور قرار لإلغاء حقوق سياسية أساسية لبعض الجماعات، أو الأحزاب أو الطوائف. أو قيام دولة أو حركـة سياسية بغزو دولة أخرى قد يترتب عليه تغيير أو تهديد في النظام الإقليمي أو الدولي، أو إحداث تغيير في عملية السيطرة على الموارد الأولية الحيوية للعـالم مثل البترول أو موارد الطاقة... وغير ذلك من الأمثلة التي يشكل حدوثها في غالب الأحيان حروباً، مثل غزو العراق للكويت في عام 1990، أو أحـداث الحادي عشر من أيلول 2001 في أمريكا.

العنصر الثاني: الموارد/المصادر:

إن عنصر الموارد أو المصادر، يُعتبر عنصراً أساسياً لحدوث الصراع أو الحرب، فهو يرتبط بتوفر الإمكانيات اللازمة للدخول في الصـــراع، ســـواء إمكانيـــات عسكرية أو إمكانيات اقتصادية وسياسية وبشرية وغيرها. ويرتبط هذا العنصر أيضاً فيما يسمى بوجود أو توفر الفرص، وهي وضع قد تتحقق فيه مكاسب أو مطامع لأحد الأطراف تدفعه للصراع، وهذا الوضع قد يتوفر في ظروف، وأوضاع أخرى، أو أوقات أخرى، مثل حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي، والاضـطرابات الأمنية لدى أحد الأطراف أو الدول، وبالمقابل وجود قـوى خارجيـة مسـتعدة لتمويل وتوفير الأسلحة والتدريب لدعم نظام الحكم لأحـد أطـراف الصـراع المعارضة في تلك الدولة. إن الفرص قد تخلق مطامع معينة لبعض القادة الطامعين بالمزيد من السلطة والنفوذ والمنافع وهو ما يدفعهم بالإضافة إلى اعتبارات أخـرى إلى حالة من الصراع مع آخرين؛ يقفون عقبة أمام الوصول إليها.

العنصر الثالث: إرادة الحل/الحسم والقرار:

هذا العنصر من العناصر الثلاثة، هو ما يمكن تسميته "بإرادة الفعل" أو"إرادة القرار" أو "الحسم والتصميم" للدخول في الصراع، ويشير أولسن إلى ان هذا العنصر الثالث يرتبط بالإجابة عن بعض الأسئلة التي ترتبط بحدوث الصراع. منها "هل لديها الجرأة على فعل الصراع أو الحرب؟"، وهل يجب القيام بالصراع؟ فهذا العنصر يُعنى بموضوع "سلطة الإرادة"، والخيارات، أو البدائل وعلاقتها بأسس الدعم، والعامل الحاسم هنا هو مدى، أو طبيعة البدائل والخيارات المتاحة وتقييم المكاسب والخسائر في هذه الخيارات[1].

ويُعتبر هذا العنصر عنصرا قيميا، يرتبط بالنظام المعرفي لصانع القرار (المعتقدات، الصورة الذهنية، ... إلخ)، وبمنظومة أو عملية صنع القرار لدى قادة لأطراف الصراع.

من ناحية أخرى، إن توفر هدف للصراع، وإمكانيات لتنفيذه، لا يمكن أن يحدث دون وجود قرار الدخول في الصراع والحرب. وهذا العنصر يُشكل عاملاً محورياً، وكلما ارتفعت هذه الإرادة زادت احتمالية الدخول في الصراع. كما إن عدم وجود هذا العنصر يؤدي إلى تغيير وتعديل في العنصرين الآخرين. ويلخص الأنموذج اللاحق علاقة هذه العناصر الثلاثة، مع علاقتها بالصراع على النحو الآتي:

الشكل رقم (10)

إطار عام لتفاعل عناصر عملية تحليل الصراع

Goals + Capabilities & opportunities + Alternatives / Decision making

أهداف — الإمكانيات و الفرص — الخيارات و البدائل/ صناعة القرار

↕ ↕ ↕

الأسباب — الموارد — إرادة الحل/ القرار — صراع عنيف

Reasons + Resources + Resolve ——→ Violent Conflict

Interaction /تفاعل

---

1 Ohlson, Thoms: Understanding Causes of War and Peace, *Op. cit.*, p. 14.

عموما إن حدوث أي صراع عنيف، أو حرب ما سواء كانت دولية أو داخلية تتطلب تفعيل هذه العناصر الثلاثة، وغياب أي منها، لا يلغي حدوث الصراع، ولكن يجعل فرصة حدوثه ضعيفة، أو تجعل الصراع غير عنيف.

بالرغم من أن هذه العناصر الثلاثة، أو مثلث R الثلاثي، تشكل إطاراً منهجياً نظرياً عاماً؛ لدراسة وتحليل أسباب الصراع، ولكن تبقى هناك ضرورة لتحديد مستويات تحليل أسباب الصراع التي لا يظهرها هذا الإطار أو المثلث، مما يدفعنا لإضافة إطار منهجي آخر، مكملاً لدراسة عملية تحليل أسباب الصراع، ليشكلا معاً إطاراً شاملاً متكاملاً لتحليل أسباب الصراع.

إطار لتحليل مستويات أسباب الصراع[1]:

إن دراسة أسباب الصراع، هي عملية معقدة مركبة، تحتوي مجموعة متداخلة من المكونات، والعوامل المؤثرة في الصراع؛ وتتم في مستويات مختلفة، وبالتالي فهي تتطلب إطارا منهجيا، يساعد في عملية تحليل ومعرفة مستويات أسباب الصراع. ونتناول هنا، عرض إطار منهجي مكمل، لدراسة عملية تحليل مستويات الصراع وأسبابه. وهذا الإطار، يستند على جدليات واسعة، لأدبيات دراسات الصراع والسلام، حول تحليل الصراع، وتحديد الأسباب والعوامل المؤثرة فيه، وهذا الإطار العام يكمل الإطار النظري السابق (Triple-R)، الذي تناول عناصر الأسباب، أو

---

1 استفاد الباحث في صياغة هذا الإطار من مجموعة واسعة من الدراسات منها على سبيل المثال:

Rubenstein, Richard E.: "Conflict Resolution and the Structural Sources of Conflict," in **Jeong, Ho-Won (ed)**. 1999, ***Conflict Resolution: Dynamics, Process, and Structure***, Vermont: Ashgate Publishing Co., pp. 173-195.

Ramsbotham, Oliver, Woodhouse, Tom and Miall, Hugh: Op. cit., p. 78-105.

علي سالم، أحمد: "عن الحرب والسلام: مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007، ص ص 8-23.

Ropers, Norbert, and Klingwbiel, Stephan: Peace-Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters, Op. cit

الدوافع والموارد والقرار. ويعتقد الباحث، أن استخدام النموذجين (الإطارين) معاً، في تحليل أسباب الصراعات الداخلية أو الدولية، يوفر معظـــم البيئـــة، والأدوات المنهجية اللازمة، في تحديد العوامل إلى تسبب وتشكل الصراع، وتحديد مســـتوى وآليات تســوية هذه الصراعات. ويشمل هذا الإطار الأبعاد أو البيئات الآتية:

1. البعد أو البيئة المجتمعية الداخلية.
2. بيئة الدولة.
3. البعد الإقليمي والدولي.

وفيما يأتي تفصيل هذه الأبعاد:

1. البعد أو البيئة المجتمعية الداخلية

يعتبر البعد المجتمعي، هو البيئة التي يحدث فيها الصراع "ميـــدان الصـــراع"، وأيضاً الخلل في هذه البيئة يشكل مصدراً وسبباً لحدوث الصراع، ويشـــمل هـــذا البعد المستويات الآتية:

✓ **مستوى الفرد/النخبة:**

عندما يتم الحديث عن مستوى الفرد/النخبة، كأحد مستويات تحليل أسباب الصراع، فمن الطبيعي أن يُنظر بشكل أساسي، إلى القائد السياسي/صانع القرار، أو المجموعة الضيقة (النخبة) المتنفذة؛ في صناعة القرار. فإن طبيعة المنظومة المعرفيـــة، والقيمية، أو الثقافية أو العقائدية والدافعية، ومصالح هذه القيادة تجـــاه الأحـــداث والأوضاع السياسية، أو الأزمات تلعب دوراً أساسياً، بالإضـــافة إلى المســـتويات الأخرى، في توجيه سياسات، أو قرارات أو سلوكيات القائد، بشكل يؤدي إمـــا إلى حدوث صراع، أو تصعيده أو تحقيق السلام. فعلى سبيل المثـــال إن المصـــالح السياسية، أو الانتخابية لبعض القادة تدفعهم في كثير من الأحيان، إلى تصـــعيد أو تهدئة أزمات، أو صراعات مع أطراف أخرى. كما إن هناك نخبـــا سياســـية، أو عسكرية، أو اقتصادية متنفذة في القرار السياسي، وتلعـــب مواقفهـــا ومصـــالحها وتقديراتها، دوراً في افتعال أزمات أو صراعات أو تهدئتها. وكما أن النخبـــة، أو الرموز الجماهيرية غير الرسمية، أو خارج دائرة صنع القرار السياسي الرسمي، مثـــل قادة الجماعات العرقية أو الدينية وغيرها، في بعض الأحيان، تلعب دوراً هامـــاً في

توجيه قرارات القادة السياسيين في الدولة، أو في توجيه العلاقات مع السلطة الحاكمة، باتجاه الصراع والصدام أو التهدئة أو التعاون، وذلك وفق المصالح التي يروها هي، وفق مصالحهم وتقديراتهم للمواقف، وفق منظوماتهم المعرفية ومعلوماتهم.

ويلخص أحد الباحثين – من مؤسسي علم الصراعات – (كوينسي رايت)، أهم أسباب الصراعات العنيفة والحروب، على هذا المستوى الفردي/التحيزي، بأنها تنبع من المواقف الآتية[1]:

1. المواقف التي يجد فيها القادة أو الحكومات أنفسهم، مرغمين على الاختيار بين أن يحاربوا أو أن يفقدوا وجودهم، ومن ثم فهم يقاتلون إذعاناً لمبدأ الضرورة.
2. المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات على سبيل الاستجابة لبعض المؤثرات الضاغطة بصورة تصبح معها الحرب بمثابة رد فعل حتمي لا مفر منه.
3. المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات، لتحقيق أهداف معينة كالثروة أو القوة، أو لتوثيق عرى التضامن القومي، وإذْ تبدو الوسائل الأخرى أقل فاعلية.
4. المواقف التي يقاتل فيها القادة والحكومات تحت ضغط الشعور بالإحباط، أو للتنفيس عن بعض العقد والمركبات. وتكون الحرب وسيلة، لتحقيق الشعور بالاسترخاء من هذه الضغوط، والتوترات النفسية المستمرة.

✓ مستوى الكيان السياسي الجمعي/الجماعي:

إن مستوى الكيان السياسي الجمعي أو الجماعي، يُقصد به الكيان أو الإطار، الذي يرتبط به أو الذي ينتمي إليه، إطار واسع من الأفراد وفق روابط معينة، أو يحمل صيغة تنظيمية معينة؛ لهذا الجمع الواسع من الأفراد، وذلك في المجتمع الواحد. منها على سبيل المثال: الطوائف أو الأقليات الدينية والعرقية، الكيانات العشائرية أو القبلية، الأحزاب السياسية، النخبة الحاكمة. إن وجود

---

1 نقلاً عن **مقلد إسماعيل صبري**: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 265.

تعارض في الأهداف والمصالح، بين بعض هذه الكيانات المجتمعية، سواء أكانت مع* كيانات سياسية جماعية أخرى، أم مع السلطة السياسية الحاكمة في الدولة، غالباً يُولد – وفق معطيات أو ظروف معينة – صراعات عنيفة كالحروب الأهلية، أو الأزمات السياسية الحادة في الدولة وغير ذلك. إن هذه الكيانات المجتمعية أو الجماعية، بالرغم من كونها تشكل إثراء وتوازناً، في نسيج وبنية المجتمعات، إلا أن الإخلال في هذا التوازن، يجعل منها عنصراً أساسياً في حدوث الصراعات العنيفة أو الحروب.

✓ بيئة أو مستوى الدولة[1] State:

تعتبر الدولة من أهم الوحدات أو الفاعلين، في حدوث الصراعات سواء على المستوى الداخلي (مثل الحروب الأهلية أو الصراعات العنيفة)، أو على المستوى الإقليمي أو الدولي. والدولة هي وحدة مركبة ومعقدة، سواء في مكوناتها وقضاياها السياسية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الاقتصادية وغيرها، أو على صعيد بنيتها المؤسسية، وصياغة سياستها أو صناعة قراراتها. وتتناول هنا مكونات إطار تحليل أسباب الصراعات، على صعيد الدولة من خلال مستويين؛ الأول: الكيان المؤسسي/البنية التنظيمية للدولة، والثاني: قضايا وقطاعات الدولة الأساسية، والتي ترتبط بالظروف الداخلية للدولة وخصائصها القومية.

أولاً: مستوى الكيان المؤسسي (البنية المؤسسية)/أو البنية التنظيمية للدولة: وهي عبارة عن البنية المؤسساتية/الوحدات البنيوية ذات الارتباط في صياغة علاقات وسياسات المجتمع ومكوناته، بعضها يكون جزءاً من البنية الرسمية لصنع القرار، مثل المؤسسات العسكرية والأمنية، ووزارات سيادية، ومؤسسات تشريعية، وإجراءات أو عملية صنع القرار، على المستوى الكلي للدولة. كما إن جزءاً من هذه

---

1 لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الأسباب المتعلقة بالظروف الداخلية والخصائص القومية للدولة ودورها في حدوث صراعات دولية انظر:
علي سالم، أحمد: "عن الحرب والسلام: مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، مرجع سابق، ص 8-10.
Englehart, Neil A.: 2009, State Capacity, State Failure and Human Rights, Journal of Peace Research, Vol. 46, Issue 2, pp. 163-180.

الوحدات أو البنية المؤسسية، قد تكون خارج الإطار الرسمي لصنع القرار، مثل الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة، (الشرعية منها، أو غير الشرعية).

إن هذه البنية المؤسساتية، قد تلعب عادة دوراً هاماً في حدوث الصراعات العنيفة، سواء فيما بينها، أو في إطار خارج الدولة، فهي عادة، التي تشرع للصراع، وتقدم له الشرعية السياسية والدستورية، وهي التي تقوم بتنفيذه، أو المشاركة في إدارته أو الإشراف على تنفيذه، وأكثر ما يظهر دور هذه الوحدات المؤسسية، في الصراعات والحروب الأهلية. وفي المقابل قد تشكل هذه البنية المؤسساتية، عناصر ضاغطة أو ضابطة، لصناع القرار نحو إيقاف أو تهدئة الصراعات، والتوجه نحو دعم تسويات سلمية أو سياسية لها.

ثانياً: مستوى القطاعات والقضايا ذات العلاقة بأسباب الصراع[1]: هناك مجموعة من القطاعات والقضايا تشكل بيئة تكون، أسبابا للصراع في حال وجودها داخل الدولة، وفق ظروف ومعطيات أو سمات معينة، وهذه القضايا أو القطاعات، تشكل بحد ذاتها مستويات مهمة يُنظر من خلالها لتحليل أسباب الصراع. وأهم هذه القضايا أو القطاعات ما يأتي:

1. **المستوى الاجتماعي**: إن هذا المستوى الاجتماعي بإطاره الواسع ثقافياً، يحوي عدة قضايا، قد تكون من أسباب الصراعات منها على سبيل المثال: عدم

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال:

Kadayifci-Orellana, S. Ayse: 2009, "Ethno-Religious Conflicts: Exploring the Role of Religion in Conflict Resolution", in **Bercovitch, Jacob & Kremenyuk, Victor & Zartman, William (Eds)**: Conflict Resolution, London, Sage, pp. 264-284.

Salem, Ahmed: 2002, "Ideology, Interest and International Order: A Critique of the Democratic Peace Theory", the Annual Conference of the Center for the Study of Islam and Democracy, Arlington, Virginia, USA, 6-7 April 2002.

Hensel, Paul: 2000, "Territory and Evidence on Geography and Conflict", in **Vasquez, John (ed)**: What Do We Know A Bout War? Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Ministry for Foreign Affairs: 1999, *Preventing Violent Conflict: A Swedish Action Plan: Summary of Ds 1999:24*, Stockholm., Policy Planning Group, p. 16.

التجانس بين مكونات المجتمع أو الدولة، أو ما يعرف بالانقسام، وعدم التوازن العرقي أو الديني والثقافي، وغالباً ما يكون ذلك، نتيجة غياب علاقة تعاقدية واضحة وعادلة، بين الكيانات العرقية أو الدينية للدولة[1]، أو نتيجة وجود انقسامات طبقية حادة في المجتمع، ترتبط باعتبارات اقتصادية أو دينية، أو عرقية أو ثقافية أو غيرها. مثل اضطهاد الأقليات، ضعف البنية المجتمعية، وضعف التسامح الديني أو المذهبي والثقافي، بين طوائف ومكونات الدولة. وهذه الانقسامات، تعني وجود ضعف في بنية الدولة والمجتمع ووحدته الوطنية.

وتشكل هذه الانقسامات، بيئة خصبة تنمو فيها الصراعات، عند توفر متغيرات جديدة وظروف، أو عوامل داخلية وخارجية محفزة، كما إنها تساهم في إحداث تغيير، في توازنات أو علاقات القوة؛ بشكل يؤدي إلى اللجوء إلى وسائل عنف، لإحداث تغيير في توازنات مكونات الدولة، وبينها بهدف إحداث تغيير ينصف طرفاً، ويوفر له المساواة وحقوقه العادلة. فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات، إلى أن "الحروب الأهلية التي يتدخل فيها عدو خارجي تدوم أطول من غيرها، وحين يتدخل العدو الخارجي، فإن الحرب الأهلية غالباً، ما تكون بدأت بالفعل، وهو يتدخل عادة لمساعدة أطراف مرتبطة به ثقافياً، (أي لغوياً ودينياً) أو أيديولوجياً، ولكن الانتماء إلى ثقافة أو أيديولوجية واحدة، ليس شرطاً كافياً لتدخل عدو خارجي، لمساعدة أحد أطراف الحرب الأهلية"[2]. وقد أثبتت دراسات كمية امبريقية، وجود ارتباط مباشر بين التماثل الإثني (بين دولتين متجاورتين)، واندلاع الحروب بين هذه الدول، كما أثبتت وجود علاقة عكسية بين الاختلاف في الدين، واندلاع الحروب بين الدول[3].

---

1 الخزندار، سامي. الصراعات العربية الداخلية. رؤية في الأسباب والدوافع، مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

2 **علي سالم، أحمد**: "عن الحرب والسلام: مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 1

3 انظر.

علي سالم، أحمد: "عن الحرب والسلام: مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، مرجع سابق، ص 10.

Henderson, Errol: 1997, "Culture Or Contiguity: Ethnic Conflict, The Similarity of States, and the Onset of War 1820 -1980", *Journal of Conflict Resolution*, 41 (1), pp. 649-668.

2. المستوى الاقتصادي: إن العامل الاقتصادي، بالإضافة إلى العامل السياسي، يُعتبر من أكثر العوامل أو الأسباب وضوحاً، في دورها الأساس في حدوث الصراعات العنيفة. فعلى صعيد المستوى الاقتصادي، توجد عناصر عدة تشكل أسباباً للصراعات، منها على سبيل المثال: شح الموارد الأساسية والطبيعية للدولة، أو سوء توزيع أو عدم عدالة توزيع الموارد الطبيعية، والفساد المالي والاقتصادي في الدولة، مع وجود تباين طبقي اقتصادي حاد. وغير ذلك من القضايا أو المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: تشير بعض الدراسات، إلى أن هناك علاقة ما بين التخلف التنموي، والمستويات المطلقة للتخلف الاقتصادي للدولة، وإمكانية حدوث الصراع العنيف[1]، وبمعنى آخر، يشكل هذا الوضع مصدراً من مصادر العنف في الدولة. ولا شك، أن المستوى الاقتصادي يلعب دوراً هاماً، في التأثير على القرار السياسي للدولة، وما يترتب على ذلك من قرارات اقتصادية قاسية، على حياة المواطن، وما يولد ذلك، من ردود أفعال على هذه القرارات تصل إلى درجة من العنف والصدام، مع القيادة السياسية في الدولة في كثير من الأحيان.

3. مستوى القطاع السياسي: لا شك، أن المستوى السياسي، هو المستوى المحوري، الذي يجعل المستويات والعوامل الأخرى، تتجه نحو الصراع أو نحو التهدئة، والإصلاح أو السلام. ويشكل النظام السياسي بكافة مفرداته وطبيعته، عنصراً جوهرياً، إما في حدوث الصراع في الدولة، أو تحقيق الأمن والسلام. ولذلك، فإن أزمة الشرعية في أي نظام سياسي، أو قيادته السياسية،

---

1 انظر:

Jongman A. and Schmid, Alex: 1997, Mapping Violent Conflicts and Human Rights Violations in the mid-1990s, London, Leiden University.

Stewart F., & Fitzgerald, V.: 2001, War and Underdevelopment, Oxford, Oxford University Press.

Jongman, Berto & Schmidt Alex: World Conflict & Human Rights Map, the PIOOM- Netherlands, 2001/2002, http://www.citizenpaul.com/gallery/v/maps/aaf_world_conf_map.pdf.html

تشكل على سبيل المثال، وفي كثير من الأحيان أحد مصادر الصراع والعنف داخل الدولة، مع المعارضة السياسية، أو الأقليات العرقية والدينية، أو جماعات سياسية متطرفة. وكذلك فإن أي نظام سياسي ديكتاتوري واستبدادي، يُعتبر من أهم أسباب حدوث الصراعات العنيفة والحروب الأهلية، وحتى الحروب الإقليمية.

وكذلك فإن ضعف السلطة المركزية في الدولة، مع وجود انقسامات مجتمعية عرقية أو مذهبية أو دينية حادة، يتسبب بحدوث كثير من الأحيان في صراعات عنيفة (منها على سبيل المثال الصومال)، ويمكن القول أن أي نظام سياسي استبدادي أو دكتاتوري، يستمر لسنوات طويلة، في الحكم أو السلطة، في دولة ذات تعددية عرقية أو دينية أو قبلية غير متجانسة، فإنه عند تغيير أو سقوط نظام الحكم بالقوة، أو العنف يتولد عنه إما انهيار للدولة، أو ظهور أعمال عنف، بين بعض مكونات المجتمع، ومن أمثلة ذلك: الصومال بعد سقوط زياد بري، والعراق بعد سقوط صدام حسين، ويوغسلافيا السابقة بعد وفاة جوزيف تيتو، والاتحاد السوفيتي بعد سقوط النظام الشيوعي. من ناحية أخرى، فإن انتشار الفساد السياسي في أي نظام أو دولة، مع وجود نظام دكتاتوري سلطوي، وظروف صعبة ومعاناة اقتصادية لدى المواطنين، فإن ذلك، قد يخلق بيئة مستعدة لاستقبال أي تدخل خارجي، لإحداث تغيير وإصلاح، ولو كان ذلك التغير أو التدخل الخارجي؛ من خلال استخدام العنف، أو اللجوء إلى الثورة أو الصراع المسلح لإحداث التغيير.

وتشير بعض الدراسات، إلى وجود ارتباط، بين بيئة صناعة القرار السياسي في الدولة وسياستها ومواقفها الخارجية، وما ينتج عن ذلك من تفاعلات سلبية أو إيجابية، حيث يشير جاك سنايدر إلى أنه من غير السليم، الاعتقاد بأن الضغوط الخارجية على الدولة، أخطر من الضغوط الداخلية عليها، فقادة الدول الذين يواجهون تهديداً خارجياً خطيراً، يخشون من الإطاحة بهم في ثورة داخلية، على نفس الدرجة من المرتبة العسكرية، أمام قوى أجنبية، وحتى ولو كان الخطر الداخلي، أقل حدة من الخطر الخارجي،

فإنهم يحتفظون بخشيتهم من انهيار حكوماتهم[1].

من ناحية أخرى، يشير فريق آخر من الباحثين، إلى وجود علاقة، ما بين الثورة الداخلية والحروب الدولية، وأن اندلاع ثورة، يؤدي إلى إعادة تحديد المصدر الرئيس للتهديد الخارجي للدولة، ومن ثم قد يشجع الزعماء الجدد، على استخدام القوة المسلحة، في السلوك الخارجي لدولهم[2].

ومن الأمثلة المفيدة في هذا المستوى السياسي، التطرف السياسي للقادة، على صعيد النزعة القومية أو الدينية والأيديولوجية، مثل هتلر في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا، سلوبودان ميلوسوفيتش في يوغسلافيا السابقة. حيث يميل هؤلاء القادة، سواء على مستوى الدولة، أو الجماعات السياسية، أو قادة الأقليات العرقية والدينية، إلى استخدام الخطاب الانفعالي والأفعال الاستفزازية، ووسائل القوة والإكراه، أكثر من اللجوء إلى التفاوض لمنع حدوث الصراع وتصعيده، أو يميلون إلى إعاقة أي عملية لتسوية هذا الصراع[3].

عموماً، إن هذه القطاعات والقضايا، تشكل عناصر متداخلة مع بعضها، ومتفاعلة فيما بينها، باتجاه أن تشكل مصدراً لحدوث الصراعات العنيفة، فهي لا تلعب دوراً منفرداً أو أحادياً في خلق الصراع، وإنما هي عبارة عن مجموعة متكاملة من العناصر داخل الدولة أو خارجها، تتفاعل مع بعضها، وتسهم في حدوث الصراع العنيف أو الحروب.

4. **المستوى الإقليمي**: إن المستوى الإقليمي، يُعتبر أحد المستويات الأساسية للصراعات، ويتفاعل معها سواء أكانت صراعات داخلية، أم محلية، أو للصراعات بين الدول. وإن دراسة الصراعات من خلال المستوى الإقليمي، يُعتبر مدخلاً أساسياً، في تحليل مصادر أو أسباب الصراعات. حيث إن التأثيرات الإقليمية للصراع تأخذ اتجاهين: الأول داخلي باتجاه الخارج، ومن

---

1 **Snyder, Jack**: 1991, Myth of Empire. Domestic politics and International Ambition, Ithace, Cornell University press, p. 317.

2 **Walt, Stephen M.**: 1996, Revolution and War, Ithace, Cornell University press, pp. 18-45.

3 لمزيد من التفصيل انظر:
Conflict Prevention Guide: Understanding Conflict and Peace, Life Cycle of the conflict, Op. cit., p. 42.

أشكاله الانتشار والامتداد، وكذلك العدوى وسهولة الانتقال. والاتجاه الثاني خارجي باتجاه الداخل، والذي من أشكاله التدخل بأشكاله المختلفة، والنفوذ[1].

فعلى صعيد الاتجاه الأول، (اتجاه داخلي - خارجي): إن الحروب الأهلية، تنقل تأثيراتها إلى دول الإقليم، سواء على صعيد السياسة الداخلية للدول المجاورة، خاصة إذا كانت هناك امتدادات عرقية أو دينية، أو على صعيد إحداث مشكلات اقتصادية في المنطقة، أو على الصعيد السكاني، بإحداث حركة هجرة، ونزوح سكانية ولاجئين عبر الحدود، إلى الدول المجاورة، أو التأثير على الاستقرار الأمني للإقليم، أو تهريب وبيع السلاح للدول المجاورة، وغير ذلك من الأمثلة. وفي المقابل، أما على صعيد الاتجاه الثاني (خارجي - داخلي)، فإن بعض الدول المجاورة تتدخل بدعم بعض أطراف الصراع، لتعزيز نفوذها في منطقة الصراع، وبعضها يتدخل لتفادي تأثيراتها السلبية الأمنية والسياسية والاقتصادية، على بعض الدول أو الأنظمة السياسية المجاورة، وبالتالي، يتحرك بهدف إحداث تسوية سلمية للصراع. وفي كثير من الأحيان، تصبح هناك حالة من التنافس، التوتر أو النزاع السياسي، بين بعض دول الإقليم نتيجة هذا الصراع لأسباب تتعلق بصراع النفوذ، أو تعارض الأهداف والمصالح بين هذه الأطراف المختلفة.

ويشير بعض الباحثين إلى أهم العوامل التي تجعل من المستوى الإقليمي، مصدراً للصراع الدولي، أو تزيد من احتمالية حدوثه، منها[2]:

1. الجوار والتقارب الجغرافي: وما يستتبع ذلك، من تنازع حول حدود مشتركة، مسطحات مائية، وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة قوية، بين الصراعات الدولية وعوامل الجغرافيا خاصة التجاور والتقارب والتنازع، على أقاليم أرضية أو مائية[3].

---

1 **Lake, David A. and Rothchild, Donald**: 1996, "Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict", *International Security*, Vol. 21, No. 2, pp. 41-75.

2 علي سالم أحمد: "عن الحرب والسلام. مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3 **Hensel, Paul: 2000, "Territory and Evidence on Geography and Conflict", in Vasquez, John (ed): What Do We Know About War?** Lanham, MD, Rowman and Littlefield.

2. العداوة المزمنة- ويُقصد بها، تكرار الصراعات المسلحة، بين دولتين، في مدى زمني قصير مع استمرارها. ويلعب عامل الجغرافيـا، أو الجوار والتقارب الجغرافي؛ دورا كبيرا في موضوع العداوة المزمنة (خاصة علاقات حدودية)، ويعتبر الباحثون، أن العداوة المزمنة، ليست سبباً بمفردها، لنشوب حرب أو صراع عنيف. وهذه العداوة المزمنة في حال استمرارها لفترة طويلة، قد تصبح إرثا تاريخيا بين أطراف الصراع.
3. الخلل في توازنات القوة بين الأطراف المتنازعة وظهور سباق تسلح بينها، وما يرتبط بهذا الخلل من تحالفات مع أطراف خارجية.

تشكل هذه العناصر في بعض الأحيان، مصدراً من مصادر الحروب والصراعات، على مستوى دول الإقليم الواحد. وفي المقابل، إن وجود بنية تنظيمية مشتركة، (منظمة تعاون إقليمية، تعتبر عنصراً إيجابياً في تهدئة النزاعات الإقليمية، والبحث عن حلول سلمية لها).

المستوى الدولي/النظام الدولي:

في كثير من الأحيان، تُعتبر مصادر الصراع على المستوى الإقليمي، جزءا يتداخل مع المستوى الدولي، خاصة، مع ظهور ما يسمى النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أنه يمكن القول: أن بعض أسباب أو مصادر الصراعات، ترتبط ارتباطاً أكثر وضوحاً، بالنظام الدولي، منها على سبيل المثال: هيكلية أو منظومة القوة والقرار في النظام الدولي.

ويصف بعض الباحثين هذه الهيكلية، أو المنظومة، بأن "الدول التي تقع في قمة هرم النظام الدولي، تصيغ قواعد وأنظمة العلاقات الدولية وتفرضها. فهي أكثر قبولاً لهذه القواعد مقارنة بالدول ذات المكانة الأدنى في النظام الدولي..... أما الدول غير الراضية عن النظام الدولي، فهي كثيرة وتقع في قاع هذا النظام، ولأن استفادتها من هذا النظام الدولي، لا تصل لدرجة مرضية، ولا تتفق مع مصالحها طويلة المدى، فهي تراه فاسداً وجبرياً أو ظالماً، وغير متوازن وتسوده قوى معادية"[1].

---

[1] Tammen, Ronald et al: Power Transition; Strategies for the 21 Century. Chatham House Publishers Seven Bridges Press LLC, pp. 9-10.

إن هذا الوضع أو الشكل، من النظام الدولي يمثل شكلاً من أشكال هيمنة القوى العظمى، على النظام نتجت عنه ممارسات غير عادلة، كما تولد عنه، ازدواجية المعايير، في تطبيق قواعد القانون الدولي على الدول، وهو ما يسبب نمو قوى تغيير أو معارضة عنيفة، (بغض النظر عن صحة معتقداتها، وسلامة أساليبها في التعبير) يلعب دوراً في خلق حالة من الصراعات الإقليمية أو الداخلية، أو على المستوى الدولي، مثال ذلك سلوك إسرائيل، والغرب تجاه الشعب الفلسطيني، وما تولد عنه من حروب، ومقاومة فلسطينية مسلحة. وكذلك حرب القاعدة على الساحة الدولية، وتداعياتها الدولية والإقليمية والمحلية في العديد من دول العالم، الأزمة النووية في إيران، مع تجاهل للمحظر النووي الأمريكي والإسرائيلي، وما يتولد عنها من مخاطر وتهديد للأمن الإقليمي.

لا شك، أن وجود حالة من ازدواجية المعايير، وغياب العدالة وهيمنة القوى الكبرى، (أو توجه بعض الدول الكبرى نحو السيطرة، والتوسع على حساب دول أخرى)، وخضوع المؤسسات الدولية العسكرية والسياسية والاقتصادية، لهيمنة هذه القوى، مثل حلف الناتو، ومجلس الأمن. تشكل هذه الحالة، عنصراً من أهم العناصر على مستوى النظام الدولي، التي تتسبب بحدوث صراعات، وحروب إقليمية وأهلية، وإن كان ذلك، لا يتم بشكل منفرد، وإنما يرتبط بعناصر من المستويات الأخرى للصراع.

إن محاولة تغيير منظومة علاقات القوة، أو القرارات الدولية المرتبطة بها، وبمعنى آخر علاقات القوة في المجتمع الدولي، تسببت في صراعات وحروب، فإن الحالات التي حاولت فيها بعض الدول، أو القوى السياسية إحداث تغيير جوهري، في معادلات القوة والهيمنة ومصادر النفوذ للقوة الكبرى، وقواعدها بشكل تؤثر تأثيراً مباشراً وجوهرياً على مصالح الكبار، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ولدت حروباً وصراعات عنيفة، مثل: غزو العراق للكويت 1990، حركة حماس وحرب إسرائيل على غزة 2008، أزمة إيران النووية وغيرها من الأمثلة.

وكذلك، من المصادر المساندة للصراعات على المستوى الدولي، هو الخلل في "توازن العلاقات" أو "هيكلة النظام"، بين مكونات المجتمع الدولي، فهناك حالة

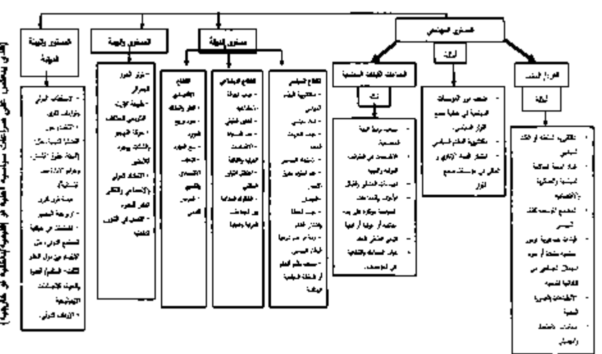
انقسام مزمنة، على مستويات أو بأشكال عدة في المجتمع الدولي، منها على سبيل المثال: الدول النامية - المتقدمة، الدول الغنية - الفقيرة، الثقافات الغربية - الإسلامية، دول الشمال - دول الجنوب وغيرها.

ويُشار أيضاً، إلى أنه بالرغم من حركة التفاعل والتعاون، بين وحدات المجتمع والبيئة الدولية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إلا أنها في المقابل، تتسبب في تنازع أو تصارع أو تناقض، في المصالح بين وحدات ومكونات المجتمع الدولي، خاصة حول قضايا أو مشكلات تمس البيئة الدولية، وذات طبيعة تتطلب جهودا دولية مشتركة، منها على سبيل المثال، الخلافات حول قضايا البيئة والمياه، والقوانين المنظمة للتجارة الدولية، مفهوم الإرهاب الدولي والمقاومة، مصادر الطاقة، الثقافات والحضارات، جرائم الحرب والإبادة الإنسانية، قضايا حقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي تباينت فيها المواقف والمصالح بين الدول، وفيها تداخل بين حدود السيادة الوطنية، والاهتمام الدولي. وإن كانت هذه الخلافات والصراعات حول هذه القضايا، ذات الطبيعة أو الصفة الدولية، لم تشكل بمفردها عنصراً للصراعات العنيفة أو المسلحة.

يوضح الشكل رقم (11)، ملخصاً توضيحياً لهذا الإطار العام، لتحليل أسباب الصراع الدولية أو الداخلية.

الشكل رقم (11): نموذج لمستويات تحليل أسباب الصراع

(الذي ينعكس على صراعات سياسية أهلية أو إقليمية/داخلية أو خارجية)



لا بد من الإشارة إلى أن أسباب الصراع، تتم ضمن عملية ديناميكية، وتفاعل تؤثر فيها جميع أو بعض هذه المستويات في الصراع، بعضها البعض باحداث الصراعات العنيفة أو الحروب، ولا شك، أن عملية إدارة هذه الصراعات تحدد نتائجها واتجاهاتها وآثارها.

ويقدم "مايكل لند" مع آخرين، إطار/أنموذجا آخر، لتحليل أسباب الصراع، في دول العالم الثالث، ويقدم هذا النموذج، إطارا أبسط في تحليل الصراعات، ولكنه، يختلف عن الإطار السابق، في أنه أقل شمولية، ويهتم بالتركيز على الصراعات الداخلية، وكذلك عدم اهتمامه بتحديد مستويات معينة للصراع. وتفاصيل هذا الأنموذج/الإطار موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (12): الجذور المسببة للصراعات العنيفة والمشكلات المرتبطة بها

الجذور المسببة 1	الجذور المسببة 2	الجذور المسببة 3	الجذور المسببة 4
عدم توازن الفرص في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين مختلف جماعات الهوية المتعددة	الحكم غير الشرعي واللاديمقراطي وغير الكفء	غياب فرص التصالح السلمي بين جماعات المصالح ولتجسير العلاقات بين مختلف جماعات الهوية.	غياب المجتمع المدني المنظم والنشط
1. عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية 2. حصرية نخبة الحكم 3. انتهاك حقوق الجماعة السياسية 4. عدم الاستقرار بسبب حركات النزوح الداخلي واللاجئين 5. العنف السكاني	1. أزمة شرعية الحكومة ومؤسسات الدولة 2. فشل أو عدم كفاءة الخدمات العامة 3. العنف السياسي والاجتماعي والأعمال الإجرامية 4. التفسير المتحيز للقانون وفرضه من خلال القوى الأمنية والقضائية	1. غياب الآليات الفاعلة لتسوية النزاعات 2. غياب التعددية وحوار التنوع 3. عدم الثقة بين جماعات الهوية المتعددة 4. المشاركة الخارجية الضعيفة أو المؤذية	1. ضعف مؤسسات المجتمع المدني 2. غياب الإعلام المهني والمستقل 3. قصور اقتصاد "التصالح في السلام"

المصدر:

Lund, Michael/Mehler, Andreas. 1999. Peace-Building & Conflict Prevention in Developing Countries: A Practical Guide. Brussels, Ebenhausen, p. 47.

وتجدر الإشارة، إلى أن منظمة الصحة العالمية، حددت العوامل أو المصادر الأولية للعنف الجماعي بما يأتي[1]:

1. نقص العمليات الديمقراطية، وعدم الحصول على السلطة بشكل متكافئ.
2. انعدام المساواة الاجتماعية، التي يشير إليها التوزيع غير المتساوي للمصادر، وفرصة الحصول عليها.
3. سيطرة جماعة واحدة، على الموارد القيمة، مثل: الماس، النفط، الخشب، والأدوية.
4. النمو الديمغرافي السريع، الذي يجرد الدولة من قدرتها، على تقديم الخدمات الضرورية وفرص العمل.

خلاصة القول، إن تعقيدات وديناميكية عملية الصراع، قد تجعل من عدد النماذج أو الأطر المنهجية الثلاثة، نماذج متكاملة إلى حد كبير، يمكن استخدامها في تحليل أسباب الصراعات، ولكن، لا يعني هذا أنها قوالب جاهزة لتحليل أسباب كل صراع عنيف، فهي أطر إرشادية، ولكل صراع تفاصيل، وجزئيات خاصة بها تتطلب تفكيرا إبداعيا خاصا.

---

1 الأيوبي، عمر، وحسن، حسن، والأيوبي، أمين (مترجمون): إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (2007)، النسخة العربية المترجمة لكتاب SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmaments, and International Security، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 391.



أنواع وأنماط الصراعات الدولية والأهلية

يتناول هذا المبحث، عرض وتوضيح، أنواع وأشكال الصراع العنيف على مستوى الدولة Intrastate، أي الصراعات الأهلية، وكذلك على مستوى الصراعات الدولية، أو بين الدول Interstate، إذ يشكل هذان المستويان، الموضوع أو المجال الرئيس لهذا الكتاب. ويتعلق هذان المستويان من الصراع عادة، بالأبعاد السياسية أو العنف، المرتبط بأبعاد سياسية.

إن هناك تباينا وجدلا كبيرا، بين الباحثين المتخصصين في دراسات الصراع والسلام، حول أشكال وأنواع الصراعات، وكما تشير بعض الدراسات، إلى وجود حالة من الإرباك والتشويش، في تصنيف الصراعات. ومن أسباب هذا الجدل أو الإرباك، هو اختلاف معايير تقسيم الصراعات، فهناك معايير، تعتمد أطراف الصراع، وأخرى تعتمد قضايا الصراع، وأخرى تعتمد مسببات الصراع، ولذلك، فهناك من صنف الصراع إلى نوعين، وآخرون صنفوها إلى أكثر من عشرين نوعاً[1].

وفيما يأتي، أهم أنواع الصراعات، وفق ما تناوله العديد من الدراسات المعنية ببحث أنواع الصراع، إذ تقسم العديد من هذه الدراسات، أنواع الصراعات على النحو الآتي[2]:

---

1 **Ramsbotham, Oliver, Woodhouse, Tom, and Miall, Hugh**: Op. cit., p. 63.

2 لمزيد من التفاصيل حول أنواع الصراعات انظر:

Kriesberg, Louis: "Conflict Resolution", in **Klare, Michael T (Ed)**: Peace and World Security Studies. A curriculum Guide, Op. cit.

Ohlson, Thomas: Understanding Causes of War and Peace, *Op. cit.*, p. 145.

أولاً: صراعات مصنفة وفق أطراف الصراع، أو منطقة الصراع، وتشمل هذه الصراعات الأنواع الآتية:

1. الصراعات على مستوى الدولة، (الصراعات الأهلية): وهي صراعات، تكون داخل الدولة الواحدة، وقد تكون صراعات عنيفة أو مسلحة، بين حكومة الدولة مع طرف أو أكثر، من المعارضة. أو تكون صراعا مسلحا، بين جماعات داخل الدولة، ولأن تكون الحكومة طرفاً، فيها بسبب ضعفها أو تفككها، وانهيار سلطة الدولة[1].
2. الصراعات الإقليمية: وهي عادة ما تكون بين دول متجاورة، أو بين قوى كبرى أو خارجية، في إقليم ما، أو قد تكون بين دول جديدة، تشكلت من انهيار وتفكك دولة أكبر في إقليم معين.
3. الصراعات الدولية: وهي صراعات عنيفة بين دول أو تكتلات دولية، ليست متجاورة، أو بين دول أو تكتلات دولية، ضد حركات أو منظمات عابرة للحدود.

ثانياً: صراعات مصنفة وفق قضايا وموضوع الصراع، وتشمل هذه الصراعات الأنواع الآتية:

1. صراعات الحدود السياسية: وهذا النوع من الصراعات، يكون بين دولتين متجاورتين، أو دول بينها، حدود جغرافية سياسية مشتركة متنازع على خطوط ترسيمها، إذ إن تحديد حدود الدولة القطرية، يعني حدود سلطتها ومواردها.
2. صراعات أو حروب الموارد: وهي عادة، قد تكون بين دول، أو جماعات للسيطرة على موارد معينة، مثل: النفط، الطاقة أو المواد الخام، والمياه وغير ذلك.
3. الصراعات القومية والانفصالية: وهي غالباً، ما تكون بين كيانات أو جماعات قومية، تسعى إلى الانفصال، وتأسيس دولة مستقلة خاصة، وهي تعتبر ضمن صراعات الهوية.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول الصراعات الأهلية انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذا الكتاب.

4. الصراعات العرقية أو الدينية أو القبلية: عادة، تكون هذه الصراعات داخل الدولة، وهي إما حول القوة وزيادة النفوذ، أو الاعتراف بالهوية، أو مشاركة الطوائف العرقية، والدينية، والكيانات القبلية والعشائرية، في السلطة أو في صناعة القرار السياسي، أو زيادة حصتها في الموارد، ويكون أحيانا السعي لتحقيق الحكم الذاتي.

5. الصراعات الأيديولوجية أو الثورية أو الطبقية: عادة، هذه الصراعات تكون بين حركات أو جماعات سياسية، ذات طبيعة أيديولوجية معينة، في داخل الدولة، إما لإحداث تغيير في النظام السياسي، أو في المنظومة الاجتماعية أو الاقتصادية، من خلال استخدام القوة والعنف.

6. الصراعات من أجل الحرية، أو التحرر من الاستعمار: وعادة ما تكون هذه الصراعات، من قبل الشعب، للتخلص من الاحتلال والاستعمار الخارجي، أي تحقيق الاستقلال، وبناء الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة. كما يمكن أن تكون صراعات للتخلص من الاستبداد، وتحقيق الحريات العامة، والديمقراطية للشعب داخل الدولة.

يلاحظ، أن هذه التقسيمات لأنواع الصراعات، بالرغم من شيوعها وانتشارها، تتداخل فيها معايير أطراف الصراع، وقضايا الصراعات، ومنطقة الصراع، أو مصادر ومسببات الصراع، مما يفتح الجدل والاختلاف العلمي حولها.

من ناحية أخرى، تشير قاعدة بيانات أبسالا للصراع UCDP، التي تصدر عن قسم أبحاث السلام والصراع، في جامعة أبسالا في السويد، إلى تقسيم فضفاض للصراعات الأهلية والدولية، بحيث تستوعب دائرة واسعة من الصراعات. وتحدد قاعدة أبسالا للصراعات ثلاث فئات للصراعات[1]:

---

1 انظر ما يلي:
قاعدة بيانات أبسالا للصراعات المسلحة: على الموقع الإلكتروني www.ucdp.uu.se، مرجع سابق.
نقلا عن فالنستين، بيتر (مؤلف)، السعد، سعد وديبو، محمد (مترجمان): مصدر سابق، ص 105-113.
Wallensteen, Peter, Harbom, Lotta & Sundberg, Ralph (Eds): States in Armed Conflict 2008, Op. cit., p. 23.

1. الصراعات الدولية حول الأرض والحكم:

وهذه الصراعات الدولية، في الأصل كانت فئتين، الأولى: كانت صراعات حول الأراضي، والثانية حول الحكم، ولكن لخضوعها أو علاقتها بالقانون الدولي ووسائله حول تسوية المنازعات تم دمجهما في فئة واحدة.

ويستخدم بيتر فالنستين رئيس فريق قاعدة أبسالا للصراعات، معايير لتحديد الصراعات الدولية، ويتمثل في مجموعة من الأسئلة، أهمها:

- هل يمثل الصراع عنصراً دولياً؟ كانخراط قوات دولة أخرى، في الصراع على سبيل المثال.
- من أين يحصل الطرف غير الحكومي المشارك في الصراع، على التدريب، والأموال، والدعم اللوجستي، والأسلحة والدعم السياسي؟
- من الذي يحكم وقف القتال؟
- من الذي سيوقع الاتفاقية التي سيتم تنفيذها؟

فالصراع على الأرض أو الحدود، بين دولتين أو أكثر، هو شكل تقليدي للصراع بين الدول. أيضاً يُعتبر تدخل دول خارجية بالقوة لتغيير نظام حكم في دولة أخرى، بالتعاون مع قوى محلية وفق قاعدة أبسالا، صراعا دوليا على الحكم.

2. الصراع الداخلي على الحكم:

ويتم تحديد الصراعات، التي تنتمي إلى هذا النوع في السؤال التالي: هل يحمل الصراع الداخلي عنصرا هاماً، يتعلق بالصراع على الحكم؟ ويعتبر الصراع بين طرف حكومي، وطرف غير حكومي، شكلا من أشكال الحرب الأهلية. ويرتكز على الأعمال Action العسكرية، وعلى الأهداف المعلنة لأطراف الصراع، سواء الوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها. وأحياناً، قد يكون هذا النوع من الصراع، ليس بهدف الوصول إلى السلطة، ولكن لمنع وصول أو سيطرة الحكومة، على موارد معينة داخل الدولة؛ فهو شكل من أشكال تحدي سلطة الحكومة.

3. الصراع الداخلي على الأرض:

ويمكن تحديده من خلال السؤال التالي: هل يحمل الصراع عنصراً هاماً، يتعلق بالسيطرة على الأرض؟ وفي هذا النوع، يدور الصراع بين الحكومة، وطرف غير

حكومي. كان يسعى الطرف غير الحكومي إلى الانفصال عن الدولة، لارتباطه عرقية أخرى، بينما تسعى الحكومة لمنع ذلك، والمحافظة على وحدة أراضي الدولة. ومن أمثلة ذلك صراعات تشكيل الدولة، إذ يحتدم الصراع بين الحكومة، لحماية وحدة الدولة أمام معارضة مسلحة، تسعى لإقامة دولة جديدة منفصلة عن الدولة الأم، مرتكزة إلى هوية ثقافية أو قومية مختلفة، تكون موجودة في جزء أو إقليم معين داخل الدولة.

إن أنواع أو تقسيم الصراعات، وفق قاعدة بيانات أسالا للصراعات، يمتاز بشموليته وخطه المختلف، عن التقسيمات التقليدية، إلا انه، ما زال فضفاضاً، للدرجة انه من السهل الاختلاف فيه، حول طبيعة الصراعات التي يشملها، خاصة تلك التي تدور حول قضايا غير سياسية، مثل قضايا تتعلق بالاقتصاد والموارد. كما أن هناك إشكالية، حول الصراعات التي تكون بين أطراف داخل الدولة، ولان تكون طرفاً فيها، أو في حالة غياب نفوذ الحكومة، أو انهيار السلطة المركزية للدولة.

كما أن الكثير من الصراعات، قد تتغير طبيعة أهدافها وأطرافها، أثناء مسيرة الصراع، بالرغم من وقوعها جغرافياً، في داخل الدولة الواحدة، وبالتالي، هناك صعوبة في تصنيف طبيعة الصراع في غالب الأحيان.

من ناحية أخرى، اعتمد أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية (هولستي Holsti)، تصنيفاً مختلفاً جزئياً للصراعات الدولية وغير الدولية [1]. فقد صنف الصراعات الدولية إلى خمس فئات، وهي:

1. الصراعات حول الأرض.
2. صراعات حول الاقتصاد.
3. صراعات تشكيل الدولة.
4. صراعات أيديولوجية.
5. صراعات التعاطف، أو الارتباط الإنساني مثل (علاقات الدين، العرق، اللون... إلخ).

---

1 للتفاصيل راجع:
Holsti, Kalevi J.: 1996, the State, War and the State of War, Cambridge. Cambridge University Press, p. 26.

أما على صعيد الصراعات والحروب غير الدولية، Non-interstate فيشير هولستي، إلى أربعة تصنيفات/تقسيمات مختلفة تعتمد على معايير طبيعة الفاعل أو الطرف و/أو الأهداف، وهذه التصنيفات هي:

- حروب استقلال، أو انفصال بإقليم داخل الدولة التقليدية.
- الحروب الوطنية للتحرر من الاستعمار.
- الحروب الأهلية لأهداف أيدولوجية.
- حروب بناء، أو تشكيل الدولة القومية: وهي التي تشمل المقاومة المسلحة، من قبل جماعات عرقية- لغوية و/أو دينية، والتي تكون غالباً للانفصال عن الدولة، وبناء دولة جديدة مستقلة.

إن ما تم استعراضه من أنواع وتصنيفات للصراعات، يعكس حجم التباين والاختلاف، بين الباحثين والعلماء في هذا المجال، وكذلك حجم التداخل فيما بين هذه التصنيفات. عموماً، إن هذه الاختلافات، ترتبط باختلاف المعايير التي تم اعتمادها في عملية تصنيف الصراعات، بالإضافة إلى اختلاف تجربة الباحثين، وبيئاتهم العلمية والفكرية.

عموماً، إن جميع هذه التصنيفات لأنواع الصراع، لا تحتوي حداً فاصلاً عن بعضها البعض، فمعظم الصراعات، سواء الدولية أو الأهلية، تتداخل فيها وتتشابك عوامل مادية ومعنوية وثقافية، خارجية وداخلية. مما يجعل من الصعوبة بمكان، فصل هذه الصراعات عن تأثيراتها وتفاعلاتها وعمليتها الديناميكية. وهذا التداخل يدفعنا إلى الإشارة، إلى بعض الفروقات والمقارنات، بين الصراعات الأهلية والصراعات الدولية أو الإقليمية، بحيث تساعد في إيجاد بعض الحدود المميزة بين الصراعات الأهلية والإقليمية أو الدولية، وأهم هذه الفروق[1]:

- إن الأطراف الرئيسة في الصراعات الأهلية، هم إما، حكومة مع طرف أو أطراف محليين في دولة واحدة، وتكون الدول المجاورة غالباً، حتى أطراف

---

1 انظر:

الجزندار، سامي. الصراعات العربية الداخلية: رؤية في الأسباب والدوافع، مرجع سبق ذكره، ص148.

Ohlson, Thomas: Understanding Causes of War and Peace. *Op. cit*.

مساعدة. بينما في الصراعات بين الدول، تكون الأطراف الرئيسة، هي الدول، وغالباً ما يكون بين الدول المجاورة.

- إن منطقة الصراعات الأهلية أو الداخلية، غالباً، لا تحتوي حدوداً جغرافية معينة، فجميع حدود الدولة، غالباً ما تكون هي حدود أو منطقة الصراعات الأهلية. بينما في الصراعات بين الدول، فإن حدود الصراع، غالباً هي منطقة "الحدود الجغرافية".
- إن مقاتلي أو جنود الصراعات الأهلية، هم عادة من العسكريين والمدنيين معاً، بينما في الحروب بين الدول، فإنها عادة ما تكون بين قوات عسكرية نظامية.
- تشير العديد من إحصائيات ودراسات الصراعات المسلحة، إلى أن معظم الصراعات الأهلية التي تمت تسويتها، كانت غالباً نتيجة تحقق نصر أو هزيمة، بشكل اكبر بكثير من الصراعات، التي تمت تسويتها بين الدول، وذلك خلال حقبة الحرب الباردة، أو حقبة الصراع الأيديولوجي. أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن تسوية الصراعات الأهلية، أصبح يتجه بشكل أكبر، من خلال المفاوضات والمساومات على اعتبار أن هذه الصراعات الأهلية، تعود إلى أو، تكون نتيجة انحراف العملية أو الحياة السياسية في المجتمع[1]، وليس إلى صراعات أيدلوجية.

وأخيراً، يمكن القول إن تصنيف أو تقسيم الصراعات العنيفة، إلى أنواع هي عملية إجرائية أو قانونية وأكاديمية، أكثر منها عملية سياسية، إذ إن الرؤية السياسية للدول أو القادة أو الحكومات، لا تقف عند طبيعة التصنيف إلا فيما ترغب بتصنيفه لدوافع سياسية، وضمن عملية إدارة الصراع ومواقعه.

---

1 Zartman, William (Ed): Elusive Peace: Negotiating and End to Civil Wars, Op. cit., pp. 332-333, and p. 3.



المبحث الرابع

قضايا جدلية في الصراعات

توجد مجموعة من القضايا المحورية، تدور غالباً حولها الصراعات، أي تشكل ما يُعرف بقضايا الصراع، وتُعتبر مصدراً أساسياً أو سبباً جوهرياً للصراعات، سواء على مستوى المجتمع والدولة أو النظام الدولي. وهذه القضايا الأساسية، تُعتبر استكمالاً للحديث، عن مصادر أو أسباب الصراع، وهذه القضايا هي: السلطة والموارد، الهوية والثقافة، النوع الاجتماعي، وأخيراً الحقوق. وهذه القضايا الخاصة أو الجدلية، تعرف بأن ليس لها جواب صحيح، ومن الصعب التعرف إلى حدود واضحة حولها، بين أطراف الصراع. وتكثر فيها المناطق الرمادية. وهذه القضايا، يتفاوت تأثيرها وحدتها حسب طبيعة الصراع أو أطراف الصراع، ومستوى العلاقة بين هذه الأطراف، وغير ذلك من العوامل.

١. القوة أو السلطة والنفوذ:

إن قضية القوة والسلطة، من القضايا التي تتداخل في كافة جوانب حراك المجتمع الإنساني بمستوياته المختلفة، سواء على صعيد الفرد أو الجماعات والطوائف، أو الدولة أو النظام الدولي. والقوة، أو السلطة هي سبب في الصراعات أو نتيجة للصراعات.

مفهوم القوة والسلطة: إن هناك جدلا واسعا حول مفهوم القوة والسلطة، إذ ارتبطت مع خلق الإنسان، ومن ثم صراعه مع مفردات محيطه، خيراً أو شراً. فيما يتعلق بمفهومها اللغوي، فإن قواميس اللغة العربية، تشير إلى أن السلطة: اسم مشتق من "السلاطة" وهي القهر[1]. وتشير كلمة سلطان في القرآن الكريم، إلى معنى القهر

---

1 راجع مادة سلط، في معجم لسان العرب، نقلاً عن ربيع، محمد محمود، مقلد، إسماعيل صبري (محررانه): موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 147، وانظر أيضا هارون، عبد السلام (مشرف)، مصطفى، إبراهيم، الزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، والنجار، محمد (قاموا بإخراجه): المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص 445.

والغلبة أحياناً، والحجة والبرهان أحياناً أخرى، حيث وردت كلمة "سلطان"، في العديد من آيات القرآن الكريم، منها على سبيل المثال، ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ (سورة هود، 96)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ (سورة الحجر، 42). فإن المعنى الأول، وهو القهر والغلبة، ويعني ذلك أن السلطة الفعلية، لا الأدبية تستمد من الأتباع أو التبعية والاستجابة من جانب البشر، كما في الآية الثانية، فإذا لم يوجد الأتباع، لا توجد السلطة[1]. عموماً، في الاجتماع البشري والسياسي منه على وجه الخصوص، تُعتبر السلطة ظاهرة طبيعية وحتمية، فما أن يتم الاجتماع، حتى تنبثق منه قوة أو طاقة، تنطوي على أكثر من صورة من صور التأثير والنفوذ؛ مثل: السيادة والحكم والسيطرة والقيادة والضغط[2]. وتشير بعض الأدبيات الغربية، إلى مفهوم القوة والسلطة، بأنها هي "قدرة شخص على توجيه الأشخاص الآخرين، بالإقناع والخوف، واحترام السلطة، أو وسائل أخرى لتجعلهم يتصرفون وفق أولوياته وأهدافه"[3].

إن القوة لا تنبع من فراغ، فهي تتكون من مجموعة من مكونات أو عناصر أو قوى يجمع بينها علاقات، تخلق بينها تجمعاً يجعل منها قوة ونفوذاً. فهي بالمحصلة، عملية مركبة، تتفاعل بين مكوناتها (تأثراً وتأثيراً)، لتخلق قدرة على التأثير والتوجيه؛ وفق أهداف مالكيها أو توفر القدرة لهم للقيام بشيء، لم تُحقق عنداً مقصوداً.

مصادر القوة والسلطة:

إن محاولة الحصول أو الاستحواذ، على القوة أو السلطة، يشكل مصدراً أساساً لحدوث الصراع بين أطرافها، كما إن توفر السلطة والقوة، قد تشكل قدرة أو أداة، تُستخدم في فرض تسوية الصراعات. من هنا، فإن القوة أو السلطة، تشكل مصدراً أساساً لحدوث الصراعات.

---

1 ربيع، محمد محمود، مقلد، إسماعيل صبري (محرران)- موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 147.

2 المرجع نفسه.

3 **Donovan, John C et al**: 1993, "People, Power and Politics", Maryland, Rowman & Littlefield publishers, INC. p. 3.

وتستمد القوة والسلطة من مصادر عدة، فعلى صعيد المجتمع والدولة، تستمد من عناصر كثيرة، مثل الإمكانيات الثقافية والأيديولوجية، والتنوع والوحدة الاجتماعية والسياسية، ومن الإمكانيات المالية والاقتصادية، والمناصب والصلاحيات، الموارد الطبيعية، المنظومة الأخلاقية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والسيطرة على طرق تزويد الموارد الطبيعية، المعرفة والقدرات التكنولوجية، الإمكانيات العسكرية، طبيعة النظام السياسي، وغير ذلك من المكونات التي يمكن أن تتفاعل كشبكة علاقات، لتولد قوة ودوراً سياسياً فاعلاً للدولة، تحمي فيه مصالحها وأهدافها وتحقق مطالبها. وعلى المستوى الدولي، فإن توفر هذه الإمكانيات على المستوى الإقليمي أو الدولي، تشكل مصدر القوة للكيانات الدولية والإقليمية، وتخلق لها نفوذاً أو مصداقية لتحقيق الأهداف، التي يسمى إليها النظام الإقليمي أو الدولي، وهذه المكونات أيضاً، هي التي تصنع قوى عظمى على المستوى الدولي أو الإقليمي، وتفرز قائداً أو كياناً سياسياً متقدماً، في قيادة النظام الإقليمي والدولي. ويميل البعض إلى التمييز بين أشكال القوة إلى نوعين[1]:

- القوة الصلبة، وهي القدرة على التحكم والإكراه أو الإجبار.
- القوة الناعمة، وهي القدرة على الإقناع وعلى إيجاد التعاون والشرعية.

وتسيطر القوة الصلبة في الصراعات العنيفة، خاصة الصراعات المسلحة بين القوى العسكرية، بينما تعتبر القوة الناعمة، حيوية في تهدئة الصراعات وصنع وبناء السلام. والقوة الناعمة، تلجأ عادة إلى أساليب المساومة والحلول الوسط، وإستراتيجية الإقناع عند الصراع للوصول إلى تسوية في الصراعات.

- علاقة القوة مع الصراع:

عموماً، إن السلطة أو القوة، تشكل عنصراً محورياً في أي مشكلة أو صراع في المجتمع الإنساني. إذ غالباً، ما يكون النزاع حولها إما للحصول على المزيد منها أو الحفاظ عليها. وهي إما أن تكون مصدراً، لتحقيق الإصلاح والتغيير الإيجابي، وتسوية الصراعات وإحلال السلام، أو سبباً في خلق الفوضى والعنف وفقدان الأمن.

---

1 فيشر، سيمون وآخرون (مؤلفون)، الجيوسي، نضال (مترجم): مرجع سابق، ص 44.

إن الأصل في استخدام القوة والسلطة، على صعيد الدولة هو لإقرار الأمن والنظام وتحقيق العدالة، وكذلك الحال على صعيد النظام الدولي، فإن استخدام السلطة والقوة، قد يكون لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. وفي المقابل فإنه قد يتم استخدامها، لتحقيق المزيد من السيطرة والنفوذ باستخدام القهر والإكراه، ولتحقيق الهيمنة والاستبداد على الآخرين من الدول في النظام الدولي، أو الطوائف والأحزاب والجماعات داخل الدولة، وهو ما يرتبط بالقمع والتسلط، في غالب الأحيان، وبالتالي يولد ردود فعل عنيفة وصراعاً مع من يملكون السلطة والقيادة.

ويلاحظ أن تشعب مصادر وعلاقات القوة، أدت إلى إمكانية تحول وامتداد الصراع الداخلي إلى صراع إقليمي أو دولي، بسبب تشابك علاقات ومركبات القوة، على الصعيد العرقي الإثني وامتداداتها الإقليمية، وارتباطاتها السياسية، وارتباط مختلف أشكال الدعم لجماعات قوى المعارضة المسلحة، مع دول الجوار، وغير ذلك من أمثلة مكونات القوة.

من ناحية أخرى، تعتبر بعض النظريات أن "توازن القوى"، أو التساوي النسبي في القوة، بين الأطراف المتصارعة سواء على صعيد الدولة أو الإقليم أو النظام الدولي؛ قد يدفعان إلى منع حدوث الصراع العنيف، والقبول بتسويات وسطية بين الأطراف أو الدول المتصارعة، بدلاً من اللجوء إلى العنف منها. وتشير بعض الدراسات[1]، إلى أن الخلل في توازن القوة أو عدم التناسق في توزيع القوة، على الصعيد الدولي، يُعتبر واحداً من أهم الأسباب التي تدفع إلى الصراع والحرب، إذ إن الخلل في توزيع القوة أو في معادلات القوة، يولد الشعور بالخوف والتهديد والاستفزاز، من بعض الدول، مما يُعمق مركبات العداء والكراهية لخصومها.

---

1 انظر:

Rosen, Steven & Jones, Walter: 1974, the Logic of International Relations, Cambridge, Winthrop, p. 232.

نقلاً عن مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص 286.

Waltz, Kenneth: 1979, Theory of International Politics, New York, Random House, p. 118.

نقلاً عن علي سالم، أحمد: "عن الحرب والسلام: مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 14

وكذلك فإن الدول التي تتغير موازين القوة لصالحها، قد تندفع تحت تأثير الشعور بالتفوق، إلى ممارسة العدوان، ومحاولة التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة، على حساب الأطراف الضعيفة. عموماً، إن الخلل في توازن القوة، قد يكون أحد أهم أسباب عدم الاستقرار الدولي، إذ إن طبيعة حسابات القوة لدى الدول، قد تدفع أحياناً الصراع، كما أنها قد تؤدي إلى تهدئة الصراع وتسويته، الأخذ بعين الاعتبار. ولكن النتائج، ترتبط بطبيعة متغير حسابات القوة، مع تقديرات الأطراف لنتائج هذه القوة وكيفية استخداماتها وإدارتها.

2. الهوية والثقافة:

إن قضية الهوية والثقافة وارتباطهما بالصراعات، يشكلان مصدراً أساساً للعديد من الصراعات، خاصة على المستوى المجتمعي، ومستوى الدولة وارتباطاتها أو امتداداتها الثقافية والعرقية بين الدول المتجاورة.

قبل تناول العلاقة بين هذه القضية والصراع، لا بد من الإشارة، إلى أن مفهوم الهوية والثقافة عنصران متداخلان في كثير من جوانبهما. وتشكل الثقافة بما تحتويه من عادات وتقاليد ونظم اجتماعية وطرق حياة، ودين، وتاريخ وتراث وغير ذلك من المكونات، جزءاً محورياً، في بناء وصياغة الهوية، سواء على صعيد الأفراد والجماعات، والدولة الوطنية، أو الكيان القومي الإقليمي. ويفصل البعض بين الهوية والثقافة، بالرغم من تأثير الثقافة في بناء الهوية. والهوية في المحصلة، هي: مجموعة علاقات مشتركة مع الآخرين ومع الجغرافيا (إقليم جغرافي)، وجوهرها الثقافة الذاتية لتحقيق "أنا مختلف عن الآخر"[1]، وحول أهم مكونات أو مؤشرات

---

1 لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الثقافة انظر:

صن، أمارتيا (مؤلف)، توفيق، سحر (مترجمة): "الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي"، *سلسلة كتب عالم المعرفة*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 352، يونيو 2008.

Miller, David (ed), Coleman, Janet, Connolly, William, Ryan, Alan (Advisory Editors): 1991, The Blackwell Encyclobedia of Political Thought, Oxford, Blackwell Publishers.

زريق، قسطنطين: في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها في الواقع الحضاري، العلم للملايين، بيروت، 1981.

تحديد الجماعات العرقية أو الهويات الإثنية أو العرقية للجماعات أو الطوائف، تشير بعض الدراسات إلى أن أهم هذه المؤشرات ما يأتي[1]:

1. اللغة: وهي مؤشر أساسي على الهوية القومية أو العرقية.
2. الديانة: والدين يغذي كثير من المكونات الثقافية للطوائف والجماعات*.
3. الإقليم الجغرافي: ويشكل الإقليم البيئة الحيوية للقومية العرقية، وأرضها الأصلية، وهو موقع للحياة السياسية والاقتصادية الخاصة لأصحاب هذه الهوية.
4. التنظيم الاجتماعي: ويشكل حدود الهوية للجماعة، ضمن إطار "نحن" و"هم"، أي من داخل هذه الهوية ومن خارجها، والتنظيم الاجتماعي يشير إلى شبكة العلاقات والمؤسسات، التي توفر الاستمرارية لهوية الجماعة أو الطائفة.
5. الثقافة المادية: وتشمل اللغة، الدين، أنظمة القيم والتنظيم الاجتماعي، والأعراف والتقاليد، وغيرها.
6. العرق: يشير العرق إلى نواح بيولوجية مثل اللون، والشكل العام للفرد، كما يشير إلى المزايا الاجتماعية والعصبية، ولا شك، أن هذا العنصر يرتبط بالجماعات العرقية، ويتراجع دوره في الصراعات الدينية بين الطوائف.

ويميل البعض، إلى اعتبار عنصري الهوية والثقافة، بمثابة عنصر واحد، وبالتالي، التعامل معهما في النزاعات على هذا الأساس، فمن الصعب فصل الهوية عن الثقافة في الصراعات العرقية أو القومية، سواء داخل المستوى المجتمعي، أو الدولة الوطنية، أو حتى في النزاعات العرقية بين الدول.

علاقة الهوية والثقافة مع الصراعات:

بالرغم من أن الصراعات التي ترتبط بالهوية والثقافة، هي صراعات واضحة، من حيث الوجود والانتشار، إلا أنها صراعات يصعب تسويتها، وقد تكون ذات

---

* توينبي، أرنولد. الحضارة في الميزان، ترجمة الشريف، أمين: مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (ب. ت).
حداد، جورج: المدخل إلى تاريخ الحضارة، مطبعة الجامعة السورية، 1958.

1 Rodolfo Stavenhagen, Ethnic Conflict and the Nation- State, London & New York: Macmillan, 1996.

مدى زمني طويل، ولا يوجد فيها منتصر، ولكن يوجد فيها مسيطر. وهي من الصراعات المعقدة في تفاعلاتها، وفي معرفة كيفية تأثيرها وطبيعة آثارها.

إن الصراعات حول الهوية، غالباً ما تتطور إلى انفصال أو حكم ذاتي، أو صراع هويات بين طوائف، أو قمع لهوية الآخر تحت مسمى "الوحدة الوطنية" أو "المحافظة على الأمن العام"، أو "الارتباط بقوى خارجية". إن العلاقة بين الهوية والصراع، ينتج في جوهره، إما نتيجة عدم "قبول الآخر"، أو عدم "الاعتراف" به وبخصائصه الثقافية والاجتماعية أو التعايش معها. أو الانغلاق حول هذه الخصائص ضمن دائرة منتميها فقط، أو النظرة المتفردة للذات "نزعة عنصرية"، أو "تصنيف الآخر" باختلافه عن الذات. ويشير بعض الباحثين، إلى "أننا في الواقع نتأثر إلى درجة مدهشة، بالناس الذين نرى أننا نشترك معهم في هوية واحدة... ومع التحريض المناسب، يمكن أن يتحول وعي متعمق، منذ النشأة بهوية مشتركة مع جماعة من الناس، إلى سلاح قوي يوجه بوحشية ضد جماعة أخرى. والواقع أن كثيراً من النزاعات والأعمال الوحشية في العالم، تتغذى على وهم هوية متفردة لا اختيار فيها. وفن بناء الكراهية، يأخذ شكل إثارة القوى السحرية لهوية مزعومة السيادة والهيمنة، تحجب كل الانتماءات الأخرى، وعندما تعطي هذه الهوية شكلاً ملائماً ميالاً للقتال، يمكن أيضاً، أن تهزم أي تعاطف إنساني، أو مشاعر شفقة وفطرية، قد تكون موجودة في نفوسنا بشكل طبيعي. والنتيجة يمكن أن تكون عنفاً عارماً مصنوعاً داخل الوطن، أو إرهاباً وعنفاً مراوغاً وصدراً على مستوى كوكبي. والحقيقة، إن من أهم مصادر الصراعات الكامنة في العالم المعاصر، الزعم بأن الناس يمكن تصنيفهم تصنيفاً متفرداً مؤسساً على الدين والثقافة"[1].

لا شك أن المحافظة على الهوية، حاجة وضرورة للإنسان والجماعات والدول. ولكن النزعة "المتعصبة للذات"، أو إنكار أو تهميش هوية الآخر، وما يصاحبها من محاولة فرض هوية الأقوى على الأضعف، تشكل في الاتجاهين مضموناً أو صراعاً كامناً، ضمن "السياق" أو "البيئة المناقضة"، والذي يشكل أحد الأبعاد الثلاثية للعنف ومثلث الصراع، الذي سبق الحديث عنه. وما يستتبع ذلك من

---

1 صن، أمارتيا (مؤلف)، توفيق، سحر (مترجمة): "الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي"، مرجع سابق، ص 11-12.

سلوك استعماري أو قسري، لفرض هوية الأقوى على الأضعف؛ لاعتبارات التمايز في مكونات الهوية، يفقد الأقلية الإحساس بالأمان على الهوية والذات والخوف من الآخر، أو يولد سلوكاً رافضاً للآخر منغلقاً على الذات بطريقة تؤدي إلى ممارسات رافضة للاندماج والتعايش مع الآخر، بحجة المحافظة على ثقافة الذات، وهو ما يخلق شكوكاً متبادلة ونفوراً يبرر سلوكاً عنيفاً بين الأقلية والأغلبية، أو القوي والضعيف، بالاعتماد على آليات عرقية أو دينية أو وطنية.

"إن مشهد السلام في العالم المعاصر، قد يكمن بكامله في الاعتراف بتعددية انتماءاتنا، وفي استخدام التفكير والمنطق، باعتبارهما موجودات مشتركة في عالم متسع، بدلاً من جعلنا سجناء محصورين بقسوة في عبوات صغيرة"[1]. وهناك من يشير إلى أن بعض الثقافات، أو المجتمعات ذات طبيعة صراعية، أو عنيفة أكثر من غيرها، لاعتبارات ثقافية وسياسية واجتماعية ونفسية مجتمعية. وبعض الدراسات تحاول تفسير ذلك، وتحليل وتحديد الأسس التي تبنى عليها هذه الفرضية[2]. ولكن، لا يعني ذلك أنها عملية بيولوجية، بل باعتبارها عملية تنشئة ثقافية، وسياسية مع مؤثرات ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية.

وتضيف بعض الدراسات، مجموعة من عوامل الصراع، ذات الطبيعة الثقافية والمعرفية والهوية، والتي تلعب دوراً هاماً، أو تشكل مصدراً أساسياً للعنف والصراع، في بعض الدول أو الأقاليم، أو على الأقل تشكل بيئة مهيئة لحدوث العنف، منها[3]:

1. "غربة" السلطة السياسية، أو النظام السياسي الحاكم ثقافياً وسياسياً، عن محيطه أو قواعده الشعبية.
2. "الجهل" الديني وبالتاريخ السياسي للمجتمع العرقي.
3. غياب العلاقة التعاقدية الواضحة، والعادلة بين الدولة وطوائفها المختلفة.

---

1 الرجع نفسه، ص 13.

2 انظر على سبيل المثال:

Ross, Marc Howard: 1993, the Culture of Conflict: Interpretations and Interests in Comparative perspective, New York & London, University Press, p. 1-14.

الخزندار، سامي: الصراعات العربية الداخلية. رؤية في الأسباب والدوافع، مرجع سابق، ص 151-154.

3 الخزندار، سامي: المرجع نفسه، ص 151-154.

4. التكوين القسري للدولة القطرية: حيث لم يتم في غالب الأحيان، جعل الحدود السياسية للدولة القطرية، متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية، وبمعنى آخر، استقطب هذا التكوين القسري، مجتمعات غير متجانسة، وأحياناً متصارعة عرقياً أو طائفياً أو عشائرياً.

5. الدور السلبي "للنخبة" في النظام السياسي والأقليات.

وظهرت على المستوى الدولي كذلك، نظرية صراع الثقافات والحضارات، والتي تعتبر أن صراع المستقبل، هو صراع بين تكتلات ثقافية عالمية، لاعتبارات قائمة على أساس أهمية الهيمنة الثقافية، أو الحضارية للحضارة الغربية على الأخرى، وإنكاره فكرة التعايش بينها مع الثقافات، والحضارات الأخرى، بمعنى آخر، الصراع الثقافي والحضاري العالمي هو أساس رفض فكرة التعددية الثقافية الفاعلة، أو التشاركية الحضارية في بناء وإدارة المجتمع الإنساني ومستقبله. وقد سبق الإشارة في مبحث سابق، إلى نظرية صدام الحضارات، عند الحديث عن نظريات الصراع[1].

3. قضية الحقوق:

إن قضية الحقوق، تُعتبر أيضاً من أهم القضايا التي يشكل الخلاف حولها، مصدراً أساسياً للصراع، سواء على مستوى الأفراد، أو المجتمع أو الدولة أو النظام الدولي. وقضية الحقوق قضية يقع فيها الخلاف، والتباين حول حدودها بين أطراف الصراع، وما يعنينا هنا ليس الحديث عن حقوق الإنسان على مستوى الأفراد، مثل الحقوق المدنية والسياسية، مثل (حرية التعبير، الحماية القضائية، والأحزاب والحرية الدينية)، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل وعدم التمييز، بل ما يعنينا هنا ما يسمى "الحقوق الجماعية" ضمن منظومة حقوق الإنسان.

عموماً، قضية حقوق الإنسان قضية ترتبط بالعدالة من ناحية، وتحقيق الكرامة ومتطلبات الحياة الكريمة للفرد، وتنمية المجتمع من ناحية أخرى. وسوف نتناول هنا، ما يُعرف بمجموعة الجيل الثالث من حقوق الإنسان أو "الحقوق الجماعية". وتوصف بالحقوق الجماعية، لأنها تستلزم لممارستها والتمتع بها، وجود جماعة من الأشخاص، يشتركون فيما بينهم في روابط وخصائص معينة، أي يتعذر ممارسة

---

1. راجع المبحث الأول من الفصل الثالث ص 113.

هذه الحقوق، دون الانخراط في جماعة معينة، يشترك أفرادها في المعتقد ذاته. وكثير من هذه الحقوق، ارتبطت نشأتها بحركات سياسية واجتماعية، في العديد من دول العالم[1]. ومن أمثلة هذه الحقوق على مستوى الدولة أو على المستوى الدولي: الحق في تقرير المصير، حقوق الأقليات، الحق في السلام، الحق في الحياة في بيئة صحية وسليمة، حقوق اللاجئين، حقوق المدنيين أثناء الحروب والصراعات المسلحة، أو تحت الاحتلال، حقوق السكان الأصليين وغيرها من الحقوق الجماعية. ويرتبط تنفيذ هذه الحقوق على مستوى الدول، في الوقت المعاصر، هو مدى قبولها، وتوافقها مع أو التزامها بالقانون الدولي والاتفاقيات الدولية، التي تنظم هذه الحقوق وممارستها. ومن أهم هذه المواثيق والاتفاقيات، ميثاق الأمم المتحدة 1945 خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسياسة منع ومعاقبة جريمة التطهير العرقي، والميثاق الخاص بوضع اللاجئين 1951، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عام 1966، إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام 1990.

كما أنه أصبحت هناك مؤسسات وهيئات دولية، تُعنى هذه الحقوق الجماعية ومتابعة تنفيذها، خاصة أثناء الحروب والصراعات، وهذه المؤسسات والهيئات الدولية تعد بمثابة آليات لحماية حقوق الإنسان الجماعية، ومن أمثلة هذه المؤسسات الدولية، مؤسسات الأمم المتحدة، مثل: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، محكمة الجنايات الدولية وغيرها.

العلاقة بين الحقوق الجماعية والصراعات:

إن موضوع الحقوق، سواء من حيث الإنكار، أو التهميش يشكل مصدراً أساسياً للصراعات، سواء العرقية أو الطائفية، أو بين القوى والجماعات السياسية، أو بين الدول.

---

1 الرشيدي، أحمد. حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص 145.

فعلى صعيد حقوق الشعوب في الاستقلال، وحق تقرير المصير (الذي يشكل أحد الأشكال التطبيقية للحقوق الجماعية)، وإنما تمثل أحد الحقوق الأساسية، التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي صدرت عنها[1].

يشير مفهوم حق تقرير المصير بصفة عامة، إلى حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه وبحرية كاملة، وإلى حق كل شعب، في اختيار شكل حكومته ونظامه السياسي، والإفادة من ثرواته الطبيعية، والاستفادة من ثرواته دونما قيد وفق رغبته[2]. تاريخياً، إن إنكار حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، شكل مصدراً للحروب والمقاومة المسلحة، ضد الاستعمار أو الاحتلال. وغالباً تتطلب ممارسة هذا الحق أو الاعتراف به، إلى الدخول في صراعات طويلة الأمد بين الشعوب ومستعمريها، أو حكامها، حتى نالت جميع شعوب العالم حقها في تقرير المصير ما عدا الشعب الفلسطيني.

كما إن إنكار حقوق الأقليات سواء العرقية أو الدينية، كانت مصدراً للعنف سواء على شكل حروب أهلية أو أعطت مبرراً "شرعياً" للتدخل الخارجي، وأدت إلى توتر العلاقات بين الدول. كما إن قضايا اللاجئين والحماية الدولية للأقليات، وغيرها من الحقوق الجماعية أنشأت مبدأ في القانون الدولي والعلاقات الدولية، والذي يسمى "التدخل الدولي الإنساني"، والذي يقوم دعاته، بالمناداة بضرورة استخدام القوة، والشكل العسكري أو أي صورة من الأعمال القسرية، والإجبار لحماية مواطن دولة ما؛ إزاء المعاملة التعسفية أو اختراقها للقوانين الإنسانية الدولية.

---

1 يشير قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر بتاريخ 1960/12/14 بعنوان "إعلان منح الاستقلال والشعوب المستعمرة، الذي نص على ما يلي:
"...... أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي أو سيطرته أو استغلاله، يُعتبر إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويهدد قضية السلام والتعاون في العالم.
لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي، وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.......".
كما نص المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة إلى أنه: "..... رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم، على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها، وحقها في تقرير المصير.". نقلا عن أحمد الرشيدي، المرجع نفسه، ص 146-148.

2 انظر حول مضمون ومفهوم هذا الحق: الرشيدي أحمد: مرجع سابق، ص 146.

ويمس هدف استخدام القوة لضبط سلوك تصرفات الدول، حتى داخل مناطق سيادتها الداخلية[1]. ويشير بعض الباحثين، حول التدخل الدولي لحماية الأقليات، ومبدأ الانفصال وما يترتب عليه من صراعات، إلا أن احترام حقوق الأقليات، "لا ينبغي أن يكون بأي حال من الأحوال، على حساب السلامة الإقليمية للدولة الأم، بمعنى أن ما يسميه البعض الحق في الانفصال... لأن السماح للأقليات بالانفصال عن الدولة الأم، - واعتبار ذلك حقاً من حقوقها، يمكن أن يستتبع تدخلاً دولياً لصالح هذه الأقلية أو تلك- من شأنه أن يفتح الباب واسعاً، أمام صراعات داخلية ودولية لا حد لها، خاصة وأنه ما من دولة، إلا فيما ندر، إلا وتضم في إطارها واحدة أو أكثر من الجماعات (الأقليات) المتمايزة نوعاً ما، عن باقي أفراد المجتمع الذين يشكلون الأغلبية"[2].

خلاصة القول، إن انتهاك أو إنكار الحقوق الجماعية في كثير من دول العالم، شكل ويشكل مصدراً دائماً لكثير من الصراعات العنيفة. وفي المقابل شكل انتهاك حقوق الإنسان عموماً، والحقوق الجماعية خصوصاً، مصدراً ودافعاً أساسياً لتنظيم العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية هذه الحقوق، منها ما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين، ومنها ما يتعلق بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، أثناء الصراعات المسلحة والحروب، سواء من المدنيين أو المقاتلين، وأسرى الحروب، وأشهرها على سبيل المثال: اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. كما تأسس العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية الحكومية، وغير الحكومية، والتي تُعنى بالعمل على حماية الحقوق، منعاً لحدوث الصراعات الداخلية أو الدولية. مثل، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومان رايتس ووتش، المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه المادة انظر:
عبد الرحمن، محمد يعقوب: التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
الرشيدي، أحمد: حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 250.

2 الرشيدي، أحمد: منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة قانونية سياسية في مسيرة المنظمات الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1997، ص 144، نقلاً من الرشيدي، أحمد. حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 257.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك من يضيف قضايا محلية أخرى للصراع، مثل قضايا التنوع الاجتماعي، وما يتولد عنها من صراعات مجتمعية، وتيارات وحركات سياسية مثل الحركات النسوية، وامتداد دورها بين مختلف المجتمعات، بالإضافة إلى قضايا أخرى، مثل، قضايا البيئة، وما تولده أيضاً من خلافات بين الدول، أو داخل الدول، مع التيارات السياسية المعنية بالدفاع عن القضايا البيئية.



التسوية والمنع الوقائي
للصراعات الأهلية والدولية

إن عملية تسوية الصراعات العنيفة، وعملية الوقاية أو المنع الوقائي لحدوث صراعات عنيفة على مستوى الصراعات الأهلية، أو الدولية يشكلان عملية معقدة ومركبة، وذلك، لاعتبارات عدّة، منها: الظروف المحيطة بالصراع، وطبيعة قضايا وأهداف الصراع، وطبيعة دور أطراف الصراع، وطبيعة آثار ونتائج الصراع، سواء على صعيد السلوك أو الاتجاهات أو البنية الهيكلية.

من جانب آخر، إن حراك المجتمع الإنساني بمختلف مستوياته سواء على صعيد الدولة أو النظام الدولي، ومؤسساته، والكيانات والوحدات المجتمعية المعنية، لتحقيق الاستقرار والأمن، وتسوية الصراعات وتحقيق السلام العادل، والوقاية من حدوث الصراعات، وهذا كله يشكل عنصراً جوهرياً في عملية التنمية والعمران الإنساني. وبسبب هذه الأهمية، فإن جهوداً علمية وأكاديمية ضخمة، بُذلت في هذا المجال، من قبل الباحثين والخبراء أو الممارسين في مجال دراسات الصراع والسلام. وهذه الجهود العلمية، سعت لبناء نظريات ووسائل أو أساليب وأدوات منهجية، لتسوية الصراعات أو الوقاية منها. وسيتم في هذا الفصل، استعراض بعض الأطر والأشكال المنهجية، التي قدمتها دراسات متخصصة في مجال تسوية الصراع والمنع الوقائي لحدوث الصراعات.



آليات تسوية الصراعات وفض المنازعات

يتناول هذا المبحث، بعض الأطر المنهجية، لتسوية الصراعات العنيفة، والتي تُعتبر آليات علمية وعملية، في مسار تسوية الصراعات، أو فض النازعات، سواء على مستوى الدولة أو بين الدول. وقبل تحديد هذه الأطر أو الآليات، قد نحتاج إلى الإجابة عن السؤال الآتي: متى تم بدء دخول الأطراف المتصارعة في عملية تسوية للصراع؟

تحاول العديد من دراسات الصراع وفض المنازعات، اعتبار أن نقطة البدء في عملية تسوية الصراع، تكون من لحظة دخول الأطراف المتصارعة في ما يُعرف بـ "مرحلة أو لحظة الاستواء، أو النضج، أو ما يمكن تسميتها بـ "اللحظة المواتية". إذْ يُقصد بها الظروف والتغيرات، التي تؤدي إلى النقطة التي تبدأ فيها الأطراف المتصارعة، التفكير في الدخول في عملية تسوية للصراع العنيف الذي تعيشه، وتُعتبر لحظة النضج أو الاستواء، اللحظة التمهيدية للدخول في أي عملية تسوية للصراعات العنيفة. وترتبط مرحلة "الاستواء أو النضج"، أو "اللحظة المواتية" بشروط وعوامل عدّة سبق الإشارة إليها[1].

من ناحية أخرى، وفي ضوء التعريف الذي اعتمدته الدراسة لتسوية الصراع، والذي يُعني إما حل الصراع أو التعايش مع الخلافات، فإن بعض الباحثين يقترح مجموعة من الآليات التي تشكل مدخلاً وإطاراً لعملية التسوية، وأهمها[2]:

---

1 راجع التفاصيل حول "اللحظة المواتية"، وشروط وجودها وتحققها، في المبحث الثاني من الفصل الثاني في هذه الكتاب، ص60، ولمزيد من التفاصيل حول "لحظة الاستواء، أو النضج" وشروط تحققها، راجع هامش 17 من:

Zartman, William: 1989, Ripe for Resolution: Conflict and Intervention Africa, New York, Oxford University Press. pp. 266-273.

2 حول هذه الآليات انظر: فالنسين، بيتر (مؤلف)، السعد، سعد ودبور محمد (مترجمين): مرجع سابق، ص 82-89، ص 151-159، ص 173-177.

د. تغيير الأولويات/تعديل المواقف الأساسية:

في كثير من الأحيان، يمكن الوصول إلى تسوية بين الأطراف المتصارعة في الصراعات العنيفة، نتيجة لتغيرات تؤدي إلى قيام الأطراف المتصارعة، أو أحدهم بإدخال تغيير أو تعديل، في الأولويات أو المطالب أو المواقف الأساسية، والتي يتسبب التمسك بها تصلباً يمنع الأطراف من الوصول إلى تسوية. وعادة، يحدث التغيير في الأولويات أو المواقف الأساسية نتيجة متغيرات عديدة، منها:

- حدوث تغيير في القيادة السياسية لأحد الأطراف، كأن تأتي قيادة سياسية براغماتية، بدلاً من قيادة أيدلوجية سابقة، وهذا التغير في القيادة، قد يؤدي إلى اهتمامها بأولويات أو قضايا مختلفة، واختلاف تقديرها لأهمية المطالب.
- قد يحدث التغير في الأولويات والمواقف أيضاً، نتيجة التغيير في الظروف والتحالفات المحلية والدولية والإقليمية المحيطة بقيادة الأطراف المتصارعة، وخاصة التي تؤثر على إمكانيات وعلاقات القوة لكل طرف من الأطراف المتصارعة، مثل تغير النظام الدولي الثنائي القطبية، إلى أحادي القطبية، وما نتج عنه من تغير، في موازين القوى لكثير من الأطراف المتصارعة في مناطق عدة من العالم.
- عدم تغيير أو جمود، في الظروف الميدانية للصراع، مما يجعل فرصة الانتصار مستبعدة، لأي من الأطراف المتصارعة، مما يترتب على استمرار الصراع، استنزاف الموارد وتكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية كبيرة، على الأطراف المتصارعة، مما يدفع الأطراف المتصارعة، إلى تغيير في مواقفها أو مطالبها الأساسية (مثال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران 1980-1988).
- حدوث أزمات حادة (اقتصادية أو كارثة إنسانية مثلاً)، لدى الأطراف المتصارعة (كالأزمة المالية العالمية 2008-2012)، وهذه الأزمات الحادة تدفع المتأثرين بها من أطراف الصراع العنيف، إلى إعادة النظر والتقدير في أولوياتهم أو مواقفهم ومطالبهم الأساسية، نتيجة تأثير هذه الأزمات على قدراتهم وإمكاناتهم في الصراع باتجاه أكثر مرونة، وإيجابية تجاه الطرف الآخر، وسعياً للوصول إلى حل وسط أو تسوية.

2. تقاسم الموارد أو المصادر المتنازع عليها:

تعتبر هذه الآلية، وسيلة تسوية بين الأطراف المتصارعة، من خلال الاعتماد على مبدأ "الحل الوسط"، الذي يحقق بعض المطالب والأهداف الأساسية - وليس جميعها- لكل طرف، وفيه يحصل كل طرف، على جزء من المطالب، ويتنازل عن جزء آخر. وهو ما يشكل، نقطة الالتقاء "الوسط" بين الأطراف المتنازعة. وبالطبع، إن عملية تقاسم الموارد أو الوصول إلى الحل الوسط، هي في غالب الأحيان، عملية معقدة ليس من السهولة تحقيقها، وهي نتاج عملية مخاض للمفاوضات والمساومة، تقوم على قاعدة الأخذ والعطاء. ولكن قبول هذه الآلية، يشكل إطاراً مبدئياً، يتم العمل به للوصول من خلاله إلى تسوية للصراع. ومبدأ تقاسم الموارد، أو المصادر قد يكون حول السلطة، مثل توزيع المناصب العليا في الدولة، مثلاً، رئاسة الجمهورية لطائفة، ورئاسة الوزراء لطائفة أخرى، ورئاسة البرلمان لطائفة أخرى)، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، بين أطراف الصراع وتقاسم المناصب فيها. وأحياناً، تستخدم هذه الآلية، في منازعات المناطق الجغرافية أو الحدود، أو الموارد الطبيعية، أو المياه بين الدول. وغير ذلك، من القضايا أو الموارد المختلف عليهما، ولكن هذه الآلية، من الصعوبة بمكان استخدامها فيما يتعلق بصراع الأيديولوجيات، والثقافات والقيم، والتي عادة ما ترتبط بالهوية الحضارية، والثقافية لأطراف الصراع. وربما الآلية الآتية، أقرب للاستخدام في هذا النوع من الصراعات.

3. المقايضة:

وهذه الآلية، تتم من خلال حصول طرف من أطراف الصراع، على جميع طلباته في جانب معين من قضية ما موضع الصراع، وفي المقابل يحصل الطرف الآخر، على جميع طلباته في جانب آخر من هذه القضية. فهي عملية مقايضة، يتم فيها حصول طرف على 100% في جزء من القضية، مقابل حصول الطرف الآخر على 100% في جزء آخر من القضية. وهذه الآلية، أيضاً، شكل من أشكال الوصول إلى "الحل الوسط"، الذي يرضي تطلعات ومطالب الأطراف المتصارعة، ولكن دون اللجوء إلى عملية تقسيم، أو تجزئة للهدف المطلوب. وآلية المقايضة

يمكن استخدامها سواء على صعيد السلطة السياسية، كصعود تداول دوري لرئاسة السلطة، بين القوى السياسية المتنازعة. وهذه الآلية، يمكن استخدامها نسبياً في الصراعات الأيديولوجية، أو الثقافية والهوية، مقارنة مع آلية تقاسم الموارد، إذ لا يحتاج فيها إلى تقسيم أو تجزئة القيم، والبيئة الثقافية أو الأيديولوجية. وإنما يتم قبول مكونات بشكل كامل من المنظومة الأيديولوجية، أو الثقافية أو الهوية، من قبل كل طرف تجاه الآخر. كما يتم التعامل مع هذه الآلية أيضاً، في نـزاعات الدولة حول الأرض والحدود، ومقايضتها وفق الامتدادات أو الجغرافيا العرقية والثقافية.

4. تشارك السيطرة (السيطرة المشتركة):

وهذه الآلية، تتمثل في إيجاد الأطراف المتصارعة قواسم إدارة أو سيطرة مشتركة، حول القضية المتنازع عليها، كأن يؤسس الطرفان منظمة أو هيئة مشتركة لإدارة الموارد المائية أو الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، المتنازع عليها، ومن ثم تقاسم عائداتها أو أرباحها. أو تشكيل حكومة ائتلاف، تتمثل فيها الأطراف المتصارعة وفق ترتيبات معينة، وذلك لإدارة السلطة. وأحياناً قد تولد آلية السيطرة المشتركة، منظمات أو مجالس قانونية أو اقتصادية أو سياسية، تكون نواة لعملية تكامل وتعاون إقليمي، بين الدول المتنازعة سابقاً. وبالتالي، ميزة هذه الآلية ليس فقط تسوية الصراع حول قضية ما فقط، وإنما أيضاً قد تحول العلاقات من نمط، أو حالة نـزاعية إلى نمط تشاركي تعاوني متقدم بين الأطراف المتنازعة.

5- ترك السيطرة لطرف آخر (ثالث):

أحياناً، يتم معالجة أو تسوية نـزاع بين طرفين، خاصة، في ضوء حالة عدم الثقة السائدة، بين الطرفين، باللجوء إلى آلية تسوية، تقوم على تنازل كل طرف عن سيطرته أو إدارته للموارد أو السلطة أو الأراضي أو القضية المتنازع عليها إلى طرف ثالث، يكون مقبولاً لكلا الطرفين وقد يكون ذلك لفترة زمنية قصيرة، أو مرحلة انتقالية، أو طويلة المدى، إلى أن تصل الأطراف المتنازعة؛ إلى صيغة اتفاق أو تسوية معينة. وهذه الآلية، تُستخدم بشكل متكرر، في الصراعات الدولية، وبشكل

أوضح أو أكثر، في صراعات الاستقلال أو الانفصال القائمة على الهوية أو الامتدادات العرقية أو الإثنية.

ومن الأمثلة على ذلك، قضايا المحميات الدولية، مثل خضوع الأكراد في شمال العراق في بداية التسعينيات إلى حماية دولية، وخضوع كوسوفو عام 1994 (التي كانت جزءاً من يوغسلافيا) تحت الحماية الدولية.. وكذلك انفصال تيمور الشرقية، عن إندونيسيا عام 1999 وخضوعها إلى إدارة الأمم المتحدة فترة مؤقتة، حتى الانتهاء من ترتيبات استقلالها. وكذلك إخضاع سلطة المعبر الحدودي (معبر رفح) (بين قطاع غزة ومصر) – بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة –، إلى إدارة أوروبية، من خلال مراقبين أوروبيين، وبترتيب مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية الرسمية. وهناك أشكال أخرى لهذه الآلية، مثل، إيجاد مناطق منزوعة السلاح أو مناطق عازلة، بين الدول المتصارعة، تخضع لسلطة قوات دولية، أو قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما هي الحال، في سيناء مصر، نتيجة اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، أو كما هو الحال، في تواجد قوات اليونيفيل على الحدود بين لبنان وإسرائيل في عام 2006.

كما يمكن استخدام هذه الآلية، بأشكال أخرى، مثل، إخضاع الانتخابات في دول ما، إلى إشراف مراقبين دوليين، في ضوء نزاعات أو صراع وانقسامات سياسية بين القيادة أو السلطة السياسية الحاكمة، وقوى المعارضة، سواء كان هذا الصراع عنيفاً أو قد يتطور إلى صراع عنيف.

6. الآليات التقليدية لتسوية الصراعات:

هذه الآليات، تتمثل باستخدام مجموعة من الإجراءات والوسائل القانونية أو السياسية، وهذه الإجراءات، تكون مقبولة لأطراف الصراع. ومن أبرز هذه الآليات، التحكيم، خاصة في نزاعات الأرض أو الحدود بين الدول، سواء باللجوء إلى منظمة العدل الدولية، أو منظمات إقليمية، في منطقة الصراع. كما إن من أشكال هذه الآليات التقليدية، تنظيم استفتاء سواء لمعرفة آراء شعوب معينة أو السكان الأصليين في الاستقلال أو الانفصال، عن دول ما، أو ممارسة حق تقرير المصير. ففي أحيان كثيرة يتم اللجوء إلى استفتاء الشعوب، لتقرير الموافقة من

... في اتفاقية سلام بين دولتين متصارعتين. وفي بعض الأحيان أيضاً يتم اللجوء إلى تنظيم انتخابات، كإحدى هذه الآليات لتسوية خلافات حول السلطة بين أطراف الصراع في دولة ما.

عادةً، يتم الاتفاق بين أطراف النزاع على استخدام أحد أو مجموعة من الآليات السابقة لتسوية الصراع بينها.

عموماً، بالرغم من أن هذه الآليات، تعتبر أشكالا معروفة، ولكن ممارستها أو استخدامها، يتطلب في كثير من الأحيان استحواذ أشكال وحلول إبداعية لنجاحها، بالإضافة إلى المصداقية والجدية من قبل أطرافها.

7. ترك الأمور إلى فترة لاحقة أو المستقبل:

تتمثل هذه الآلية في تأجيل تسوية قضية الصراع إلى المستقبل (المحدد زمنياً أو المفتوح) ويتم عادة اللجوء إلى استخدام هذه الطريقة، لكسب الوقت الذي قد يترتب عليه، إمّا تغير في المواقف السياسية، أو في الظروف المحيطة بالصراع، أو لخلق فرص جديدة لتسوية الصراع، أو انتظار نتائج أو تقارير معينة، من لجان أو هيئات، تعمل على التحقيق في الصراع أو دراسة تقدم بعض الحلول. إن هذه الآلية تعتمد على عدم إمكانية حل كافة قضايا الصراع وتعقيداته في وقت واحد، مع إمكانية توفر فرص مستقبلية تسهم في تسوية الصراع.

إن هذه الآليات السبعة، تشكل إطاراً عاماً ولكن، ليس إطاراً حصرياً، ففي كثير من الأحيان تعتمد تسوية الصراعات، على حلول وآليات إبداعية جديدة، وهذه الآليات يمكن استخدامها فرادى، أو قد يتم دمج أكثر من آلية في عملية تسوية الصراعات.

إن هذه الآليات تساعد إلى حد كبير، في تحديد أطر عملية أو تجاهات ومداخل معينة، للبحث من خلالها عن تسويات للصراعات، خاصة الصراعات الدولية والأهلية.

من جانب آخر، فإن هناك بعض الدراسات، تتناول إطاراً آخر لتسوية الصراعات، وتحقيق السلام، منها ما أطلق عليه نموذج ثلاثية M (Triple M)، وهذه الثلاثية أو الأنموذج، يشكل إطاراً لتسوية الصراعات من ناحية، وإطاراً

متكاملا أو تكامليا للآليات المتبعة، التي سبق الإشارة لها من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، يقدم رؤية أو مدخلاً هاماً إبداعياً، لتسوية الصراعات بطريقة يوضحها أو ينتج عنها، خلاصة دقيقة للأدبيات العربية، في دراسات تسوية الصراعات. وهذا الإطار، قدمه الباحث السويدي توماس أولسون Thomas Ohlson، الأكاديمي والخبير في دراسات الصراع والسلام في جامعة أوبسالا، في دراسته حول أسباب الحرب والسلام[1]. ويشمل هذا الإطار "ثلاثية M" مجموعة من الخطوات، أو المراحل لتسوية الصراعات، تبدأ من خلال تحديد مراحل عملية لتسوية الصراع، وتحقيق السلام، من خلال ثلاث مراحل هي:

1. مرحلة الحوار: وهي مرحلة الاتصالات والوساطة، المحادثات والمفاوضات، التي تؤدي إلى اتفاقية سلام.
2. مرحلة التنفيذ: وهي المرحلة التي تتمحور حول تنفيذ اتفاقيات السلام، الموقعة بين أطراف الصراع.
3. مرحلة الترسيخ أو التطبيع: وهي المرحلة التي يحدث فيها، أو تظهر فيها النتائج أو التغيرات الناتجة، عن تنفيذ الاتفاقية (أو مرحلة التنفيذ)، وفي هذه المرحلة، تلقى اتفاقيات التسوية ممارسة وقبولاً وشرعية، على الصعيد الشعبي، وعلى صعيد النخب والقادة، وبالتالي تلقى قبولاً وممارسة لما تتضمنه الاتفاقية، من أنظمة وقوانين وسياسات، وكذلك ما يترتب على عملية تنفيذ الاتفاقية من نتائج واستحقاقات.

ومن ثم تنتقل الدراسة إلى تحديد العناصر، التي يتكون منها إطار ثلاثية M، والذي يرتبط أو يتكون من ثلاثة عناصر، أو مراحل تؤدي إلى حدوث تسوية للصراعات أو تحقيق السلام، والعناصر أو المراحل الثلاثة هي:

1. مرحلة "أزمة المعاناة المتبادلة" Mutual Hurting Stalemate (MHS): وهي تعني الدخول في فترة أو لحظة "النضج أو الاستواء" أو "اللحظة المواتية"، والتي تم الحديث عنها سابقاً[2]. وهذه المرحلة، تخلق تغيير قناعات لدى النخبة، أو

---

1. Ohlson, Thomas: Understanding Causes of War and Peace, *Op. cit* pp. 144-152.
2. راجع الفصل الثاني، المبحث الثاني، من هذا الكتاب

قادة الصراع يمهد للدخول في مرحلة الحوار، وقبولهم لإمكانية الدخول في المفاوضات، مع احتمالية حدوث تغير لسلوكهم الصراعي.

2. مرحلة "الفرص المحفزة" للطرفين "مرحلة الحوافز" (Mutually Enciting Opportunities "MEO"): وهي المرحلة التي تظهر فيها النتائج الجاذبة، أو التي تشكل جوهر أو مضمون إطار التسوية، وفي هذه المرحلة فإن وجود طرف ثالث، أو وسيط يشكل ضرورة وأهمية أساسية، ليس للتواصل وبناء الثقة فقط، وإنما أيضاً يساهم في تعزيز أو يزيد من جاذبية الحوافز أو الموارد، ويعمل بالتالي على تسهيل الوصول إلى تسوية. وهذه المرحلة، تخلق تغييراً تدريجياً بين أطراف الصراع سواء من حيث الثقة والاتجاهات الإيجابية بين النخب أو القادة، أو من حيث توفير أو زيادة درجة الشرعية السياسية لهم، للدخول في عملية السلام أو تحقيق التسوية، سواء أكان ذلك في مرحلة الحوار أم التنفيذ.

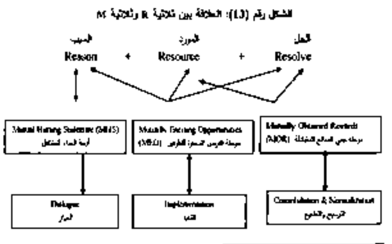
والحوافز في هذه المرحلة، تتجه عادة نحو نخب، أو قادة أطراف الصراع أكثر من اتجاهها نحو الشعوب، ومن أمثلة هذه الحوافز، منافع فورية مادية ملموسة، توفير ضمانات لحقهم في السلطة، وبالتالي المحافظة على مناصبهم، ومشاركتهم في السلطة، تعزيز شرعيتهم على الصعيد الداخلي، تحسين صورتهم الدولية، تأمين المنح والمساعدات الدولية لأطراف الصراع، وغير ذلك من الأمثلة.

3. مرحلة جني الثمار "جني المنافع المتبادلة" (MOR Mutually Obtained Rewards): وهذه المرحلة، هي مرحلة يتحقق فيها السلام، سواء المستقر أو الدائم، وهذه المرحلة ترتبط بمرحلة "التعزيز، والتطبيع" بين أطراف الصراع. وما ينتج عن ذلك من العودة إلى السياسة الطبيعية، وتحقيق قبول وشرعية شعبية لاتفاقيات السلام، وبالتالي، المشاركة على كافة المستويات الشعبية والرسمية، في تعزيز السلام والتطبيع، بين أطراف الصراع. ومن ثم تحقيق التنسيق السياسي والأمني، ومساحات واسعة من التعاون الثقافي والاجتماعي، والتعاون الاقتصادي والتجاري، وغير ذلك من مجالات التعاون والمنافع المتبادلة.

إن تفاعل عناصر أو مراحل الأنموذج الثلاثي (ثلاثية M)، عملية غير بسيطة ومعقدة، ولا تسير بشكل مستقيم متتال وبشكل تلقائي، وإنما تبدأ من مرحلة "أزمة المعاناة المتبادلة" MHS، ثم تنتقل إلى مرحلة الفرص المحفزة MEO، ومن ثم إلى مرحلة جني الثمار MOR، وهذه المراحل أو العناصر الثلاثية، قد لا تملك حدوداً فاصلة، وبالتالي يتم الانتقال فيها من مرحلة إلى مرحلة أخرى، بشكل متداخل أحياناً.

يمكن القول، إن إطار أو نموذج ثلاثية M، يوفر رؤية وإطاراً أو مدخلاً عاماً نحو تسوية الصراع، وتحقيق السلام، خاصة إذا تم ربطه مع نموذج تحليل أسباب الصراع (مثلث R Triple)، واللذين يشكلان معاً إطاراً شاملاً، يتناول مراحل عملية الصراع، بدءاً من تحليل الصراع وانتهاء بتسوية الصراع، والمنع الوقائي للصراع. وبالرغم من أن توماس أولسن، تناول ثلاثية M ونموذج مثلث R على مستوى الصراعات الأهلية، ولكنه* لم ينف في دراسته، إمكانية استخدامها على مستوى الصراعات الدولية[1]. وفي إطار أهمية نموذج مثلث R، الذي سبق الإشارة إليه، ونموذج ثلاثية M، وتكاملهما، فإنه يمكن اقتراح الشكل التوضيحي الآتي الذي يربط بين كلا الإطارين:

الشكل رقم (13): العلاقة بين ثلاثية R وثلاثية M



1 خلال مناقشاتي مع أستاذ الصراعات توماس أولسن حول هذا النموذج وجدوى في قسم دراسات السلام وأبحاث الصراع في جامعة أوبسالا في العام 2010، أكد لي بأن هذا النموذج يمكن تطبيقه على الصراعات الدولية، ولكنه لم يدرس ذلك، بل طلب مني أن أستكمل تطوير هذا النموذج وأحاول تطبيقه على صراعات دولية، بالإضافة إلى إيجاد شكل أو نموذج يدمج ثلاثية R مع ثلاثية M، وهذا ما قمت بإضافته في هذا المبحث.

في ختام هذا البحث، يمكن القول: إن هذه النماذج والآليات، هي مداخل وأطر منهجية، تساعد في كيفية البدء أو المسار الذي يمكن البدء به، للوصول إلى تسوية للصراع بين الأطراف المتنازعة. وبالرغم من أهمية هذه الآليات والنماذج، إلا أن تطبيقها ما زال يخضع إلى ضرورة توفير أفكار إبداعية، وقدرة كبيرة على تفهم تطلعات أطراف الصراع، للوصول إلى تسوية أو لتقديم حلول مرضية؛ وعملية سواء من خلال المفاوضات. أو من خلال عملية الوساطة.

تعقيدات الصراعات الدولية والإقليمية وارتباطها بعملية تسوية الصراعات

إن أي تسوية للصراعات بكافة مستوياتها، تتطلب دراسة تعقيدات الصراع، وما يرتبط بها من تشابكات وعوامل مؤثرة في الصراع، أو في توجيه تفاعلات الصراعات واتجاهاتها، وبالتالي توجيه عملية تسوية الصراع. إن دراسة تعقيدات الصراع، هي جزء من دراسة عملية تحليل الصراع، والتي تُعتبر مرحلة أساسية، للدخول في عملية تسوية الصراع. ومن هنا، فإن هذا المبحث، يتناول بإعداد إطار أو خريطة طريق، لمعرفة عناصر أو مكونات وتعقيدات الصراع الإقليمي والدولي، بحيث تمهد أو توفر هذه الخريطة، أرضية منهجية تساهم في معرفة كيفية تسوية الصراعات.

مفهوم تعقيدات الصراع:

تباينت المفاهيم حول ماهية تعقيدات الصراع، إلا أن جوهر هذا المفهوم، يُقصد به تشابكات وروابط الصراع (الأهلي، الإقليمي أو الدولي)، سواء من حيث تعدد الأطراف، أو قضايا الصراع، أو الظروف المحيطة به، ومن ثم تأثير ذلك على تفاعلات الصراع والعلاقات داخل وحدات الصراع، أو مع الوحدات والكيانات الخارجية. وتمثل قاعدة أو بيانات لبيانات الصراع، بأنها أوضاع، تكون فيها روابط هامة، أو تحتوي على خبرات أو تجارب للصراعات الأهلية، أو الدولية لدول متجاورة، وهذه الروابط، لها أهمية في تغيير ديناميكيات الصراع، أو لها تأثير في عملية تسوية الصراع مع طرف محاور. ومن أشكال هذا الارتباط: النزاعات عبر الحدود، مثل جماعة عرقية ممتدة عبر حدود دولية. بشكل آخر، تمثل تعقيدات

الصراع إلى حركة التفاعل والتعاون، مثل التحالف العسكري والسياسي، أو الدعم السياسي والاقتصادي أو العرضي المباشر أو غير المباشر، من طرف ما لأطراف حكومية أو غير حكومية في دولة أخرى مجاورة[1]، والمفهوم هنا يشمل جهود الأطراف الإقليمية أو الدولية للتسوية السلمية للصراع.

والبعض الآخر، يشير إلى مفهوم لتعقيدات الصراع أكثر التصاقاً بالأمن الإقليمي، أو على اعتبار أنه جزء من الأمن الإقليمي، إذ يشير بعض الباحثين، إلى أن تعقد الأمن الإقليمي، هو عبارة عن مجموعة دول تتأثر باستمرار، بالعامل أو بالعوامل الخارجية الأمنية، والتي تصدر أو تنبثق، من مناطق جغرافية مختلفة أو مستقلة عنها، ومن هنا يتمثل هذا التعقيد، في أن أمن هذه الدول الأعضاء مترابط أو متداخل، وبالتالي، يتأثر بأعمال أو تصرفات أي دولة عضو، وكذلك يرتبط الأمن الإقليمي بشكل كبير، بالتطورات الداخلية لأي عضو، (وكلا الأمرين التصرفات والتطورات الداخلية)، لهما تأثير كبير على الآخرين. وبالرغم من أن الجغرافيا تربط معظم مجموعة دول الأمن الإقليمي، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الجوار الجغرافي شرطاً للدولة، حتى تكون جزءاً من هذا الأمن الإقليمي[2]. وبهذا المفهوم، لا يفصل الباحث بين الأمن الإقليمي والامتدادات أو الارتباطات أو التأثيرات الخارجية أو الدولية، بغض النظر عن وحدة الإقليم أو التجاور الجغرافي. في ضوء تناولنا مفاهيم تعقيدات الصراع، سيتم مناقشة مجموعة من النماذج (النظريات)، التي تشكّل إطاراً منهجياً، لتحليل أو تفكيك، تعقيدات

---

1 **Wallensteen, Peter & Sollenberg, Margareta:** 1998, 'Armed Conflict and Regional Conflict Complexes, 1989-97', *Journal of Peace Research*, 35 (5): 621-634, p. 623.

2 لمزيد من التفاصيل حول مفهوم تعقيدات الصراع Conflict Complexes، انظر: **Lake , David & Morgan, Patrick M. (ed):** 1997, Regional Orders: Building Security in a New World, A Project of the University of California Institute on Global Conflict & Cooperation, the Pennsylvania State University Press, Pennsylvania, p. 12.

للأمن الإقليمي، المرجع نفسه، ص 25-26 .Buzan انظر مفهوم بوزان

Guha, Amalendu: "Conflict Resolution, Process of", in **Choue, Young Seek (ed):** 1999, World Encyclopedia of Peace, pp 321-328, Oceana Publications, Inc. New York, Vol. I, Second Edition, p. 321.

الصراع، سواء على مستوى الأطراف أو الفاعلين، أو قضايا الصراع، أو التفاعل وعلاقات الصراع؛ ويخدم هذا الإطار في إيجاد حلول علمية تجاه تسوية الصراعات. وإن استخدام هذه التقنيات (أو الإطار المنهجي) يفيد في تحقيق ما يأتي[1]:

1. فهم وتحليل علمي عميق ومتماسك وشامل لحالات الصراع، وهو ما يؤدي، إلى تحديد ما يجب عمله فيما يتعلق بعملية تحليل وإدارة وتسوية الصراع، مع تحديد كيفية تنفيذها.
2. توفير حلول إبداعية من المتخصصين والممارسين، تساهم في تسوية الصراعات.
3. عملية تطبيق النماذج، يساعدنا أيضاً - في الوصول إلى أو - تحقيق ما يأتي:

- تكوين الرؤية: إن استخدام هذه النماذج، يساعدنا في تكوين رؤية حول ما نريد تحقيقه، أو ما هو المستقبل الإيجابي المنشود، الذي نصل له في عملية تسوية الصراع.
- تحديد نقطة أو عملية البدء، بمعنى كيف ومن أين نبدأ في معالجة الصراع، ومع من نبدأ؟ وماهية الإمكانيات والفرص الممكنة؛ للبدء في معالجة الصراع.
- كما أن استخدام هذه النماذج، يساعد في تحديد معوقات تسوية الصراعات، كما تساعد لاحقاً في تقييم الآثار، والنتائج الفعلية لعملية تسوية الصراعات.

4. أخيراً، ستساهم هذه التقنيات، أو الإطار المنهجي في معرفة الاتجاهات المستقبلية للصراعات موضع الدراسة، وفي إيجاد مؤشرات علمية، تقيس هذه الاتجاهات سواء نحو السلام والتسوية، أو نحو المزيد من التصعيد والعنف.

---

1 الزندار، سامي: "استخدام استطلاعات رأي النخبة في تحليل الصراعات وفض النزاعات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 25، شتاء 2010، ص ص 65-73، ص 65-66.

إن الإطار المنهاجي في هذه الدراسة يتكون من جزأين:

أولاً: تقنيات ونماذج التحليل. ثانياً: مستويات ومؤشرات اعتبارات صنع القرار في الدول. وفي ما يلي نستعرض النماذج والتقنيات التالية:

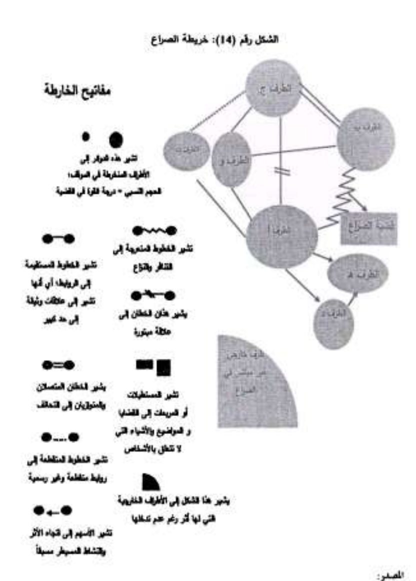
1. أنموذج خريطة الصراع.
2. أنموذج شجرة الصراع.
3. أنموذج تحليل قوى المجال (قوى الشد العكسي).

تقنية أو أنموذج خريطة الصراع:

تحديد أطراف الصراع ضمن معالجة تعقيدات الصراع، فتشكل تقنية أو أنموذج خريطة الصراع، إطاراً أو أنموذجاً مفيداً في عملية تحليل الصراع، تمهيداً لتحديد عملية البدء في تسوية الصراع، وفيما يلي تفصيل وتوضيح أنموذج خريطة الصراع. عموماً، إن هذا الأنموذج يُعنى بشكل أساس بتحديد العناصر الثلاثة التالية:

1. أطراف الصراع الأساسية والثانوية، وموقعهم في دائرة الصراع.
2. طبيعة وأشكال العلاقة بين الأطراف، ذات العلاقة بمعادلة الصراع، مثل: (التحالفات، التوتر، الصدام، التعاون... إلخ).
3. حجم تأثير كل طرف في معادلة القوة والصراع، ويوضح ذلك الشكل المرفق

الشكل رقم (14): خريطة الصراع



المصدر:

Fisher, Simon: 2000, Working with Conflict: Skills and Strategies for Action, op. cit., p. 23.

مع إضافة بعض التعديل من الباحث، ويمثل أهم أطراف الصراع على المستوى الإقليمي والدولي بما يلي:

- الدولة (الدول).
- منظمات إقليمية أو دولية (الناتو، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية... إلخ).
- حركات سياسية عابرة للدول (مثل القاعدة...).
- شركات دولية متعددة الجنسيات (جوجل، ما يكروسوفت...).
- المنظمات الدولية غير الحكومية، (مثل منظمة العفو الدولية وغيرها).

وخريطة الصراع تستخدم خلال مدة أو فترة زمنية محددة، لوصف أطراف الصراع، حيث إن هذه الخريطة، هي عملية ديناميكية نما لديناميكية وتغير الصراع وأطرافه. وقد يتم بناء أكثر من خريطة، تعكس وجهات نظر أكثر من طرف أساسي في الصراع. أما على صعيد تحديد قضايا الصراع، فإنه يتم استخدام ما يُسمى نموذج شجرة الصراع، لتحليل تعقيدات الصراع، بعد تحديد أطراف الصراع في نموذج خريطة الصراع. ونموذج شجرة الصراع.

وأنموذج شجرة الصراع: هو عبارة عن أنموذج يُستخدم لتحليل المحاور الثلاثة الآتية في الصراع:

- جوهر مشكلة الصراع.
- جذور وأسباب الصراع.
- الآثار الناتجة عن الصراع.

وعادة توضع هذه المحاور على شكل شجرة، تكون جذورها هي أسباب الصراع، وجذعها هو جوهر مشكلة الصراع، وأغصانها هي آثار ونتائج الصراع. والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (15): شجرة الصراع

إن عملية تحليل الصراع باستخدام هذا النموذج تتم من خلال عملية نقاش جمع



المصدر:

المزندار، سامي: "استخدام استطلاعات رأي النخبة في تحليل الصراعات وفض النازعـات"، مرجـع سابق، ص 71.

Fisher, Simon: Working with Conflict: Skills and Strategies for Action, op. cit., p. 29.

إن عملية تحليل الصراع باستخدام هذا الأنموذج، تتم من خلال عملية نقاش جمعي بين الباحثين/الممارسين، لتحديد جذور الصراع، وطبيعة جـوهر مشـكلة الصراع الأساسية، وأخيراً تحديد نتائج أو آثار الصراع.

انموذج تحليل قوى المجال (Force-Field Analysis) (قوى الشد العكسي)

إن اللجوء إلى استخدام أنموذج تحليل قوى المجال، (أو قوى الشد العكسي)، في عملية تحليل تعقيدات الصراع، يساعد في تحديد أشكال التحرك Actions نحـو تسوية الصراع، إن هذا الأنموذج، يُعنى بتحليل أو تحديد طبيعـة القـوى المادية والمعنوية، التي تدعم تجاه التغيير الإيجابـي المستهدف في الصراع، مثل: عقد اتفاقية سلام لتسوية الصراع (القوى المؤيدة)، وتحديد القوى التي تدعم الاتجاه المعـاكس للتغيير الإيجابـي المستهدف، (أي القوى المعيقة لاتفاقية السلام أو تسوية الصراع

- القوى المعارضة -)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل هذه القوى، تمهيداً لبناء استراتيجية في كيفية تعظيم تأثير القوى الإيجابية وتغيير مواقف ودور قوى الشد العكسي، أو من المعارضة.

إن أسلوب استخدام هذا الأنموذج، من خلال تحديد اتجاه التغيير المستهدف أو المرغوب، ومن ثم توزيع القوى في اتجاهين: أحدهما يشمل القوى التي تسير باتجاه التغيير المرغوب، أو المستهدف (عقد اتفاقية سلام مثلاً)، والثانية في الاتجاه المعاكس للتغيير المستهدف (انظر الشكل رقم 16).

الشكل رقم (16): نموذج تحليل قوى المجال



المصدر:

الزعبي، سامي "استخدام استطلاعات الرأي العام في تحليل الصراعات وبناء ..."، مرجع سابق، ص 72.

Fisher, Simon: Working with Conflict: Skills and Strategies for Action, op. cit., p. 30.

الجزء الثاني: بالاعتماد على مستويات مؤثرات واعتبارات صنع القرار في الدول:

في ضوء استخدام هذه النماذج في تحليل تعقيدات الصراع، لتحديد الأطراف الأساسية والثانوية في الصراع، وتحديد قضايا الصراع، وقوى المجال في الصراع. فإنه من المهم استكمال ذلك، بمراعاة مجموعة من الاعتبارات والمستويات، التي تتداخل أو تؤثر في علاقات الأطراف، أو تفاعلات الصراع، وفق أو من خلال منظومة صنع القرار، لدى كل طرف أو دولة، إذ تعمل هذه المنظومة نحو توجيه الصراع، إما إلى التصعيد والتعقيد، أو نحو التسوية وتحقيق السلام. وتشكل هذه الاعتبارات، أو المؤثرات الجزء الثاني من الإطار المنهاجي الذي يتناوله أو يقدمه هذا المبحث، ويمكن تصنيف هذه الاعتبارات، أو المؤثرات إلى أربعة مستويات[1]:

1. المؤثرات الدولية:

وهي تشمل مجموعة من الاعتبارات، التي تؤثر على صناع القرار في البيئة الدولية والإقليمية، وهي قد تشكل فرصاً أو قيوداً، ومن هذه الاعتبارات، طبيعة أهداف السياسة الخارجية للدول، والإمكانيات العسكرية، ونوعية القطبية في النظام الدولي (أحادية، ثنائية، تعددية)، والاستقطاب في المحيط الدولي والإقليمي، ومدى تنازع الأيديولوجيات السائدة، والموقع الجغرافي، وتأثيره على الأطراف الأخرى، وطبيعة المنظومة السياسية الإقليمية واستقرارها ومدى تنافسها أو تعاونها. وغير ذلك من العوامل أو الاعتبارات، التي تلعب دوراً في عملية صنع القرار، باتجاه

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه المستويات الأربعة، انظر:

Kegley Jr, Charles W. & Raymond, Gregory A: 1999, How Nations Make Peace?, New York, Worth Publishers, Inc., pp. 10-18.

انظر رؤية مغايرة للمؤثرات في تعقيدات الصراع من خلال تصنيف آخر لهذه المستويات تتمثل في:

1. مستويات الفرد Person Variables، 2. مؤثرات الوضع Situational influences، 3. التزامات الدور Role Obligations.

Druckman, Daniel: An Analytical Research Agenda for Conflict and Conflict Resolution, in Merwe's, Hugo van der (Eds), Op. cit., p. 36.

تسوية الصراع، أو التصعيد أو إطالة أمد الصراعات. وإن تحديد هذه المؤثرات أو المتغيرات، ومعرفة حجم تأثيرها في عملية صنع القرار لدى الأطراف تشكل مدخلاً محورياً، في تفكيك تعقيدات الصراع؛ ولمعرفة كيفية التأثير في تفاعلات الصراع نحو التسوية.

2. المؤثرات على صعيد الخصائص القومية المجتمعية للدولة:

وهذا يشكل، المستوى الثاني في عملية العلاقة بين صنع القرار، والتأثير في تعقيدات الصراع أو تسويته، ومن أهم هذه المؤثرات الداخلية المجتمعية المؤثرة في القرار السياسي، مدى قوة الرأي العام، وهي كثيراً ما تلعب دوراً هاماً أو ضاغطاً في توجه القيادة السياسية، سواء نحو المزيد من تصعيد الصراع، أو نحو التهدئة والتسوية، ويرتبط بذلك أيضاً، فعالية الأحزاب السياسية وجماعات الضغط بمختلف أطيافها، وخاصة العرقية، أو الاقتصادية أو العسكرية. ومدى قدرة هذه الأحزاب، وجماعات المصالح على الضغط، وتنظيم إدارة الحملات الإعلامية المؤثرة. إن القدرة على تحديد دور هذه المتغيرات، وتأثيرها يشكل عنصراً أساسياً في فهم تفاعلات الصراعات الإقليمية والدولية، من زاوية بعدها الداخلي لصانع القرار، بما يساهم في استقراء الاتجاهات المستقبلية تجاه الصراع.

3. البنية المؤسسية لعملية صنع القرار في الدولة:

وهذا المستوى، يُعتبر الجانب الآخر المكمل للمستوى السابق، أي مستوى المؤثرات المجتمعية داخل الدولة. إن طبيعة البنية المؤسسية للدولة، وعملية صنع القرار، تلعب دوراً محورياً في فهم اتجاهات الصراع، أو اتجاهات التسوية. فمن العناصر الأساسية في هذا المستوى، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم ديكتاتوري أو شمولي، وبالتالي، يتم تحديد اختلاف في عدد وحجم الوحدات، أو الأشخاص المؤثرة في عملية القرار في الصراع، سواء باتجاه الحرب أو باتجاه تحقيق السلام. كذلك دور الوحدات الرسمية المشاركة في هذا النوع من القرارات (مجلس الأمن القومي، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وأجهزة الاستخبارات، برلمان ... إلخ)، وما ينتج عن ذلك من صراعات نفوذ وبيروقراطية، وما يتعلق بها من طبيعة الإجراءات التشريعية، والدستورية المطلوبة في هذه القرارات المتعلقة بالصراعات

والحروب، واتفاقيات السلام. بالإضافة إلى معرفة نفوذ النخب، الفريق المساعد، أو الاستشاري لصانع القرار، ومدى انسجامهم واتجاهاتهم وحجم نفوذهم على صانع القرار.

هذه مجموعة من المؤثرات، التي من الضروري إدراكها في فهم تعقيدات الصراع، وتأثيراتها على اتجاهات الصراع نحو التسوية وتحقيق السلام.

4. مستوى القائد السياسي:

يشكل هذا المستوى، البعد الثالث أو استكمالاً للمستويين السابقين الثاني والثالث، في تعقيدات الصراع، وهو من أهم العناصر في عملية صنع القرار، سواء باتجاه الصراع والحرب أو عقد اتفاقيات السلام وتسوية الصراعات.

إن القائد السياسي، هو العنصر الذي يتأثر بشكل أو بآخر جميع المستويات، والعوامل الأخرى التي تم الإشارة إليها من خلال اتجاهاته ومعتقداته وأولوياته، وفي كثير من الأحيان هو من يحدد اتجاهات الصراع، وأسلوب تسويته. وبشكل آخر، غالباً ما يكون مدير عملية الصراع.

إن الكثير من أدبيات الصراع، وأدبيات السياسة الخارجية عادة، تحدد مجموعة من العناصر التي ترتبط بصانع القرار، والتي تؤثر في قراراته أو اتجاهات السياسة الخارجية للدولة، منها، طبيعة منهجيته في القرار، هل هو المنهج العقلاني في القرار (حسابات/ربح- خسارة) أم منهج عقائدي، وكذلك الخصائص الشخصية للقائد السياسي، البيئة الثقافية والنفسية للقائد، مثل المعتقدات، الإدراكات، والانطباعات، والتصورات، التي يحملها القائد. عموماً، فإن عملية تفاعل هذه المتغيرات لدى صانع القرار، وعلاقتها في صياغة سلوك السياسة الخارجية، (تحقيق سلام أو صراع مع دولة أخرى) ضمن عملية صنع القرار في الدولة. مع المستويات الثلاثة الأخرى، تشكل توجيهاً لسلوك الدولة نحو السلام أو التصعيد في صراعها، مع دولة أو طرف آخر.

وربما من المفيد الإشارة إلى، ما خلصت إليه بعض الدراسات العلمية حول

نتائج تفاعلات تعقيدات الصراع، ومدى إمكانية تحقيق السلام، أو تراجع احتمالية الصراع، نتيجة هذه التفاعلات إلى مجموعة من الافتراضات العامة، من أهمها[1]:

1. كلما انخفضت درجة الصراع دون مستوى النظام الدولي، قلت احتمالية الذهاب، أو العودة إلى الحرب.
2. كلما انخفضت درجة الصراع عن مستوى منظومة الأمن الإقليمي، قلت احتمالية الذهاب، أو العودة إلى الحرب.
3. كلما ازداد تنسيق جهود الوسطاء (الطرف الثالث)، قلت احتمالية العودة، أو الذهاب إلى الحرب.
4. كلما كانت النخب السياسية، أو قادة ومسؤولو الأحزاب متحدين حول قيادتهم، قلت احتمالية العودة، أو الذهاب إلى الحرب.
5. كلما كانت الخبرة المتعلمة أو المكتسبة لقادة الأطراف الأساسية للصراع، مفوضة، في استخدام الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق الهدف المرغوب، قلت احتمالية الذهاب، أو العودة إلى الحرب.
6. كلما زاد تحديد أو النص على الآلية السياسية، التي توفر الفرصة للأطراف الأساسيين في استخدام القوة السياسية، قلت احتمالية الذهاب، أو العودة إلى الحرب.

---

1 بالرغم من الوصول إلى هذه التعميمات على مستوى الصراعات الداخلية، إلا أنها قد تكون قابلة للتعميم على مستوى الصراعات الإقليمية والدولية في ضوء إثباتات ودراسة تخضع ذلك للاختبار والتأكد، انظر الدراسة التالية:

Ohlson, Thomas: 1998, Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa, Uppsala University, Sweden, Department of Peace and Conflict Research, Report No. 50, pp. 36-39, 102-127

المبحث الثالث

أشكال التدخل لتسوية الصراعات

إن الفصول والمباحث السابقة، تناولت بشكل أساسي، عملية تحليل الصراعات والأطر اللازمة لذلك، سواء على الصعيد الداخلي للصراع، أو الخارجي أو البيئة المحيطة المؤثرة في عملية الصراع، وتعقيدات الصراع. وعملية تحليل الصراعات كمرحلة أولى في دراسة الصراعات، هي عملية ضرورية وأساسية، ولكنها عملية، تشكل البداية الأولى لطريق يحتوي بضع مراحل، تشكل محطات للوصول إلى الوقاية من الصراعات.

المرحلة الثانية: تشمل عملية تسوية الصراع، وتليها مرحلة الوقاية، أو المنع الوقائي من الصراعات، وتنتهي هذه المراحل بعملية الإصلاح المستمر لعملية مستقبلية تقضي على الصراعات، وهذه المرحلة الأخيرة، تعرف بإصلاح الصراعات، وفيها تتحول العلاقات من نزاعات إلى شراكة تعاون.

إن تناول عملية تسوية الصراعات، تتمثل بتناول معرفة طبيعة أشكال التدخل لتسوية الصراعات العنيفة وتسويتها، ويشمل هذا المبحث المحاور التالية:

1. تحديد مفهوم وأشكال التدخل في الصراعات.
2. الإطار العام لتسوية الصراعات، ومتى يمكن أن تحدث، أو متى يمكن اللجوء إلى التسوية، أو أشكال التدخل.
3. تحديد أشكال التدخل، وطبيعتها ودورها في التسوية

إن مرحلة تسوية الصراعات، هي الهدف المقصود من عملية التدخل بأشكالها المختلفة، التي يتناولها هذا المبحث.

مفهوم وأشكال التدخل:

إن عملية التسوية، تتطلب أشكالاً من "التدخل" لتحقيقها. ولكن قبل تناول هذه الأشكال، نشير إلى المقصود "بالتدخل"، وماهيته. وتجدر الإشارة إلى

أن مفهوم التدخل، مفهوم فضفاض واسع، يشمل أوجه مختلفة إيجابية وسلبية.

يشير بعض علماء العلاقات الدولية، إلى مفهوم "التدخل"، بأنه "نوع من السلوك الذي يحتوي على أنماط، أو أشكال حاسمة أو فاصلة؛ وهذا السلوك موجّه إمّا لتغيير أو المحافظة على السلطة السياسية في المجتمع المستهدف"[1]. وهذا المفهوم يشكل أنشطة السياسة الخارجية أو أنشطة السياسة الداخلية.

ويشير محمد فضة، إلى أن التدخل هو "نشاط يتسم بنية عدوانية، ترمي إلى إحداث تعديل في شؤون الدولة المستهدفة، من خلال خلق حقائق جديدة، تشمل تغيير الحكومة، أو حتى النظام السياسي"[2]. يعتبر بعض الباحثين، أن التدخل هو ظاهرة اجتماعية موجودة في كل مكان. وتتراوح أشكال التدخل، من عملية المساعدات والدعم الخارجي إلى استخدام القوة العسكرية[3]. وتتراوح أشكال التدخل ما بين أشكال "ناعمة"، وأشكال "خشنة"، وبمعنى آخر تتراوح بين ما يُعرف بالمساعي الحميدة والمفاوضات والوساطة، إلى استخدام قوات حفظ السلام، وفرض السلام على الآخرين[4].

ويلخص أحد الباحثين الاتجاهات الأساسية حول مفهوم التدخل بثلاثة اتجاهات[5]:

1. الاتجاه الأول: يوسع من مفهوم التدخل، حتى يشمل أية ممارسة تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما، مهما كان شكلها الاقتصادي أو العسكري أو السياسي أو الإعلامي أو الثقافي أو المعلوماتي.

---

1 نقلاً عن مورغانثو ووورنلو من كتاب:
Little, Richard: 1975, **Intervention: External Involvement in Civil Wars**, London, Martin Robertson, p. 2.

2 فضة، محمد: التدخل السوفيتي في أفغانستان: دراسة جيوسياسية وجيواستراتيجية للصراع الدولي في حرب آسيا، الجامعة الأردنية، عمّان، 1986، ص 42.

3 Little, Richard. Intervention: External Involvement in Civil Wars, Op. cit , p. 1.

4 Ramsbotham, Oliver Woodhouse, Tom and Miall, Hugh: Op. cit., p. 168.

5 عبد الرحمن، محمد يعقوب: التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 18.

2. الاتجاه الثاني: يقصر مفهوم التدخل، على استخدام القوة المسلحة، أو التهديد باستخدامها ضد دولة ما من أجل التغيير، أو الحفاظ على هيكل السلطة السياسية؛ ومن ثم ما يتعلق بسياستها الداخلية أو الخارجية.

3. الاتجاه الثالث: وهو يرى التدخل - أياً كانت أشكاله ودوافعه - عملاً غير مشروع؛ لأنه يمس استقلال الدولة وسيادتها، ولذلك يهتم بتحديد الحالات الاستثنائية، التي يكون فيها التدخل مشروعاً من الناحية القانونية، وهذا اتجاه فقهاء القانون الدولي.

في ضوء التعريفات السابقة، واتجاهات مفهوم التدخل، يمكن القول إن هذه المفاهيم تنظر إلى "التدخل"، كوضع يتم فيه تجاوز، أو اختراق أو الاعتداء على حالة "السيادة" أو "الخصوصية" أو "الشأن الداخلي"؛ وبهذا المعنى، هو حالة أو وضع سلبي أو عدواني من وجهة نظر بعض الأطراف.

عموماً، إن مفهوم التدخل في هذه الدراسة، ينصرف إلى طبيعة السلوك (الإيجابي أو السلبي)، نحو إحداث تغيير لواقع تنازع أو صراع، سواء أكان هذا السلوك من أطراف الصراع أم أطراف خارجية، بهدف إحداث تغيير إيجابي، وفق رؤية الطرف المتدخل، وهذا السلوك يتراوح من الموقف السياسي الشخصي، إلى التدخل باستخدام القوة المسلحة.

والدراسة تتوجه نحو السلوك الإيجابي، بهدف إحداث تغيير إيجابي في الواقع المتنازع عليه، ويتمثل هذا التغير بإيقاف أو تسوية حالة الصراع، بين الأطراف المتنازعة.

ويتخذ التدخل الإيجابي، وفق هذا المفهوم لإنهاء الصراعات، وتسويتها الأشكال الآتية:

1. بعضها يُعرف بالوسائل السلمية، سواء الوسائل السياسية والدبلوماسية، مثل: المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة؛ أو الوسائل القانونية أو القضائية، مثل التحكيم وغيره.

2. و بعضها الآخر يُعرف بالوسائل والإجراءات القسرية، واستخدام القوة، مثل العقوبات الاقتصادية، القوة العسكرية، وغيرها.

وقبل الدخول في تفاصيل هذه الأشكال، فإن من المفيد، الإشارة إلى إن

أشكال "التدخل" تولدت من مصادر متعددة، منها[1]:

1. الخبرة والتجارب الإنسانية لمختلف الثقافات والشعوب.
2. المصادر الفلسفية والدينية للإنسان (مصادر العلوم الإنسانية).

وبالرغم من أن عملية التدخل وأشكالها، أصبحت تخضع لنظريات علمية، وأسس منهجية رصينة، إلا أنها في محصلة التطبيقات الميدانية، لها تتطلب أفكاراً، وحلولاً إبداعية لنجاحها في تسوية الصراعات.

متى يكون التدخل لتسوية الصراعات؟: إطار عام

إن من الإشكاليات الأساسية في مجال دراسة فض المنازعات/تسوية الصراعات، تحديد الوضع الذي يمكن لعملية "التدخل" أن تحدث أو تكون فاعلة، لإحداث تسوية للصراع. بمعنى آخر متى يمكن لأطراف الصراع أن تقبل بالتدخل ومتى يمكن "التدخل" لتسوية الصراع؟ هناك الكثير من الجدل، والمناقشات بين الباحثين في دراسات الصراع والسلام، حول هذه القضية، لأن تحديد الوضع المناسب للتدخل لإحداث تسوية للصراع، تعتمد في جوهرها على معطيات كثيرة، أهمها القدرة التقديرية لصناع القرار، على تحديد الظروف، أو أوضاع الصراع المناسبة من وجهة نظرهم. وأشكال التدخل، قد تكون على مستوى أطراف الصراع نفسها فقط، أو على مستوى تدخل أطراف خارجية أخرى؛ أو طرف ثالث كالوسيط.

وتتناول هنا إطاراً عاماً، لتحديد الوضع المناسب، الذي يتكون من جزأين:

- الأول: إطار اللحظة المواتية أو لحظة الاستواء، - والتي سبق الإشارة إليها في المبحث الثاني، من الفصل الثاني - بين أطراف الصراع ومعطياتها، والتي عندها يمكن انتقال الصراع من صراع متشدد المواقف، إلى استعداد وقابلية لحدوث "تدخل" سواء من قبل "الأطراف نفسها" أو من "طرف ثالث"

---

1 للاطلاع على الآراء المتباينة لدارسي العلاقات الدولية حول مفهوم التدخل، انظر: Little, Richard: Intervention: External Involvement in Civil Wars. Op. cit., p. 2-5.

- الثاني: الظروف وأوضاع صناع القرار، التي تخلق أو توفر إطاراً لتحديد نقاط البدء لأطراف الصراع، نحو إيقاف أو تسوية الصراع. ويمكن تحديد ظروف بدء إيقاف* الصراع، أو بدء الأطراف للدخول إلى تسوية بثلاثة أوضاع، هي[1]:

1. القناعة بإمكانية النجاح أو الانتصار على الخصم. تتمثل هذه الحالة في قناعة الطرف المنتصر، بأن نجاحه في استخدام استراتيجية القوة، أو العنف في الصراع، تجعله في موقع الأقوى في التفاوض والمساومة، وبالتالي، تحقيق تسوية وفق شروط المنتصر. ومن هنا، فعلى المنتصر، تحقيق تسوية للصراع، في ضوء الوضع الأفضل له.
2. وضع المأزق أو ضرورة إنهاء الجمود، أو الطريق المسدود: إن دخول طرفي الصراع في مرحلة مأزق، بسبب استمرار الصراع، مع غموض وضع الصراع ومستقبله، وفي ضوء التكاليف الباهظة، لاستمرار الصراع وفي مقابل ميزات، أو مكاسب إيقاف الصراع، فإن ذلك يدفع إلى وضع مأزق أو أزمة الألم المتبادل، وهذا الوضع، يدفع الطرفين إلى الدخول في مرحلة الاستعداد لإيقاف الصراع، أو الخروج من المأزق. وهذا الوضع يدفع صناع القرار لدى الأطراف المتصارعة، إلى اتخاذ قرار إيجابي تجاه تسوية الصراع أو إيقافه، وذلك انطلاقاً من الرغبة في تحقيق ما يأتي:

- محاولة تحقيق الأفضل، في مرحلة ما بعد الصراع: إن وضع الأزمة، قد يخلق تخوفاً لدى القادة من احتمال تدهور الوضع الحالي للصراع نحو الأسوأ. وبالتالي الدخول في مفاوضات لإيقاف تسوية الصراع، يعطيهم فرصة واحتمال الحصول على وضع، أو نتائج أفضل لاحقاً في مرحلة ما بعد تسوية الصراع.
- الرغبة في منع حدوث الصراع مستقبلاً.
- الحاجة إلى نصر لتبرير التضحيات: إن القادة في وضع الأزمة، خاصة عندما يواجهون* وضعاً يميل إلى الهزيمة، يميلون إلى تسوية، تكون في النهاية مقبولة، ولو كان ذلك ظاهرياً، وتسويقها على اعتبار أنها نصر في هذا الصراع.

---

1 Roger Mitchell, Christopher: the Structure of International Conflict, Op. cit., pp. 174-185.

3. وضع الحركة المعترف بها: وهو وضع، يفرض تسوية على الطرفين، يريد فيها الطرف المهزوم، تقليل حجم كلفة الهزيمة إلى أقل قدر ممكن. والطرف المنتصر، بعظم مكاسب* نصره بالدخول إلى تسوية، يفرض فيها شروطه. والطرفان يخضعان إلى مبدأ الربح والخسارة، في تقديرهما لعملية التسوية.

عموماً، إن الدخول في عملية التسوية، بين أطراف الصراع، تمر عبر مجموعة أو "لحظات" مرحلية، تشكل بمحصلها ظروفاً وشروطاً إيجابية، ومحطات أساسية "للتدخل" والدخول في عملية تسوية للصراعات، ويحدد أحد الباحثين هذه اللحظات والشروط على الشكل التالي[1]:

الظروف الملائمة لعملية تسوية الصراع	1. لحظة تهيئة الأجواء (صافية – هادئة) Raw Moment	2. اللحظة الصعبة Hard Moment	3. لحظة الأزمة Crisis Moment	4. اللحظة المواتية "الاستواء" Ripe Moment
	خلق وضع أو أجواء غير متوترة	إزالة سوء الفهم	تجنب زعزعة الاستقرار	بناء الثقة

ولا شك أن طبيعة هذه اللحظات، تحدد طبيعة أشكال التدخل اللازمة، والتوقيت المناسب لأشكال التدخل.

عموماً، إن مختلف أشكال التدخل لتسوية الصراع، تحتاج إلى أن تتوجه نحو الأبعاد، أو العناصر، أو المكونات الأساسية للصراع، وهي:

1. أطراف الصراع: أن تتعامل أشكال التدخل مع تصنيفات، وعلاقات أطراف الصراع، والعمل على إحداث تغيير إيجابي، في العلاقات والسلوك نحو التسوية.
2. بيئة أو سياق الصراع: سواء على صعيد البيئة المحلية، أو الإقليمية أو البيئة الدولية، أي محاولة إحداث التغيير في تأثيرات، ونفوذ البيئة المحيطة بالصراع بشكل يخلق نمطاً إيجابياً، يخدم عملية التسوية للصراع.

1 Guha, Amalendu: "Conflict Resolution, Process of", in Choue, Young Seek (Ed): World Encyclopedia of Peace. pp. 321- 328, Op. cit., p. 325.

3. قضايا الصراع: وهي القضايا التي تشكل دوافع، أو مصالح أطراف الصراع. وبالتالي، ضرورة أن تحقق أشكال التدخل، مصالح وحاجات جميع الأطراف؛ وفق عملية تساومية مرضية لهم.

ويتم تناول هذه العناصر الثلاث، وفق إطار أو توجه أساسي، نحو معالجة جذرية لمصادر الصراع، وهذا يعني استخدام عدة أشكال من التدخل أو الوسائل، وفي مراحل مختلفة لإحداث تسوية فعلية للصراع، تمهيداً للانتقال، أو بموازاة تحقيق عملية وقائية بمنع حدوث الصراع.

أشكال التدخل الأساسية لتسوية الصراعات:

هناك مجموعة أساسية، أو رئيسة من أشكال التدخل لتسوية الصراعات، وهي تشكل في الوقت نفسه، إطاراً شاملاً لأي أشكال جزئية من أشكال التدخل، وتتمثل المجموعة الأساسية بما يأتي:

1. المفاوضات.
2. الوساطة.
3. أدوات القوة والإكراه.
4. التحكيم.

هذه الأشكال المختلفة، تتراوح ما بين أشكال سياسية ودبلوماسية، أو قضائية وقانونية، أو عسكرية أو قسرية. وسوف نتناول هنا، عرض وشرح هذه الأشكال الأساسية للتدخل.

أولاً: المفاوضات:

إن المفاوضات تُعتبر واحدة من أهم - إن لم تكن أهم أشكال - الوصول إلى تسوية للصراعات بين الأطراف المتنازعة، ولا يتصور أي عملية سلمية للنزاعات بدون مفاوضات. إن المفاوضات تُمارس على كافة المستويات، الأفراد، المؤسسات، المنظمات والجماعات، أو الدول (أو ما تسمى المفاوضات الدولية). ونستعرض هنا مستوى المفاوضات داخل الدول، أي في الصراعات الأهلية، والصراعات الدولية.

مفهوم المفاوضات:

إن مفهوم المفاوضات، من المفاهيم التي تناولته الدراسات العلمية، بكثير من الجدل والتباين والاختلاف، فالرغم من أن ممارسة عملية المفاوضات، هي عملية يومية في كافة مستويات الحياة الإنسانية. وربما لدى غالبية الناس انطباع أولي مبسط للمفاوضات تدور حول تحاور أطراف للوصول إلى تسوية لنزاع ما. ولكن عندما نتوجه نحو المعنى العلمي لمفهوم التفاوض، نبدأ بالدخول بالتباينات، وتعدد وتنوع مفاهيمه. وسنتناول المفهوم، من حيث جوهره وأهم مكوناته وعناصره، بعيداً عن التوسع في تعدد وتنوع مفاهيم المفاوضات.

ويشير ويليام زارتمان William Zartman، وهو واحد من أهم الباحثين في مجال دراسة المفاوضات السياسية، إلى أن المفاوضات - خاصة الدولية - هي عملية سياسية، أو عملية صنع قرار، وأنها عملية تواصل، أو تجميع وجهات النظر المختلفة، للوصول إلى هدف مشترك[1]. بينما يعتبر فيشر وأوري Fisher & Ury، أن المفاوضات هي عبارة عن اتصالات متبادلة، للوصول إلى اتفاق، عندما يكون هناك مصالح، بعضها مشتركة بين الأطراف، وبعضها متعارضة فيما بينها[2].

كما يشير فريد تشارلز إكلي Fred C. Ikle، مؤلف أول دراسة تأصيلية للمفاوضات، ومقدمة لأهم الأسس، أو المفاهيم النظرية للمفاوضات، يشير إلى أن المفاوضات، هي عملية تقدم فيها المشاريع، أو الاقتراحات الصريحة؛ للتوصل لاتفاقية أو اتفاق متبادل، أو تحقيق مصلحة مشتركة في قضية، أو موضوع تتنازع فيه مصالح الأطراف المتصارعة[3].

---

1 **Zartman, William:** 1974,"The Political Analysis of Negotiation: How, Who Get What, and When?", World Politics, Vol 26, No 3, pp 385-399.

2 **Fisher, Roger & Ury, William:** 1983, Getting to Yes, Penguin Books, New York, p. 33.

3 **Charles Ikle, Fred:** 1964, How Nations Negotiate, New York: Harper & Rows Publishers, New York: Krons Reprint, Millwood, 1987, pp. 3-4.

لمزيد من التفاصيل حول تصنيف واتجاهات مفاهيم المفاوضات، انظر أيضاً:

زاهد، محمد بدر الدين مصطفى: 1991، المفاوضات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 9-16

إدريس، ثابت عبد الرحمن: 2001، التفاوض مهارات واستراتيجيات، الدار الجامعية، مصر، ص 25-32.

وكخلاصة لمفاهيم المفاوضات، يميل مؤلف هذا الكتاب إلى اعتبار المفاوضات: عملية مركبة تفاعلية حوارية مباشرة، بين طرفي أو أطراف النزاع، حول قضايا تتباين فيها آراؤهم، أو تتعارض فيها أهدافهم، ومصالحهم، وهذه العملية تهدف إلى الوصول إلى تسوية أو خيار سلمي مقبول لهذه الأطراف، بغض النظر عن أدوات، وتكتيكات الضغط المستخدمة من قبل كل طرف في ميدان الصراع، أو خارج قاعات التفاوض.

المفاوضات وتسوية الصراعات:

عموماً، إن المفاوضات بين الأطراف المتصارعة، تعتبر شكلاً من أشكال التدخل، لإحداث تسوية للصراعات، وهي ترتكز على مجموعة متغيرات، تؤثر في نتائج المفاوضات في تحقيق التسوية، ومن أهم هذه المتغيرات[1]:

1. عدد وطبيعة أطراف المفاوضات، وتوازنات القوة بينها.
2. طبيعة قضية وأهداف المفاوضات، وأهميتها للأطراف المفاوضة.
3. ظروف ومعطيات الوضع السابق، لمرحلة المفاوضات، والبيئة المحيطة بالمفاوضات.
4. توفر مصلحة مشتركة للأطراف في تحقيق التسوية.
5. ظروف ومتغيرات صنع القرار وأبعادها، وارتباطاتها بالبيئتين الداخلية والخارجية.
6. استراتيجيات وتكتيك المفاوضين.
7. مهارات المفاوضين والخبرات التفاوضية.
8. قناعة كل طرف بأن المفاوضات، أفضل الخيارات (أو الخيار الوحيد)، للتوصل إلى تسوية مرضية لأطراف الصراع، حول القضية موضع النزاع. وما يرتبط بذلك من توفر إرادة سياسية، للوصول إلى التسوية المرضية للصراع.

Jacob Bercovitch, "International Negotiation & Conflict Management. the Importance of Pre-negotiation", *the Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 1, 1991, pp. 7-20.

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه المتغيرات والعناصر، راجع: زايد، محمد بشير الشعين مصطفى: مرجع سابق، الفصل الأول.

إن تفاعل مجموع هذه العناصر، هي التي تحدد نتائج المفاوضات، إما تحقيقاً لتسوية الصراع، أو إعادة استئناف المفاوضات، واستمرارها في مرحلة لاحقة في فترة ما، أو تجميدها حتى اتضاح معطيات، أو وضع ما (نتائج انتخابات رئاسية مثلاً)، أو فشل المفاوضات، وهذا الفشل قد يأخذ صورة هادئة، أو صورة حادة وتصعيدية للصراع.

إن عملية المفاوضات من أجل تسوية الصراعات، تبدأ من مرحلة ما قبل التفاوض، من حيث الظروف، والمعطيات السياسية من ناحية، والإجرائية والتنظيمية من ناحية ثانية، والإعداد والتخطيط لكل فريق من ناحية ثالثة[1]. وبالرغم من تباين مسميات مراحل عملية التفاوض، إلا أنها عموماً، تشمل المراحل الخمس التالية:

1. المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والتخطيط: وهذه المرحلة، هي المرحلة التمهيدية أو مرحلة ما قبل البدء، بعملية التفاوض، وهي تعنى بتحديد الأهداف المنشودة، من عملية المفاوضات، ووسائل واستراتيجيات تحقيق هذه الأهداف، الترتيبات التنظيمية والفنية أو ترتيبات البنية التحتية اللازمة، لانعقاد المفاوضات، بالإضافة إلى الاحتياط والتهيؤ لأي مفاجآت غير مرغوبة، في عملية التفاوض. إن حسن التخطيط، والإعداد للمفاوضات تخلق فرصة كبيرة لفاعلية ونجاح عملية المفاوضات وإدارتها.
2. المرحلة الثانية: مرحلة الحوار وممارسة العملية التفاوضية: وهنا تظهر تعقيدات العملية التفاوضية سواء المرتبطة بالمؤثرات الخارجية، أو الأطراف الداخلية، أو مهارات المفاوضين، واستراتيجيات التفاوض. وهنا تلعب عملية إدارة المفاوضات، دوراً محورياً في الوصول إلى أهدافها المنشودة نحو تسوية الصراع. وقد يتدخل الوسطاء أيضاً للمحافظة على استمرارية المفاوضات ونجاحها. كما إن ممارسة إجراءات بناء الثقة، مهمة قبل وأثناء وبعد المفاوضات، وضرورية نحو إدارة المفاوضات باتجاه إيجابي نحو التسوية، والحد بشكل خاص من المعوقات، سواء السياسية أو الانفعالية أو غيرها.

---

1 للاطلاع على تفصيل عملية إدارة التفاوض والمراحل التفصيلية، انظر إدريس، ثابت عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 161 - 326.

3. المرحلة الثالثة: نتائج المفاوضات والوصول إلى اتفاقية. تُعتبر الهدف، أو النتيجة المقصودة من العملية التفاوضية. إن المفاوضات التي تؤدي إلى اتفاقيات تسوية ناجحة هي التي تعتمد على مدى تحقيق هذه الاتفاقية أو التسوية، التي توصلت إليها المفاوضات للعناصر الآتية[1]:

- تلبي قدر الإمكان مصالح جميع الأطراف المشروعة، وتقسّم المصالح المتنازع عليها بشكل عادل.
- لا تخرب العلاقات بين الأطراف.
- قابلة للتنفيذ: إمكانية تطبيقها من قبل الأطراف والعمل في إطارها.
- تمتلكها الأطراف، بمعنى، أنها ليست مفروضة عليها من جهات خارجية.
- مقبولة من مرجعيات الأطراف جميعاً، وليس لها مردودات سلبية على القاعدة.
- ليست غامضة، مكتملة وواضحة.
- يمكن تحقيقها أو تنفيذها، في إطار زمني مقبول.

4. المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الاتفاق/تنفيذ الاتفاقية: لا يكفي أن ينتهي أطراف المفاوضات باتفاقية تسوية للصراع، وإنما تطبيق أو تنفيذ الاتفاق، بحد ذاته قضية معقدة وتحتاج إلى مفاوضات مستمرة، (تجربة اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير مثالاً قوياً على ذلك)، وتحتاج في كثير من الأحيان الاستعانة بوسطاء دوليين، أو منظمات دولية أو قوات سلام، وغير ذلك من أشكال الدعم والتدخل. والنجاح في تنفيذ الاتفاقية لا يعني فقط عدم العودة إلى نقطة ما قبل عملية المفاوضات، وإنما أيضاً يصنع الأسس لمستقبل العلاقات بين الطرفين، أو الدخول في المرحلة التالية من بناء المستقبل بين الأطراف، وهي التطبيع والتعاون.

5. المرحلة الخامسة: مرحلة التطبيع وتعزيز التعاون: وهي المرحلة النهائية المنشودة لأي مفاوضات، معنية بتسوية الصراع بين الأطراف المتنازعة. والمفاوضات في هذه المرحلة محببة بأجواء إيجابية ومصالح مشتركة، ميدانية أو عملية، بالإضافة إلى دوافع ونيات إيجابية وبناءة، ومكاسب حقيقية تحققت من

---

1 سيمون فيشر وآخرون: مرجع سابق، ص 120

المرحلة السابقة. وهذه المرحلة هي مرحلة ترسيخ وتحقيق السلام الـدائم بـين هذه الأطراف.

ثانياً: الوساطة:

تعتبر الوساطة، واحدة من أكثر وسائل التدخل استخداماً لتسوية الصراعات، والوساطة في كثير من الأحيان، هي الوسيلة التي تؤدي إلى حدوث المفاوضـات، ومن ثم تسوية الصراعات، خاصة في النـزاعات الدولية. فالوساطة قد تبدأ قبـل المفاوضات، وهي التي قد تحقق، أو توجد المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، وهي تشكل في غالب الأحيان ضرورة للمحافظة على استمرار المفاوضات، وهي الراعية أو الضامنة لنتائج، أو محصلة المفاوضات سواء أكانت" باتفاقيات سلام وتسـوية للصراع، أم بكونها أحياناً كثيرة صمام أمان لعدم تصعيد الصراع نتيجـة فشـل المفاوضات.

مفهوم الوساطة:

تنوعت وتباينت تعاريفات مفهوم الوساطة بين الباحثين، في مجـال دراسـات الصراع والسلام، فبينما يشير أحـد أعـلام دراسـات الوسـاطة "جـاكوب بيركوفيتش"، إلى أن الوساطة هي عملية أو وجه من أوجه إدارة الصراع، حيـث تسعى فيه الأطراف المتنازعة للمساعدة، أو قبول عرض من المسـاعدة في تسـوية الصراع، أو الخلافات وبدون اللجوء إلى استخدام، إجراءات قسرية أو قوة ماديـة أو استخدام صلاحيات أو إجراءات قانونية، ويقوم بهذه المساعدة (الوسيط) إمـا دولة أو منظمة أو جماعة أو أفراد[1].

بينما يعتبر البعض، أن الوساطة هي "امتداد لعملية المفاوضات تشمل تـدخل فريق ثالث مقبول لدى الطرفين، ومحدود السلطات في أخذ القرار المتعلق بالصراع،

---

1 انظر

Bercovitch, Jacob: 1991. "International Mediation & Dispute Settlement: Evaluating the Conditions for Successful Mediation", Negotiation Journal, Vol. 7, No. 1, pp. 18.

Bercovitch, Jacob: 1991, "International Mediation ", Journal of Peace Research, Vol. 28, No. 1, p. 2.

حيث يقوم هذا الطرف بمساعدة الأطراف الرئيسية على الوصول طوعاً، إلى اتفاق مقبول لديهم حول تسوية القضايا المتنازع عليها، وكما هو الحال في عملية التفاوض فإن الوساطة تترك مسألة اتخاذ القرار بيد أطراف النزاع[1].

عموماً، إن الوساطة هي عملية ثلاثية الأبعاد، من حيث وجود طرف من خارج الأطراف المباشرة للصراع، ولكن يشارك في إدارة الصراع باتجاه تسوية أو تهدئة الصراع.

إن وجود رغبة أو إرادة بتسوية أو حل هذا الصراع، وفق خيار سلمي، وعلى هذا الأساس يدفع الوسيط للتدخل.. والوساطة بالمحصلة، هي عملية تفاعلية معقدة، تتأثر بمتغيرات ذاتية داخلية وخارجية، كما في المفاوضات، وتعتبر الوجه الآخر من العملة المكملة لعملية المفاوضات بين الأطراف. ونتيجة لذلك فإن أدوار ومهام الوسيط معقدة ومتعددة، وعليه لا بد من الإشارة إلى طبيعة هذه الأدوار.

أدوار ومهام الوسيط:

إن الوسيط، أو ما يُعرف في غالب الأحيان بالطرف الثالث، قد يمارس عدة مهامٍ وأدوار حسب مرحلة الصراع، ومتطلبات إدارة أو تسوية الصراع. ويلخص ويليام زارتمان أدوار الوسيط كما يأتي[2]:

1. تسهيل التواصل، أو فتح قنوات الاتصال، بين أطراف الصراع، ومن أمثلة مهام هذا الدور، كأن ينقل مطالب، ورسائل الأطراف إلى بعضها، بهدف أو يتغلب على الفجوات التنظيمية الإجرائية، للتواصل بين أطراف الصراع.
2. معد اقتراحات ومشاريع، كأن يصيغ أفكارا وآراء للطرفين في شكل مشاريع، واتفاقيات للتغلب على الفجوات الأساسية بين أطراف الصراع.

---

1 مور، كريستوفر (مؤلف)، سروجي، فؤاد (مترجم): 2007، عملية الوساطة: استراتيجيات عملية لحل النزاعات، الفكر الأهلية، عمّان، ص 27- 28، ص39. ولمزيد من استعراض مفاهيم الوساطة، راجع حمدان، فلة ياسين (مؤلف)، كرم، سمير (مترجم). 2003، الوساطة في العلاقات العربية المعاصرة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (46)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 22-24.

2 **Zartman, William (Ed):** Elusive Peace. Negotiating an End to Civil Wars, Op. cit., pp. 20-21.

بمعنى آخر فإن مهام وأدوار الوسيط تشمل أشكالاً عديدة، ويمكن تلخيص الأدوار والمهام الأكثر شيوعاً بما يلي[1]:

1. تسهيل إقامة اتصالات، أو فتح قنوات اتصال بين أطراف الصراع، أو تعزيز الثقة بينهم.
2. المساهمة في بلورة قضايا، ومواقف أو مصالح، وحقوق أطراف الصراع.
3. المشاركة في إدارة عملية المفاوضات، مثل وضع جدول الأعمال، الترتيبات الإجرائية والمكانية والزمنية للمفاوضات، وتحديد مصالح الأطراف.
4. توفير الدعم والموارد الفنية والسياسية للمفاوضات.
5. توفير بدائل، وتقديم الاقتراحات للتسوية، والمشاركة في صياغة اتفاقيات التسوية.
6. تقديم الضمانات اللازمة، لتنفيذ اتفاقيات التسوية، بشكل يؤدي إلى إقناع الأطراف بالقبول بالتسوية المقترحة.

وبالرغم من تعدد أدوار ومهام الوسيط، فإنه قد يمارسها معاً، أو يمارس جزءاً بسيطاً منها، في الصراع الواحد، وذلك حسب طبيعة ومراحل الصراع، الذي يعمل عليه الوسيط. في ضوء هذه المهام والأدوار، يطرح السؤال التالي: متى يتم تدخل الوسيط، وكيف يمارس هذه الأدوار؟

عادة يتدخل الوسيط في أوضاع أو حالات كثيرة، منها:

1. عندما تكون قنوات الاتصال، بين طرفي الصراع منقطعة أو ضعيفة، إلى درجة لا تؤدي إلى الدخول في عملية مفاوضات.
2. أو عندما تكون أجواء المفاوضات غير مهيأة، لإحراز تحقيق تقدم في عملية التفاوض لأسباب عديدة، منها: توتر العلاقات والمشاعر، والوضع الانفعالي بين طرفي الصراع. أو العجز عن تحديد أولويات وأجندة المفاوضات،

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه المهام والأدوار، انظر:
مور، كريستوفر: مرجع سابق ص 42-43، ص 107-110
الرشيدي، أحمد: التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 20-22.
Ramsbothan Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh: Op. cit., pp. 168-169

الخلافات حول معلومات كل طرف عن الآخر ومدى مصداقيتها، ووجود فجوة كبيرة، وتباينات واسعة بين مواقف أطراف الصراع، وغير ذلك من الأحوال.

3. أو الوصول إلى طريق مسدود، أو إلى جمود المفاوضات، وبالتالي عدم إمكانية الوصول إلى اتفاقية سلام، أو تسوية بين الطرفين.
4. وجود حاجة أو ضرورة، لتقديم ضمانات معينة حتى يمكن القبول بتسوية معينة وتنفيذها.

ويلخص كريس مور Chris Moore، مراحل تدخل الوسيط، وطبيعة تحركاته وممارسته لأدواره في هذه المراحل في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (1): المراحل الاثنتي عشرة لتحركات الوسيط	
المرحلة الأولى: خلق علاقة مع الأطراف المتنازعة - الاتصال المبدئي مع الأطراف - بناء المصداقية - تشجيع التواصل (التقارب) - تعريف الأطراف بعملية وإجراءات الوساطة - زيادة الالتزام بإجراءات الوساطة	**المرحلة السابعة: تحديد القضايا ووضع جدول أعمال** - حدد الموضوعات العامة التي تهم الأطراف - حدد الموافقة على القضايا التي سيتم مناقشتها - حدد أسلوب التتابع للتعامل مع القضايا
المرحلة الثانية: اختيار استراتيجية لتوجيه عملية الوساطة - مساعدة الأطراف على تقدير الاتجاهات والمداخل المختلفة لإدارة وتسوية الصراعات - مساعدة الأطراف لاختيار اتجاه أو مدخل معين - التنسيق بين اتجاهات الأطراف المعنية	**المرحلة الثامنة: اكتشاف المصالح غير المعلنة للأطراف المتنازعة** - حدد الاهتمامات الجوهرية والإجرائية والنفسية لكل من الأطراف - عرّف كل طرف باهتمامات ومصالح الطرف الآخر

1 W. Moore, Christopher: 2003, the Mediation Process, Jossey Bass A Wiley Imprint, U.S, 3rd Edition, p. 68-69.

المرحلة الثالثة: جمع وتحليل معلومات عن خلفية الموضوع - جمع وتحليل المعلومات والبيانات المهمة بالنسبة للأفراد، والديناميكيات الخاصة بالنزاع، وجوهر الصراع. - التأكد من صحة المعلومات والبيانات - تقليص تأثير المعلومات غير الدقيقة أو غير المتوفرة	المرحلة التاسعة. خلق خيارات للاتفاق أو التسوية - طور الوعي لدى الأطراف حول الحاجة لوجود خيارات متعددة - قلل من الالتزام بمواقف ذات الخيار الواحد - اخلق خيارات مستخدماً مساومة حول المواقف أو المصالح
المرحلة الرابعة: تصميم خطة مفصلة للوساطة - حدد الاستراتيجيات والخطوات غير المشروطة الناتجة عنها، والتي تمكن الأطراف من التحرك في اتجاه الوصول لاتفاق. - حدد الحركات أو الخطوات المشروطة لمعالجة المواقف الخاصة بالصراع.	المرحلة العاشرة: تقييم خيارات الاتفاق أو التسوية - راجع مصالح الأطراف - قيم كيفية تحقيق المصلحة من خلال الخيارات الناتجة - قيم الربح والخسارة للبدائل المختارة
المرحلة الخامسة: بناء الثقة والتعاون - قم بتأهيل الأطراف المتصارعة نفسياً للمشاركة في مفاوضات حول قضايا جوهرية. - تعامل مع الانفعالات القوية - اضبط المفاهيم وحاول أن تقلل من آثار الانطباعات النمطية الشائعة - القيام ببناء قدرة لإدراك شرعية الأطراف والقضايا - بناء الثقة - وضح طرق الاتصال	المرحلة الحادية عشر: المساومة النهائية - توصل إلى اتفاق إما من خلال تقارب متنام للمواقف، أو طفرات نهائية لصفقة، أو معادلة مقبولة من الطرفين، أو من خلال خلق أساليب إجرائية للوصول إلى اتفاق جوهري
المرحلة السادسة: بدء جلسة المفاوضات - قم بفتح المفاوضات بين الأطراف - اخلق لهجة منفتحة وإيجابية . - وضّح قواعد عامة ودليلاً إرشادياً للتصرف - ساعد الأطراف على التنفيس أو التعبير عن عواطفهم وانفعالاتهم - حدد مجالات وقضايا المناقشة - ساعد الأطراف على اكتشاف أجندة الالتزام والتأثير	المرحلة الثانية عشرة: الوصول إلى اتفاق رسمي - حدد الخطوات الإجرائية لتفعيل الاتفاق. - أسس طريقة للتقييم والمتابعة - اعمل على جعل الاتفاق رسمياً - صمم آلية للإلزام والالتزام

من جانب آخر فإنه عادة، عندما يتدخل الطرف الثالث في مرحلة مـا قبـل المفاوضات بهدف التقريب بين الأطراف المتنازعة، ودفعها نحو الـدخول أو بـدء عملية التفاوض. وبالتالي، وتوقف دور الوسيط عند هذه المرحلة (بدء المفاوضات). فإن هذا النوع من التدخل/الوساطة، يسمى بالمساعي الحميدة (Good Offices)، وإن كان الوضع السائد، أو الأكثر شيوعاً من الوساطة الدولية حالياً، أنها لا تقف عند دور الطرف الثالث في المساعي الحميدة، نحو دفع الأطراف للبـدء في عمليـة المفاوضات، فغالباً ما يستمر دور الوسيط للمحافظـة علـى اسـتمرار عمليـة المفاوضات ونجاحها في تحقيق "التسوية بين الأطراف". وتُعتبر الدبلوماسية الثنائية، أو المتعددة من أهم أشكال الوساطة، خاصة في النـزاعات الدوليـة، كمـا في الحروب الأهلية.

ثالثاً: الجزاءات والإجراءات الإنفاذية والتدابير القسرية:

وهذا الشكل من أشكال التدخل لتسوية الصراعات، يرتبط أيضـاً بوجـود طرف ثالث، ويقوم على أساس فرض تسوية منع التصعيد أو التهدئـة، علـى طرف/أطراف الصراع، إما من خلال اللجوء إلى استخدام القـوة، أو فـرض العقوبات، أو الجزاءات على أحد أطراف الصراع. ويكون استخدام الوسـيط، أو الوسطاء لهذا الإجراء، يعتمد عادة على قرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحـدة)، مثل الاعتماد على الفصل السابع من ميثـاق الأمـم المتحـدة، أو مـن خـلال تحالفات/قوى كبرى، تعتمد على إطار تنظيمي عسكري، مثل حلف الناتو، وعادة ما يكون مبرر استخدام القوة العسكرية في الصراعات، من قبل طرف ثالث هـو دعوى منع أو رد عدوان، يهدد الأمن والسلم الدوليين[1].

ونتيجة لكون القوى المستخدمة للقوة معتمدة على قرارات الأمم المتحدة، فـإن شرعية استخدام القوة واسعة، وكلما كانت غير معتمدة على قرارات الأمم المتحـدة، ولكن معتمدة على تحالفات قوى أخرى متعددة، أو منظمات دولية إقليميـة كانـت شرعيتها منقوصة، أو معدومة تجاه هذه القوى، مثل عملية العدوان الأمريكـي علـى العراق 2003، بعكس التحالف الدولي ضد العراق لتحرير الكويت عام 1991.

---

1 راجع ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع.

ومن أمثلة إجراءات فرض السلام، والإجراءات القسرية ولكن غير المسلحة، مثل العقوبات الدولية، أو الحصار الدولي على بعض الدول لإجبارها القبول بتسويات، أو شروط معينة تطلبها الأمم المتحدة. مثل، قطع الصلات الدبلوماسية، والحصار الاقتصادي والعسكري ضد بعض الدول كالعراق، ويوغسلافيا، وغيرهما[1].

رابعاً: التحكيم:

يُعتبر التحكيم شكلاً من أشكال التدخل، من قبل طرف ثالث لتسوية الصراعات الدولية (بوسائل سلمية قانونية) أو المجتمعية، أما بالنسبة للصراعات الأهلية (خاصة بين حكومة ومعارضة مسلحة) فمن غير المعهود استخدامه بشكل واسع. والتحكيم غالباً، ما يُستخدم في النزاعات الحدودية بين الدول، وأحياناً حول تبعية أقاليم، أو أراض معينة إلى الأطراف، التي يدور النزاع حولها. ويشير البعض، إلى أن التحكيم الدولي، قد ارتبط من حيث ظهوره، وتطوره في العصر الحديث، بمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية أو حول الأقاليم[2].

وجوهر التحكيم أو مفهومه، ينصرف إلى العملية التي يمكن عن طريقها التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، على الاعتبار بحكم مُلزم تصدره هيئة خاصة[3]، ويفصّل بعض الباحثين ذلك، بالإشارة إلى أن "التحكيم، هو إحدى وسائل تسوية النزاعات، التي يكون فيها للطرف الثالث دور فعّال في حسم أوجه الخلاف، بأن يصدر قرارات ملزمة. ولذلك فأسلوب التحكيم، يختلف عن أساليب الوساطة

---

1 لمزيد من التفاصيل حول هذه المزاعات وإجراءات الإنفاذ (القسرية)، انظر:
غالي، بطرس بطرس: خطة للسلام، مرجع سابق، ص 24-28.
حول تقييم الحصار الاقتصادي، انظر:
Wallensteen, Peter: 2000, a Century of Economic Sanctions: A Field Revisited Uppsala Peace Research No. 1, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University.

2 الرشيدي، أحمد: التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة: مرجع سابق، ص 40.

3 الرشيدي، أحمد: المرجع نفسه، ص 35.

والتفاوض، التي تحافظ بدرجة كبيرة على استقلالية أطراف النزاع في اتخاذ قراراتهم. ويختلف التحكيم عن أشكال القضاء المعتادة، في أن الحكم قد لا يستمد سلطته من قانون، أو من سيادة الدولة. فالتحكيم، يمكن أن تلجأ إليه الأطراف، إذا اتفقوا في علاقتهم التعاقدية على اللجوء إليه. والكثير من التعاقدات التجارية والدولية، تشترط اللجوء إلى التحكيم، لحل النزاعات التي قد تنشب بين المتعاقدين.

إن اللجوء إلى التحكيم كوسيلة سلمية، من وسائل فض النزاعات عادة تكون، في مرحلة استنفذت أو فشلت، فيها الوسائل السلمية السياسية أو الدبلوماسية، لتسوية الصراع (خاصة المفاوضات)، مع حرص أطراف الصراع، على التسوية السلمية كخيار استراتيجي أو وحيد، مما يدفع أطراف الصراع؛ إلى اللجوء إلى بديل أو خيار التحكيم والقضاء الدولي[1].

من جانب آخر، ربما من المفيد الإشارة إلى ما يقدمه أوليفر Oliver، من تقنيات أو أشكال أخرى، للتدخل لتسوية الصراعات مع علاقتها أو تحديد موضع استخدامها، وفق كل مرحلة من مراحل الصراع، أو بشكل يتكامل مع كل مرحلة. إن أشكال التدخل التي يقترحها في كل مرحلة، هي ليست من باب الحصر، بل من باب الأمثلة والأكثر أهمية، وتفاصيل أشكال التدخل هذه موضحة في الجدول الآتي[2]:

1 لمزيد من التفاصيل حول التسوية القانونية والتحكيم للصراعات، خاصة الحدودية والإقليمية انظر، الرشيدي، أحمد: التسوية السلمية لنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 35–60.

2 Ramsbothan Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh: Op. cit., p. 14.

الجدول رقم (2): تقنيات وأشكال التدخل لتسوية الصراعات

مرحلة الصراع	الاستجابة الاستراتيجية	أمثلة من الاستجابة
الاختلاف Difference	بناء السلام الثقافي Cultural Peace Building	- آلية حل المشكلات (ورشات العمل) - دعم المؤسسات لتسوية النزاعات الأهلية، والتدريب على فض النزاعات - بعثات تقصي الحقائق ولجان السلام
التناقض Contradiction	بناء السلام الهيكلي Structural Peace Building	- مساعدات تنموية - تنمية المجتمع المدني - التدريب على ممارسة حقوق الإنسان - المسار الثاني للوساطة: البحث أو آلية حل المشكلات
الاستقطاب Polarization	صنع السلام النخبوي Elite Peacemaking	- مبعوث خاص/وساطة رسمية - مفاوضات - دبلوماسية الإكراه - عمليات حفظ السلام الوقائي
العنف Violence	حفظ السلام Peace Keeping	- الفصل - إدارة الأزمات وسياسة الاحتواء
الحرب War	الحد من انتشار الحرب War Limitation	- فرض السلام - دعم السلام والاستقرار
وقف إطلاق النار Ceasefire	حفظ السلام Peace Keeping	- حفظ السلام الوقائي - نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني - إجراءات بناء الثقة، وتعزيز الأمن - تعزيز الأمن في المجتمع من خلال التأهيل الشرطي

مرحلة الصراع	الاستجابة (الرد) الاستراتيجي	أمثلة من الاستجابة (الرد) التكتيكي
الاتفاقية Agreement	صنع السلام النخبوي Elite Peacemaking	- إصلاح مؤسسي وتشريعي - تقاسم السلطة واللامركزية السلطة - آلية حل المشكلات
التطبيع Normalization	بناء السلام الهيكلي Structural Peace Building	- الأمن الجماعي والإجراءات التعاونية - التنمية الاقتصادية - الدفاع البديل
التصالح (تسوية الخلافات) Reconciliation	بناء السلام الثقافي Cultural Peace Building	- بعثات ولجان السلام وتقصي الحقائق - تنمية الإعلام السلمي - تعزيز التعليم والتدريب حول السلام - والصراعات - مبادرات التبادل الثقافي للتصالح - وتسوية الخلافات - آلية حل المشكلات كتصور مستقبلي

ويمكن القول، إن أشكال التدخل لتسوية الصراعات أو فض النزاعات، لا تشكل قوالب جاهزة لتسوية الصراعات، أي تحقق استجابة تلقائية، وتحقق تسوية للصراع وفق نوع أو شكل التدخل، وإنما هذه الأشكال تشكل تقنيات أو أطرا منهجية تساعدنا في تحديد كيفية تعاملنا مع الصراعات، وبالتالي، كيف نبدأ أو بأي شكل نبدأ، وماذا نريد أن نحقق أو كيف نصل إلى تسوية دائمة للصراعات من جهة، وإلى المنع الوقائي من جهة ثانية.

وفي ختام حديثنا حول أشكال التسوية، ربما من المفيد الإشارة إلى العلاقة بين البعد الأخلاقي، وتسوية النزاعات، وهو ما نتناوله تالياً.

الأخلاق وفض النزاعات:

إن قضية النظام الأخلاقي، وعلاقته بفض النـزاعات، هي من القضايا، التي تناولتها بعض أدبيات علم دراسات الصراع والسلام، وخاصة مـا يتعلـق منـها بأطراف، ونتائج المفاوضات والوساطة. وهي من القضايا الملامية الأبعاد من جهة، والجدلية من جهة أخرى.

تشير العديد من الأدبيات الغربية في الصراع والسلام، إلى غيـاب ميثـاق أو منظومة معيارية أخلاقية، أو إطار نظري معياري أخلاقي، يلتزم به، أو يسترشد بـه المفاوضون أو الوسطاء[1]. وخاصة، على صعيد تحقيق النتائج المثالية أو النافذة. إن واقع الحال، يشير إلى أن هذه هي إشكالية حقيقية، في المنظومة السياسية الغربية بشـكل خاص، إذ تخلصت من العلاقة بين السياسة والأخلاق، أو جعلت منها علاقة شكلية. فأساس العلاقة، أصبح تحقيق "المصلحة" بغض النظر، عن ارتفاع الكلفة الأخلاقيـة لهدف تحقيقها. وبالرغم من أن هناك اعتبـارات أخلاقيـة فضفاضـة، في عمليـة المفاوضات أو الوساطة، تراعى أحياناً ولكن، وفق اعتبارات تحقيق "المصلحة"، ومن أمثلة هذه الاعتبارات الأخلاقية، "السرية" أو "الرضا" أو إيقاف العنف.

إن وجود هذه الإشكالية الأخلاقية، في تسـوية الصـراعات، تنقـل عمليـة المفاوضات أو الوساطة، بين الأطراف المتنازعة - ولو بحسن النية أحياناً- من هدف الوصول إلى تحقيق تسوية للصراعات، إلى هدف أو عملية إدارة الصراع، والوقـوف عند ذلك فقط، وهو ما يعني استمرار الصراع، ومنع تصاعد حدته أو انتشـاره. أي أصبحت عملية المفاوضات، أو الوساطة هي عملية لإدارة الصراع، وليس التسوية.

وفي مقابل هذا المنظور الغربـي، فإن المنظور الديني عمومـاً، والإسـلامي خصوصاً، يوفر في مجال العلاقة بين الأخلاق، وفض المنازعات، إطـاراً أخلاقيـاً، يسعى أو يلزم أصحابه من الوسطاء، والمفاوضين إلى الالتـزام بـه، وهـو يُعنـى بالوصول إلى الحقوق، والتسوية العادلة، ولا يقوم على أساس "قبـول الأطـراف" فقط، ولو كانت التسوية غير عادلة، وتفرضها معطيات معادلة القوة.

---

1 انظر على سبيل المثال:

Kevin Gibson, **The Ethical Basis of Conflict Resolution,** Conflict Research Consortium, Working Paper 89-3, March 1989, Department of Philosophy, University of Colorado at Boulder.

المبحث الرابع

المنع الوقائي لحدوث الصراعات الأهلية والدولية

إن المنع الوقائي للصراعات، والمنع الوقائي للصراعات العنيفة بشكل خاص، يعتبر - بالرغم من حداثته - من المجالات الأساسية والحديثة، في حقل دراسات السلام والصراع، بيد أنه لم يلق اهتماماً واسعاً أو كافياً، بالرغم من أهميته الكبرى، سواء من المجتمع الدولي أو الدراسات المتخصصة، إلا في فترة متأخرة من مراحل تطور هذا الحقل المعرفي.

ويشير بعض الباحثين في هذا الحقل، إلى أن المنع الوقائي للصراعات، يشكل وضعاً حاسماً، لتحقيق الأمن العالمي، كما يعتبر الوسيلة أو الطريقة الوحيدة، لمنع معاناة ملايين الناس في كل انحاء العالم[1].

يتناول هذا المبحث، دراسة موضوع المنع الوقائي للصراعات الأهلية، والدولية وذلك من خلال المحاور الآتية:

- تطور الاهتمام العلمي بهذا المجال المتخصص.
- المنع الوقائي للصراعات العنيفة: مفهومه، ماهيته، مكوناته، ومؤشراته.
- انماط، وأشكال، وأنواع المنع الوقائي للصراعات.

---

1 **Cloos, Jim**: "Conflict Prevention as an Instrument in the EU's Security Toolbox." *Op. cit.* "Conflict Prevention as an Instrument in the EU's Security Toolbox," in **Anders, Mellbourn (ed)**: 2005, Development, Security and Conflict Prevention. The Anna Lindh Programme on Conflict Prevention, (Hedemora, Sweden: Gidlunds förlag), p. 14.

أولا: تطور الاهتمام العلمي في مجال المنع الوقائي للصراعات:

لم يلق مجال المنع الوقائي للصراعات العنيفة، سواء على صعيد الممارسة، من قبل صناع القرار في بيئة المجتمع الدولي ومؤسساته، أو على صعيد الدراسات والتنظير العلمي، لحقل دراسات الصراع والسلام، اهتماماً واسعاً، أو كافياً خلال حقبة الحرب الباردة، خاصة في ضوء أولوية الاهتمام بسباق التسلح، فالذي كان سائداً، بالرغم من إدراك المعنيين، سواء من صناع القرار أو الباحثين، أن العمل على الوقاية، أو المنع الوقائي للصراعات، سيؤدي إلى منع حدوث مخاطر وكوارث كبرى، قد تكلف كثيراً على الصعيد الإنساني والبشري والاقتصادي والعسكري، وتهديد الأمن والسلم الدوليين، وأن جهود تسوية الصراعات العنيفة، بعد حدوثها قد تكون أصعب كثيراً، وأكثر كلفة من جهود وكلفة العمل على الوقاية منها. ومن هنا؛ فإن العمل على المنع الوقائي للصراعات، ضرورة أساسية لتوفير هذه التكاليف، ولمنع حدوث هذه المخاطر أو الكوارث.

وتشير بعض الدراسات، إلى أن الاهتمام بمجال المنع الوقائي للصراعات العنيفة ظهر في بدايات مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ ونتج ذلك عن حدوث صراعات مكلفة جداً في تلك الفترة، مثل: انهيار الدولة في الصومال عام 1991، وحرب التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، عام 1992، ومذابح الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، وغيرها من الحروب الصراعات، والتي دفعت نحو ضرورة إيجاد وسائل للسيطرة على الصراعات، ومنع تحولها إلى حروب، أو حدوث كوارث إنسانية، أو تهديد الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي[1].

ولا شك، أن التغير في الظروف الدولية (خاصة نهاية الحرب الباردة)، وما ترتب عليها من تغير أولويات صناع القرار والسياسات، أو اهتمامات القوى الكبرى؛ ساعد كثيراً في تهيئة الظروف، وبدرجة كبيرة، للتوجه نحو اختصاص، أو مجال المنع الوقائي للصراعات، سواء أكان هذا الاهتمام من قبل المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والحكومات الغربية عموماً، أم من قبل الباحثين (خاصة الغربيين)، نحو المزيد من الاهتمام والدراسات والبحث العلمي في هذا المجال. وأصبحت

---

1 Wallensteen, Peter & Moller Frida: Conflict Prevention: Methodology for Knowing the Unknown, Op. cit.

جهود المجتمع الدولي، سواء الجهود العلمية أو السياسية أو الدبلوماسية، (مع نهاية الحرب الباردة)، تسعى إلى الاهتمام بموضوع منع الصراعات المسلحة، من خلال التركيز بشكل أكبر على خصائص كل صراع، أكثر من التركيز على العلاقات بين القوى العظمى[1]. كما أنه في بدايات القرن الحادي والعشرين، أصبح هناك تدفق لفاعلين في مجال منع الصراعات الدولية، فظهرت مؤسسات ومنظمات حكومية، وغير حكومية غير ربحية، بحثية أو تدريبية، في هذا المجال، كما ظهرت منظمات ومؤسسات خاصة تُعنى في مجال دراسة الأزمات، والوساطة، والمفاوضات، وغيرها[2]، ولا سيما في مجال الأعمال، وتأهيل المعنيين بهذا المجال. وأصبح هذا المجال، يلقى اهتماماً واسعاً في جامعات عديدة، خاصة في الدول الغربية.

ثانياً: المنع الوقائي للصراع، مفهومه وماهيته ومؤشراته:

سبق الإشارة في المبحث الثاني من الفصل الثاني، إلى المفاهيم الأساسية للمنع الوقائي للصراعات، حيث أن المنع الوقائي للصراعات، هو وضع يكون فيه جميع أطرافه في وضع الرابح (win-win situation)[3]، واستكمالاً لماهية منع الصراعات، نشير إلى بعض المفاهيم الأخرى، وما تعكسه من جدل واختلاف أو تباين حول ماهية وتحديد منع الصراع، فالبعض ينظر إلى مفهوم المنع الوقائي للصراع، على اعتبار أنه دبلوماسية وقائية، مثل ما أشار بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، في خطة السلام التي أعدها في تقريره لمجلس الأمن عام 1995، فقد عرف "الدبلوماسية الوقائية" على أنها: "العمل الرامي، إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد (تصعيد) المنازعات القائمة، وتحولها إلى صراعات، ووقف

1 Preventing Violent Conflict, Swedish Policy for the 21st Century, Stockholm, Ministry for Foreign Affairs, Secretariat for Conflict Prevention, 2001, p. 9.

2 Preventing Violent Conflict: A Swedish Action Plan, Ministry for Foreign Affairs, Secretariat for Conflict Prevention, Stockholm, 1999, p. 3, http://www.sweden.gov.se/content/1/c6/02/01/61/aad19e6.pdf

3 Cloos, Jim: "Conflict Prevention as an Instrument in the EU's Security Toolbox," Op. cit., p. 14.

انتشار هذه الصراعات عند وقوعها"[1]. كما ينظر إليها تقرير معهد كارنيجي للسلام، على أنها هدف لإجراءات وقائية، أو وسيلة وقائية. ويشير المعهد في أحد تقاريره، إلى أن هدف العمل الوقائي هو "منع ظهور الصراعات العنيفة، أو منع الصراعات الجارية من انتشارها، أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات"[2].

بينما يحدد "بيتر فالنستين"، المفهوم بإشارته إلى أن منع الصراعات، هي "أفعال بناءة، يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل، أو تجنب استخدام أو نشر القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة، في خلاف سياسي"[3]. في حين يقدم "مايكل لند" (Michael Lund) مفهوماً أكثر تحديداً، لمنع الصراعات، حيث يشير إلى أن منع الصراعات، هو "القيام بعمل في أوقات، وأماكن قابلة للاضطراب لتجنب التهديدات، أو استخدام القوة المسلحة/وغيرها من أشكال الإكراه من قبل دول وجماعات، لتسوية الخلافات السياسية التي يمكن أن تظهر، كآثار زعزعة الاستقرار، نتيجة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدولي"[4]. وهو يشير إلى أن مفهوم المنع الوقائي، قد تم تداوله أكثر من مصطلح الدبلوماسية الوقائية، أو الوقاية من الأزمات.

وتشير دراسة صادرة عن معهد GTZ الألماني، إلى مفهوم المنع الوقائي للصراعات على أنه عبارة عن منع الأزمات، وتحدد بأن مصطلح، أو مفهوم منع الأزمات، يغطي الفعل المتماسك والممنهج والمخطط والمرحلي زمنياً، الذي تقوم به الحكومات والمجتمع المدني كمستويات مختلفة؛ لمنع الصراعات العنيفة. وأن إجراءات المنع الوقائي، للأزمات يتم القيام بها إما قبل أو أثناء أو بعد الصراعات العنيفة، لكي يتم:

- تقليص احتمالية الصراع العنيف.

---

1 غالي، بطرس بطرس: خطة للسلام، مرجع سابق، ص 43.

2 **Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict:** Preventing Deadly Conflict: Final Report, Op. cit., p. xviii.

3 **Wallensteen, Peter (Ed):** 1998, Preventing Violent Conflict: Past Recorded Future Challenges, Department of Peace and Conflict research, Uppsala, p. 11.

4 **Lund, Michael S.:** 2001, Preventing Violent Conflicts: a Strategy for Preventive Diplomacy. United States Institute of Peace, Washington D.C., p. 37.

- تعزيز عملية تطوير المؤسسات والهياكل، وثقافة الإدارة السلمية للصراعات[1].

وتعامل بعض الباحثين، من أمثال "Carment & Schnabel"، مع مفهوم منع الصراعات كعملية إجرائية، ذات إطار مرحلي أو زمني، وبالتالي فإن منع الصراعات، هو "إجراء استباقي، أو استراتيجية بنيوية، متوسطة، أو قد تكون طويلة المدى، يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين، بهدف تحديد، وتهيئة الظروف أو الأجواء المناسبة، لبناء بيئة أمنية دولية مستقرة وقابلة للتوقع"[2].

ويرى "بيتر فالنستين"، في دراسته المسحية حول منع الصراعات، أن معظم تعريفات منع الصراعات، استخدمت بشكل هلامي، وبشكل واسع جداً، أو فضفاض جداً[3]. من هنا نلاحظ أن هناك من حاول، تحديد مفاهيم منع الصراعات، إما من خلال تقسيمها إلى نوعين يرتبطان بالمدى القصير، والمدى البعيد، أو من خلال ارتباطها أو تضمنها مؤشرات معينة.

- **المدى القصير والمدى البعيد للمنع الوقائي للصراعات[4]:**

في ضوء التباين حول مفاهيم المنع الوقائي للصراعات، وما يترتب عليه من نتائج، أو إشكاليات إجرائية، أو عملية على صعيد أرض الواقع أو الميدان؛ لجأ بعض الباحثين إلى تقسيم مضمون منع الصراعات إلى مستويين؛ حتى تسهل عملية

---

1 **Ropers, Norbert and Klingwbiel, Stephan:** Peace-Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters, Op. cit., p. 12.

2 **Carment, David & Schnabel Albrecht:** "Introduction: Conflict Prevention: A Concept in Search of a Policy", in **Carment, David & Schnabel Albrecht (eds):** 2003, Conflict Prevention: Path to Peace or Grand Illusion?, The United Nations University, Tokyo, p. 11.

3 انظر:

Wallensteen, Peter & Moller, Frida: Op. cit., p. 5-6.
Lund, Michael S.: Op. cit., p. 34-37.
Cahill, Kevin M. (ed): 2000, Preventive Diplomacy: Stopping Wars Before They Start, Routledge, London, p. 29.

4 انظر:

Wallensteen, Peter & Moller, Frida: Op. cit., p. 6-7.
Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh: Op. cit.
Preventing Violent Conflict: A Swedish Action Plan: Op. cit., p. 2.

فهم وتحديد تطبق منع الصراعات على مستوى المدى القصير أو إجراءات المنع المباشر.

- المستوى الأول: إن أفعال المنع الوقائي للصراعات، على المدى القصير، أو ما يُطلق عليه إجراءات المنع الوقائي المباشر للصراع، يُقصد بها: "مرحلة الأزمة التي يُعتقد، بأنها سوف تدخل في مرحلة خطر التصعيد العسكري، وزيادة حدته وانتشاره، وبالتالي، يصبح هناك ضرورة أو حاجة، لعمل فعل معين يمنع تصاعد أو ازدياد أخطار الصراع. وغالباً يتم ذلك من خلال طرف ثالث وسيط، ويطلق على هذا المستوى المنع المباشر، أو الإجرائي أو الخفيف).
- المستوى الثاني: المنع الوقائي للصراعات على المدى الطويل، وهي تُعنى بإجراءات، أو أفعال المنع البنيوي للصراعات، وهو الذي يُعنى بإيجاد ظروف، أو بيئة تجعل من الصعوبة الشديدة، أن ينشأ أو ينمو فيها النزاعات أو الصراعات، أو على الأقل، عدم التهديد بتحويلها إلى صراعات مسلحة. وعادةً يُطلق على هذا المستوى "المنع الوقائي العميق، أو البنيوي" للصراع.

ويشير بعض الباحثين، إلى هذين النوعين بمسميات أخرى[1]، فعلى مستوى المنع البنيوي للصراعات، يسمونه بالمنع الاستباقي للصراعات، وهو يرتبط بالإجراءات الوقائية، التي تمارس قبل حدوث الصراع أو تصعيده. بينما يُطلق على مستوى المنع المباشر، "المنع الوقائي على مستوى رد الفعل"، وهو يرتبط بالإجراءات، أو الخطوات الوقائية التي تُمارس بعد تصاعد الصراع؛ بهدف احتواء، أو تخفيف حدة وشدة الصراع، أو منع الامتداد، أو الانتشار الجغرافي للعنف المسلح.

ونتناول لاحقاً، في هذا المبحث بعض الأشكال أو الأنماط، والإجراءات التفصيلية لمنع الصراعات، على مستوى المنع المباشر، (رد الفعل) ومستوى المنع البنيوي أو الاستباقي.

في ضوء هذا الجدل، أو التباين المفاهيمي للمنع الوقائي للصراعات، اتجهت بعض دراسات صناع القرار، أو صانعي السياسات إلى تحديد مفهوم منع

1 Reychler, Luc: "Conflict Impact Assessment", in Choue, Young Seek (ed): World Encyclopedia of Peace, Oceana Publication, INC, New York, Vol. 1, p. 304.

الصراعات، من خلال تحديد مؤشراته أو إجراءاته، وتدابيره، فتشير خطة عمل المنع الوقائي للصراعات، الصادرة عن وزارة الخارجية السويدية، إلى مؤشرات أو إجراءات أساسية، للتعبير عن مفهوم المنع الوقائي للصراعات، كما يلي[1]: أن المنع الوقائي يُقصد به، أو يشمل الإجراءات والتدابير التي:

1. يمكن تنفيذها قبل تصعيد النزاعات، والخلافات إلى مستوى العنف.
2. تصمم لمواجهة الصراع، ومنع انتشاره إلى مناطق جغرافية أخرى.
3. منع العنف من الاشتعال مرة أخرى، بعد التوقيع على اتفاقية سلام، أو وقف لإطلاق النار.

ثالثاً: إطار وأشكال المنع الوقائي للصراعات:

نتناول في هذا الجزء عرض مستويين، أو قسمين من مكونات، أو مضامين المنع الوقائي للصراعات، وهما يشكلان إطاراً لجوهر عملية الوقاية، من الصراعات. وهذان القسمان هما:

الأول: الإطار العام أو الأساسي لمكونات المنع الوقائي للصراعات.

الثاني: تحديد الأشكال العملية لمنع الصراعات.

وفيما يأتي تفصيل كل قسم من هذين القسمين:

أولاً: الإطار العام أو (الأساسي) لمكونات، أو مضامين المنع الوقائي للصراعات: وهو عبارة عن أهم الاستراتيجيات أو العناصر التي تتضمنها عملية المنع الوقائي للصراعات. وتشير الاستراتيجية الأمنية الأوروبية (European Security Strategy) إلى إطار عام في هذا الخصوص، إذ تشير إلى أن أفضل حماية لأمنهم (أوروبا) هو[2]:

1. عالم يحكم بدول ديمقراطية كفوءة.
2. انتشار الحكم الرشيد.

---

1 **Preventing Violent Conflict**: A Swedish Action Plan: Summary of Ds 1999: 24, Op. cit., p. 20.

2 **European Security Strategy**: 2003, A Secure Europe in a Better World, (Brussels: Center Virtuel de la Connaissance sur l' Europe (CVCE), European Navigator, p. 8.

3. دعم الإصلاح السياسي والاجتماعي.
4. معالجة الفساد وسوء استخدام السلطة.
5. سيادة القانون.
6. حماية حقوق الإنسان.

وهذه العناصر بمجموعها، تشكل أفضل الوسائل، لتعزيز النظام أو الأمن الدولي. وهذا الإطار، يُظهر أو يعتبر أن المنع الوقائي للصراعات في المجتمع الدولي، هي عملية شاملة، بأبعاد سياسية وتنموية، تقوم على احترام كرامة الإنسان، وخدمته، ورعايته، وحماية مستقبله. وفي ضوء ذلك، تشير العديد من الدراسات، وكذلك استراتيجيات العديد من الدول، إلى أهم مكونات، أو عناصر المنع الوقائي للصراعات كما يأتي[1]:

1. **تشخيص وتحديد المسببات البنيوية للصراعات**: لا شك، أن تحليل الصراعات، وتحديد أسباب حدوثها يسهم بالقدرة على بناء رؤى، أو تصورات، أو استراتيجيات فاعلة، وصائبة، في تحديد ما الذي يجب العمل عليه، في المنع الوقائي للصراعات في الدول والمجتمعات، سواء على صعيد الصراعات الإثنية، أو شح الموارد، أو التسلط السياسي، أو الانقسامات الدينية والمذهبية، أو المعاناة الاقتصادية كالفقر، أو ثقافة العنف المجتمعي، أو قضايا اللاجئين، وغيرها من العوامل والأسباب.
2. **تعزيز ثقافة منع الصراعات**: وتهدف إلى تعزيز إرادة المجتمع، (أو الفاعلين) على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، واستعدادهم للعمل بشكل جدية، وفعالية في منع نشوء ظاهرة الصراعات العنيفة. وكذلك زيادة الوعي، على

---

[1] **Preventing Violent Conflict:** A Swedish Action Plan: Summary of Ds 1999:24, Op. cit., p. 13-17, see also:
Jeong, Ho-Won: Peace and Conflict Studies: an Introduction, Op. cit., p. 197-203.
Jonsson Bernt (Ed), Widepalm Anna (Assistant): 2002, Preventing Violent Conflict & Peace building: On Interactions between States Actors and Voluntary Organizations, Stockholm, The European Centre for Conflict Prevention & the Swedish Peace Team Forum, p. 94-103.
Wallensteen, Peter & Moller Frida: Op. cit.

الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والإنساني بأهمية وضرورة العمل على المنع الوقائي للصراعات.

3. **بناء منظومة قيمية أخلاقية للنظام الدولي أو المجتمعي**: وهي منظومة، يجب أن تقوم أساساً على احترام الثقافات، والأديان، والتعددية المجتمعية، بالإضافة إلى مشاركة مكونات المجتمع الدولي، في إدارة وصنع القرار الدولي على أساس من المساواة، والعدالة، واحترام كرامة الإنسان، واحترام سيادة الدول والمجتمعات والأمم، مع الحرص، على المشاركة في الأمن الجماعي الدولي، بمفهومه الشامل للمجتمع الإنساني. ولا شك، أن ذلك يترافق معه تسويغ المؤسسات، والوسائل اللازمة، لتطبيق هذه المنظومة القيمية الأخلاقية في إدارة المجتمع الدولي، مثل: المؤسسات الدولية المعاصرة، كالأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، والتي قد تكون لديها وسائل، أو أدوات، يمكن أن تحقق ذلك، مع ضرورة تصحيح بنية القوة، وصنع القرار فيها على أساس من المساواة والعدالة، وليس على أساس مصالح القوى الكبرى.

4. **الديمقراطية (والشورى) واحترام حقوق الإنسان**: ذلك أن الأمن والسلام، يسيران بشكل متداخل، مع وجود الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. وممارسة الشورى والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، هي عملية بحد ذاتها، تحوي آليات لتسوية الصراعات، بشكل سلمي من جهة، وتوفر البيئة الوقائية للصراعات من جهة أخرى، وآليات للإنذار المبكر للصراعات من جهة ثالثة؛ فهي توجد المؤسسات اللازمة، لمحاربة الفساد، وتفعيل المساءلة والمراقبة، وتعمل على تعزيز ثقافة الحوار ونبذ العنف، والمشاركة في صنع القرار، والتمثيل السياسي لجميع الأطراف، وحق تقرير المصير، والتداول السلمي للسلطة، والإصلاح السياسي، وغيرها من المكونات والوسائل، أو الأدوات التي تشكل البيئة الأساسية للمنع الوقائي للصراعات.

5. **تحقيق التنمية والتعاون**: سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي أو الدولي؛ مما يشكل عنصراً محورياً، للمنع الوقائي للصراعات، من خلال تحقيق التنمية الشاملة، بما تحتويه من تنمية اقتصادية، تشمل القضاء على الفقر والبطالة، وعدالة توزيع الثروة، وغيرها. بالإضافة إلى تحقيق التعاون الإقليمي، والدولي

في مجال التنمية، بما يحققه من مساعدات اقتصادية وتنموية، وتبادل تجاري، وتشجيع الاستثمار المشترك، والتفاهم على إدارة الموارد المشتركة. كما أن عملية التنمية الاقتصادية، تشكل داعماً أساسياً للحياة الديمقراطية، وتخلق بيئة محاربة، أو محاصرة لجذور الصراع ومنابته، وتخلق علاقات وثقافة إيجابية، تجاه الآخر، خاصة في ضوء المصالح مع الآخر.

ويشير البعض، إلى ضرورة أن يكون موضوع المنع الوقائي للصراعات، عنصرا أساسيا في كافة مناحي عملية التنمية، والتعاون الدولي في مجال التنمية[1]. كما أن التعاون الدولي على صعيد التنمية، يمكن أن يساهم في بناء السلام من خلال توفير دعم مستمر لاتفاقيات السلام المناسبة[2].

6. **تحقيق العدالة:** ربما يكون هذا العنصر، هو الجوهر، في تحقيق المنع الوقائي للصراعات؛ ذلك أن غياب العدالة، يعتبر المصدر الأساسي للصراعات، حتى وإن تم عقد اتفاقيات السلام، فما دام العدل فيها منقوصاً، فإن خطورة انهيارها سيبقى قائما في مرحلة زمنية ما. والعدل هو جوهر المنع الوقائي، على كافة مستويات الصراع، الدولي أو الداخلي، أو حتى المجتمعات، أو المؤسسات والأفراد.

إن قضية العدالة، بالرغم من مناقشتها في الأدبيات الغربية الخاصة، بدراسات الصراع والسلام، إلا أنها لم تعط الأهمية الكافية، سواء على صعيد تسوية الصراعات، أو على صعيد المنع الوقائي للصراعات؛ فالاهتمام كان منصبًا حول تسوية الصراعات، ليس على أساس مبدأ العدالة، واحترام الحقوق، وإنما على أساس علاقات القوة، بين الأطراف المتصارعة، وبالتالي، السعي للوصول إلى "حل وسط"، قائم على مبدأ القبول والتراضي، أكثر من كونه يحقق مبدأ العدالة، ويعيد الحقوق إلى أصحابها، ومن ثم العمل على إيجاد التعاون المشترك، بين هذه الأطراف. وهذا الأمر يجعل من تسوية الصراع تسوية ناقصة، ومفتوحة لمخاطر حدوث

---

1 **Wallensteen, Peter & (others):** Conflict Prevention through Development Co-operation, Department of Peace & Conflict Research, Uppsala University, Uppsala, Sweden, p. 37.

2 لمزيد من التفاصيل حول قواعد إرشادية لمنع الصراعات من خلال التعاون التنموي؛ راجع الصفحات 37- 51 من الدراسة السابقة، قبل وأثناء وبعد الصراع.

الصراع مستقبلاً، بعد تغير معادلات القوة، أي أن هذه التسوية تنقل الصراع من مستوى عنيف، إلى مستوى كامن غير معلن. وبالتالي، لا يحقق هذا في جوهره منعاً وقائياً للصراع؛ حيث تبقى هناك بيئة كامنة، تمهد بعودة الصراع مستقبلاً، وهذا لا يشكل منعاً وقائياً حقيقياً للصراع.

رابعاً: إطار ومبادئ المنظور الإسلامي الوقائي للصراعات[1]:

تقوم المنظومة الحضارية الإسلامية، على مجموعة من المبادئ التي تساهم، وبشكل فعال، في المنع الوقائي للصراعات، وهي تشكل حالة فكرية، وتطبيقية مبكرة جداً، في مجال العمل على الوقاية من الصراعات، وتحقيق الأمن والسلام. ويقوم إطار المنظور الإسلامي في مجال المنع الوقائي للصراعات، على مجموعة من المبادئ، منها:

1. **تعظيم قضية الوحدة والتضامن**: سواء على صعيد المجتمع الداخلي، أو بين مختلف الأمم والشعوب. وتؤكد العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، على هذه القضية، مثل قوله تعالى: ﴿... وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (سورة الأنفال، آية 46).
2. **السعي إلى تحقيق العدالة**: يسعى المنظور الإسلامي، إلى بناء العلاقات على أساس العدالة وليس القوة، وإن قيمة وهدف تحقيق العدالة، يحتم القيمة المحورية في النظام الإسلامي في مختلف مجالات الحياة. وتشير الآية الكريمة إلى هذه القيمة: ﴿... وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾ (سورة المائدة، آية 8). وهذه القيمة مصدر لتحقيق الأمن والسلم. وقد أكدت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، رفض الظلم، ويشير القرآن الكريم إلى كلمة العدل ومشتقاتها أكثر من (100) مرة، و"التحذير من الظلم" أكثر من 200 مرة. ويذكر التاريخ المقولة الرائعة لرسول كسرى ملك الفرس، عندما جاء يبحث عن خليفة المسلمين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فوجده نائماً تحت ظل شجرة، دون حرس ولا

---

1 لمزيد من التفاصيل حول المنظور الإسلامي لتسوية الصراع والسلام، انظر: كتاب: أبو النمر، محمد: مرجع سابق.

قصور، فقال: "عدلت، فأمنت، فنمت". وهذه العبارة تلخص علاقة العدل بالأمن والسلام.

3. السعي إلى تطبيق منظومة القيم الأخلاقية: والتي تحتل موقعاً أساسياً، في المنظومة الإسلامية للحياة، وبناء الإنسان، مع السعي الجاد والحثيث إلى ضرورة ممارستها وتطبيقها في المجتمع الإنساني عموماً، والإسلامي خصوصاً، سواء في حالة السلم أو الحرب. وقد أكد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على البعد الأخلاقي، حيث قال: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"[1].

ومن القيم الأخلاقية الإسلامية، التي أكدت عليها المنظومة الإسلامية، والتي ترتبط بالمنع الوقائي للصراعات وتحقيق السلام، ما يلي:

- الحرص على قيم وثقافة العفو والتسامح والرحمة وضبط النفس.
- حسن المعاملة "الدين المعاملة" واحترام الآخرين.
- الوفاء بالعهود، والالتزام بالعقود والاتفاقيات.
- حب الخير والإيثار، ومساعدة الآخرين (أفراداً أو جماعات أو دولاً) – الصبر على الأذى.

وغيرها من القيم الإسلامية، التي يحرص الإسلام على تنشئة الناس، والمجتمعات عليها، وتعزيزها، كثقافة وممارسة لدى المسلمين وغير المسلمين.

4. احترام الحياة الإنسانية وكرامة وحقوق الإنسان: يؤكد الإسلام، على ضرورة المحافظة على حياة الإنسان وكرامته، بغض النظر عن لونه، أو دينه أو عرقه أو جنسه، ولا يتم تجاوز حماية حق الحياة، إلا بتجاوز الإنسان هذا الحق ضد غيره، من البشر ظلماً وعدواناً، يقول – سبحانه وتعالى –: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا... ﴾ (سورة المائدة، آية 32) ويؤكد الإسلام على كرامة الإنسان: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾ (سورة الإسراء، آية 70). وعلى ضرورة احترام وحماية حقوقه، مثل: حقه في الحياة، والحرية، والمعرفة، والعيش الكريم، وغيرها. وبالتالي، فإن الإخلال بهذه الحقوق يشكل مصدراً

---

1 صحيح البخاري في "الأدب المفرد" رقم (273).

أساسياً للصراع، وفي المقابل المحافظة عليها بشكل عنصراً أساسياً لمنع حدوث الصراعات.

5. **الوحدة الإنسانية والمساواة:** ينظر الإسلام إلى جميع البشر سواسية، من حيث الأصل، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى...﴾ (سورة الحجرات، آية 13)، كما يؤكد على أن قيمة للمساواة وعدم التمييز، بغض النظر عن اللون، أو الدين أو العرق أو الجنس، هي قيمة محورية في حياة الإنسان والمجتمع الإنساني. وقد حرص الإسلام على التأكيد عليها أشد التأكيد، فهي تشكل أحد أقران العدالة في الحياة، يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: "أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر؛ إلا بالتقوى. قال الله إن أكرمكم عند الله أتقاكم"[1]، ومعيار التميز بالتقوى ليس معياراً إنسانياً، وإنما هو معيار رباني بيد عالم النفوس والغيب والسرائر. وبالتالي المساواة معيار يطبقه الإنسان مع الإنسان، وليس له أن يمارس غير ذلك. ولا شك، أن الوحدة الإنسانية، ومراعاة المساواة بين الناس، وفي المجتمع الإنساني، تساهم بشكل كبير في خلق بيئة مانعة لحدوث الصراع، وتقضي على أهم أسبابه، سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات أو مستوى الدول.

6. **العقلانية:** اهتم الإسلام بالعقل والعقلانية، وحثت الكثير من الآيات القرآنية على ذلك، ﴿... أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (سورة يس، آية 68)، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ...﴾ (سورة النساء، آية 82)، ﴿... وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾ (سورة النحل، آية 125)، ﴿... هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...﴾ (سورة الزمر، آية 9)، حيث تشكل العقلانية، مصدراً للسلوك الواعي الحكيم من جهة، ومصدراً لاستخدام الحوار والمنطق في التعامل مع الآخرين، من جهة ثانية، والاهتمام بالعلم والمعرفة وتنمية العقل من ناحية ثالثة. وهذه العناصر الثلاثة (الحكمة، الحوار، والعلم) يشكلان عناصر أساسية، يستخدمها أو يدعو إليها الإسلام، لتفادي حدوث الصراعات، سواء بين المجتمعات أو

1 الكراجكي، أبو الفتح: معدن الجواهر، ص 21، باب ما جاء في واحد.

الدول، أو بين الجماعات، أو الأفراد، في الدولة الواحدة. فالإسلام يدعو إلى استخدام العقلانية بمختلف عناصرها، لمنع "سوء الإدراك أو الفهم" للآخرين، وهو ما يشكل البداية الأساسية لمنع حدوث الصراع بين الأطراف. كما أن استخدام السلوك العقلاني أو الواعي يمنع حدوث "ردود الفعل اللاعقلانية"، التي هي مصدر أساس للسلوك الصراعي وتطوره، وكذلك فإن العقلانية، تستدعي لاستخدام استراتيجيات "الإقناع" و"الحوار" في حل أي إشكاليات قد تكون مصدراً لحدوث الصراع.

7. التعددية والتنوع: حيث يؤكد الإسلام على سمة التعددية، والتنوع في الخليقة، وأنها من خلق الله تعالى للبشر والحياة، بقوله تعالى: ﴿... وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...﴾ (سورة الحجرات، آية 13)، فهو لم يخلق شعباً واحداً أو قبيلة واحدة، وإنما مجموعات متعددة من الشعوب، والكيانات الإنسانية، فهو خلق التعددية في المجتمع الإنساني، ووضع لها غاية "التعارف" والتواصل كإحدى غايات وجودها. وإن التعارف يؤدي عادة إلى فهم الآخر والتفاهم معه، ويقضي على "سوء الإدراك والفهم تجاه الآخر"، وبالتالي يكون التعدد والتنوع، سمة من سمات الحياة الإنسانية، وضرورة للحياة البشرية في نفس الوقت. إن دعوة الإسلام إلى التعددية، والتنوع في المجتمع الإنساني، ارتبطت معها الدعوة الإسلامية إلى القبول والاعتراف بالآخر من جهة، والمساواة بين الناس، بغض النظر عن لونهم وأصلهم وعرقهم ودينهم، والاهتمام بعلاقات التسامح بين مكونات المجتمع الإنساني عموماً، والإسلامي خصوصاً. ولا شك أن الحرص على "التعارف" و"القبول" و"الاعتراف بالآخر"، و"المساواة"، و"التسامح" تشكل مكونات جوهرية؛ في منظومة منع الوقائي للصراعات.

8. التعاون: فالإسلام يدعو إلى التعاون، ليس فقط كضرورة، أو حاجة ذاتية حياتية للمجتمع الإنساني، وإنما كجزء من القيام بمهمة العمران في المجتمعات الإنسانية، ولذلك يؤكد التعاون الإيجابي في الحياة، وفي المجتمع الإنساني المتعدد، والمطلوب هو التعاون على الخير، لا التعاون على الشر والعدوان. يقول الله تعالى: ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

والمؤمنون...) (سورة المائدة، آية 2) وبالتالي، فإن منهج التعاون في الإسلام، هو منهج حياة، والمسلمون مطالبون، بأن يكونوا أصحاب عطاء، و"إيجابيين" في المجتمعات الإنسانية. وهذا يعني ضرورة ممارسة السلوك، أو النمط التعاوني في الحياة، مما يعني، تطبيقاً مبكراً لأشكال المنع الوقائي لحدوث الصراعات، أو السلوك الصراعي بين الدول، أو الجماعات أو الأفراد، خاصة مع مراعاة مجموعة المبادئ السبعة السابقة، التي تشكل إطارا أو بيئة لازمة لتحقيق التعاون.

عموماً، إن مبدأ "التعددية والتنوع"، ومبدأ "التعاون" يشكلان معاً في المنظور الإسلامي إطاراً منهجياً في العلاقات بين الدول، أو الحضارات أو الثقافات. بمعنى أن المنظور الإسلامي، يقر بوجود الطبيعة التعددية، والتنوع في المجتمعات والحضارات والثقافات، ويدعوها إلى التواصل، و"التعارف" فيما بينها بهدف تحقيق "التعاون" الإيجابي، أو الخير لبناء المجتمعات الإنسانية وعمرانها، وفي هذا بديل عن نظرية "صراع الحضارات" ومبدأ هيمنة الثقافة الواحدة.

صور وأشكال إجرائية للمنع الوقائي للصراعات:

من جانب آخر، لا بد من الإشارة، أو الوقوف، على بعض العناصر التنفيذية، أو الإجرائية الأساسية المتداولة، في عملية المنع الوقائي للصراعات، والتي من أهمها ما يأتي:

1. نظام الإنذار المبكر.
2. الانتشار الوقائي.
3. المناطق المنزوعة السلاح.

1) نظام الإنذار المبكر:

يعتبر نظام الإنذار المبكر، عن الصراعات جزءا من عملية أساسية، في المنع الوقائي لحدوث الصراعات، ويعني ذلك وجود شبكة من النظم، توفر معلومات فيما يتعلق بخطر وقوع كوارث إنسانية أو صراعات عنيفة. ويتم الربط بين المؤشرات السياسية والمعلومات التي توفرها هذه النظم للإنذار المبكر، للوقوف على

احتمال وجود خطر يهدد السلم والأمن، وبالتالي تحديد ما يمكن اتخاذه من إجراءات، أو تدابير للتخفيف من أو منع هذا الخطر. والبعض يعبر عن مفهوم الإنذار المبكر بشكل موجز، من خلال الإشارة إلى أن نظام الإنذار المبكر، ما هو إلا نظام تحذير مسبق من الدخان (الأزمات)، ويفضل أن يكون بشكل تلقائي ما أمكن[1].

2) الانتشار الوقائي (العمليات الأمم المتحدة):

الانتشار الوقائي، هو عبارة عن عملية الانتقال، من مجرد وجود عمليات، أو قوات للأمم المتحدة في مناطق الصراعات، أو الأزمات بعد حدوث الصراع مباشرة، وبشكل آني وقصير المدى فقط، إلى الانتقال بهذا الوجود إلى فصل وقائي، لمنع حدوث الأزمات أو الصراعات، أو منع الأعمال العدائية، بين أطراف الصراع، وعلى مدى طويل. ومن أمثلة هذا الوجود، سواء داخل الدولة، أو بين الدول، وجود قوات للأمم المتحدة على جانبي الحدود بين الدولتين المتنازعتين، عندما يشعر طرفا الأزمة، أن وجودها قد يمنع الأعمال العدوانية بينهما، أو عندما يشعر بلد ما أنه مهدد، فيطلب وجوداً مناسباً للأمم المتحدة على الحدود من جانبه فقط. كما أنه في حالة الأزمات الداخلية، فإن وجود الأمم المتحدة، يساعد في القيام بالأعمال الإنسانية والمحافظة على الأمن، من قبل أفراد الشرطة التابعة لها، وغير ذلك من أشكال الانتشار الوقائي، الذي يعمل على منع حدوث الصراعات، أو الأزمات المحتملة داخل الدول أو فيما بينها.

---

1 لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الإنذار المبكر، انظر:

Walraven, Klaas Van (Ed): 1998. Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities, The Hague: Kluwer Law International, p. 52.

Walter, Dorn A.: 1996, "Keeping Tabs on a Troubled World: UN Information Gathering to Preserve Peace", Security Dialogue, Vol. 27 (3): 263-276.

3) المناطق المنزوعة للسلاح:

ويتمثل ذلك في إنشاء مناطق منزوعة السلاح، في مناطق التماس والحروب بين أطراف الصراع، وذلك بعد توقف الصراع أو انتهائه، ويترافق عادةً مع، انتشار قوات دولية للأمم المتحدة في تلك المناطق كجزء من عمليات حفظ السلام. ويعتبر إنشاء هذه المناطق وانتشار قوات حفظ للسلام شكلاً من أشكال الانتشار، أو المنع الوقائي، لعودة الصراع العنيف أو المسلح بين الأطراف المتنازعة، من خلال حظر توفر الأسلحة، والاحتكاك بين الأطراف في مناطق التماس.

ثانياً: الأشكال والآليات العملية للمنع الوقائي للصراعات:

تشير بعض الجهود العلمية والعملية، إلى بعض المكونات أو الأشكال التي تجمع ما بين الإطار النظري، وبعض الأشكال العملية، أو تلك التي تحتوي بُعداً عملياً. وهذه الأشكال تستمد مصدرها، من الدراسات النظرية والممارسات العملية، أو التطبيقية للباحثين والممارسين في مجال دراسات السلام والصراع. وسنتناول هنا ثلاث مجموعات أساسية، من الأشكال العامة للمنع الوقائي للصراعات، والتي نتجت عن خبرة عملية لمؤسسات، أو لأفراد ممارسين أو دراسات لباحثين في هذا الحقل العلمي.

هذه المجموعات الثلاث، ليست منفصلة انفصالاً كلياً، عن بعضها البعض، بل يوجد تداخل بينها في كثير من الأحيان، ولكنها تختلف من حيث شموليتها لأشكال وإجراءات أو أدوات منع الصراع، وكذلك اختلاف ترتيب أهمية، وأولويات عناصرها، أو مؤشراتها في ضوء تجربة كل مصدر.

المجموعة الأولى: (مجموعة إجراءات الأمم المتحدة):

تحدد الأمم المتحدة، مجموعة من الإجراءات، والتدابير العملية لتحقيق المنع الوقائي، أو ما نُطلق عليه "الدبلوماسية الوقائية"، بقصد تخفيف التوترات، قبل أن تؤدي إلى نشوب أزمات أهلية أو صراعات دولية. وتتمثل هذه الإجراءات العملية، من منظور الأمم المتحدة فيما يأتي[1]:

1 غالي، بطرس بطرس: مرجع سابق، ص 44-48.

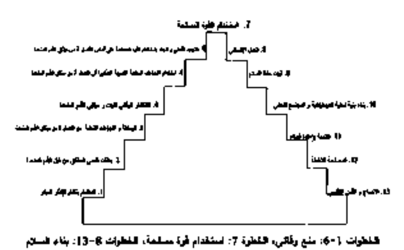
1. **القيام بإجراءات أو تدابير بناء الثقة**: إذْ يعتبر بناء الثقة المتبادلة، وحسن النوايا، عاملين أساسين، في منع أو التخفيف من احتمال اندلاع الصراع، بين الدول أو أطراف الصراع، ومن أمثلة هذه التدابير: تبادل البعثات العسكرية، بصورة منتظمة، تشكيل مراكز إقليمية، أو شبه إقليمية لتقليل المخاطر.
2. **تقصي الحقائق**: تتطلب التدابير الوقائية، معرفة آنية، ودقيقة بالحقائق، وتوفر المعلومات الدقيقة، حول الأحداث والتطورات التي تؤدي إلى حدوث توترات خطيرة. وبالتالي، اللجوء إلى تقصي الحقائق؛ لتوفير المعلومات اللازمة، للمساهمة بالقيام بإجراءات وقائية، أو علاجية مبكرة لمنع حدوث الصراعات.

المجموعة الثانية: مجموعة سلم أليسون (Elisson Ladder):

وهذه المجموعة حددها "إيان أليسون"، (باحث وممارس في مجال دراسات السلام والصراع، عمل أستاذا زائرا في قسم دراسات الصراع والسلام في جامعة أوبسالا، وهو وزير خارجية سابق للسويد)، ويقدم فيها مجموعة من الخطوات، والإجراءات العملية التي يمكن الأخذ بها، للمنع الوقائي وتحقيق السلام، منها ست خطوات لمنع حدوث الصراع أصلاً، وست أخرى لمنع عودة الصراع مرّة ثانية بعد انتهائه، أي في مرحلة ما بعد الصراع. ويقدم "أليسون" طروحاته وإجراءاته، على شكل أنموذج متدرج بمنع خطوات، أطلق عليه "سلم أليسون" (Elisson Ladder) كما يتضح من الشكل الآتي[1]:

[1] **Mellbourn, Anders (ed):** 2004, Developing a Culture of Conflict Prevention, Hedemora, Gidlunds forlag, 2004, Anna Linda Programme on Conflict Prevention, p. 46.

الشكل رقم (17):
مجموعة سلم اليسون



الخطوات 1-6: منع وقائي، الخطوة 7: استخدام قوة مسلحة، الخطوات 8-13: بناء السلام

المجموعة الثالثة: مجموعة "مايكل لند" (Michael Lund):

يعتبر "مايكل لند" أحد أكثر الباحثين الغربيين، في مجال دراسات الصراع والسلام، الذين عملوا على التأطير العلمي، لمجال المنع الوقائي للصراعات، وذلك منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين. ويقدم "مايكل لند" مجموعة واسعة، وشاملة من الإجراءات العملية للمنع الوقائي، تمتاز بأنها تتناول مجموعة واسعة، ومفصلة من الأشكال والأدوات، وتغطي مجالات متنوعة، سياسية واقتصادية، وقانونية وإقليمية، وهي وإن كانت تتعلق بالمنع الوقائي للصراعات، لكنها في نفس الوقت، يمكن استخدامها بعملية تسوية الصراعات أو إدارة الصراعات. ويحدد "مايكل لند" هذه الأدوات وفق الجدول الآتي[1]:

---
1 Lund, Michael S.: Op. cit., p. 203.

الجدول رقم (3):

سياسات وأدوات المنع الوقائي للصراعات الدولية

أولا: الوسائل/الإجراءات العسكرية
1) الضوابط أو القيود على استخدام القوة المسلحة: - نظم مراقبة التسلح وانتشاره. - إجراءات بناء الثقة. - اتفاقيات عدم الاعتداء. - قوات حفظ سلام وقائية (الردع والاحتواء). - مناطق منزوعة السلاح (ملاذ آمن، مناطق سلام). - منع أو مقاطعة التزويد بالسلاح. - استراتيجيات أو اتجاهات دفاعية غير هجومية. - برامج من الجيش للجيش.
2) استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها: - سياسات الردع. - الضمانات الأمنية. - المحافظة أو استعادة "توازنات القوة" سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي. - التهديد أو الاستعراض المحدود للقوة.
ثانيا: الوسائل/الإجراءات غير العسكرية
1) إجراءات دبلوماسية الإكراه (الدبلوماسية القسرية – بدون استخدام القوة المسلحة) - العقوبات الدبلوماسية (مع المحافظة أو إلغاء العلاقات الدبلوماسية، الاعتراف بالدولة أو المحافظة على عضويتها في المنظمات). - محاكم جرائم الحرب. - العقوبات المعنوية أو الأدبية (شجب انتهاكات القانون الدولي) - العقوبات الاقتصادية.
2) إجراءات الدبلوماسية غير القسرية (بدون استخدام الإكراه أو القوة المسلحة) أ- الإجراءات غير القضائية: - المناشدة الدولية (إقناع أطراف الصراع وحثهم على التهدئة). - نشر الرعاية (معاقبة ضد منتهكي المبادئ الدولية). - بعثات تقصي حقائق، فرق مراقبة مدنيون، مراقبة من جانب واحد لانتهاكات حقوق الإنسان وحالات العنف.

- المفاوضات الثنائية بين أطراف الصراع.
- مشاورات غير رسمية من خلال طرف ثالث (برعاية هيئات رسمية).
- المصالحة.
- وساطة الطرف الثالث.
- دبلوماسية المسار الثاني (دبلوماسية تقوم بها أطراف غير حكومية أو غير رسمية).
- بعثات تحقيق أو غيرها من التحقيقات الدولية.
- إيماءات حسن نية الصالحة (إيماءات حسن نية من طرف واحد، أو متبادلة، أو واحدة بواسطة من قبل أطراف الصراع).
- استراتيجيات غير عنيفة من قبل الجماعات المضطهدة.

ب – *الإجراءات القضائية أو شبه القضائية:*

- آليات لتسوية النزاعات باتفاقيات سلمية.
- التحكيم (قرار ملزم لمحكمة خاصة).
- الفصل أو الحكم القضائي.

ثالثا: وسائل تنموية وسياسية

1) سياسات تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية:

- دعم التنمية الاقتصادية.
- الاستثمار المشترك للقطاع الخاص.
- التجارة البينية أو المشتركة بين الدول أو المناطق.
- الاندماج الاقتصادي.
- الإصلاح الاقتصادي.
- برامج التعاون الثنائي، من مجتمع لمجتمع

وفي المجالات (الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، العلمية، والتكنولوجية والإنسانية).

2) نشر وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وغيرها من المعايير:

- تطوير سياسي مرتبط بمساعدات اقتصادية.
- بناء معايير دولية لحقوق الإنسان.
- التكيف مع حقوق الإنسان.
- مراقبة الانتخابات.
- المشاورات العسكرية (فيما يتعلق بالمهنية أو الحرفية العسكرية ودور الجيش في المجتمع).

2) تطوير بيئة الحكم المحلي بما يعزز تسوية الصراعات وحلها سلمياً:
- المشاركة في السلطة.
- نظام الحكم الفدرالي (الاتحادي).
- نظام كونفدرالي (تعاهدي).
- حكم ذاتي.
- التقسيم.
- انفصال، انسحاب.
- الوصاية والحماية الدولية.

المجموعة الرابعة: مجموعة معهد كارنيغي للسلام:

وهي مجموعة، صدرت عن مشروع معهد كارنيغي، حول منع الصراعات المميتة، والذي عمل عليه فريق كبير، يجمع بين أكاديميين في جامعات ومعاهد عريقة، مع كارسين ومسؤولين سابقين، بعضهم رؤساء ووزراء أو وزراء خارجية سابقون، وذلك من بضع دول غربية، أو من الأمم المتحدة. وحدد هذا التقرير، الإجراءات اللازمة والاستراتيجيات المقترحة لمنع الصراعات من خلال معالجة جذور الصراعات، خاصة الجذور البنيوية، وهي إجراءات بعيدة المدى. ويمكن تلخيص أهم الاستراتيجيات والإجراءات التي صنفها التقرير ضمن مجموعتين، وهما:

أولاً: التدابير الإجرائية المباشرة للوقاية من الصراعات.

ثانياً: المنع الوقائي البنيوي.

ونبدأ بتفصيل كل نوع[1]:

أولاً: التدابير الإجرائية المباشرة للوقاية من الصراعات (استراتيجيات لمنع حدوث الأزمات أحياناً): وتقسم هذه الإجراءات لمنع العنف المباشر إلى أربع مجموعات:

1 "Operational Prevention" & "Structural Prevention" in **Preventing Deadly Conflict**, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Final report, New York: Carnegie Corporation of New York, 1997, p. 40

1. الاستجابة المبكرة والإنذار المبكر.
2. استخدام الدبلوماسية الوقائية، عند وجود تهديد بحدوث أزمة.
3. الإجراءات الاقتصادية (كعقوبات أو حوافز).
4. استخدام القوة أو التهديد باستخدامها (سواء على المستوى العسكري، أو الشرطي، أو عمليات حفظ السلام... وغيرها).

ثانياً: المنع الوقائي البنيوي للصراع: وتعتمد على تحقيق الحاجات الأساسية الآتية:

1. الأمن (تحقيق الأمن والأمان لحياة الإنسان).
2. الرفاهية (مستوى المعيشة اللائق والكريم).
3. العدالة (سواء داخل مستوى الدولة، أو النظام الدولي).

إن هذه المجموعات الأربع المعنية بالأطر، والآليات العملية، لتحقيق المنع الوقائي للصراعات، فإنها تشكل إسهاماً هاماً في تحديد اتجاهات الحراك، والجهود التطبيقية، سواء للباحثين أو الممارسين وصناع القرار. ولكن ما زالت هذه المجموعات تحتاج إلى الكثير من الدراسات التي تحدد عناصرها التفصيلية، وتجعلها "قوالب" يمكن الاستعانة بها في كثير من البيئات التي تحمل جذور الصراع، أو تحتوي محيطاً متوتراً قد يتطور إلى صراع عنيف بين أطرافه.

عموماً، إن المنع الوقائي للصراعات على صعيد الدولة، أو بين الدول يبقى مرهوناً بالإرادة السياسية، والتي تُعتبر عاملاً حاسماً في الإجراءات الوقائية للصراعات[1]. كما أن أنشطة وإجراءات المنع الوقائي للصراعات، هي في جوهرها ذات أنشطة، ومكونات عملية بناء السلام.

1 Cloos, Jim: "Conflict Prevention as an Instrument in the EU's Security Toolbox," Op. cit., p. 17.



نظام الإنذار المبكر ومؤشرات السلام ومنع الصراعات

إن الحديث عن المنع الوقائي للصراعات، لا بد أن يتكامل بالحديث عن نظام الإنذار المبكر، لحدوث الصراعات، ومن هنا فإن هذا المبحث، يحاول تقديم رؤية نظرية حول طبيعة، ومضامين مؤشرات الإنذار المبكر للصراعات. بمعنى آخر يحاول هذا المبحث، عرض رؤية، أو إحاطة أساسية، وشاملة حول نظام الإنذار المبكر، ومكوناته وعناصره.

أهمية نظام الإنذار المبكر وتطوره كحقل علمي:

إن الإنذار المبكر، يشكل صمام أمان للاستقرار، والمحافظة على الأمن والسلام. ويعتبر الكثير من الباحثين، والدراسات في مجال المنع الوقائي للصراعات، أن وجود نظام كفء ودقيق للإنذار المبكر، يعتبر أحد المكونات، أو المتطلبات الأساسية، لتوقع حدوث الأزمات، والمنع الوقائي للصراعات[1].

فهناك علاقة تداخلية على الأقل، بين وجود نظام إنذار مبكر، واستمرارية السلام، واستراتيجيات المنع الوقائي للصراعات، زيادة فرص نجاح المنع الوقائي للصراعات يتطلب المزيد من الاهتمام، أو التركيز على تطوير أنظمة إنذار مبكر، تنبه السياسيين متى وكيف يتداخلون بشكل فعال[2]. ويشير معهد GTZ الألماني في

---

1 انظر:
Hall, Jane E.: 1996, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict: Second Progress Report, (Carnegie Corporation of New York, New York), p. 6-7.

2 Reychler, Luc: "Conflict Impact Assessment", in Chaue, Young Seek (Ed): World Encyclopedia of Peace, Op. cit., p. 306.

هذا المجال، أن المفتاح الأساسي في توفير بيئة، أو ظروف وقائية، لتحقيق منع فعال لوجود الأزمات، وإدارة الصراع، يتطلب توفير وسائل، وأدوات للتنبؤ بالأزمات[1].

ظهر الاهتمام لما يسمى بنظام الإنذار المبكر للصراعات، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، بدراسة المنع الوقائي للصراعات، وبشكل أكثر تحديداً، ظهر الاهتمام بهذا الحقل العلمي كحقل أساسي، في علم دراسات الصراع والسلام، ما بعد مذابح راوندا في أفريقيا عام 1994، والصراع في البوسنة والهرسك عام 1991، وما نتج عنهما من مقتل الملايين من المدنيين، والتي أشارت إلى ضرورة تطوير نظام دولي للإنذار المبكر[2].

هذا الاهتمام المتأخر، لا ينفي وجود جهود مبكرة وأولية، في هذا المجال، ولكنها ربطت موضوع الإنذار المبكر إما بموضوع سباق التسلح النووي، والتنبيه لأي تصعيد نووي. وإما المعرفة المبكرة بالصراعات لدى طرف على آخر، ضمن صراع النفوذ بين القوى العظمى، وليس المعرفة المبكرة لتسوية الصراعات مبكراً[3]. أو اهتمت بمجال جمع البيانات الكمية، في الصراعات المجتمعية، أو المراقبة التي توفر مؤشرات تفيد في التنبيه نحو تصاعد درجة الصراع، أو تحديد مستوى لطبيعة حدة أو شدة عمليات الصراع، ومن الأمثلة على ذلك: اقتراحات وجهود بولدينغ Boulding في إنشاء قاعدة بيانات اجتماعية (مجتمعية) بتأسيس مشروع الأقليات في خطر Minorities at Risk Project في جامعة ميريلاند في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين[4].

---

1 **Ropers, Norbert, and Klingwbiel, Stephan:** Peace-Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters, Op. cit., p. 32.

2 .**Reychler, Luc:** "Conflict Impact Assessment", **Op.** cit., p. 306

3 **Walraven, Klaas Van (Ed):** Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities, Op. cit., p. 53.

4 لمزيد من التفاصيل انظر:

Kerman, C.: Creative Tension: the Life & Thought of Kenneth Boulding, Ann Arbor. Michign, 1974, p. 82. Cited in **Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh.** Op. cit., p. 112.

مفهوم وماهية نظام الإنذار المبكر للصراعات:

تنوعت وتعددت وتباينت، مفاهيم أو تعريفات الإنذار المبكر للصراعات العنيفة، وتباين معها اتجاهات الباحثين في هذا المجال، في تحديد ماهية الإنذار المبكر.

عموماً، إن جوهر نظام الإنذار المبكر للصراعات العنيفة، هو عبارة عن منظومة للاكتشاف، والتحذير المسبق، من احتمالية حدوث الصراعات، أو الأزمات بكافة أشكالها تمهيداً لاتخاذ القرارات، والسياسات والإجراءات المناسبة، لمواجهتها ومنع حدوثها، بشكل كلي، أو على الأقل، تقليل حجم أضرارها ومخاطرها، إلى الحد الأدنى الممكن.

وتشير الدراسات في هذا المجال، إلى أكثر من اتجاه بين الباحثين حول مفهوم الإنذار المبكر:

أولاً: اتجاه يلجأ إلى تبسيط مفهوم نظام الإنذار المبكر، إذ يعتبر أصحاب هذا الاتجاه، أن عملية الإنذار المبكر ببساطة، ما هي إلا نظام تحذير مسبق من المحن، (الأزمات، وبشكل يكون تلقائيا ما أمكن ذلك[1].

ثانيا: اتجاه آخر يركز على نظام توفير "المعلومة" (منظومة المعلوماتية) خاصة في شكلها الكمي[2]:

ويشير هوارد أدلمان أيضاً، إلى أن الإنذار المبكر، ليس مجرد نظام جمع معلومات يهتم بتهديد مباشر للجهة المعنية بجمع المعلومات وتحليلها، وإنما هي نظام يُعنى بالحماية لمجموعة سكانية في منطقة ما، وأيضاً في سياق هذه الأهداف، يشير أيضاً إلى أن الإنذار المبكر، يُعنى بمحاولة المنع الوقائي للصراعات، أو تهدئة وإدارة الصراعات التي تسبب الكوارث الإنسانية. كما يعتبر هوارد أدلمان، أن هناك علاقة بين جمع المعلومات، والبيانات، وتحليلها والاستجابة للذين عملها أو المقصودة أو المستهدفة.

---

1 **Walter, Dorn:** "Keeping Tabs on a Troubled World: UN Information Gathering to Preserve Peace", Op. cit., p. 264.

2 **Adleman Howard:** Difficulties in Early Warning: Networking & Conflict Management, cited in **Warlraven, Klaas Van (ed):** Early Warning & Conflict Prevention. Limitations and Possibilities. Op. cit., pp. 52-53.

وبمعنى آخر يشير أصحاب هذا الاتجاه، إلى أن عملية الإنذار المبكر، تتجاوز جمع المعلومات، والمشاركة فيها، لتشمل تحليل المعلومات، ورسم وإعداد الخيارات الاستراتيجية المناسبة، في ضوء نتائج تحليل البيانات. كما إن جمع المعلومات، ليس المقصود بها العملية الإجرائية، لجمع المعلومات حول تهديدات موجهة لدولة أو دول بعينها، وإنما تركز على خطر عدم الاستقرار بين الدول؛ أو داخل الدولة الواحدة وتهديد للأمن والسلم[1].

وفي ضوء ذلك كله، يلخص هوارد والبعض من أصحاب هذا الاتجاه، مفهوم الإنذار المبكر بأنه عملية تشمل جمع وتحليل أو تقييم استراتيجي للمعلومات. وكذلك هي بنية مؤسسية للتنبؤ[2]. وكما يعبر عنها هوارد، فهي تواصل وتبادل المعلومات وتطوير خيارات استجابة محتملة واستراتيجية تكون مبرمجة زمنياً[3].

هذا الاتجاه، يتبناه بعض الباحثين في هذا الحقل العلمي، ومؤسسات الأمم المتحدة وبعض الهيئات البحثية المعنية، في هذا المجال، مثل معهد كارنيغي للسلام. وتبنى هذا الاتجاه أو المفهوم أيضاً، وحدة نظام الإنذار المبكر للشؤون الإنسانية التابعة لقسم الشؤون الإنسانية في منظمة الأمم المتحدة، والتي تعتبر نظام الإنذار المبكر، بأنه عبارة عن جمع وتحليل المعلومات مع تبادل نتائج التحليل، حول مناطق الأزمات، ويؤكد البعض ضرورة أن يؤدي، تحليل المعلومات إلى تطوير خيارات استراتيجية استباقية، أو المواجهة المحتملة للأزمات أو الصراعات[4]. وتشير أيضاً خطة الأمم المتحدة للسلام عام 1995، إلى أن منظومة الإنذار المبكر، عبارة عن شبكة نظم شاملة، تتناول الإنذار المبكر فيما يتعلق بالأخطار البيئية، وخطر وقوع حادثة نووية، والكوارث الطبيعية، وتحركات السكان الضخمة، وخطر حدوث المجاعات، وانتشار الأمراض. وتؤكد الحاجة لتعزيز الترتيبات، بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من هذه المصادر، وبين المؤشرات السياسية للوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، وتحليل ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير للتخفيف من هذا الخطر[5].

---

1 Ibid., p. 57.

2 Ibid., p. 60.

3 Ibid., p. 52-53.

4 Ibid., p. 52-53.

5 غالي، بطرس بطرس: خطة للسلام، مرجع سابق، ص 46.

من جانب آخر، تشير أرضية لتطوير الإنذار المبكر في الأمم المتحدة، إلى أن أي نظام كامل، وفعال للإنذار المبكر، يجب أن يحتوي العناصر الأربع الآتية[1]:

1. معرفة الخطر.
2. خدمة المراقبة والتحذير، أو الإنذار المبكر.
3. التواصل وتبادل المعلومات.
4. القدرة على أو إمكانية الاستجابة ورد الفعل.

ويجب أن يدعم هذه العناصر الأربعة قاعدة صلبة من:

1. الدعم السياسي.
2. القوانين والتشريعات.
3. المسؤولية والعمل المؤسسي.
4. أفراد مدربون على أنظمة الإنذار المبكر.

من ناحية أخرى، يشير معهد كارنيجي للسلام الدولي، إلى نفس هذا الاتجاه، في مفهوم الإنذار المبكر، حيث يشير أن الإنذار المبكر هو عملية تتكون من خمسة عناصر وهي[2]:

1. مجموعة من أدوات المعلومات، مثل كيفية جمع المعلومات، وتنظيمها وتصنيفها والتحقق من مصداقيتها وغير ذلك.
2. المشاركة في هذه المعلومات، وتبادلها مع الهيئات الحكومية، وغير الحكومية المحلية أو الدولية المعنية، بهذه المعلومات.
3. تحليل وتفسير هذه المعلومات، ويؤثر هذه المرحلة بشكل خاص، البيئة المؤسسية والثقافية، وطبيعة الانطباعات وغيرها.

---

1 انظر الموقع الإلكتروني لأرضية تطوير الإنذار المبكر Plat form for promotion of Early Warning, International Strategy for Disaster Reduction, Platform for the Promotion of Early Warning, http://www unisdr.org/ppew/whats-ew/basics-ew.htm

2 **Laurance, Edward J.**: 1998, Light Weapons & Intrastate Conflict: Early Warning Factors & Preventive Action, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Carnegie Corporation of New York, , New York, p. 58-59

4. تحديد متى تكون إشارات الإنذار المبكر المرسلة، إلى مستقبليها، هي إشارات زيادة للخطر ودرجة هذا الخطر.

5. القدرة على استلام إشارات الإنذار المبكر، وطبيعة محددات الاستجابة المناسبة، وطبيعة الاستجابة لهذه الإشارات.

ثالثاً: لا يرى أصحاب الاتجاه الثالث في نظام الإنذار المبكر كمنظومة معلوماتية[3]

للتنبيه عن الأخطار، والصراعات بقدر كونها عملية بناء شاملة، لمنع الصراعات، وإذ يعتبر بعض الباحثين العمل الوقائي بحد ذاته جزءاً عضوياً في منظومة الإنذار المبكر[1]، وهذا المعنى يشير البعض، إلى أن المنع الوقائي، يعني التصرف مبكراً[2]، وهو ما يعني، أن نظام الإنذار المبكر، هو أحد مكونات، أو عناصر المنع الوقائي للصراعات، والتي سبق الإشارة إليها مثل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والتنمية والعدالة وغيرها.

عموماً، يمكن النظر، إلى أن جوهر نظام الإنذار المبكر، هو عبارة عن منظومة شاملة مجهزة مسبقاً، للاكتشاف المبكر، والتحذير المسبق لحدوث الأزمات، أو الكوارث والصراعات، التي تهدد حياة أي جزء من الدول، أو المجتمع الإنساني وأمنه والسلم فيه، وهذه المنظومة، هي عمل مقصود، ومعد مسبقاً بشكل يؤدي إلى سياسات، وإجراءات وقرارات وقائية، تمنع حدوث هذه الأخطار مسبقاً، أو على الأقل؛ تعمل على تحجيم، وتقليص حجم الخسائر، والأضرار إلى الحد الأدنى الممكن.

وفي ضوء هذه المفاهيم، تتركز عملية، أو نظام الإنذار المبكر، في أمرين[3]:

---

1 **Rupesinghe, Kumar:** 1994, Early Warning and Preventive Diplomacy, in the Journal of Ethno-Development, 4:1, pp.97-88. Cited in **Walraven, Klaas Van (Ed):** Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities, Op. cit., p. 33.

2 **Laurance, Edward J.:** Light Weapons & Intrastate Conflict: Early Warning Factors & Preventive Action, Op. cit., p. 54.

3 **Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh:** Op. cit., p. 113.

1. تحديد أنواع ومكان الصراعات، التي يمكن أن تتحول إلى عنف.
2. مراقبة وتقييم مدى، وكيفية تقدم ودرجة الفرص، أو تطور هذه الصراعات نحو العنف.

مؤشرات عملية لنظام الإنذار المبكر:

إن تطبيق أو ممارسة عملية الإنذار المبكر على أرض الواقع، تتطلب توفير مجموعة من العوامل والمعطيات، منها: إعداد مؤشرات عملية، أو إجرائية، أو عملياتية، تكون مصدرا، لإرسال إشارة تحذيرية مبكرة، إلى أصحاب العلاقة أو القرار. وقد تباينت الجهود العلمية أو العملية في هذا المجال، وذلك وفق تباين الخبرات والتجارب والثقافات في المجتمعات أو الدول. وسوف نشير هنا، إلى بعض نماذج المؤشرات، التي قدمها بعض الباحثين، أو المنظمات الممارسين في ميدان السلام والصراع. وأحياناً تشير، إلى مراحل تطلبها بناء نماذج مؤشرات الإنذار المبكر. وفي هذا السياق، تشير الاستراتيجية الدولية لخفض الكوارث ISDR، إلى مجموعة من العناصر التي تشكل أرضية، أو مكونات بناء، لمؤشرات إنذار مبكر فاعل على النحو الآتي[1]:

الجدول رقم (4): العناصر الأربعة الفعالة لنظام الإنذار المبكر			
معرفة الخطر	خدمة المراقبة والتحذير أو الإنذار المبكر	التواصل وتبادل المعلومات	القدرة على أو إمكانية الاستجابة ورد الفعل
جمع البيانات وتقييم المخاطر بطريقة منهجية.	تطوير خدمات المراقبة والإنذار المبكر.	نشر وتبادل المعلومات حول المخاطر وحول التحذيرات المبكرة.	بناء قدرات وإمكانيات الاستجابة وردود الفعل.

1 انظر الموقع الإلكتروني لأرضية تطوير الإنذار المبكر Plat form for promotion of Early Warning, International Strategy for Disaster Reduction, Platform for the Promotion of Early Warning, http://www.unisdr.org/ppew/whats-ew/basics-ew.htm

- تحديد جل المخاطر معروفة جيداً؟ - ما هي الأنماط والاتجاهات في عوامل الخطورة؟ - هل خريطة الخطر والبيانات متوفرة بشكل واسع؟	- هل المقاييس أو المؤشرات الصحيحة هي التي تخضع للمراقبة أو المتابعة؟ - هل توجد قاعدة علمية لعملية التنبؤ؟ هل يمكن ضمان دقة ووقت الإنذار؟	- هل التحذيرات تصل إلى جميع من هم في دائرة الخطر؟ - هل المخاطر والتحذيرات مفهومة؟ - هل معلومات الإنذار والتحذير واضحة ويمكن استخدامها؟	- هل خطوط الاستجابة متطورة ومجربة؟ - هل الإمكانيات والمعرفة المحلية موجودة للاستخدام؟ - هل الشعب أعد وجهز للاستجابة للتحذيرات أو الإنذارات المبكرة؟

لجأت بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا السلام والعنف، إلى تطوير مجموعة من المؤشرات، عبر تجارب وخبرات ميدانية، لبعض المنظمات التي تعمل على تحقيق السلام في مناطق نزاعات مختلفة، وقدمت مؤشرات شاملة، أو ضمن رؤية شمولية لمختلف جوانب الحياة، وذلك على اعتبار، أن جميع الجوانب تؤثر في بعضها؛ إما باتجاه تعزيز السلام، أو التحفيز نحو العنف، وذلك، وفق طبيعة ظروف، وقضية وأطراف الصراع.

ونشير على سبيل المثال، إلى أنموذج من هذه المؤشرات الميدانية، والذي تم تطويره من قبل مجموعة أفريقية - كينيا، مع إجراء بعض التعديلات على بعض المؤشرات، من قبل الباحث لجعلها أكثر مواءمة، مع طبيعة وأهداف الدراسة؛ وتوسعة دائرة الاستفادة منها. ويشير الجدول الآتي إلى مؤشرات السلام والعنف[1]:

---

1 انظر ما يلي:

Wallensteen, Peter: Acting Early: Detection, Receptivity, Prevention & Stability Reflecting on the First Post Cold War Period, in **Van Walraven, Klaas (Ed):** 1998, Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities, The Hague, Kluwer Law International, p. 11.

فيشر، سيمون وآخرون: مرجع سابق، ص 180.

الجدول رقم (5): مؤشرات العنف والسلام

مؤشرات السلام	مؤشرات العنف
مؤشرات الصحة النفسية والجسدية - وفيات قليلة في أوساط الشعب. - عدد قليل من الإصابات والجروحات بسبب الأسلحة. - وضع تغذية جيد. - رفض لسلوكيات العنف. - المشاركة في شؤون المجتمع.	مؤشرات الصحة النفسية والجسدية - نسبة وفيات عالية. - إصابات ووفيات بسبب أسلحة الحرب. - الرغبة في الانتقام. - انتشار الاكتئاب.
مؤشرات بيئية - إدارة مشتركة للمصادر الطبيعية. - مشاركة عامة بالمصادر الطبيعية. - أنماط عادية في الزراعة والثروة الحيوانية.	مؤشرات بيئية - منع ورفض الوصول إلى المصادر الطبيعية. - حرق الأعشاب والزرع. - الاعتداء على الموارد البيئية الطبيعية، مثل حرق الغابات وتلويث المصادر المائية.
مؤشرات الأمن - رفض التحريض على العنف. - حرية اجتماعات الشعب. - إيجابية سلام مجتمعية	مؤشرات الأمن - وجود الجيش في المدن. - مظاهرات وأحداث شغب. - اغتصاب واختطاف. - وجود معتقلين سياسيين.
المؤشرات الاجتماعية - حرية الفكر والاعتقاد والدين والإعلام. - أنواع متعددة تحت مستوى عال من التفاعل الاجتماعي. - زواج مختلط. - انسجام وتناغم بين المكونات العرقية أو الطائفية	المؤشرات الاجتماعية - رقابة وتجسس واضطهاد ديني ورقابة دائمة وصمت. - مستوى منخفض من التفاعل الاجتماعي. - منظمات طائفية واستقطاب.
المؤشرات السياسية - أحزاب سياسية تشاركية ممثلة لمختلف فئات المجتمع.	المؤشرات السياسية - أحزاب سياسية طائفية. - قانون الطوارئ والأحكام العرفية.

- انتخابات حرة وعادلة. - حرية الحركة والتنقل. - الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان.	- حرمان الأفراد من الحماية والإضطهاد والتهجير. - تهميش التمثيل السياسي للطوائف والأقليات في المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة.
المؤشرات القضائية - تشريعات لحماية حقوق الإنسان. - المساواة أمام القانون. - إلغاء قوانين التمييز.	**المؤشرات القضائية** - التدخل السياسي في العملية القضائية. - استخدام قوانين التمييز. - استخدام آليات العدالة غير الرسمية.
المؤشرات الاقتصادية - التحسن في معالجة المشاكل الاقتصادية. - تقليل مستويات الفقر والبطالة.	**المؤشرات الاقتصادية** 1. مستوى عالٍ من الفقر والبطالة. 2. توزيع غير عادل للثروات والموارد والخدمات.

ويشير بعض الباحثين، إلى أن وجود أحداث معينة، يُعتبر إشارات، أو مؤشرات لسياسة الإنذار المبكر، ولإمكانية حدوث صراعات عنيفة، ومن هذه المؤشرات على سبيل المثال: مؤشرات عدم الاستقرار، التي تتراوح ما بين الصراعات الحدودية، أو الاعتداء على حقوق الإنسان، إلى هجرة وحركة لاجئين، والتي تعتبر مؤشرات على الحروب الأهلية، أو مذابح أهلية، وبالإضافة إلى هذه المؤشرات على صعيد الدولة، توجد مؤشرات تُعتبر عوامل خطورة، منها على سبيل المثال[1]:

1. التعبئة السياسية للجماعات المتمردة.
2. تغيير القيادات الراديكالية أو المتطرفة.
3. الاستقطاب الحاد بين الجماعات، أو القوى السياسية.
4. تآكل الشرعية السياسية للحكومة.
5. تحريض أو تعبئة النخب السياسية وقادة الأقليات، من خلال زيادة استخدام الدلالات والرموز، العرقية أو الدينية. وما يستتبعه ذلك من محاولة الحصول على الدعم الخارجي أو الضغوط الخارجية.

---

1 **Jeong, Ho-Won**: Peace and Conflict Studies: an Introduction, Op. cit., p. 202-203.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الشاهدة للإنذار المبكر، لإمكانية حدوث صراع عنيف، على الصعيد الدولي، أو بين الدول. ومن هذه المؤشرات على سبيل المثال:

1. الاستقطاب الأيديولوجي الحاد (الإقصائي)، بين القوى السياسية في البيئة الإقليمية والدولية، وما يرتبط بها من تحالفات، وانقسامات سياسية إقليمية أو دولية متضاربة.
2. تآكل مصداقية الشرعية الدولية وأدواتها.
3. ضعف استقلالية وقدرة المنظمات الدولية، أو الإقليمية على تسوية النزاعات، بوسائل سلمية، وفي المقابل، زيادة اعتمادها على وسائل القوة، والإكراه لتسوية الصراعات.
4. ازدياد الأزمات الاقتصادية والبيئية، والصحية على مستوى عابر للحدود والدول.
5. سيادة سياسة "الهيمنة" في السياسة الدولية.
6. غياب العدالة، أو ازدواجية المعايير، لدى القوى الإقليمية، أو الدولية في تطبيق القانون الدولي.
7. الحصار الاقتصادي ضد المدنيين أو الدول.

وهناك مؤشرات يصدرها صندوق دعم السلام، بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي Foreig Policy، في تقرير سنوي تتعلق بالدولة الفاشلة، "مؤشر الدول الفاشلة" أو القابلة للانهيار والفشل، حيث يشكل وجود هذه المؤشرات لدى البعض، رسائل إنذار مبكر، حول احتمالية تحول بعض أوضاع الدول، إلى صراع عنيف، وحروب أهلية أو داخلية.

وهذه المؤشرات، تتناول قياس درجة الاستقرار في الدول[1]، ويعرف هذا التقرير الدولة الفاشلة، بأنها "هي الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية"، وهي بذلك تنظر إلى الأمن والاستقرار، من خلال المفهوم الواسع، أو ما يسمى الأمن

1. تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2008

الشامل، الذي يتناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن. ويحدد هذا التقرير المؤشرات كما يأتي[1].

أولاً: المؤشرات الاجتماعية:

1. تصاعد الضغوط الديموغرافية (السكانية)، ويشمل ذلك عناصر عدة، منها: زيادة السكان، وسوء توزيعهم، النزاعات المجتمعية، التي تؤثر على النشاط المجتمعي البشري والمادي.
2. حركة ضخمة للاجئين، أو حركة نزوح داخلية للأشخاص، التي عادة ما تخلق حالة طوارئ معقدة، في المجال الإنساني أو الإغاثي، سواء على مستوى داخل الدولة، أو بين الدول؛ (والتي ينتج عنها تنافس على الموارد والمياه والغذاء والأرض، مشاكل أمنية...).
3. الإرث العدائي، الذي يدفع الجماعات للانتقام، (والذي ينتج عن عدم تطبيق العدالة، التهميش السياسي، هيمنة الأقلية على الأغلبية).
4. الهجرة الدائمة والمزمنة للناس، منها: (هجرة العقول خوفاً من الاضطهاد، وعدم توفر الفرص، هجرة الطبقة الوسطى، بسبب الضغوط الاقتصادية، نمو حركة الاغتراب للمواطن داخل المجتمع).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية:

1. عدم المساواة في التنمية الاقتصادية، بين فئات أو طوائف المجتمع، مثل (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ارتفاع مستويات الفقر والبطالة...).
2. الانحدار الاقتصادي الحاد، (سواء على مستوى الدخل القومي، الميزان التجاري، سعر صرف العملة، معدل النمو الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية، نمو الاقتصاد الخفي مثل تجارة المخدرات، ارتفاع في معدلات الفساد وعدم الشفافية، عدم قدرة الحكومة على رفع الرواتب والتزاماتها المالية للمواطنين... وغير ذلك).

---

1 المصدر السابق.

ثالثاً: المؤشرات السياسية:

1. فقدان شرعية الدولة، "إجرام الدولة"، ويشمل ذلك (الفساد الواسع للنخبة الحاكمة، ومعارضتها للشفافية والمساءلة، والتمثيل السياسي، انتشار فقدان الثقة في مؤسسات الدولة، وإجراءاتها، والذي ينعكس في المقاطعة الواسعة للانتخابات، المظاهرات الشعبية، العصيان المدني، ظهور تمرد أو عصيان مسلح... انتشار ونمو ظاهرة عصابات الإجرام المرتبطة بالنخب الحاكمة، وغير ذلك من الأشكال).
2. التدهور الحاد في الخدمات العامة في داخل الدولة، (ويشمل ذلك عدم قيام الدول بأداء الوظائف الأساسية لها، مثل توفير الأمن، وحماية المواطنين من العنف، والضعف الحاد في الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات العامة، وكذلك تركز اهتمام الدولة فيما يخدم النخبة الحاكمة، مثل قوات الأمن والعمل الدبلوماسي، ووكالات الجباية والجمارك).
3. التطبيق التعسفي للسلطة والقانون، أو تعليق تطبيق سيادة القانون، والانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان، ويشمل ذلك (قوانين الطوارئ، والحكم العسكري وتعليق العمل بالمؤسسات الديمقراطية، ازدياد الاعتقال السياسي، وسوء استخدام الحقوق الاجتماعية والقانونية والسياسية، سواء للأفراد أو الجماعات، مثل تقييد حرية الصحافة، تسييس القضاء، استخدام القوة العسكرية لأهداف سياسية، قمع المعارضة السياسية والاضطهاد الديني أو الثقافي.
4. أجهزة أمنية تعمل "كدولة داخل دولة"، (ويشمل ذلك ظهور فئات، أو رجال حرس تعمل دون الخضوع للعقاب، ظهور "جيش داخل الجيش" والذي يخدم مصالح النخبة العسكرية أو السياسية المهيمنة، ظهور ميليشيات، أو قوة عسكرية خاصة، أو قوة جماعات منافسة أو موازية للقوة الأمنية النظامية في الدولة).
5. بروز الانشقاقات، والتكوينات العصائلية داخل النخب الحاكمة، (ويشمل ذلك على سبيل المثال، انقسام مؤسسات الدولة، والنخب الحاكمة، وفق حدود المكونات المجتمعية سواء العرقية، أو الدينية أو القبلية أو غيرها، استخدام النخب الحاكمة للخطاب السياسي القومي العرقي أو الديني، بما يتلاءم مع المكونات المجتمعية).

6. تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين، (ويشمل ذلك، التدخل العسكري، أو شبه العسكري من قبل دول، أو جيوش أو جماعات عرقية أو غيرها في الشؤون الداخلية للدول بشكل يؤثر على توازن علاقات القوة، أو تسوية الصراع، تدخل من قبل الدول المانحة للمساعدات، أو تدخل قوات أو بعثات حفظ السلام).

إن مؤشرات الدولة الفاشلة، كمؤشرات إنذار مبكر، هي جزء من نتاج تجربة، وخبرة إنسانية معاصرة، وبالتالي، هي تتأثر بالسياق الثقافي والسياسي والتاريخي للبيئة، التي أنتجتها، كما أنه من الطبيعي، ألا يقدم توضيح لمبررات، أو نتائج حدوث حالة الصراع، وعدم الاستقرار الأمني، حيث إن ذلك يفترض أن يكون له موقف آخر يشرح ذلك.

كما أن هذه المؤشرات، تخضع لقيمة رقمية معينة أو محدودة، تضع هذه المؤشرات، في إشكالية مدى دقة هذه القيمة الرقمية، خاصة وأن هناك سياقا ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا، يحيط هذه المؤشرات، ويجعل من الصعب توفير دقة رقمية لها. وفي المقابل، اعتماد المؤشرات على خبرة إنسانية، تجعل أن هذه المؤشرات، تشكل حالة تشاركية، أو تحتوي على قواسم مشتركة؛ يمكن الاستفادة منها، في مجتمعات، ودول عديدة في البيئة الدولية.

عموماً، إن الحديث عن أي مؤشرات، أو نظام إنذار مبكر، وبالرغم من ضرورة وجودها، إلا انه يجب أن تكون قادرة، على تزويد صناع القرار بمعلومات ذات مصداقية، والتقييم للمخاطر اللذين يساعدان، ويسمحان بالإجابة عن متطلبات السياسة الخاصة، بإجراءات المنع الوقائي للصراعات[1]. كما يقول مايكل لند: إن أمر توقع الصراعات، ليس التنبؤ بدقة بتوقيت واتجاهات مستقبل الأحداث، بل الأمر يتعلق بخصوص الإنذار المبكر، للصراعات العنيفة هو قياس الاحتمالية النسبية، لاتجاه الأحداث المؤدية خلال فترة معينة؛ إلى عنف حاد أو إلى أزمات أخرى، يتوافر فيها المبرر للتحذير، أو الاهتمام المبكر[2].

---

1 **Gurr, Ted:** 1996, Early Warning Systems: from Surveillance to Assessment to Actions, p. 125, cited in **Jeong, Ho-Won:** Peace and Conflict Studies: An Introduction, Op. cit., p. 386.

2 **Lund, Michael S.:** 1996, Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy, Op. cit., pp. 108-109

ويحدد بيتر فالنستين أربع أوجه أساسية للإنذار المبكر، ورد العمل المبكر على النحو الآتي[1]:

1. اكتشاف المخاطر.
2. استقبال ونقل الإشارات المبكرة للمخاطر.
3. القيام بتدابير وأفعال المنع الوقائي، قبل حدوث المخاطر.
4. تعزيز إجراءات، أو تدابير العمل الوقائي للمخاطر.

إشكاليات وتحديات نظام الإنذار المبكر:

بالرغم من أن نظام الإنذار المبكر للصراعات، يشكل ضرورة أو جزءا أساسيا، في منظومة المنع الوقائي للصراعات، إلا أن الجهود العلمية والعملية، تواجه عدة إشكاليات في هذا المجال، من أهمها:

1. تحديد طبيعة وتفاصيل وآليات تنفيذ عملية الإنذار المبكر، بدءاً من كشف الأخطار وانتهاء بتعزيز تدابير المنع الوقائي للصراعات.
2. من صعوبات الإنذار المبكر، أنه يتجاوز البحث في صراع علني، أو آني إلى البحث في صراعات كامنة، لم تقع في دائرة الاهتمام العام، والرؤية الظاهرة للصراع. ويشير البعض، إلى أوجه أكثر تحديداً في تحديات، وإشكاليات نظام الإنذار وخيارات أو سياسات البدائل، ويحددها كما يأتي[2]:

- أنها تركز على التهديدات Threats المتوقعة والمخاطر بدلاً من التركيز على الفرص، التي تمنح إمكانية التدخل الوقائي. ووفق هذه النظرة، يمكن تعديل مفهوم معظم الحروب، على أساس أنها نتاج تاريخ الفرص الضائعة.
- التركيز يتجه عادة، عبر دراسة المتغيرات الكمية أو المحسوسة، والتي يمكن قياسها كمياً، وفي المقابل، هناك تجاوز أو تغاضٍ عن المتغيرات

---

1 Wallensteen, Peter: Acting Early: Detection, Receptivity, Prevention & Stability. Reflecting on the First Post Cold War Period, in Van Walraven, Klaas (Ed): 1998, Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities, The Hague, Kluwer Law International, p. 83-98.

2 Reychler, Luc: "Conflict Impact Assessment", in Young Seek Choue (Ed), World Encyclopedia of Peace, Op. cit., p. 305-306.

الناعمة، التي تؤثر في ديناميكية، واتجاهات الصراع، مثل الانطباعات والتوقعات والخيارات الاستراتيجية، ونمط التحليل.

3. إن عملية تقييم أو تحليل تكاليف الربح والخسارة، للخيارات وسياسات البدائل لمواجهة الصراعات، مازالت عملية تحليل بدائية، بدلاً من أن تتجه نحو إطار شامل لكافة عوامل الكلفة.

4. غالباً ما تميل سياسة تقييم آثار/تأثير، إجراءات منع الصراع إلى اتجاه أحادي، وهو ليس كافياً، بل يجب أن يكون متعدد الأبعاد والمستويات.

ويلخص هذه الإشكاليات الأربع في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): إشكاليات أنظمة الإنذار المبكر		
التركيز على الفرص	←	التركيز على التهديدات
محاولة تحليل جدوى التكاليف والربح	←	بدائية تحليل جدوى التكاليف والربح
متغيرات ناعمة/لينة	←	متغيرات كمية ملموسة
تحليل متعدد التأثير/متعدد الأبعاد	←	تحليل أحادي الجانب

أخيراً، لعل من أهم الإشكاليات، ما يشير إليه تقرير كارنيغي، وهو أن المشكلة ليست في عدم معرفة الدولة/الدول بالأزمة، بل المشكلة هي في عدم استجابتهم، أو الاهتمام بإشارات الإنذار المبكر، وربما في معظم الأحيان أكثر من ذلك، عدم رغبتهم حتى معرفة إشارات الإنذار المبكر، فقادة صناع القرار غالباً، ما يصنعون الخيارات، أو السياسة الصعبة جانباً، أو يؤجلونها ما أمكن ذلك... إنما لأنهم يعتقدون أن المصالح الأساسية المباشرة، أو الهامة غير مرتبطة بها، أو لأنه ليس لديهم بدائل استجابات مناسبة[1].

---

1 Holl, Jane E.: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict: Second Progress Report, Op. cit., p. 7.

الخاتمة

إن حقل دراسات الصراع والسلام، حقل علمي حديث، بالمقارنة مع بقية العلوم، سواء الإنسانية أو التطبيقية. ومن خلال دراسة نشأة، وتطور هذا الحقل العلمي، بدا واضحاً أن هذا الحقل العلمي، ما زال يواجه تحديات متنوعة، بعضها يرتبط بطبيعة العلوم الإنسانية عموماً، والبعض الآخر، يرتبط بطبيعة حداثة هذا الحقل العلمي، أو طبيعته "الهجينة"، لاعتماده على حقول علمية مختلفة.

نشير في خاتمة هذه الدراسة، لأهم التحديات التي يواجهها حقل دراسات الصراع والسلام، مع الإشارة إلى بعض التحديات الخاصة، التي تتعلق بالعالم العربي، كما سنقف على بعض نتائج الدراسة.

إن هذه التحديات التي سنعرضها، هي نتاج مسح لمئات من المراجع العربية، المنشورة باللغة الإنكليزية في هذا الحقل من جهة، ولمناقشات ومقابلات مع مجموعة أساتذة جامعات متخصصين، وخاصة في قسم السلام وأبحاث الصراع في جامعة أبسالا السويدية، من جهة ثانية، ومن خلال الخبرة المهنية والبحثية، من جهة ثالثة، فيما يأتي عرض لأهم هذه التحديات:

1. نلاحظ ضعف إسهام الثقافات والحضارات غير الغربية، في هذا الحقل العلمي (حقل دراسات الصراع والسلام)، خاصة أن ظاهرة الصراع، هي ظاهرة إنسانية عالمية. وبالرغم من ثراء التجارب الإنسانية، أو التجارب المحلية في معظم الحضارات والثقافات، في ممارسة فض النزاعات، والوساطة، وتجارب الصراع، فمعظم الثقافات الإنسانية، لها تجارب وتمارس أشكالاً مختلفة في مجال الصراع والسلام، سواء على صعيد المفاهيم، أو آليات التدخل وتسوية الصراعات، أو مثل الوساطة والمفاوضات، والتحكيم ونحوها. وتسيطر هيمنة للثقافة والفكر الغربي، في هذا الحقل العلمي، وربما باستثناء تجربة غاندي في الهند، في المقاومة السلمية لم تظهر لمسات، أو تأثير واضح لإسهام الثقافات والحضارات الأخرى، في مضامين

هذا الحقل. ومن هذه الحضارات والثقافات الثرية في مجال الصراع والسلام، وفض الصراعات والمنع الوقائي للصراع، الحضارة والثقافة الإسلامية، وبالرغم من أن تراث الفكر الإسلامي، غنيّ جداً في هذا الحقل، وإن كان القصور في هذا المجال، يعود بشكل أساس إلى تقصير الباحثين المسلمين، في الاستفادة من إنتاج وبلورة هذا الثراء الفكري، وتقديمه للحضارات أو الثقافات الأخرى، وخاصة المتخصصين في هذا المجال من أبناء الحضارة الغربية بشكل خاص. فالتواصل والتفاعل، بين إسهامات الثقافة الغربية في مجال الصراع والسلام، يشكل تحدياً وضرورة إنسانية، ومعرفية للمجتمعات الإنسانية، يتطلب جهود جميع الباحثين من كافة الثقافات الإنسانية.

ومن هنا، فإن كيفية زيادة اعترافنا بأهمية الاختلافات الثقافية، تشكل تحدياً عاماً، وضرورياً لاستخدامها في تطوير ممارسة تسوية الصراعات بشكل إيجابي، (تفادي العنف)، وللمساعدة في تطوير نظريات علمية؛ عملية تصلح للاستخدام العالمي[1].

ويرى أحد الباحثين، أهمية إبراز، أو دمج مكوني الثقافة، والتاريخ في هذا الحقل العلمي، بشكل أو طريقة أكثر منهجية[2].

تجدر الإشارة هنا، إلى وجود إشكالية كبيرة، حول كيفية نقل نظريات، وآليات ونتائج دراسات الصراع، وإدارته، أو فض النزاعات، والمنع الوقائي للصراعات، وتحقيق السلام، إلى التطبيق الميداني، أو الممارسة العملية للسلطة السياسية، وللإرادة السياسية دور محوري في الاستجابة العملية للدراسات، وطروحات هذا الحقل العلمي، فعلى سبيل المثال، إن من أهم الإشكاليات التي تواجه تطبيقات المنع الوقائي للصراع، والاستجابة للإنذار المبكر، والمؤشرات كما

---

1 Coleman, Peter T. & Marcus, Eric C.: "Concluding Overview" in Deutsch, Morton, Coleman, Peter & Marcus, Eric C. (eds): 2006, The Handbook of Conflict Resolution: Theory and Practice, Jossey-Bass, San Fransisco, 2nd edition, p. 875.

2 ملاحظة من أشوك سوين Ashok Swain، البروفسور في قسم السلام وأبحاث الصراع في جامعة أوبسالا ومدير مركز التنمية المستدامة في رسالة خاصة منه وموجهة إلى الباحث مؤلف الكتاب.

تمت الإشارة سابقاً في تقرير كارنيجي، ليس عدم معرفة صناع القرار في الدول، بما يشير إليه الإنذار المبكر، ولكن عدم استجابتها للإنذار المبكر[1].

ويشير بيتر فالنستين، إلى أن القضية الكبرى في أبحاث هذا الحقل، هو كيفية إيصال نتائج الدراسة، إلى صناع القرار والمنظمات غير الحكومية[2].

أما يوهان غالتونغ، فيشير إلى أن من أزمات وتحديات أبحاث السلام، وجود علاقة جدلية ما بين البحث العلمي، والتعليم والفعل، بالإضافة إلى إشكالية الدور الاجتماعي للباحث المتخصص في دراسات السلام[3].

عموماً، ما زال هناك المزيد من التحديات، التي تواجه الجهود العلمية، في مجال دراسات الصراع، سواء على صعيد تحليل الصراع، وإدارة الصراع، وتسوية الصراع، وأشكال التدخل لتسوية الصراع، خاصة الوساطة، المنع الوقائي لزيادة فاعلية هذه الطروحات النظرية.

بمعنى آخر هناك حاجة إلى العمل، على جعل هذا الحقل، منظومة أو نظاماً عملياً ميدانياً سهل التطبيق، في طروحاته ومفاهيمه ومؤشراته.. ولعل من أبرز التحديات، هو كيف يمكن الانتقال من الطروحات النظرية الأكاديمية، بشكل أكثر فعالية، إلى الارتباط بعملية صنع السياسات[4].

وخاصة، في ضوء ثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال، وخاصة الإنترنت، وما نتج عنها من إحداث تغيير كبير، أو تضييق في حجم مستوى التباين، في الأنشطة والممارسات ذات العلاقة، بقضايا السلام والصراع على المستوى المحلي، والوطني والعالمي، وتآكل الفوارق بين هذه المستويات لصالح التوجه إلى التداخل، والشراكة العالمية نحو بناء السلام. وما وفرته تكنولوجيا

---

1 Holl, Jane E.: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict: Second Progress Report. Op. cit., p. 7.

2 رسالة خاصة إلى الباحث بتاريخ 2010/4/22.

3 Galtung, Johan: 1985, Twenty Five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some Responses, Journal of Peace Research, Vol. 22, No. 2, pp. 141-158

4 ملاحظة من ترومان تولسون، أستاذ الصراعات والحروب الأهلية، قسم السلام وأبحاث الصراع في جامعة أوبسالا في رسالة خاصة منه وموجهة إلى الباحث مؤلف الكتاب بتاريخ 2010/5/12.

الاتصال، من أدوات لصناع السلام من الناشطين، والممارسين يمكن استخدامها في خلق بيئة السلام.

إن التحدي، هو كيفية استثمار وتطوير ثورة الاتصالات، كتكنولوجيا من أجل السلام. هذا التحدي، يراه البعض أنه يشكل أولوية أساسية في السنوات القادمة[1].

ويمكن الإشارة هنا، إلى أن معظم الجهود البحثية، اتجهت نحو تحليل التهديدات وأسوأ السيناريوهات المحتملة، لحالات الصراع، بينما القليل منها توجه نحو تقييم فرص بناء السلام، أو التحويل الإيجابي، أو البناء للصراع، حيث يؤكد البعض، أنه يمكن وصف معظم الصراعات الحديثة، بأنها تشبه الفرص التاريخية الضائعة، والذي يشير إلى لحظات أو فترات، خلال الصراعات عندما كان يمكن استخدام مؤشرات، مبكرة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على ديناميكية الصراع.

وهذا يعني، أننا نواجه تحدياً يقوم على ضرورة توجيه الجهود البحثية، واللجوء إلى استخدام مدخل "الفرص الضائعة"؛ التي قد تؤدي إلى التسوية، بدلاً من التركيز على التهديدات وسيناريوهات أسوأ الخيارات في الصراع.

من جانب آخر، إن هناك حاجة إنسانية ملحة، لبناء منظومة حضارية عالمية لفض النزاعات وتحقيق السلام، يشارك فيها مختلف الثقافات، ممثلة في الباحثين وصناع القرار، والمؤسسات الدولية المعنية، في هذا المجال. ويمكن أن يكون للثقافة العربية والإسلامية، إسهام بارز في بناء هذه المنظومة الحضارية، فهي ثرية في خبرتها؛ وتراثها السياسي، والثقافي، والأخلاقي في هذا المجال.

لا شك، أن العالم العربي، خاصة في المرحلة الجديدة، مرحلة ما بعد الربيع العربي، يحتاج بشكل خاص إلى بناء، وتطوير منظومته الخاصة، لفض النزاعات، وإدارة صراعاته بين أعضائه، ووحداته بشكل حضاري، يعكس حجم التغيير الذي حصل في منظومته السياسية؛ التي اتسمت في غالبها، بالسلطوية

---

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Reynolds Levy, L.: 2004, The International and Post Conflict Peace building, PhD Thesis , Department of Peace Studies, University of Bradford.

والاستبداد، وقمع الحريات والإبداع. وهذا يتطلب جهوداً ضخمةً من الباحثين، وصناع القرار مع وجود إرادة سياسية، جادة لبناء هذه المنظومة، وإن النجاح في بناء مثل هذه المنظومة، لا بد أن يرتكز على توفير إرادة سياسية صادقة وجادة في استخدام المعرفة العلمية، والقيم الحضارية والتعددية الثقافية.



قائمة المصادر والمراجع

1. ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة، دار القلم، بيروت، 1981.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن، تحقيق الشدادي عبد السلام: المقدمة. المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، 2002.
3. أبو النمر، محمد: اللاعنف وصنع السلام في الإسلام، ترجمة البحيي، ليس: الدار الأهلية، عمّان، 2008.
4. أبو عامر، علاء: 2004، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.
5. أبو عيد، عارف (مُعداً)، والفحاوي، عمر عبد الله (محرراً)- مقرر العلاقات الدولية في الإسلام، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1996، ط1.
6. إدريس، ثابت عبد الرحمن: التفاوض مهارات واستراتيجيات، الدار الجامعية، مصر، 2001.
7. الألوسي، شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
8. أنيس، إبراهيم (و آخرون): المعجم الوسيط، دار الحديث للطبع والنشر، بيروت، 1972.
9. الأيوبي، عمر وحسن، حسن والأيوسي، أمين (مترجمون): إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2007، النسخة العربية المترجمة لكتاب SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmaments, and International Security، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. الأيوبي، عمر، وحسن، حسن، والأيوبي أمين (مترجمون): إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2009، النسخة العربية المترجمة لكتاب SIPRI Yearbook 2009: Armaments, Disarmaments, and International Security، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. بطرس غالي، بطرس: خطة للسلام، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1995.
12. تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008: مجلة المستقبل العربي، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2008.

13. توينبي، أرنولد: الحضارة في الميزان، ترجمة الشريف، أمين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (ب. ت).
14. جارنر، ديفيد: دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، *سلسلة محاضرات الإمارات* (٩٤)، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
15. جبر، محمد: المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات، *المجلة العربية للمعلومات*، تونس، العدد 1، المجلد 19، 1998.
16. الجمال، أحمد مختار: المفاوضات وإدارة الأزمات، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 16، ص ص 238-241.
17. حداد، جورج: المدخل إلى تاريخ الحضارة، مطبعة الجامعة السورية، 1958.
18. حسين، عدنان السيد: العلاقات الدولية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006.
19. الخزندار، سامي: محاضرة بعنوان: "المنظور الإسلامي للصراع والسلام" في قسم دراسات السلام والصراع، جامعة أبسالا/السويد، Uppsala University، 2010/3/5، "The Perspective of Islamic Culture towards Conflict and Peace"
20. الخزندار، سامي: "استخدام استطلاعات رأي النخبة في تحليل الصراعات وفض النزاعات"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 25، شتاء 2010، ص ص 65-73.
21. الخزندار، سامي: 2011، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة: إطار عام، ورقة مقدمة لمؤتمر صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، 26-27 إبريل 2011م، الرياض: منتدى الشراكة المجتمعية، ص ص 311-328.
22. الخزندار، سامي: الصراعات العربية الداخلية. رؤية في الأسباب والدوافع، *مجلة أبحاث اليرموك*، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 20، العدد الأول أ، 2004.
23. خضير، عبد الكريم علوان: المنظمات الدولية: الوسيط في القانون الدولي العام، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الكتاب الرابع، 2002.
24. دليل الاتحاد الدولي لأبحاث السلام: IPRA Directory Guide of Peace Research, http://ipra.terracuranda.org/
25. ربيع، محمد محمود، مقلد، إسماعيل صبري (محرران): موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
26. رسلان، أحمد فؤاد: نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
27. الرشيدي، أحمد: حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003.

28. **رايل، محمد بدر الدين مصطفى**: المفاوضات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991.

29. **زريق، قسطنطين**: في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها في الواقع الحضاري، العلم للملايين، بيروت، 1981.

30. **صحيح البخاري** في "الأدب المفرد" رقم (273).

31. **صن، أمارتيا (مؤلف)، توفيق، سحر (مترجمة)**: "الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي"، سلسلة كتب *عالم المعرفة*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 352، يونيو 2008.

32. **الطبري**: تفسير جامع البيان في تفسير القرآن، موقع تفاسير جامعة الأزهر.

33. **عارف، نصر**: في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل، سلسلة المنهجية الإسلامية (7)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا/الولايات المتحدة الأمريكية، 1981.

34. **عبد الرحمن، محمد يعقوب**: التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

35. **عبد الله، عمرو خيري**: حل النزاعات، معهد دراسات السلام – جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، كوستاريكا، 2007.

36. **علي سالم، أحمد**: "عن الحرب والسلام: مراجعات لأدبيات الصراع الدولي"، *السياسة الدولية*، المجلد 42، العدد 170، أكتوبر 2007، ص ص 8-23.

37. **العماري، عباس رشدي**: إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.

38. **فالنستين بيتر (مؤلف)، السعد سعد، وديور محمد، (مترجم)**: مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، 2006، الطبعة الأولى.

39. **فرج، أنور محمد**: 2007، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.

40. **فضة، محمد**: التدخل السوفيتي في أفغانستان: دراسة جيوسياسية وجيواستراتيجية للصراع الدولي في جنوب آسيا، الجامعة الأردنية، عمّان، 1986.

41. **فيشر، سيمون وآخرون (مؤلفون)**: **الجيوسي، نضال (مترجم)**: التعامل مع النزاع: مهارات واستراتيجيات للتطبيق، شبكة المنظمات الفلسطينية، رام الله، د.ت.

42. **الكراجكي، أبو الفتح**: معدن الجواهر، ص 21، باب ما جاء في واحد.

43. **الكيلاني، عبد الله**: إدارة الأزمة: مقاربة التراث .... والآخر، سلسلة كتاب الأمة، العدد 131، مركز البحوث والدراسات – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، السنة التاسعة والعشرون، 2009، 1430هـ.

44. الكريمي، إدريس: إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، 2010.
45. المجذوب، محمد: التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة السابعة، 2002.
46. محمد شعبان، ماجد: إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ط1.
47. مقلد، إسماعيل صبري: 1983، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
48. مور، كريستوفر (مؤلف)، سروجي، فؤاد (مترجم): 2007، عملية الوساطة: استراتيجيات عملية لحل النزاعات، الدار الأهلية، عمّان.
49. نافعة، حسن: إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995.
50. حتقان، لطلة ياسين (مؤلف)، كرم، سمير (مترجم): 2003، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (46)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
51. فرا، فؤاد وآخرون: "أعمال ندوة الأزمات السياسية الدولية: واقعها ومعالجتها"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، ربيع 2001.
52. هارون، عبد السلام (مشرف): مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، عبد القادر، حامد، والنجار، محمد (قاموا بإخراجه): المعجم الوسيط، مطبعة مصر، القاهرة، 1960، الجزء الأول.
53. هنتنجتون، صموئيل: "صراع الحضارات"، مجلة Foreign affairs، مجلد 72، عدد 3، 1993، ترجمة عبد الحميد فتاح، عرفان: مجلة الندوة، المجلد السادس، العدد الأول، كانون الثاني/يناير، 1995.
54. وهبان، أحمد محمد: تحليل إدارة الصراع الدولي- دراسة مسحية للأدبيات المعاصرة. مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (36) 4، 2008، ص ص 51-86.
55. ياسين حتقان، لطلة (مؤلف)، كرم سمير (مترجم): الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (46)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003
56. يوسف أحمد أحمد: الصراعات العربية العربية (1945 - 1981) دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
57. Anders, Mellbourn (ed): 2005, Development, Security and Conflict Prevention. The Anna Lindh Programme on Conflict Prevention, Hedemora, Sweden: Gidlunds Förlag.

58. **Azem, Ahmad, J.** 2005, The Reconceptualisation of Conflict Management, *Peace, Conflict & Development: An Interdisciplinary Journal*, University of Bradford, Department of Peace Studies.
59. **Barash, David P. & Webel, Charles P.**: 2009, Peace and Conflict Studies, Sage, 2nd edition.
60. **Bell, Coral**: 1971, The Conventions of Crisis: A Study of Diplomatic Management, London, Oxford University Press.
61. **Bercovitch Jacob (Ed)**: 1991, "International Mediation", *Journal of Peace Research*, 28 (1), special issue.
62. **Bercovitch Jacob**: (ed), 1996, Resolving International Conflicts: The Theory & Practice of Mediation, Boulder, Col.: Lynne Rienner Publishers.
63. **Bercovitch, Jacob & Kremenyuk, Victor & Zartman, William (Eds)**: 2009, Conflict Resolution, Sage, London.
64. **Bercovitch, Jacob**: 1991, "International Mediation", Journal of Peace Research, Vol. 28, No. 1.
65. **Bercovitch, Jacob**: 1991, "International Mediation & Dispute Settlement: Evaluating the Conditions for Successful Mediation", Negotiation Journal, Vol 7, No. 1.
66. **Boin, Arjen**: 2009, "The New World of Crisis and Crisis Management: Implications for Policymaking & Research, *Review of Policy Research*, Vol 26, Issue 4, pp. 367-377.
67. **Boulding, Kenneth E.**: 1962, Conflict and Defense: A General Theory, New York: Harper and Brothers
68. **Brinton, Crane**: 1938, The Anatomy of Revolution, Vintage books, New York
69. **Brown, Michael (ed)**: 1996, International Dimensions of Internal Conflict, CSIA Studies in International Security, Cambridge & London, MIT Press.
70. **Burton, John & Dukes, Frank**: 1990, Conflict: Readings in Management & Resolution, U.S: The Macmillan Press LTD.
71. **Burton, John (ed)**: 1990, Conflict: Human Needs Theory, Vol 2 of the Conflict Series, London: Macmillan.
72. **Burton, John and Dukes, Frank (Ed)**: Conflict: Readings in Management and Resolution, Macmillan, Houndmills and London.
73. **Burton, John W**: 1996, Conflict Resolution: It's Language and Processes, Lanham, Md and London: Scarecrow Press.
74. **Burton, John**: 1968, Systems, States, Diplomacy and Rules, Macmillan, London
75. **Burton, John**: 1969, Conflict and Communication: The Use of Controlled Communication in International Relations, Macmillan, London.
76. **Burton, John**: 1972, World Society, Macmillan, London.

77. **Burton, John**: 1979, Deviance, Terrorism and War. St Martins Press, New York.

78. **Buzan, Barry**: 1991, "New Patterns of Global Security in the Twenty First Century", *International affairs*, 67 (3), pp. 431-451.

79. **Carment, David & Schnabel Albrecht** (eds): 2003, Conflict Prevention. Path to Peace or Grand Illusion?, The United Nations University, Tokyo.

80. **Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict**: 1997, Preventing Deadly Conflict: Final Report, Washington D.C, Carnegie Corporation of New York.

81. **Charles Ikle, Fred**: 1964, How Nations Negotiate, New York: Harper & Rows Publishers, New York: Kraus Reprint, Millwood, 1987.

82. **Choue, Young Seek (ed)**: 1999, World Encyclopedia of Peace, Oceana Publications, Inc., New York, Vol. I, Second Edition.

83. **Cleveland, Harlan**: July 1963, "Crisis Diplomacy", ***Foreign Affairs***, New York, Council of Foreign Relations, Vol. 41, pp. 638-649.

84. **Clutterbuck, Richard**: 1993, International Crisis and Conflict, New York, St. Martin's Press

85. **Coleman, Peter T. & Marcus, Eric C.**: "Concluding Overview" in **Deutsch, Morton, Coleman, Peter & Marcus, Eric C. (eds)**: 2006, The Handbook of Conflict Resolution: Theory and Practice, Jossey-Bass, San Fransisco, 2nd edition.

86. **Crocker, Chester A., Hampson Fen Osler, Aall Pamela, (Eds)**: 2001, Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflicts, United States Institute of Peace Press, Washington, D.C.

87. **Curle Adam**: 1971, Making Peace, Tavistock Publications, London

88. **Curle Adam**: 1986, ***in the Middle: Non-official Mediation in Violent Situations***, St. Martins Press, New York

89. **Davies, James C. (ed)**: 1971, When Men Rebel and Why, New York, Free Press.

90. **De Reuck, Anthony**: "A Theory of Conflict Resolution by Problem Solving", quoted in Burton **John & Dukes Frank**: Conflict: Readings in Management & Resolution, op. cit., pp. 183-244.

91. **Dixon, William J**: 1996, "Third- Party Techniques for Preventing Conflict Escalation and Promoting Peaceful Settlement", *International Organization*, The Foundation of the Massachusetts Institute of Technology, (50) 4, pp 653-681.

92. **Dollard, J., L. N. Doob, N. E. Miller, O. H. Mowrer and R. R. Sears**: Frustration and Aggression, New Haven, CT, Yale University Press.

93. **Donovan, John C et al**: 1993, "People, Power and Politics", Maryland, Rowman & Littlefield publishers, INC.

94. **Dungen, Peter Van Den & Wittner, Lawrence S.:** 2003, "Peace History: An Introduction", Journal of Peace Research, Vol 40, No. 4, pp. 363-375
95. **Eckstein, Harry (ed):** 1964, Internal War: Problems and Approaches, New York, Free Press of Glencoe
96. **Englehart, Neil A.:** 2009, State Capacity, State Failure and Human Rights, Journal of Peace Research, Vol. 46, Issue 2, pp 163-180
97. **European Security Strategy.** 2003, A Secure Europe in a Better World, (Brussels: Center Virtuel de la Connaissance sur l' Europe (CVCE), European Navigator.
98. **Evans,Graham & Newnham, Jeffery:** 1992, the Dictionary of World Politics, London, Harvester.
99. **Fisher, Roger & Ury, William:** 1983, Getting to Yes, Penguin Books, New York.
100. **Fisher, Simon:** 2000, Working with Conflict: Skills and Strategies for Action, London, Birmingham and ZED Books, Responding to Conflict Agency.
101. **Galtung Johan and Webel Charles:** 2009, "Peace and Conflict Studies: Looking Back, looking forward". In Webel Charles & Galtung Johan (eds). Hand book of Peace and Conflict Studies, Oxon: Routledge.
102. **Galtung, Johan:** "Conflict as a Way of Life", in Freeman, Hugh (ed): 1969, Progress in Mental Health, Churchill, London, pp. 484-564.
103. **Galtung, Johan:** 1969, "Peace, Violence, and Peace Research", Journal of Peace Research, Vol 6, No. (3), pp.167-191.
104. **Galtung, Johan:** 1980, the True Worlds; A Transnational Perspective, The Free Press, New York
105. **Galtung, Johan:** 1981, "Social Cosmology and the Concept of Peace", Journal of Peace Research, 18 (2): 183-199.
106. **Galtung, Johan:** 1984, "Transarmament: From Offensive to Defensive Defense", Journal of Peace Research, 21(2): 127-140.
107. **Galtung, Johan:** 1985, Twenty Five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some Responses, Journal of Peace Research, Vol 22, No.2, pp. 141-158.
108. **Galtung, Johan:** 1987, "Only One Quarrel with Kenneth Boulding", Journal of Peace Research, 24 (2): 199-203
109. **Galtung, Johan:** 1988, 'What If the Devil Were Interested in Peace Research?", Journal of Peace Research, 25 (1): 1-4.
110. **Galtung, Johan:** 1989, "The State, the Military and War", Journal of Peace Research, 26 (1): 101-105.
111. **Galtung, Johan:** 1990, "Cultural Violence", *Journal of Peace Research, Oslo, the Peace Research Institute Oslo (PRIO)* & Sage, London, Vol.27, no 3, pp. 292-296
112. **Galtung, Johan:** 1996, Peace by Peaceful Means, Peace & Conflict, Development & Civilization, International Peace Research Institute, Oslo, p. 72

113. **Guha, Amalendu**: "Conflict Resolution, Process of", in **Choue, Young Seek (ed)**: 1999, World Encyclopedia of Peace, pp 321- 328, Oceana Publications, Inc. New York, Vol I, Second Edition.
114. **Gurr, Ted R.**: 1993, Minorities at Risk, Washington, D.C. United States Institute of Peace Press
115. **Hauss, Charles**: 2001, International Conflict Resolution, London, Continuum.
116. **Henderson, Errol**: 1997. "Culture or Contiguity: Ethnic Conflict, the Similarity of States, and the Onset of War 1820 -1980", *Journal of Conflict Resolution*, 41 (1), pp 649-668.
117. **Herman, Charles F**: 1972, International Crisis, New York, the Free Press.
118. **Hidemi, Suganami**: 1996, On the Causes of War, Oxford: Clarendon Press.
119. **Hall, Jane E.**: 1996, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict: Second Progress Report, Carnegie Corporation of New York, New York.
120. **Holsti, Kalevi J.**: 1996, the State, War and the State of War, Cambridge, Cambridge University Press.
121. **Holsti, Ole R.**: 1972, Crisis, Escalation, War, Montreal, McGill- Queens University Press.
122. **Jacob Bercovitch**, "International Negotiation & Conflict Management: the Importance of Pre-negotiation", *the Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 1, 1991, pp. 7-20
123. **Jeong, Ho-Won (Ed)**: 1999, Conflict Resolution: Dynamics, Process and Structure, Ashgate Publishing Ltd, England.
124. **Joeng, Ho-Won (Ed)**: 2000, Peace & Conflict Studies: An Introduction, England, Ashgate.
125. **Jongman A. and Schmid, Alex**: 1997, Mapping Violent Conflicts and Human Rights Violations in the mid-1990s London, Leiden University.
126. **Jongman, Albert J.**: 2001/2002. "Mapping Dimensions of Contemporary Conflicts and Human Rights Violations", in **World Conflict & Human Rights Map 2001/2002 Project, The** PIOOM: Netherlands. http://www.citizenpaul.com/gallery/vimaps/arf world conf_map.pdf.html
127. **Jongman, Berto & Schmid, Alex** World Conflict & Human Rights Map, the PIOOM; Netherlands. 2001/2002. http://www.citizenpaul.com/gallery/vimaps/ arf world_conf map.pdf.html
128. **Johnson Bernt (Ed), Widepalm Anna (Assistant)**: 2002, Preventing Violent Conflict & Peace Building: On Interactions between States Actors and Voluntary Organizations, Stockholm, The European Centre for Conflict Prevention & the Swedish Peace Team Forum.
129. Kegley Jr., Charles W. & Raymond, Gregory A. 1999, How Nations Make Peace?, New York, Worth Publishers, Inc
130. **Kenneth E. Boulding**, "An Editorial", Journal of Conflict Resolution, June 1957, 1

131. **King Jr, Martin Luther**: 1957, Non -Violence and Racial Justice, Christian Century, 6 February
132. **Klare, Michael T. (Ed)**: 1994, Peace and World Security Studies: A curriculum Guide, Boulder & London, Lynne Rienner Publishers.
133. **Kriesberg Louis**. 1973, The *Sociology* of Social Conflicts, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
134. **Kriesberg Louis**: 1982, Social Conflicts, Englewood Cliffs, NJ. Prentice-Hall.
135. **Kriesberg Louis**: 1991, "Conflict Resolution Applications to Peace Studies", ***Peace & Change***, 16 (4): 400-417.
136. **Kriesberg Louis**. 1992, International Conflict Resolution, New Haven, Conn.:Yale University Press.
137. **Kriesberg Louis**: 1992b, De-escalation & Transformation of International Conflicts, New Haven, Conn.: Yale University Press.
138. **Kriesberg Louis**: 2001, "Mediation & the Transformation of the Israeli Palestinian Conflict", ***Journal of Peace Research***, 38 (3): 373-392
139. **Kriesberg, Louis**: 1992, International Conflict Resolution: the U.S - USSR and the Middle East Cases, U.S, Yale University.
140. **Lake , David & Morgan, Patrick M. (ed)**: 1997, Regional Orders: Building Security in a New World, A Project of the University of California Institute on Global Conflict & Cooperation, the Pennsylvania State University Press, Pennsylvania
141. **Lake, David A. and Rothchild, Donald**: 1996, "Containing Fear. The Origins and Management of Ethnic Conflict", *International Security*. Vol. 21, No. 2, pp. 41-75
142. **Laurence, Edward J.**: 1998, Light Weapons & Intrastate Conflict: Early Warning Factors & Preventive Action, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Carnegie Corporation of New York, New York
143. **Lawler, Peter**: 1995, A Question of Values. Johan Galtung's Peace Research. Lynne Rienner Publishers, Boulder, London.
144. **Lindberg, Chris**: 2001, European Approaches to Civilian Crisis Management, A basic Special Report on Roundtable Discussions, Washington, D.C, British American security Information Council: http://www.operationspaix.net/IMG/pdf/BASIC_report.pdf, p. 4.
145. **Little, Richard**: 1975, **Intervention: External Involvement in Civil Wars**, London, Martin Robertson.
146. **Lund, Michael S.**: **2001**, Preventing Violent Conflicts: a *Strategy* for Preventive Diplomacy, United States Institute of Peace, Washington D.C, p. 37
147. **Melande, Erik & Oberg, Magnus & Hall, Jonathan**: 2006, The New Wars Debate Revisited: An Empirical Evaluation of the Atrociousness of New Wars, Uppsala University, Uppsala, Sweden, Uppsala Peace Research Papers, No. 9.

Department of Peace and Conflict Research. http://www.fredsis.uu.se/upload/fredsFKVA11/FKVA11.2.melander.pdf

148. **Mellbourn, Anders (ed)**: 2004, Developing a Culture of Conflict Prevention, Hedemora. Gidlunds forlag, Anna Linda Programme on Conflict Prevention.
149. **Miller, David (ed), Coleman, Janet, Connolly, William, Ryan, Alan (Advisory Editors)**: 1991, The Blackwell Encyclopedia of Political Thought. Oxford, Blackwell Publishers.
150. **Ministry for Foreign Affairs**: 1999, *Preventing Violent Conflict: A Swedish Action Plan: Summary of Ds 1999 24*, Stockholm., Policy Planning Group, p. 16.
151. **Ministry for Foreign Affairs**. 2001, Preventing Violent Conflict-Swedish Policy for the 21st Century, Sweden, Secretariat for Conflict Preventing, Ministry of Foreign Affairs.
152. **Mitchell, Christopher Roger**: 1981, the Structure of International Conflict, Macmillan, London
153. **Molling, Christian**: October 2008, Comprehensive Approaches to International Crisis Management, CSS Analysis in Security Policy, Center for Security Studies, ETH Zurich, Vol. 3, No. 42
154. **Nordquist, Kjell-Ake**. 1997, Peace After War, on Conditions for Durable Inter-State Boundary Agreements, PhD Thesis Published as Report No.34 Research, Uppsala, Sweden.
155. **Ohlson, Thomas**: 2008, Understanding Causes of War and Peace, ***European Journal of International Relations***, the Standing Group on International Relations (SGIR) of the European Consortium for Political Research, (14) 1, pp 133-160
156. **Ohlson, Thomas**: 1998, Power Politics and Peace Policies: Intra-State Conflict Resolution in Southern Africa, Report No. 50, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University. Sweden.
157. **Preventing Deadly Conflict**: 1997, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Final report, New York: Carnegie Corporation of New York
158. Preventing Violent Conflict. Swedish Policy for the 21st Century, Stockholm 2001. Ministry for Foreign Affairs. Secretariat for Conflict Prevention.
159. Preventing Violent Conflict: A Swedish Action Plan, Ministry for Foreign Affairs, Secretariat for Conflict Prevention, Stockholm, 1999, p3, http://www.sweden.gov.se/content/1/c6/02/01/61/ad1f9eb.pdf
160. **Pruitt, Dean, And Rubin, J**: 1986, Social Conflicts: Escalation, Stalemate and Settlement, Random House, New York.
161. **Ramsbotham Oliver, Woodhouse Tom, and Miall Hugh**: 2005, Contemporary Conflict Resolution, Cambridge UK: Polity Press, Second Edition.
162. **Reynolds Levy, L.**: 2004, The International and Post Conflict Peace building, PhD Thesis. Department of Peace Studies, University of Bradford.

163. **Richardson, Lewis**: 1960, Statistics of Deadly Quarrels, Chicago, Quadrangle Books.

164. Rodolfo Stavenhagen, **Ethnic Conflict and the Nation- State**, London & New York: Macmillan, 1996.

165. **Ropers, Norbert and Klingwbiel, Stephan**: 2002, Peace-Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicts, and Disasters, Eschborn, Germany, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), division 42, http://www.gtz.de/de/dokumente/en-crisis-prevention-and-conflict-management.pdf.

166. **Rosen, Steven & Jones, Walter**: 1974, the Logic of International Relations, Cambridge, Winthrop.

167. **Rosenau, James (Ed)**: 1964, International Aspects of Civil Strife, New Jersey, Princeton University.

168. **Rosenthal, Uriel, Charles, Michael T. & Hort, Paul T.**: 1989, Coping with Crises: the Management of Disasters, Riots and Terrorisms, USA: **Charles C Thomas Pub Ltd.**

169. **Rosenthal, Uriel, Bain, Arjen & Comfort, Louise K. (eds)**: 2001, Managing Crises: Threats Dilemmas, opportunities, USA, Charles C Thomas **Pub** Ltd.

170. **Ross, Marc Howard**: 1993, the Culture of Conflict: Interpretations and Interests in Comparative perspective, New York & London, University Press.

171. **Ryan, Stephen**: 2003, "Peace and Conflict Studies Today", **the Global Review** of Ethnopolitics, Vol. 2, No. 2, pp. 75-82.

172. **Said, Abdul Aziz & C. Funk, Nathan, & Kadayifci, Ayse S**: 2002, Islamic Approaches to Conflict Resolution & Peace, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research.

173. **Salem, Ahmad**: 2002, "Ideology, Interest and International Order: A Critique of the Democratic Peace Theory", the Annual Conference of the Center for the Study of Islam and Democracy, Arlington, Virginia, USA, 6-7 April 2002.

174. **Salem, Paul E (ed)**: 1997, Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays, American University of Beirut, Beirut.

175. **Sandole, Dennis J. D. and Hugo van der, Merwe's, (eds)**: Conflict Resolution Theory and Practice: Integration and Application, Manchester University Press, Manchester and New York.

176. **Schellenberg, James A.**: 1996, Conflict Resolution: Theory, Research, and Practice, New York. State University of New York Press.

177. **Snyder, Jack**: 1991, Myth of Empire: Domestic politics and International Ambition, Ithaca, Cornell University press.

178. **Stewart F., & Fitzgerald, V.**: 2000, War and Underdevelopment, Oxford, Oxford University Press.

179. **Swanstrom, Niklas:** 2002, Regional Cooperation and Conflict Management: Lessons from The Pacific Rim, Report No.64, Uppsala University, Uppsala, Department of Peace and Conflict Research.

180. **Tammen, Ronald et al:** Power Transition: Strategies for the 21 Century, Chatham House Publishers Seven Bridges Press LLC.

181. Tajfel, H., & Turner, J. C. (1986). **The social identity theory of intergroup behavior**, In S. Worchel & W. G. Austin (Eds.), **Psychology of Intergroup Relations** (pp. 7-24). Chicago, IL: Nelson-Hall.

182. **The Global Directory of Peace Studies and Conflict Resolution Programme:** a joint Project of the peace and justice studies association & International Peace Research foundation, http://www.peacejusticestudies.org/resources/publications.php

183. **Understanding Conflict and Peace. Life Cycle of the conflict.** 2009, http://www.creativeworldwide.com/CAIIStaffDashboard_GIROAdminCAIIStaffDashboard_CAIIAdminDatabase/resources/ghaa/understanding.htm

184. **Van Walraven, Klaas** (Ed): 1998, Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities. The Hague, Kluwer Law International.

185. **Vasquez, John (Ed):** 2000. **What Do We Know A Bout War?** Lanham, MD, Rowman and Littlefield.

186. **Vasquez, John A. (ed.):** 1986, Classics of International Relations, Englewood Cliffs, N.J, Prentice-Hall.

187. **Vasquez, John A:** 2009, the War Puzzle Revisited, Cambridge, UK, Cambridge University Press.

188. **W. Moore, Christopher:** 2003. the Mediation Process, Jossey Bass A Wiley Imprint, U.S, 3[rd] Edition.

189. **Wallensteen, Peter & (others):** Conflict Prevention through Development Co-operation, Department of Peace & Conflict Research, Uppsala University, Uppsala, Sweden

190. **Wallensteen, Peter & Harbom Lotta:** 2009. Patterns of Peace and Conflict, Armed Conflict Dataset 1946-2008, ***Journal of Peace Research***, 48 (4): 577- 587.

191. **Wallensteen, Peter & Moller, Frida:** 2003, Conflict Prevention: Methodology for Knowing the Unknown. Uppsala University, Uppsala, Department of Peace and Conflict Research, Peace Research Paper, No. 7.

192. **Wallensteen, Peter & Sollenberg, Margareta:** 1998, 'Armed Conflict and Regional Conflict Complexes, 1989-97', *Journal of Peace Research*, 35 (5): 621-634.

193. **Wallensteen, Peter (ed):** 1998, Preventing Violent Conflict. Past Record and Future Challenges. Uppsala: Uppsala University, Sweden, Department of Peace and Conflict Research

194. **Wallensteen, Peter, & Harbom, Lotta, & Sundberg, Ralph (Eds)**: 2009, States in Armed Conflict 2008, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University.

195. **Wallensteen, Peter, Margareta, Sollenberg**: 2001, Armed Conflict 1989-2000, *Journal of Peace Research*, 38 (5): 629-644.

196. **Wallensteen, Peter**: 2000, a Century of Economic Sanctions: A Field Revisited Uppsala Peace Research No.1, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University.

197. **Walraven, Klaas Van (Ed)**: 1998, Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities, The Hague: Kluwer Law International.

198. **Walt, Stephen M.**: 1996, Revolution and War, Ithaca, Cornell University press.

199. **Walter, Dorn A.**: 1996, "Keeping Tabs on a Troubled World: UN Information Gathering to Preserve Peace", Security Dialogue, Vol. 27 (3): 263-276.

200. **Waltz, Kenneth**: 1979, Theory of International Politics, New York, Random House.

201. **Wiberg, Hakan**: 1988, "The Peace Research movement", in Wallensteen Peter (ed), Peace Research: Achievements and Challenges, Boulder &London: Westview Press, pp.30-53, pp.30-32.

202. **Williams, Phill**: 1971, Crisis Management, London, International Affairs Chatm House.

203. **World Directory of Peace and Training Institutions**. 1994, UNESCO Social & Human Sciences Documentation Centre & Divisions of the Human Rights, Democracy and Peace, Blackwell Publishers, Oxford, pp21-193.

204. **World Directory of Peace Research Institution**: 1981, reports and papers in the social sciences, no.49, UNESCO, Paris.

205. **Zartman William (Ed)**, 1995, Elusive Peace: Negotiating an End to Civil Wars, The Brooking institution, Washington D.C.

206. **Zartman William (Ed)**: 1978, the Negotiation Process: Theories and Applications, Sage, Beverley Hills, Calif.

207. **Zartman William (Ed)**: 1995, *Collapsed States: The Disintegration & Restoration of Legitimate Authority*, Boulder, Col.: Lynne Rienner Publishers.

208. **Zartman William**: 1978, the Negotiation Process: Theories and Applications. Beverley Hills, Calif.: Sage.

209. **Zartman, William**: 1974, "The Political Analysis of Negotiation, How, Who Get What, and When?", World Politics, Vol. 26, No.3, pp. 385-399.

210. **Zartman, William**: 1989, Ripe for Resolution, Conflict and Intervention Africa, New York, Oxford University Press.